



فَتْحُ الْمُعَيَّنِ

بِشَرْحِ قَسَّةِ الْعَيَّنِ



EDISI REVISI

بِالْمَعْنَى عَلَى فِصَالِ نَدْرِسْ

EDISI REVISI

MUQODDIMAH

Assalamu'alaikum Wr. Wb.

Hamdan Wasalamam,

Secara singkat Penulis jelaskan bahwa Kitab Berma'na 'Ala Pesantren ini telah direvisi oleh orang yang Penulis anggap membidangi, tapi bukan berarti sudah nihil dari Sabqul Qolam atau kesalahan-kesalahan yang lain. Karena masalah Ma'na asal masih mau meneliti lagi, penulis yakin masih ada saja yang kurang pas, lebih-lebih kalau Ma'na tersebut dilengkapi. Karena semakin lengkap semakin besar pula kemungkinan salahnya. Oleh karenanya bila nanti pembaca temui Ma'na yang kurang pas, pertama mohon dimaklumi hanya sampai disitulah kemampuan Penulis. Selanjutnya kritik saran dan sapaan sangat penulis harapkan.

Hanya saja pesan Penulis, jadikanlah kitab ini sebagai Muqobalah saja, jangan sampai dijadikan satu-satunya pegangan yang akhirnya malah menjadi sebab malasnya mengaji karena dengan alasan apapun.

*Waman Akhodzal Uluuma Bighoiri Syaikhin Yadhilillu
Anishirothil Mustaqimi*

Cukup sekian mohon ma'af

Wassalamu'alaikum Wr. Wb.

وَأَنِ أَحْكَمَ بَيْنَهُمَا أَنزَلَ اللَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله وتقولهم) أي
العلماء العارفين بربهم
الدنيا والآخرة ورحم
الآخرة وعبارة ابن حجر
فالرحمن أبلغ منه
بشهادة الاستعمال
ولا يعارضه الحديث
الصحيح بآر حمن الدنيا
والآخرة ويارحهما
والقياس لان زيادة
البناء تدل على زيادة
المعنى غالبا وجمل معنى
الرحم كالتممة لما دل
على جلائل النعم الذي
هو المقصود الأعظم
لثلاثين فلما دل عليه
من دقائقها فلا يسئل
ولا يسئل اه

- ① باعت كرمات
- ② في ذمت الصنف
- ③ كرمات كرمات
- ④ كرمات كرمات
- ⑤ كرمات كرمات

الحمد لله الفاعل الجواد المعين على التفقه في الدين من أخياره من العباد وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة
سند خلت أثار الخلود وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله صاحب المقام المحمود صلى الله وسلم عليه وعلى
آله وأصحابه طهارة وسلاما أقول بهما يوم المآل (وبعد) فهذا عشر مقفد على كناية السمت بقرة
العين بمهمات الدين بين المراد ويتم المقاد وتحت المقاصد وتبرز الفوائد ومهمة بفتح العين
شرح قرة العين بمهمات الدين وإنما أسأل الله الكريم المتأن بأن يتم الانتفاع به للخاتمة والعامة من
الآخوان وأن يسكنني به الفردوس في دار الأمان إنه كريم وأرحم رحم (بسم الله الرحمن الرحيم)
أي أولت ولا اسم مشتق من السمو وهو العلو لا من الوسم وهو العلامة والله عز وجل الذات الواجب الوجود
وأصله إله وهو اسم جنس لكل معبود ثم عرفت بأن وحذف الهمزة ثم استعمل في المعبود بحق وهو الاسم
الأعظم عند الأكره ولم يتم به غيره ولو تمسك والرحمن الرحيم صفان ببيتا للمعاني من رجم والرحمن تعالى
من الرحمن لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وتقولهم بآر حمن الدنيا والآخرة ورحم الآخرة (الحمد لله)
الذي هدانا أي دلانا (لهذا) المؤلف (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) إله والحمد هو الوصف
بالجليل (والصلاة) وهي من الله الرحمة المبرورة بالتعظيم (والسلام) أي التسليم من كل آفة ونقص
(على سيدنا محمد رسول الله) لكافة الثقلين الجن والإنس أجماعا وكذا الملايكة على ما لا يجمع محققون
ومحمد علم منقول من اسم المفعول المصنف موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة يسمي به نبينا صلى الله عليه
وسلم بالهام من الله عليه والرسول من البشر ذكره عز وجل إلى البشر وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب
ولا نسخ كبوشع عليه السلام فإن لم يؤمر بالتبليغ فينبئ والرسول أفضل من النبي أجماعا وصح خبر إن
عدد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وإن عدد الرسل ثلثمائة وخمسة عشر
(وعلى آله) أي أقارب المؤمنين من بني هاشم والمطلب وقبلهم بكل مؤمن أي في مقام الدعاء ونحوه
واختبر محقق ضعيف في وجزم به النووي في شرح مسلم (ومعناه) وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصالح وهو
من مجتمع مؤمنات نبينا على غلوها على غير معتز (الفايزين برضا الله) تعالى صفة لظن ذكر
(وبعد) أي بعد ما تقدم من البسملة والحمد والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف الحاضر
لهذه (مختصر) قل لفظه وكثر معناه من الاختصار (في الفقه) هو لغة الفهم واصطلاح الفهم سالا أحكام
الشرعية العقلية المكتسبة من أدلتها التفصيلية واستهداده من الكتب والسنة والاحكام والقياس

وفائدة كماله أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه (على مذهب الإمام) أجهدي أن عبد الله محمد بن إدريس
 (الشافعي رحمه الله تعالى) ورَضِيَ عنه أي ما ذهب إليه من الأحكام في السائل وإدريس والد هو ابن عباس بن
 عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن زيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف وشافع هو الذي ينسب
 إليه الإمام واسم هو وأبوه السائب يوم بذر وولده إماماً رَضِيَ الله عنه سنة خمسين ومائة وتوفي يوم الجمعة سَلَخَ
 رَجَب سنة أربع ومائتين (ومئته بقرة العين) بيان (مهمات) أحكام (الدين) استخبره وهذا الشرح
 من الكتب المعتبرة لشيخنا حاتمة الحفقيين شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي وبقية المجتهدين مثل وجه
 الدين عبد الرحمن بن زياد الزبيدي رَضِيَ الله عنهما وشيخنا شافع بن الإسلام أحمد زكريا الأنصاري
 والإمام الأجدد أحمد الزجد الزبيدي رَضِيَ الله عنهما وغيرهم من محقق التأخرين علمهم على ما جزم به
 شيخنا المذهب النووي والرافعي لمحققو التأخرين رَضِيَ الله عنهم (راجعا من) رَجَب (الرحمن أن ينفع به
 الأذكياء) أي القلاء (وأن تقر به) أي بسببه (عني غدا) أي اليوم الآخر (بالنظر إلى وجه الكريم)
 ببركة وعشيا أمين

(قوله باب الصلاة) لم
 لم يراع ما عليه المتقدمون
 والمتأخرون من تقديم
 الطهارة بأقسامها
 ووسائلها الأربع
 ومقاصدها الأربعة
 لأنها شرط وهو مقدم
 طعا فناسب أن يقدم
 وضعا كما عليه أكثر
 المصنفين اهنا ما بالمقصود
 بالذات وأفضل العبادات
 الظاهرة الصلاة بعد
 طلب العلم الواجب
 ففرضه أفضل القروض
 وسنه أفضل السنن
 فطلب ما زاد عن فرض
 الكفاية أفضل من
 صلاة النافلة وتليه الصلاة
 فالصوم فالحج فالزكاة
 اه (قوله وفعل به السبكي
 عن بعض أقاربه)
 اعلم انه اجتمع معنا
 العمل بمقتضى المتمد
 وهو الترك والعمل
 بمقتضى المرجوح وهو
 قضاء الفاتية عن الغير
 ومن المعلوم أن مافيه
 الجري على المتمد
 هو الأفضل مما فيه
 الجري على الضعيف
 وإن جاز العمل به في
 غير قضاء وإثناء اه

باب الصلاة

هي شرعا قول وأفعال مخصوصة مفتحة بالتكبير مختصة بالتسليم ومثبت بذلك لاشتمالها على الصلاة لغة وهي
 الدعاء والمفروضات الخمسة خمس في كل يوم وليلة معلومة من الدين بالضرورة فيكفر بجاحدها ولم يجتمع هذه
 الخمس لغير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وفرضت ليلة الإسراء بعد النوبة بغير سنين وخلافة أشهر ليلة سبع
 وعشرين من رجب ولم يجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيتها (إنما يجب المكتوبة) أي الصلوات الخمس
 (على) كل (مسلم مكلف) أي بالغ عاقل ذكر أو غيره (طاهر) فلا يجب على كافر أصلي وصبي ومجنون ومعتق
 عليه وسكران بلائمة لعدم تكليفهم ولا على حائض ونفساء لعدم صحتهما ولإقضاء عليهم بل يجب على مرتد
 ومعتق بسكره (ويقتل) أي السليم المكلف الطاهر إذا ضرب عنقه (إن أخرجه) أي المكتوبة عمدا (عن
 وقت جمع) لها إن كان كذلك مع اعتقاد وجوبها (إن لم يتب) بعد الاستئذان وعلى تدب الاستئذان لا يضمن
 ما من قتله قبل النوبة لكنه يائمه ويقتل كغيره إن تركها جاحدا وجوبها فلا يفسد ولا يضل عليه (ويؤاخذ) لمن
 (بما أتى) وجوباً إن فات بلا عذر فيلزمه القضاء فوراً قال شيخنا أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى والذي ظهر أنه
 يلزمه صرف جميع زمنه للقضاء ما عدا ما يحتاج لصرفه فيما لا بد منه وأنه محرم عليه التطوع انتهى ويتأذى به
 طنباً إن فات بعذر كنوم لم يتعد به ونسيان كذلك (ويحسن ترتيبه) أي الفاتية فيقضى بالصبح قبل الظهر وهكذا
 (وتقدمه على حاضرة) لا تخاف فوتها إن فات بعذر وإن خشي فوت جماعتها على المتمد وإذا فات بلا عذر
 فيجب تقديمه عليها أما إذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وإن قل خارج الوقت فيلزمه البدء بها ويجب
 تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وإن تعدل الترتيب لأنه سنة والبداء واجب ويتدب تأخير الراتب عن
 الفوائت بعذر ويجب تأخيرها عن الفوائت بغير عذر (تنبيه) من فات وعليه صلاة فرض لم تقض ولم تعد عنه
 توفي قول أنها تفعل عنه أو صلى بها أم لا حكمه القاضى عن الشافعي عليه رحمه وفعل به السبكي عن بعض أقاربه
 (ويؤمر) ذو صبا ذكر أو أنثى (بميرة) بأن صار لها كل ويشرب ويستنجي وحده أي يجب على كل من أبويه
 وإن غلام الوصي وعلى مالك الرقيق أن يأمرا (بها) أي الصلاة ولو قضاء ويجمع شرط وطهر (الشبع) أي بعد سبع
 من السنين أي عند تمامها وإن ميرة قبلها وبغني مع صيغة الأمر التهديد (ويضرب) ضرباً غير مبرح وجوباً
 لمن ذكر (عليها) أي على تركها ولو قضاء أو ترك شرطاً من شرطها (العشر) أي بعد استكمالها للعديد
 الصحيح مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها (كصوم أطاة) فإنه يؤمر به

لشعر وتصرب عليه بغير كالصلاة وحركة ذلك التمرين على العبادة ليتعودها فلا يتركها وبحث الأندلس في من
 صغير كافر نطق بالشهادتين أنه يؤمر بكذا بالصلاة والصوم وبحث عليهم من غير ضرب بل بالحق الجبر بحد بلوغه
 وإن أن القياس ذلك انتهى ويجب أيضا على من مر منه عن المهرات وتعليقه الواجبات ونحوها من سائر
 الشرائع الظاهرة ولو سنة كسواك وأمره بذلك ولا يتبني وجوب ما مر على من مر إلا يلوغه رشيذا فاجرة
 تعلية ذلك كاهر آن والآداب في ماله ثم على أيه من عليه (تبيينه) ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات
 عيوب أن وجوب ما مر عليها فالزوج وقضيتها وجوب ضربها ولو في الكبيرة كاصريح به جمال الإسلام
 البرزى قال شيخنا وهو ظاهر إن لم يخش نشوزا وأطلق الزر كشى النذب (ولو كان واجب) حتى على الأمر
 بالصلاة كما قالوا (على الآباء) ثم على من مر (تعلية) أي المعتبر (أن نيتنا محمد صلى الله عليه وسلم بحث بمكة)
 ووليها (ووفين بالمدنية) ومات بها

(فصل في شروط الصلاة) الشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وليس منها وقدمت الشروط على الأركان
 لأنها أولى بالتقديم إذا شرط ما يجب تقديمه على الصلاة واستمراره فيها (شروط الصلاة خمسة) أحدها طهارة عن
 حدث وجنابة (الطهارة لغة النظافة والخلوص من الدنيس وشتر عارفع المنع المترتب على الحدث أو النجس
 (فالأولى) أي الطهارة عن الحدث (الوضوء) وهو ضم الماء واستعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتوحة بنية
 وفتحها بما يتوضأ به وكان ابتداء وجوبه مع ابتداء وجوب المكتوبة ليلة الإسراء (وشروطه) أي الوضوء
 (كشروط الفسل) خمسة أحدها (ماء مطلق) فلا يرفع الحدث ولا يزال النجس ولا يحصل سائر الطهارة
 ولو مستنونة إلا الماء المطلق وهو ما يقع عليه اسم الماء بلا قيد وإن رشح من بخار الماء الطهور المثل أو استهلك فيه
 الخليط أو قيد بموافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يدكر إلا مفيدا كماء الورد (غير مستعمل في) فرض طهارة
 من (رفع حدث) أصغر أو أكبر ولو من طهر حتى لم يشو أو وضوء لم يغير لظواف (و) إزالة (نجس) ولو معنوا عنه
 قليلا أي حال كون المستعمل قليلا أي دون القلتين فإن جمع المستعمل فبلغ قلتين فطهر كالماء جميع المستعمل فبلغ
 القلتين ولم يتغير وإن قل بعد تفرقه فقل أن الاستعمال لا يثبت إلا مع قلة الماء أي وجد انفصاله عن المحل المستعمل
 ولو حكما كأن جاوز منكب المتوضي وأوركته وإن عاد فله أو انتقل من بدلا أخرى نعم لا يضر في الحدث
 انفصال الماء من الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من الرأس إلى نحو الصدر بما يفيض فيه التقاذف
 (فرع) لو أدخل المتوضي يده بقصد الفسل عن الحدث أو لا بقصد بدنية الجنب أو ثلث وجه الحدث أو وجد
 الفسل الأولى أن قصد الاتصاف علمه بلانية اغترافه لا قصد أخذ الماء لفرض آخر شار مستعملا بالنسبة لغير
 يده فله أن يفسل بما فيها باقي ساعدها (و) غير (متغير) تغير (كثيرا) بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه
 بأن تغير أحد صفاته من طعم أو لون أو ريح ولو تغيرت بغيره أو كان التغير بما على عضو المتطهر في الأصح وإنما يؤثر
 التغير إن كان (بخليط) أي غاليط للماء وهو محال لا يتغير في رأي القين (طاهر) وقد (غنى) الماء (عنه)
 كزعفران وتمر فحرق تحت قرب الماء وورق قد طرح ثم نقت لاثر آب ويطلع ماء وإن طر حافيه ولا يضر تغير لا يمنع
 الاسم لقلته ولو احتملا بأن شك أهو كثير أو قليل وخرج بولي بخليط الجوار وهو ما يتغير للتأثر كعود ودهن
 ولو لم يتبين وقتها المخوف وإن كثر وظهر محور محه خلافا لجمع ومنه أيضا ماء أغلى فيه عويز وعمر حيث لم تكم
 انفصال عين في محالطة بان لم يعل إلى حد بحيث يحدث له اسم آخر كالرقعة ولو شك في شيء أمخالط هو أم جاور له
 حكم الجوار وقولي غنى عنه فلا يستغنى عنه كافي بقرة ومزج من نحو طين وطحلب مقشر وكزيت وكالتغير
 بطول المسك أو بأور أقدم متاثره بنفسها وإن نقت وحدث الشجرة عن الماء (أو بنجس) وإن قل التغير
 (ولو كان) الماء (كثيرا) أي قلتين أو أكثر في صورتي التغير بالطاهر والنجس والقلتان بالوزن

(قوله فلم) أي مما
 من تقييد المستعمل
 قليلا (قوله أي وجد
 انفصاله) وأما قبل
 انفصاله فهو طهور
 (قوله كان جاوز) مثال
 للمستعمل حكما مع انفصاله
 حسا (قوله من الكف
 إلى الساعد) أي لا تعاد
 العضو (قوله ولا في
 الجنب) أي لعدم
 وجوب الترتيب ولأن
 جميع جسده عضو
 واحد بالنسبة لفصل
 بشرط غلبة التقاذف

- ① Rampe / ingringed
- ② داري روساء
- ③ سول متشكل كراهور
- ④ اما ورق
- ⑤ كالماء وان متعققت
- ⑥ كمتشكل كراهور اما اوراق

حسنة رطل بغدادية تقريرا وبالمساحة في المربع ذراع ورين طولاً وعرضاً وعمفاً بذراع اليد المتدلة وفي
 المذورة ذراعاً من سائر الجوانب بذراع الأديم وذراعاً من عمفاً بذراع النحر وهو ذراع ورين ولا تنجس قاتلاً
 ماء ولو احتللاً كان شك في ماء أبلغهما أم لا وإن ثبتت فله قبل علقاً ونجس ما لم ينجس به وإن استهلك
 النجاسة فيه ولا يجب أن يغتسل من نجس في ماء كثير ولو نال في النحر مثلاً فارتفعت منه رغوته نجس إن
 تحقق أنها من عين النجاسة أو من النحر أحد أو صافوها ولا فلا ولو طرحت فيه بقرة فوشت من أجل الطرح
 فبقرة على شيء ولم تنجسه وتنجس قليل الماء وهو ما دون القلنس حيث لم يكن ذارداً بوصول نجس إليه يرى
 بالبصر المتبدل غير معفو عنه في الماء ولو معفو عنه في الصلاة كغيره من رطب ومائع وإن كثر لا بوصول منه
 لادم الحنث سائل عند شق عضو منها كمقرب وورغ إلا إن تغير ما أضافه ولو يسيراً فحينئذ تنجس لا سرطان
 ويقتل فينجس به خلافاً للجميع ولا يمتنع كان نشوها من الماء كالعلق ولو طرحت فيه مثنته من ذلك فنجس وإن
 كان بالطرح غير مكلف ولا أثر للطرح الحث مطلقاً واختار كثير من اعتماد مذهب مالك أن الماء لا ينجس
 مطلقاً إلا بالتغير والجاري كرا كيد وفي القديم لا ينجس قبله بالتغير وهو مذهب مالك قال في المجموع سواء كانت
 النجاسة ثمانية أو جامدة والماء القليل إذا تنجس بظهر يلوغ ويختلن ولو بما ومنتجس حيث لا تغير به
 والكثير بظهر يزول تغيره بنفسه أو بما يزيد عليه أو يقص منه وكان الباقي كثيراً (د) نائبا (ع) حري ماء
 على عضو) مفعول فلا يكفي أن يمس الماء بالجزء لأن لا يسمى غسلاً (و) نائبا (ان لا يكون عليه)
 أي على العضو (تغير الماء تغيراً صاراً) كزعفران وصندل خلافاً للجميع (د) رابعاً أن لا يكون على العضو
 (حائل) عين الماء والفسول (كثورة) وشمع ودهن جامد وعين خبر وجناء بخلاف دهن جاري أي مائع وإن
 لم يثبت طلاء عليه وأثر جبر وجناء وكذا يشترط على ما جزم به كثير من أن لا يكون وسخ تحت ظفر يجمع
 وصول الماء لما تحته خلافاً للجميع منهم المزمع إلى والزركشي وغيرهما وأطالوا في رجيحه وصرحوا بالمساحة عما تحته
 بين الوسخ دون نحو العين وأشار الأذري وغيره إلى ضعف مقالاتهم وقد صرح في التمه وغيرهما بما في
 الروضة وغيرهما من عدم المساحة بشئ وما تحته حيث منع وصول الماء بمحله وأفتى بغوى في وسخ حصل من
 غبار بأنه يمنع صحة الوضوء بخلاف ما أنشأ من بدنه وهو العرق النجس وجزم به في الأنوار (د) خامسها
 (دخول وقت الحدين) كذا في مستحاضة ويشترط له أيضاً أن يدخل فلا يتوضأ كالتمسك لفرض أو
 نعلي مؤقت قبل وقت فله صلاة جنازة قبل الغسل ونجاسة قبل دخول المسجد والزواجر المتأخرة قبل فعل
 الفرض ولزم وضو أن أو يعممان على خطيب دائم الحديث أحداهما للخطيبين والآخر بقضاء الصلاة جمعة ويكفي
 واحداهما لغيره ويجب عليه الوضوء لكل فرض كالتميم وكذا غسل الفرج وابدال القطنة التي قمه والقصاة
 وإن لم تزل عن موضعها وحل محو ليس بمبادرة بالصلاة فلو أخر لها جنبها كاستظار جماعة أو جمعة وإن أخرت
 عن أول الوقت وكذا هاب إلى مسجد لم يضرب (و) فرضاً (ث) وضوءاً وأداء (فرض وضوء)
 أو رفع حدث لغير دائم حدث حتى في الوضوء المجدد أو الطهارة عنه أو الطهارة للصلاة بما لا يتأخر إلا بالوضوء
 أو استحاضة مفتقر إلى وضوء كالصلاة ومس الصحف ولا تكفي نية استحاضة ما يندب له الوضوء كقراءة القرآن
 أو الحديث كدخول مسجد وزيارة قبر والأصل في جوب النية جبر: إنما الأعمال بالنيات أي انما صححتها كالماء
 وبجث قرنها (عند) أول (غسل) جز من (وجه) فلو قرنها أثباته كفي ووجب إعادة غسل ما سبقها ولا يكفي
 قرنها بما قبله حيث لم يستحبها إلى غسل شيء منه وما قرنها هو أوله فتوفت عنه القضية إن اتصل معها شيء ومن
 الوجه كخمرة الشفة بعد النية فلا ولي أن يفرق النية بأن يتوعد عند كل من غسل الكفين والضمضة والاستنشاق
 كسنة الوضوء ثم فرض الوضوء عند غسل الوجه حتى لا تفوت له فضيلة استحباب النية من أوله وفضيلة الضمضة

(قوله على عضو
 مفعول) قيد به تلا
 برده عليه واجب الرأس
 وهو المسح لأنه لا جرى
 فيه (قوله لأنه) أي
 من الماء للعضو بلا
 جريان (قوله لا يسمى
 غسلاً) أي مع ان
 واجبا الوجه واليد
 والرجلين الغسل
 (قوله خلافاً للجميع)
 حيث قالوا بالتامع
 بالتغير بما على العضو
 الغسل

(د) ما تقدم من شيخ يوسف
 الأردبي
 المسترحى 70

والاستنشاق مع اتصال حمرة الشفة (و) ثانياً (غسل) ظاهر (وجهه) لآفة غايته أو جوفهم (وهو) طولا
 (ما بين منابت) شعر (رأسه) كمالاً (و) تحت (نسيج) تحت (جنت) اللام فمهم وحين الوجه دون مانعته والشعر
 الثالث على مانعته (و) عرضاً (ثانياً أذنيه) ويجب غسل شعر الوجه من هذب وحاجب وشارب وعنفقة ولحية
 وهي ما نبت على الدقن وهو مجتمع اللحية والشارب وهو ما نبت على العظم المخاذي للأذن وعارض وهو ما يحيط
 عنه إلى اللحية ومن الوجه حمرة الشفتين وموضع القدم وهو ما نبت عليه الشعر من الجهة دون محل التحذف
 على الأصح وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزعة ودون وتدا الأذن والأرغتان وما يشان
 يكتنفان الناحية وموضع الصلع وهو ما يشان إذا انحصر عنه الشعر وبس غسل كل ما قبل أنه ليس من الوجه
 ويجب غسل ظاهر وباطن كل من الشعر الساقية وأن كثف الندرة الكثافة فيها لا باطن كسيف لحية وعارض
 والكثيف مالم تر البثرة من خلاله في مجلس التغاطب غزفاً ويجب غسل ما لا يتحقق غسل جميعه إلا بقلة لأن
 ما لا يتم الواجب إلا به واجب (و) ثالثاً (غسل بديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق) لآفة ويجب غسل
 جميع ما في محل الفرض من شعر وظفر وبان طال (فرع) لو نسي ثمة فأنفست في ثلبث أو إعادة وضوء النسيان
 له لا تجديد واحتمالاً أخره (و) رابعاً (مسح بعض رأسه) كالزعة والبياض الذي وراء الأذن بشر أو شعر
 في حذيه ولو بعض حمرة لآفة قال البغوي ينبغي أن لا تجزي أقل من قدر الناحية وهي ثمانين الرغتين
 لأنه علم بمسح أقل منها وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والشهور عنه وجوب مسح الأربع
 (و) خامساً (غسل رجله بكل كف) من كل رجل لآفة أو مسح خفها بشر وطه ويجب غسل باطن تقب
 وشقه (فرع) لو دخلت شوكه في رجله وظهر بعضها وجب قطعها وغسل محلها لأنه شارب في حكم الظاهر فإن
 استترت كلها صارت في حكم الباطن فيصع وضوءه ولو سقطت في رجل أو غيره لم يجب غسل باطنه مالم يتحقق فإن
 تشقق وجب غسل باطنه مالم يرتق (تنبيه) ذكرنا في الفصل أنه يعني عن باطن عقد الشعر أي إذا انعقد بنفسه
 وألحق بها من أثبت بنحو طبعه تصق بأصول شعره حتى منع وصول الماء إليها ولم يمكن أن الله وقد صرح شيخ
 شيوخنا سكرى لا نصارى بأنه لا يلحق بها بل عليه التيمم لكن قال تلميذه شيخنا والذي يتبعه الغفوة للضرورة
 (و) سادساً (ترتيب) كذا ذكر من تقديم غسل الوجه فاليد بن فالرأس جلين للاتباع ولو اقتصر على حديث
 ولو في ماء قليل بنية معتبرة بما مر أجزأه عن وضوءه ولو لم يمكن في الأتباعين زماناً يمكن فيه الترتيب نعم لو اغتسل
 بنية فيستر طية الترتيب حقيقة ولا يضر نسيان لمع أو لمع في غير أعضاء وضوءه بل لو كان على ما عدا أعضائه مانع
 كشمع لم يضره كما استظهره شيخنا ولو أحدث وأجنب أجزأه الغسل عنهما بنية ولا يجب تيقن عموم الماء بجميع
 العضو بل يكفي تغلبة الظن به (فرع) لو شك التوضي أو الغسل في تطهير عضو قبل الفراغ من وضوءه أو
 غسله تطهره وكذا ما بعده في وضوءه أو بعد الفراغ من تطهيره لم يؤثر ولو كان الشك في النية لم يؤثر أيضاً على
 الأوجه كما في شرح النهاج لشيخنا وقال فيه فليس ما ياتي في الشك بعد الفاعلة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو
 في أصل غسله لم يضره أعادته أو بعضه لم تلزمه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل العضو لا بعضه (وسن)
 للتوضي ولو لم يعمد متصوب على الأوجه (تسمية أو له) أي أول وضوء للاتباع وأقلها باسم الله وأكملها بسم الله
 الرحمن الرحيم ونجب عند أحمد وبسن قبلها التعمد وبعدها الشهادتان والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً وبسن
 لمن تركها أو له أن ياتي بها أثناءه قائلاً باسم الله أو له وأخره لا بعد فراغه وكذا في نحو الأكل والشرب والتأليف
 والإكتمال مما بسن له التسمية والنقل عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول السنن التسمية وبه جزم
 النووي في المجموع وغيره فينوي معها عند غسل البدن وقال تجمع متقدمون إن أولها السؤال ثم بعد التسمية
 (فرع) تسن التسمية للإشارة للقرآن ولو من أثناء صورة في صلاة أو خارجها والغسل وتيمم و (فصل

⑤ السجود والمغترس
 ⑥ مرسية المراد ما قبله
 ⑦ كونه سور لورور
 ⑧ كونه سور لورور
 ⑨ كونه سور لورور
 ⑩ كونه سور لورور
 ⑪ كونه سور لورور
 ⑫ كونه سور لورور
 ⑬ كونه سور لورور
 ⑭ كونه سور لورور
 ⑮ كونه سور لورور
 ⑯ كونه سور لورور
 ⑰ كونه سور لورور
 ⑱ كونه سور لورور
 ⑲ كونه سور لورور
 ⑳ كونه سور لورور
 ㉑ كونه سور لورور
 ㉒ كونه سور لورور
 ㉓ كونه سور لورور
 ㉔ كونه سور لورور
 ㉕ كونه سور لورور
 ㉖ كونه سور لورور
 ㉗ كونه سور لورور
 ㉘ كونه سور لورور
 ㉙ كونه سور لورور
 ㉚ كونه سور لورور
 ㉛ كونه سور لورور
 ㉜ كونه سور لورور
 ㉝ كونه سور لورور
 ㉞ كونه سور لورور
 ㉟ كونه سور لورور
 ㊱ كونه سور لورور
 ㊲ كونه سور لورور
 ㊳ كونه سور لورور
 ㊴ كونه سور لورور
 ㊵ كونه سور لورور
 ㊶ كونه سور لورور
 ㊷ كونه سور لورور
 ㊸ كونه سور لورور
 ㊹ كونه سور لورور
 ㊺ كونه سور لورور
 ㊻ كونه سور لورور
 ㊼ كونه سور لورور
 ㊽ كونه سور لورور
 ㊾ كونه سور لورور
 ㊿ كونه سور لورور

نحو قبيص وتعلم وتعلم فلفر وحلق عور رأس وأخذ وإعطاء وسواك وتخليل ويكره تركه ويسن التيسر في
ضده وهو ما كان من باب الإهانة والأذى كاستنجاء واستحاط وحلق لاس وتعلم ويسن اليداء غسل أظفار يديه
وأظراف يديه ورجله وإن صب عليه غيره وأخذ للاء إلى الوجه بكنهه معاً ووضع ما يعترف منه عن يمينه وما
يسبب منه عن يساره (وولاء) بين أفعال وضوء السليم بأن يشترع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله وذلك
للاتباع وخروجها من خلاف من أوجبه ويجب التيسر (وتعمد) عقبة (موق) وهو مطرف العين الذي
يلي الأنف ولحاظ وهو الطرف الآخر بسبب ما يحل نذب تعديها إذا لم يكن فيها رقيق منع وقبول
للأى محله والافتقار لها واجب كافي المجموع ولا يسن غسل باطن العين بل قال بعضهم بكرة للضرر وإعنا
يغسل إذا تنجس لفظ أمر النجاسة (واستقبال) القبلة في كل وضوءه (وترك التكلم) في أثناء وضوءه بلا
حاجة بغير ذكر ولا بكرة سلام عليه ولا منه ولا ردة (و) ترك (تنشيف) بلاغذر للاتباع (والشهادتان عقبة)
أى الوضوء بحيث لا يطول فاصل عنه عرفاً فيقول مستقبلاً للقبلة رافعا يديه وبصره إلى السماء ولو أعنى أشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله لما روى مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من توما فقال أشهد أن لا إله إلا الله الخ فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء زاد الترمذي اللهم
اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وروى الحاكم وصححه من توما قال شيخنا ك اللهم ومحمدك
أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب في رقي ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة أى لم يتطرق
إليه إبطال كاصح حتى يرى نوابه العظيم ثم صلى وبسمل على سيدنا محمد وعلى آله سيدنا محمد ويقرأ أنا أنزلناه كذلك
ثلاثاً بلا رفع يديه وأما دعاء الأعضاء المشهورة فلا أصل له تمتد به فذلك حذفه تعالى الشيخ المذهب النووي رضى الله
عنه وقيل لا يجب أن يقول عند كل عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
لجبر رواه الشيخان في حديث (وشربة) من (فضل وضوءه) لجبر إن فيه شفاء من كل داء ويسن ريش
إزاره به أى إن تومحصول مقدر له كما استظهره شيخنا وعليه يحمل ريشه صلى الله عليه وسلم لا زازة به وركتان
ك بعد الوضوء أى بحيث تبتان إليه ثم فافتقوتان بطول الفصل عرفاً على الأوجه وعند بعضهم بالأعراض
وبعضهم بخفاف الأعضاء وقيل بالحديث ويقرأ ندباً في أول ركعتيه بعد الفاتحة ولو أنهم اذطلوا أنفسهم إلى رحمة
وفي الثانية ولكن يعمل سوة أو يظلم نفسه إلى رحمة (قائده) بحرم التطهر بالمسئل للشرب وكذا بما جعل حاله
على الأوجه وكذا حمل شيء من التيسر إلى غير محله (وليقنعن) أى التوضي (لحظاً) أى وجوباً (على) غسل أو
مسح (واجب) فلا يجوز تليث ولا تيان سائر السنين (التيق وقت) عن إدراك الصلاة كلها كصريح به
البقوى وغيره وتبعه الآخرون لكن أفتى في فوات الصلاة لو أن كل شيئاً بأن يتأهل ولو لم يدر كركمة وقد يفرق
بأنه تم اشتغل بالمقصود فكان كالوعد في القراءة (أو قلة ماء) بحيث لا يكفي إلا القرض فلو كان ثمة ماء لا يكفي
لتمتع بظهره وإن ثلث أو أتى السنين أو احتاج إلى الفاضل لغسل بغير حرم حرم استعماله في شيء من السنين وكذا يقال في
الغسل (وندا) على الواجب بترك السنين (لأدراك جماعته) لم يزوج غير هاتين ماقبلت بوجوبه كالكذلك ينبغي تعديته
عليها نظراً ما أمر من نذب تقديم الفاتح بعذر على الحاضرة وإن فانت الجماعة (تمة) يتيم عن الحديث لفقد
ماء أو خوف محدور من استعماله بتراب أو غيره وأما كانه نية استحباب الصلاة المفروضة مقرونة بنقل التراب
ومسح وجهه ثم يديه ولو تيقن ماء آخر الوقت فاستظاره أفضل والافتحاح بجمع وإذا امتنع استعماله في عضو وجب
تكميم وغسل صحيح ومسح كل السائر الضار نزعاً عما ولا ترتب بينهم الجنب أو عضو من فتيان ولا يصلي به
الأمر صاواحد ولو نذر أو مسح نجساً مع فرض (وتوافقه) أى أسباب توافيق الوضوء أربعة أخذها يفتن
(خروج شيء) غير منته غيباً كان أو بخرطاً أو جافاً معاذاً كقول أو نادراً كدم بأسور أو غيره أنه قبل أو لا
كدودة أخرجت رأسها من رجعت (من أحد سبيل) التوضي الخ (دبراً كان أو قبلاً) ولو (كان الخارج) بأسوراً

فإن درجتي فتور دون كورون
طاهر كورون موزان كورون
صوتله رصيف كورون
(كورون شيفت)

وثلاثة في اليسرى
وقص الشارب إلى أن
تظهر حمرة الشفة
ظهور آينا وتعلم الظفر
والأفضل يوم الخميس
والاثنين أو بكرة الجمعة
وأن يبدأ بسبابة اليمنى
فالوسطى فاليسرى
فالخنصر فالإبهام ثم
يغصص اليسرى إلى
إبهامها وفي الرجلين
يغصص اليمنى إلى خنصر
اليسرى وأورد بعضهم
حديثاً يقتضى خلاف
ذلك لكن لم يصح

تدريس: ثم يستغفر الله
بعد الله غفورا عيبا
تدريس: ما ولا فاستغفروا
الله واستغفر لكم الرسول
لوجهوا الله توابا رحوما

ثم اجبت كفي غسل واحد وان لم يتو مع الوضوء ولا رتب اغشاءه (فرع) بن الحنفية وحائض ونساء بعد
 انقطاع دمها غسل فرج وضوء لثوم واكلي وشرب وبكره فعل شيء من ذلك بلا وضوء وينبغي ان لا يزالوا
 قبل الغسل شربا او ظفرا او كذا اذ قال ذلك في دفع الآخرة جيبا (وجاز شكك في) أي للغسل (في خلوة) او
 بغير خلوة من يجوز نظره إلى عورة تركه وجبة وأمة والستر أفضل وحرمة ان كان من غير حرمة نظره اليها كما حرمت في
 الخلوة بلا حاجة وحل في الأذن غير من كباقي (ولها) أي ثانيا شروط الصلاة (طهارة بدن) ونحوه داخل القدم
 والأفب والقبين (وتلبوسين) وغيره من كل محمول له وان لم ينحرك حر كنه (ومكان) يصلي فيه (عن محسن) غير
 معفو عنه فلا تصح الصلاة معه ولو ناسيا او جاهلا بوجوده او بكونه مبطلا له قوله تعالى لو ناسيا فطهر ولو لم
 الشيعين ولا يضر اتخاذ نجس لبدنه لكن تكره مع اتخاذه كاستقبال نجس او متنجس والسقف كذلك ان
 قرب منه بحيث يمتد بخاذلة عرقا (ولا يجب اجتناب النجس) في غير الصلاة وحل في غير التوضيح في بدن او
 ثوب فهو محرام بلا حاجة وهو بشر قائم مستقرا يمنع من الصلاة حيث لا مخرج فهو (مكر وثوب بول ولو) كاتا
 عن طائر ومثله وجرا دو ما لا نفس له مثله او (من ما سكر) طهارة على الأصح وقال الأصبغ في الرطوبة في بدن
 أعتنا كالك وأحمداه ماء طاهر ان من الماء كولي ولوراثت أوقات نجاسة حيا فان كان مثله بحيث لو رزغ نبت
 في نجس بول ولو كل ولا ينحس ولم يبت وأحر غير الحب قال شيخنا الذي يظهر انه ان تغير عن حاله قبل التلح
 ولو لم يغيره فنجس والافتحش وفي المجموع عن الشيخ نصر العنق عن بول بقر اليابسة على الخشب وعن الخوي
 تشد يد النكر على التخب عنه وتطهره ويحسب الفزاري العفو عن بقر الفأرة اذا وقع في مانع وعنت الثوب به وانما
 ما يؤخذ على رزق بعض الشجر كالرغوة فينجس لانه يخرج من باطن بعض الديك ان كاشوه ذلك وليس العنق
 غر وناحلا قلم رعمة بل هو نبات في البحر (ومذي) بمحبة للأمر به لانه كرمه وهو ماء أبيض أو أصفر
 من رقيق يخرج غالبا عند نور ان الشهوة بغير شهوة قوية (وودي) بمحبة وهو ماء أبيض كدري نجس يخرج غالبا
 معقبات البول أو عند حمل شيء ثقیل (ودمي) حتى ما بقي على عوظم لكنه معفو عنه واستثنوا منه الكبد
 والطحال والمذك أي ولو من ميت ان انعدوا الملقحة والصفحة ولذا يخرج بول دم ودم يتصلق نفثا (وقبح) لانه
 دم مستحيل وحده يد وهو مما رقيق يعالطه دم وكذا اقله جرح وجذري ويقطر ان تغير والافاضة الظاهر (وفي) في
 معدة) وان لم يتغير وهو الرأج بعد الوصول للمعدة ولو ماء أبيض الرأج قبل الوصول اليها فبنا أو احتمالا فلا يكون
 نجسا ولا متنجسا خلا للفقهاء وافق شيخنا ان الصبي اذا ابتلى بمتابع التي وعني عن ثدي أمه الداخل في فيه لانه
 متفكه أو غائثه وكرو وكن غير ما كولي الا الأديمي وجرة وهو سراج الماء في ظاهره خلا للمالك وكذا اقله غير معدة
 من راس أو صدر وما سائل من ثم ناسي ولو ثذنا أو أصفر ظالم تحقق انه من معدة الا من ابتلى به فحق عنه وان كثر
 وز طوبى فرج أي قبل على الأصح وعن ماء أبيض مترد بين الذي والفرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب
 غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه ظاهر قطعا وما يخرج من وراء باطن الفرج فانه نجس قطعا ككل
 خارج من الباطن وكالماء الخارج مع الولد أو قبله ولا فرق بين انفصالها وعدمه على المتحد قال بعضهم الفرق بين
 الرطوبة الطاهرة والنجاسة الاتصال والانفصال فلو انفصلت في الكفاية عن الإتمام نجاسة ولا يجب غسل
 ذكر الحامض والبيض والولد وافق شيخنا العفو عن رطوبة السور لانه كذا في بعض غير ما كولي وحل
 كلة على الأصح وشعر ما كولي ورثته اذا أيقن في حياته ولو شك في شعر أو نحوه أو من ما كولي أو من غيره
 أو هل انفصل من غير أو ميت فهو طاهر وقبائنه ان العظم كذلك وبه صرح في الجواهر ويصح التمسك ان تصل
 طاهره ولا ينحس وشعر كل حيوان طاهر طاهر فلو تنجس في ثم ولغ في ماء قليل أو مانع فان كان بعد غيبة يمكن فيها
 طهارته بولو غي في ماء كثير أو جار لم ينحس ولو هو أو الأحمس قال شيخنا كالسيوطي بتطهير المتأخرين
 كانه يفتى عن سبر عرق فامن شعر نجس من غير مغلط ومن دخان نجاسة وعمال رخل ذباب وان روي وما على

(قوله في الجواهر)
هو شرح البسيط قال
عش أي وان وجد
مرميا فليس كاللحم
لجريان العادة برمي
العظم ولو وجد قطعة
لحم في إناء أو خرفة
يسلاد لا يجوز فيها
فهي طاهرة أو مرمية
مكشوفة فتحة أولى
إناء أو خرفة والمجوس
يقن للسلين أو ليس
للسلمون أغلب
فكنك فإن غلب
للسلمون فطاهرة اه

مرتبلا في امام فلول
EMPEDU 11

منه غير آدمي مما خرج منه وذرق طير وما على فم وورث من الماء أو بين أوراق شجر النار حبل التي
تسرى بها البتوت عن الطار حيث تسرى صور الماء عنه قال جمع وكذا ما تلقه الفيران من الروث في جحاص
الأخيلة إذا عم الأتلاء به وتويدة تحت الفرياري وشتر ط ذلك كله إذا كان في الماء لا يغتر انتهى جواز الظاهر
ويغترى فمن قائل شعرو كاللآل كذا أطلقوه ولم يتنوا أن المراتم القليل في الماء خور لا لا سيما أو في الأبناء
المأخوذ منه قال شيخنا الذي يشبه الأول إن كان نجاسة الأن العبرة فيه بحمل الجاهلية فقط فإن كثرت في محل
واحدة لم يغتر عنه ولا يغتر عنه بخلاف المانع فإن جميعه كالكفى والواحد فإن قل الشعر فيه غتر عنه والأول لا نظر
للمأخوذ منه ونقل الحجت الطري عن ابن الصباغ واعتمده أنه يغتر عن جزء البعير ونحوه فلا يتجسس ما شرب
منه وألحق به فم ما يجتر من ولد البقرة والضأن إذا التعم أخلاف أمه وقال ابن الصلاح يغتر عنها اتصل به شيء من
أنف أو الصلتان مع تحقق نجاستها وألحق بغيره بهم أنفوا المجرنين وجزم به الزركشي (وكنته) ولو لم يجر ذباب بها
لا نفس له سائلة خلا للفقهاء ومن تبعه في قوله بطهارته لعدم الدم المذموم كالكلى وأي حنيفة فالحجة بحجة وإن
لم يسل دمها وكذا شربها وعظمها وقزنها أخلاقا لأن حنيفة إذا لم يكن تعلم نكسها وأقوى الحافظ ابن حجر
العسقلاني بصحة الصلاة إذا حمل الصلي نجاسة ذباب إن كان في محل يشق الاحتراز عنه (غير شرب وشرب وجرد)
الحل تناول الأخير وأما الآدمي فقله تعالى ولقد كرنا بني آدم وقصة السكر أن لا يحكم بنجاستهم
بالموت وغير صيد لم تذرك من كانه وجنين مذك كاهات بذكائها وحل أن كل دود ماء كولي معه ولا يجب غسل
نحو القدم منه ونقل في الجواهر عن الأصحاب لا يجوز أكل سمك مملح ولم يزرع مما في جوفه أي من المستفادات
هو ظاهر لا فرق بين كبيره وصغيره لكن ذكر الشبخان يجوز أكل الصغير مع ما في جوفه لصحة تنقية ناله
(وكنته) أي صالح للإسكار فدخلت القطرة من السكر (مانع) كخمر وهي المتخذة من العنب ونبيذ وهو
المتخذ من غيره وخرج بالمائع نحو النعج والحشيش وتطهر من غير نجاستها من غير مصاحبة عن أجنبية
لها وإن لم تؤثر في التخليل كعصاة وتبعها في الطهارة لأن وإن شربت منها أو غلت فيه وارتفعت بسبب
القليان ثم نزلت أما إذا ارتفعت بلا غليان بل بفعل فاعل فلا تطهر نحو أن يجر الرقيق قبل خفافه أو يعمده بخمر
أخرى على الأوجه كما جزم به شيخنا والذي أعتمده شيخنا المحقق غلظت من زباديها أنظر إن غير الرقيق
يقول الخفاف لا بعده ثم قال لو صب خمر في إناء ثم أخرجه منه وضرب فيه خمر آخرى بعد خفاف الإناء وقبل غلظه
لم تطهر وإن تخللت بعد ثقلها منه في إناء آخر انتهى والدليل على كون الخمر خالا المحوصة في طهرها وإن لم توجد
نهاية المحوصة وإن قذفت بالزبد وبطهر جلد نجس بالموت باندفاع نقاء بحيث لا يمتد إلى الميت ولا يفسد لو وقع في
الماء (وككلب وخنزير) وفزع كل منهما مع الآخر أو مع غيره ووردت ميتة طاهرة وكذا تنجس عن كسوت
على المشهور كما قاله السبكي والأذري وجزم صاحب القدة والحاوي بنجاسته وما يخرج من جلد نحو خنجر في
حباته كالمزق على ما أفق به بعضهم لكن قال شيخنا في نظره بل الأقرب أنه نجس لأنه نجس لانه نجس متنجس
منفصل من حيث فهو كمنته وقالوا لوزن كلب أو خنزير على أدمة فولدت أدمة كان الولد نجسا ومع ذلك
هو مكلف بالصلاة وغيرها وظاهر أنه يغتر نعمما يضطر إلى ملامسته وإن تجاوز إمامته إذا إعادة عليه ودخوله
المسجد بحيث لا رطوبة للجفاعة ونحوها انتهى * وبطهره متنجس بعينية يغسل من قبل لصفاتها من طهره ولونه
وربع ولا يضربها لو تلو في عسروا له وأومن مغلظ فان تعلقت بالمطهر وتنجس بحكمة كقول الجف
ولم يدر كنه صفة يجزي الماء عليه مرة وإن كان نجسا أو لم يظن نجس أو نوبت أصبح بنجس فبطهر باطنها
بصت الماء على ظاهرها كسيفه حتى وهو نجس وبشرط في طهر المحل ورود الماء القليل على المحل
المتنجس فإن ورد متنجس على ماء قليل لا كثير تنجس وإن لم يتغير فلا يطهر غيره وفارق الوارد غيره بقوته
لكونه غاملا فلو تنجس قبة كفى أخذ الماء بيدو إليه وإن لم يغلبها عليه كما قال شيخنا ويجب غسل كل ما في حيز
الظاهر منه ولو بالادارة كصت ما في إناءة بنجس وإدارته بجوابه ولا يجوز له ابتلاعه حتى وقبل تطهير فمه حتى

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(الخ) وذلك لا يتأتى الا
بنزع الفضلات من دم
ولحم بحريف وهو
مالع اللسان بحرافته
كقرط وشب بالموحد
وشت وذرق طير للخبر
الحسن بطهرها أي
للينة للماء والقرط ولا
يكفى المذبح بالماء ولا
بشمس وتراب وملح
وإن جف وطاب ريحه
لان عفوته لم تزل
امودها بنقعه في الماء
(Angplang) (٥)

سبحان ربك رب العرش العظيم

① تفسير له قبل دخول
الحائض والآن يقال تطهر
بالماء

⑦ - من

(قوله بتراب يعم) أي
طهور لم يستعمل قبل
في رفع حدث ولا في
إزالة خبث ويكفي هنا
كونه طينا رطبا لأنه
تراب بالهوية للأخبار
الصحيحة (قوله
بتراب) سواء وضع
التراب ثم صب الماء
عليه أو مزجهما أو
وضع الماء ثم فركه
التراب

بالمرغرة (فرع) لو أصاب الأرض نحو بول وجف فصبت على موضع ماء فغمره طهر ولو لم ينصب أي نفور
سواء كانت الأرض صلبة أم رخوة وإذا كانت الأرض لم تنشرب كما تنجست به فلا بد من إزالة العين قبل صب
الماء القليل عليها كالماء لو كانت في أناء ولو كانت النجاسة جامدة فتفتت واختلطت بالتراب لم يطهر كالخنايط نحو
صديد نافضة الماء عليه بل لا بد من إزالة جميع التراب الخنايط بها وأبقى بعضهم في مصحف تنجس بغير معقو عنه
بوجوب غسله وإن أدى إلى تلفه وإن كان ليقيم قال شيخنا ويتعين فرضه فيما إذا مس النجاسة شيئا من القرآن
بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الخواشي (فرع) غسله التنجس ولو معقو عنه كدم قليل إن أنه صلت وقد
زالت العين وصفاتها ولم تنجز ولم يزدوزنها هذا اعتبار ما أخذ الثوب من الماء والماء من الوسخ وقد طهر أهل
طاهرة قال شيخنا وبطهر إلا كنفاء فنهج بالظن (فرع) إذا وقع في طعام جامد كسكين فارة مثلا فانت ألبت
وما حولها مما ماسها فقط والباقي طاهر والجامد هو الذي إذا غرق فيه لا يتراد على قريب (فرع) إذا تنجس
بماء البئر القليل بملاقاة نجس لم يطهر بالترج بل ينبغي أن لا يترج ليكثر الماء بغير أو صبت ماء فيه أو الكثير بغير
به لم يطهر إلا بزواله فإن بقيت فيه نجاسة كسكين فارة ولم يغير فطهر أو تعذر استعماله إذا لم يخلو منه دلو فليترج كله
فإن أغرق قبل الترج ولم يتبين فيما أغرقه شئ لم يضر وإن ظنه عملا بقدوم الأضل على الظاهر ولا يطهر
بمتنجس بنحو كلب إلا بوضع غلات بعد زوال العين ولو لم يجرأ بغيره واحدة أحمرهن بتراب يعم بزوج
بالماء بأن يكدر الماء حتى يظهر أثره فيه ويقل بواسطة إلى جميع أجزاء الحبل التنجس ويكفي في الزل كدحرجة
سبحان قال شيخنا يظهر من الذهاب مرة والعودا أخرى وفي الجاري موزر سبع جريات ولا تترتب في أرض زراعية
(فرع) لو مس كلبا داخل ماء كثير لم تنجس بيده ولو رفع كلب رأسه من ماء فركه من طين ولا يعم مما شمله لم تنجس
قال مالك وداود: الكلب طاهر ولا ينجس الماء القليل بؤاؤه وإنما يجب غسل الأبناء بؤاؤه بعدا (ويقى عن دم
نحو برغوث) مما لا نفس له سائلة كعوض وقمل لا عن جلده (و) دم نحو (دملي) كثره وخرج وعن قبحه
وصد يده (وإن كثر) الدم فنهج وانتشر بغيره أو فحش الأول بحث طبق الثوب على القول المعتمد (خير
فعله) فإن كثر بفعله قصدا كان قتل نحو برغوث في ثوبه أو عصر عودا دلو أو حمل ثوبا فيه دم براغيث مثلا
وصلى فيه أو فركه وصلى عليه أو زاد على ما يوشيه لألغى من كنهه فلا يفتى إلا عن القليل على الأصح كافي التحقيق
والمجموع وإن اقتضى كلام الروضة العفو عن كثير دم نحو الدملي وإن عصر واعتدته ابن النقيب والأذرعى
وحمل العفو عنها فيما يأتى بالنسبة للصلاة لا نحو ماء قليل فينجس به وإن قل ولا أثر لملاقاة البدن له رطبا ولا يكلف
تنشيف البدن بعسره (و) عن قليل (نحو دم) غيره) أى أجنبى غير معاط بخلاف كثيرة ومنه كما قال الأذرعى
دم إن فصل من بدنه ثم أصابه (و) عن قليل (نحو دم حبض ورعاف) كافي المجموع ويتفانى بهما دم سائر الناقذ إلا
الخارج من معدن النجاسة كحمل الغائط والمرجع في القلة والكملة العرف ومثل ذلك في كثرته حكم القليل ولو
تفرق النجس في محال ولو جمع كثر كان له حكم القليل عند الإمام والكثير عند الثوري والغزالي وغير هاور حجه
بعضهم ويعفى عن دم نحو قصد ونحوه محله ما وإن كثر ونصح صلاة من أدى ثبته قبل غسله إلهام إذا لم يتلغ ريقه
فقال إن دم اللثة مفو عنه بالنسبة إلى الريق ولو رعت قبل الصلاة ودام فإن رجي كنف طاعته والوقت متسع انتظرة
والأحفظ كالسلس خلافا لمن رعت انتظرة وإن خرج الوقت كما يؤخر له ليدنو النجس وإن خرج ويفرق
بقدرة هذا على إزالة النجس من أصله فزمنه بخلافه في مسألنا وعن قليل طين محل مرور متيقن بنجاسته ولو
معاظفة للثقة قاله ببق غيها ثمرة وتختلف ذلك بالوقت ومحل من الثوب والبدن وإذا تمعّن عين النجاسة في
الطريق ولو موأطى كلب فلا يعفى عنها وإن عميت الطريق على الأوجه وأبقى شيخنا في طريق لا ملين بها بل فيها
قدّر الأذى وروى الكلاب والهائم وقد أصابها الطرب بالعمو عند مشقة الاحتراز (فرع عدة مهممة) وهي أن
مأصله بالطهارة وغلت على الظن تنجسه لعلبة النجاسة في مثله فيه قولان معروفان بقولي الأصل والظاهر

إن وجد وميث بذلك لأنها أول صلاة ظهرت (في وقت) (عمر) من آخر وقت الظهر (إلى غروب) جميع
 قرص الشمس (في وقت) (مغرب) من الغروب (إلى مغيب الشفق الأحمر) (وقت) (عشاء) من مغيب الشفق
 قال شيخنا ويذهب نديب تأخير هلاله والبالأصفر والأبيض غروبها من خلاف من أوجب ذلك ويمتد (إلى) طلوع
 (فجر صادق) (وقت) (صبح) من طلوع الفجر الصادق لا الكاذب (إلى طلوع) بعض (الشمس) والعصر هي
 الصلاة الوسطى لصحة الحديث به فهي أفضل الصلوات ويليهما الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب كما استظهره
 شيخنا من الأدلة وإنما فضل الجماعة الصبح والعشاء لأنهما أحسن وقتين قال الرافعي كانت صلاة الصبح صلاة آدم
 والظهر صلاة داود والعصر صلاة سليمان والمغرب صلاة يعقوب والعشاء صلاة يونس عليهم الصلاة والسلام اه
 واعلم أن الصلاة تجب ثلث الوقيت وجوباً مطلقاً لا يخرج عن أوله إلى وقت يستمر بشرط أن يترجم على فعلها
 فيه ولو أدرك في الوقت ركعة لا دوته فالحال كل أداء أو الأفضاء وبأنهم يخرجها عن الوقت وإن أدرك ركعة
 نعم لو شرع في غير الجماعة وقد بقي ثمانية ما حاز له بلا كراهية أن يطولها بالقرآن أو بالدعاء حتى يخرج الوقت وأن لم
 توقع منها ركعة فيه على المصنف فإن لم يبق من الوقت ثمانية ما كانت حجة لم تجز الأذونات إلا بقدر ما اقتضاه على أركان
 الصلاة لا أدرك في الوقت (فرع) يذهب تعجيل صلاة ولو عشاء لأول وقتها لخير أفضل الأعمال الصلاة لأول
 وقتها وتأخيرها عن أوله لثبوت جماعة أثناءه وبأن فحش تأخيرها عما لم يبق من الوقت ولظننا إذا لم يبق شيء غير ذلك
 فهو أمثلها أو الجماعة الأقلية أول الوقت أفضل من الكثرة وأخره ويؤخر المحرم صلاة العشاء وجوباً لأجل خوف
 فوت حج غروب الوقت بمرقة لو صلاها من قبل أن يفتقر إلى قضاء وصفت الصلاة تؤخر لأنهم أسهل من شقته ولا
 أصابها صلاة شدة الخوف ويؤخر أيضاً وجوباً عن أي محو غريب أو أسير لو أقدمه خرج الوقت (فرع) بكرة
 ما لا يؤم بعد دخول وقت الصلاة وقبل فعلها حيث ظن الاستيقاظ قبل منتهى لقائه أو لا يطاق غير ذلك والأحرم
 النوم الذي لم يبق في الوقت (فرع) بكرة غير ما صلاها لاسيما كالفعل الطالقي ومثله صلاة التسايح أو غيرها
 بسبب متأخر كركعة في استحارة وإحراق بعد أداء صبح حتى ترتفع الشمس كركعة وعصر حتى تغرب وعند استواء
 غير يوم الجمعة لا ماله يثبت منه ركعة كركعة وضوء وطواف ونحوه وكسوف وصلاة جنازة وكسوف على غائب وإعادة مع
 جماعة ولو لم يبق ما وكفاية فرض أو تقلد لم يقصد تأخيرها للوقت المذكور ولا يقصده فيه أو يداوم عليه فلو عجز
 إيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المذكور ومن حيث كونه مكرهاً فحرم مطلقاً ولا تتعذر لو فاتته يجب
 قضاءها فوراً لأنه مما يندلج للشرع (وآخرها استقبال) عن (القبلة) أي الكعبة بالصدر فلا يكفي استقبال
 جهتها خلافاً لآي حنيفة رحمه الله تعالى (إلا في) حق العاجز عنه وفي صلاة (شدة خوف) ولو غفر منافقة كيف
 أمكنه تأشيراً أو أكله منتهى بلا أو من تدبراً كهاب من خرق وسئل وسبع وعشرون من دائن عند عتار وخوف
 حليس (و) (إلا في) (نقل سفر متباح) لقاصد محل معين فيجوز النقل إذا كان تأشيراً ولو قصر نعم بشرط أن
 يكون مقصده على مسافة لا يسبح النداء من بلده بشرطه القررة في الجمعة وخرج بالمباح سفر العسيرة فلا يجوز
 ترك القبلة في النقل لا يبق ومساقر غايه من حال قادر عليه من غير إذن دائنه (و) يجب (على مائى) إتمام ركوع
 وسجود (لستوى) لذلك عليه وعلى ركبة إتمامها (واستقبال) فمحاو في محرم) وجلس بين السجدين فلا يثنى
 إلا في القيام والاعتدال والتشهد والسلام ومحرم آخره عن استقبال صوب مقصده عائد إلى محضارا إلا إلى
 القبلة وبشرط ترك فعل كثير كعدو ونحوه بك رجل بالاحاجة وترك تعذوطة بحسب لو جاب أو إن عم الطريق
 ولا يضطر وطأ باب خطأ ولا يكلف مائى التحفظ عنه ويجب الاستقبال في النقل كركبة في غير ملاح واعلم
 أنه يشترط أيضاً في صحة الصلاة العلم بفرضية الصلاة فلو جعل فرضية الصلاة أو صلاته التي شرع فيها لم تصح
 كإتيان المذبح والروضة وغيره من غير وضوء من شقته انهم إن اعتقدوا العالم على الوجه الكلي فربما صحت
 أو سنة فلا والله بكيفية الآي ثمانية فرياً إن شاء الله تعالى

(قوله بالصدر) أي فلا
 يكفي بنحو الوجه وإنما
 هو شرط لصحة صلاة
 قادر على الاستقبال
 لقوله تعالى فوالوجهك
 شطر للسجد الحرام
 والاستقبال لم يجزى
 غير الصلاة فتعين أن
 يكون فيها وقد ورد أنه
 صلى الله عليه وسلم قال
 كلفني صلاته وهو خائف
 ابن رافع الزرقي إذ ألت
 إلى الصلاة فأصبح
 الوضوء ثم استقبل
 القبلة رواء الشيخان

١٠ كرواناً أنا مقرباً ١٥٨ عشر
 ١١ مرواناً وكلمة عاتق

Wakala

ملاحظة

(عقبا) أى الفاتحة ولو خارج الصلاة بعد سكتة لطيفة مالم يلفظ بشيء سوى رب اغفر لي ويسن الجهر به في
 الجهرية حتى للمأموم قراءة الإمام بقله (و) سن للمأموم في الجهرية تأمين (مع) تأمين (أما إن سمع) قراءة
 الجهرية إذا آمن الإمام أى أراد التأمين فأمّنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من
 ذنبه وليس لنا ما سن فيه تحريم مقارنة الإمام الا هذا وإذا لم يتفق له موافقته آمن عقب تأمينه وان أخر الإمام
 عن الزمن السنوية التأمين آمن المأموم جهر أو أمّن اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح ويسكن عند
 الوقف (فرع) سن للإمام أن يسكت في الجهرية بقراءة المأموم الفاتحة إن علم أنه يقرأها في سكتة كما هو
 ظاهر وأن يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى قال شيخنا وخبرنا فبظن أنه يرعى الترتيب والموالاته
 بينها وبين ما يقرأ بعدها (فائدة) سن سكتة لطيفة بقدر سبحان الله بين آمين والسورة وبين آخرها
 وتكبير الركوع وبين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة (و) سن (آية)
 فأكثروا الأولى ثلاث (بعدها) أى بعد الفاتحة ويسن لمن قرأها من أثناء سورة البسملة نص عليه الشافعي
 ويحصل أصل السنة بذكر سورة واحدة في الركعتين وبإعادة الفاتحة إن لم يحفظ غيرها وقراءة البسملة
 لا يقصد أنها التي هي أول الفاتحة وسورة كاملة حيث لم يرد البعض كافي التراويح أفضل من بعض تطويلها وان
 طال وتكررت تكرار عابث لمن أوجها وخرج بعدها مالم يقرأها على كفايتها بل يكره ذلك وينبغي أن لا يقرأ
 بغير الفاتحة من يلحن فيه خطأ بغير المعنى وان عجز عن التعلم لأنه يتكلم بما ليس يقرأ أن بلا ضرورة وتترك السورة
 تجازر ومقتضى كلام الإمام الحارثي (و) سن (في) الركعتين (الأوليتين) من رباعية أو ثلاثية ولا تسن في
 الأخيرتين الملبسوتي بأن لم يترك الأولى مع أمية فيقرأها في باقي صلاته إذا تداركها ولم يكن قراءتها أذركه
 مالم تخط عنه كونه مسبوقا فأكثروا لأن الإمام إذا تحلل عنه الفاتحة فالسورة أولى ويسن أن يطول قراءة
 الأولى عن الثانية مالم يرد نص بتطويل الثانية وأن يقرأ على ترتيب المصحف وعلى التوالى مالم تكن التي تليها
 أطول ولو تعارض ترتيب وتطويل الأولى كان قرأ الأختلاف قبل بقرأ الفلق نظر الترتيب أو الكون نظر
 التطويل الأولى كل محتمل والأقرب الأول قاله شيخنا في شرح المنهاج وأما سن قراءة الآية للإمام ومنفرد
 (ولغير مأموم سمع) قراءة أمية في الجهرية فتكرهه وقبل تحريم أمية مأموم لم يسمعها أو سمع صوتا لا يجزئ
 بخبره فيقرأ السكتة يسن له كافي أولى السرية تأخيرها فاتحة عن فاتحة أمية إن ظن أدركها قبل ركوعه
 وحينئذ يشتغل بالدعاء لا القراءة وقال المتولي وأقره ابن الرفعة بكرة الشرع فيها قبله ولو في السرية للخلاف
 في الاعتداد بها حينئذ ولجريان قول بالطلان أن فرغ منها قبله (فرع) يسن للمأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة
 أو الرابعة أو من التشهد الأولى قبل الإمام أن يشتغل بدعاء فيها أو قراءة في الأولى وهي أولى (و) يسن للحاضر
 (في) صلاة (جمعة وعشاها) سورة الجمعة والمنافقون أو سبح وهل أتاك (في) صبحها أى الجمعة إذا انسح
 الوقت (الم تنزل) السجدة (وهل أتاك) في (مغربها الكافرون والاخلص) ويسن قراءتها في صبح
 الجمعة وغيرها للمسافر وفي ركعتي الفجر والمغرب والطواف والتحية والاستخارة والاحرام للاتباع في الكل
 (فرع) لو ترك إحدى الميعتين في الأولى أتى بها في الثانية أو قرأ في الأولى ثاني الثانية قرأها ثاني الأولى
 ولو شرع في غير السورة الميعية وكلمه وأقطعها وقرأ الميعية ندبا وعند ضيق وقت صورتان قصيرتان أفضل
 من بعض الطويلتين الميعيتين خلافا للفقهاء ولو لم يحفظ الا إحدى الميعتين قرأها وبدل الأخرى بسورة
 يحفظها وإن فاتته الولاء ولو اقتدى في ثانية صبح الجمعة مثلا وسمع قراءة الإمام هل أتى في ثانيته إذا قام
 بعد سلام الإمام لم تنزل كما أفتى به الشكالك الرداد وسمعه شيخنا في فتاويه لكن خصه بكلامه في شرح
 المنهاج أنه يقرأ في ثانيته إذا قام هل أتى وإذا قرأ الإمام غيرهما قرأها المأموم في ثانيته وإن أدرك الإمام في
 ركوع الثانية فكما لو لم يقرأ شيئا فبقرأ السجدة وهل أتى في ثانيته كما أفتى به شيخنا (تنبه) يسن الجهر

(قوله والأقرب الأول)

أى كونه يقرأ الفلق

وما للانع من أن يقرأ

فيها إذا كان اماما بضا

من الفلق سرا بقدر

زمن قراءة للمأموم

فاتحة ثم يجهر الامام

بأى السورة فيحوز

الفضائل الأربع

الترتيب والقصر

والموالاته وكون للآتي به

سورة كاملة في كلتا

الركعتين

① أولها غير الخ

بالقراءة لغير ما مروي في صحيح وأولى المشاء بن وجمعة وفبا غضي بين غروب الشمس وطلوعها وفي الميدن قال شيخنا ولو قضاة والراوي وروى في رمضان وخسوف القمر ويكره للمأموم الجهر لنفسه عنه ولا يجهر بمصلي وغيره إن شئت على نحو نائم أو متصل فيكرة كافي المجموع وبحث بعضهم النع من الجهر بقرآن وغيره بحضرة المصلي مطلقا لأن السجدة وقفت على الصلوات أي أمثلة دون الوعظ والقراءة وتوسط بين الجهر والاسرار في النوافل المطلقة ثلاثا (و) سن لغير دوامه ومأموم (تكبير في كل خفض ورفع) (لا في رفع) (من ركوع) بل برفع متعاقبا لا مع الله لمن حمده (و) سن (مده) أي التكبير إلى أن يصل إلى المنقلب إليه وإن فصل مجلس الاستراحة (و) سن (مجهز به) أي بالتكبير لا تنقل كالحرث (الامام) وكذا يبلغ إختيج إليه لكن إن تولى الذكر أو الاستماع والأبطلت صلاته كإقال شيخنا في شرح التهجد قال بعضهم إن التبليغ بعدة منكرة باتفاق الأئمة الأربعة حيث بلغ للمأمومين صوت الإمام (وكره) أي الجهر به (لغيره) من منفرد ومأموم (و) خامسها (ركوع) بانحناء بحيث تنال الذخاء وهما غائعا الأصابع من الكفين فلا يكتفي وصول الأصابع (ركبته) لو أراد وضعا عليها عند اعتدال الحلقة هذا أقل الركوع (وسن) في الركوع (نسوة ظهره) وعقوب بانحناءها حتى يصير كالحصيفة أو واحدة للاتباع (وأخذ ركبته) مع نصيها وتقر فيها (بكفية) مع كشفها وتقرية أصابعها تقرقا وسطا (وقول سبحان رب العظيم وبعده ثلاثا) للاتباع وأقل التسبيح طيه وفي السجدة مرة ولو نحو سبحان الله وأكرهه إحدى عشرة وتزيد من غير ندب اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خضع لك ظهري وعظمي وعصبي وشعري وجفري وما استقلت به قدمي أي جميع جسدي تخضع رب العالمين ويسن فيه وفي السجدة سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي ولو انحصرت على التسبيح أو الذكر فالتسبيح أفضل وثلاث تسبيحات مع اللهم لك ركعت إلى آخره أفضل من زيادة التسبيح إلى إحدى عشرة ويكره الاقتصار على أقل الركوع والبالغة في خفض الرأس عن الظهري ويسن لذكر أن يجافي من نصيبه عن جنبه ويظنه عن فخذه في الركوع والسجود ولغيره أن يضم فيها بضعة لبعض (تنبيه) يجب أن لا يقصد بالمعوي للركوع غيره فلو هوى لسجود ثلاثا بلغ حد الركوع حقه ركوعا لم يكف بل يلزمه أن ينصب ثم ركع كمنظرة من الاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين ولو شك غير مأموم وهو فاسد هل ركع لزمه الاتصاف فوراً ثم الركوع ولا يجوز له القيام رايكنا (و) عارضا (اعتدال) ولو في نقله على التمتع ويتحقق (بتؤد) بعد الركوع (أيدي) بأن يتؤد كما كان عليه قبل ركوعه قائما كان أو قاعدا ولو شك في انما به نحاذ إليه غير المأموم فوراً أو جوبا أو الأبطلت صلاته وللمأموم يأتي بركعة بعد سلام إمامه (ويسن أن يقول في رفعه) من الركوع (جمع القلن حمده) أي قبل منه حمدة والجهر به لا تمام ومبلغ لأنه ذكر انتقال (و) أن يقول (بند اتصاف) للاعتدال (ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بعدها كالكرسي والعرش وملء بالرفع صفة وبالنصب محال أي ما لا يتقدر كونه جسا وأن يزيد من أهل الشاء والمجد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما مننت ولا ينفع ذا الجد منك الجد (و) سن (قنوت بصبح) أي في اعتدال ركعته الثانية بعد الذكر الرائب على الأوجه وهو إلى من شيء بعد (و) اعتدال آخره (أو بركعة آخر من رمضان) للاتباع ويكره في النصف الأول كنية السنة (وبسائر مكتوبة) من الحسن في اعتدال الركعة الأخيرة وعلومه ما قبلت مع إمامه (لنازل) منزلت بالمسلمين ولو واحد أعدى نفعه كاشع العالم والشعاع وذلك للاتباع وسواء فيها الخوف ولو من عدو مثل والقحط والوباء وخرج بالمكتوبة بالنقل ولو عبدا أو المندورة فلا يسن فيها (وأفعا يديه) تحذو يديه نحو لو حال الشاء كسائر الأدعية للاتباع وبحث دعاء التحصيل شوه كدفع بلاية عنه في بنية عمر وجعل بطن كفيه إلى السماء وألرفع بلاية وقع به بمحمل ظهرها لها يكره الرفع لخطيب بحالة الدعاء (نحو اللهم اهديني فحقن هذبت

① ديفلي

(قوله وخامسها) أي
خامس أركان الصلاة
(قوله ركوع) ثبوته
بالكتاب والسنة وإجماع
الامة وهو لغة الانحناء
وشرعا انحناء خاص
ذكر للصنف أقله وأكمله
بالنسبة للقائم وأما
للقاعد فأقله أن تعاذي
جنبه ما أمام ركبته
وأكله أن تعاذي محل
سجوده

② أهل في الكوشات

③ دين بويو عده ووج عالم

إلى آخره) أي دعائي فمن عاقبت وتوالت أي معهم لا تدرج في سلكهم وبارك لي فما أعطيت وقني
شراً ما قضيت فإنك تقضي ولا يقضي عليك وإني لا بذل من واليت ولا يبر من قاذبت تباركت وتعالى
فذلك الحمد على ما قضيت استغفر لك وأوتيت بك وتنس آخره الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى آله ولا تنس أوله وزيد فيه من مرة فقلت عمر الذي كان يفتي به في الصبح وهو اللهم إنا نسئلك
وتستغفرك وتشهد بك وتؤمن بك وتوكل عليك وتثق عليك الخير كله تشرك ولا تشرك ولا تخلف وتترك
من يجبرك اللهم إياك بعد ذلك تسلي وتسجد وإليك تسبيح وعمد أي تسرع رجوز حثك وتحنن عذابك
إن عذابك الجد بالكفر ملحق ولما كان قنوت الصبح المذكور ولا يأتى عن النبي صلى الله عليه وسلم قدم
على هذا من ثم لو أراد أحدهما فقط انصرف على الأول ولا يمتنع كذا القنوت فيجزي عنها آية قضيت
كعادة إن قصد كآخر البقرة وكذا دعاء محض ولو غير ما نزل قال شيخنا والذي يتجهد أن القنوت لثاني قنوت
الصبح ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة (وختتم به) أي القنوت بدت (إماماً) ولولي السيرة لا مأثور لم تتجهد
وتستغفر فيفسر إن به مطلقاً (واثن) ختماً (مأثور) جميع قنوت إمامية للدعاء منه ومن الدعاء الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فيؤمن لها على الأوجه أما الثاني وهو فإنك تقضي إلى آخره فيقول شيراً أما مأثور لم يسمعه
أو يسمع صوتاً لا يفهم فيفتي شيراً (وكرر) لإتمام تخصيص نفسه بدعاء أي بدعاء القنوت للنبي عن تخصيص
نفسه بالدعاء فيقول الإمام هذه تأوما أعطيت عليك بلفظ الجمع وقضيت أن صائر الأدعية كذلك ويتمن تحمله على
مالم يرد عنه صلى الله عليه وسلم وهو إمام بلفظ الإفراد وهو كثر قال بعض الحفاظ إن أذيعت كلها بلفظ
الإفراد ومن ثم جرى تخصيص الجمع بالقنوت (و) سابعاً (سجود مرتين) كل ركعة (على غير محمول)
له (وإن تحرك تحركه) ولو نحو ستر بر يتحرك تحركه لأنه ليس بمحمول له فلا يضطر السجود عليه كما إذا سجد
على محمول لم يتحرك تحركه كطرف من رداءه الطويل وخرج محمول على غير محمول له مالم لا يسجد على محمول
يتحرك تحركه كطرف من محامته فلا يصح فإن سجد عليه لطلت الصلاة إن سجد وعلم تحركه وإلا أعاد السجود
وصح على بدغيره وعلى نحو منديل يده لأنه على حكم التفصيل ولو سجد على شيء وقال تصق جهته مع ووجه
إزالته للسجود الثاني (مع تنكيس) بأن رفع مخبرته وما حولها على رأسه ومنكس للاتباع فلو انعكس أو
نساوياً لم يجزئه نعم إن كان به حلة لا يمكن معها السجود إلا كذلك أجزاء (بوضع بعض جهته بكشف) أي
مع كشف فإن كان عليها خائل كصاية لم يصح إلا أن يكون لجزءه وشق عليه إزالته مثقبة شديدة فيصنع (و) مع
(تحامل) بجهته فقط على مثلاً بأن يتأله يقبل رأسه خلافاً للإمام (و) وضع بعض (ركبته) بعض (يقطن
كفه) من الزاوية وبطن الأساج (و) بعض يقطن (أصابع قدميه) دون ما عدا ذلك كالحزف وأطراف
الأصابع وظهورها ولو قطعت أصابع قدميه وقدر على وضع شيء من بطونها لم يجز كما اقتضاه كلام الشيخين ولا
يجب التحامل عليها بل ينس ككشف غير الركبتين (وسن) في السجود (وضع أنف) بل يتأكد لغير صحيح
ومن ثم اختير وجوبه وبسن وضع الركبتين أولاً متفرقين قدر شيء ثم كفه حد ومنكس رافعاً رافعاً عن
الأرض ونائراً أصابعه مضغوطة للقبلة ثم جهته وأفقه متفرقين قدمته قدر شيء ونصفها وجهها أصابعها
للقبلة وإزارها من ذيله وتسرع عتبة حالة السجود كما قاله إمامنا عبد السلام وأقره الزركشي وبكرة محالفة
الترتيب المذكور وعدم وضع الأنف (وقول سبحان ربّي الأعلى) في السجود للاتباع وبزينة
ثامن مرتبة اللهم لك تسجدت وبك آمنت ولك أسلمت تسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره
هو له وقوته تبارك الله أحسن الخالقين وبسن أصابع الدعاء فيه ولما ورد في الإمام أبي أعوذ برحمة من
سخطك وبقافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم اغفر لي
رذيتي كله ذقة وحلة وأوله وآخره وعلايتي وسيرته قال في الروضة تطويل السجود فافصل من تطويل

عزكساقوان
ابن حبر خلافاً لمن زعمه
ولا نظر لكونها سن
أول الدعاء لأن هذا
مستثنى رعاية للوارد
فيه (قوله ولولي السرية)
أي ولا فرق بين للوادة
أو للقضية (قوله على
الأوجه) أي للضم
عند ان حبر وروم وخلافاً
للغزى والجو جري ولا
يسار فيه خبر رغم أنف
رجل ذكرت عنده فلم
يصل على لأن التامين
على الصلاة عليه في معنى
الصلاة (قوله سجود)
هو لفظة التطامن أي الليل
وقيل التذلل والخضوع
(قوله مرتين كل ركعة)
أي للكتاب والسنة
وإجماع الأئمة وكرردون
غيره لأنه أبلغ في التواضع
وعند المصنف السجدين
ركنا واحداً وهذا هو ما
صححه في البيان
والوافق لما يأتي في
مبحث التقدم والتأخر
أنهما ركعتان وهو ما
صححه في البسيط

- ① هيا من لم يجزئ
- ② قبولك الدعاء
- ③ أي قداس القائل
- بعدم وجوبه التحامل

إلا المسبحة) بكسر الباء وهي التي تلى الأيهام فبرسها (و) سن (رَفَعَهَا) أي المسبحة مع إمالتها قليلا (عند)
هزة (إلا الله) للاتباع (وإدامته) أي الرفع فلا يضعها بل يبقى مرفوعة إلى القيام أو السلام والأفضل قبض
الأيهام بحبسها بأن يضع رأس الأيهام عند أسفلم أظلي خرف الراحة كما قد ثلاث وخمسين ولو وضع اليمنى على غير
الركبة يشتر بسببها خيشن ولا يتسن رفعها خارج الصلاة عند الله (و) سن (نظر إليه) أي قصر النظر إلى
المسبحة حال رفعها ولو مستورة بنحوكم كما قال شيخنا (و) ثالث عشرها (تسليمة أولى ونزلها السلام عليكم)
للاتباع وبكرة عليكم السلام ولا يجوز أي سلام عليكم بالتسليم ولا سلام الله أو سلامي عليكم بل تبطل الصلاة
إن تعمد وعلم كافي شرح الارشاد لشيخنا (وسن) تسليمة (ثانية) وإن تركها أمانة وتحرم أن عرض عند الأولى
ممناف كحدث وخروج وقت جمعة ووجو دغار مسترة (و) يس أن يقرن كل من التسليمتين (برحمته الله) أي مقها
دون وتر كانه على المنقول في غير الحنازلة كن اختيار نديها على ثوبها من عذو طريقي (و) مع (التفات فبهما) حتى
يترى تحذو الأيمن في الأولى والأيسر في الثانية (تنبيه) يتسن لكل من الامام والمأموم والمنفرد أن يتنوي السلام
على من التفت هو إليه من عن يمينه بالتسليمة الأولى وعن يساره بالتسليمة الثانية من ملائكة ومؤمني إني وجن
وبائهم ما شاء على من خلفه وأمامه وبالأولى أفضل والمأموم أن يتنوي الرد على الإمام بأي سلامه شاء إن كان خلفه
وبالثانية إن كان عن يمينه وبالأولى إن كان يساره ويسن أن يتنوي بعض المأمومين الرد على بعض
فيتنوي من على عين المسلم بالتسليمة الثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وأمامه بأي سلامه شاء وبالأولى أولى
(فرع) يسن ثبوت الجرح من الصلاة بالتسليمة الأولى خروجا من الخلاف في وجوبها وإن تدرج السلام
وأن يتدته مستقبلا بوجهه القبلة وأن ينهيه مع تمام الالتفات وأن يسلم المأموم بعد تسليمة الإمام (د) رابع
عشرها (ترتيب) بين أركانها المتقدمة كما ذكر فإن تعمد الإخلال بالترتيب بتقديم ركن فلهي كان
سجدة قبل الركوع بطلت ثلاثه أمة تقديم الركن القولي فلا يضري إلا السلام والترتيب بين السنين كالسورة
بعد الفاتحة والدعاء بعد التشهد والصلاة شرط للأعداد بسببها (ولو سها غير المأموم) في الترتيب (ترك
ركن) كأن سجدة قبل الركوع أو ركع قبل الفاتحة لقام فقله حتى يأتي بالمركب فان تذكر قبل بلوغ مثله أتى
به وإلا فسباني بيانه (أو شك) هو أي غير المأموم في ركن هل فعل أم لا كان شك راكم هل قرأ الفاتحة
أو ساجدا هل ركع أو اعتدل (أتى به) فور أو جوبا (إن كان) الشك (قبل فعل مثله) أي مثل المنكوك
فيه من وكعة أخرى (والا) أي وان لم يتذكر حتى فعل مثله في ركعة أخرى (أجزاء) عن متروكه وكامما بينهم أهلا
كله أن علم عن المتروكه ومحلته فان جهل عيته وجوز أنه آتية أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول
فصله ولا مضى ركن أو آتية السلام يسلم وإن طال الفصل على الاوجه أو أنه غيرهما أخذ بالأسوأ وبقي على ما قلناه
(وتدراك) الباقي من صلاته نعم إن لم يكن المثل من الصلاة كسجود تلاوة لم يجزئه أتم مأموم علم أو شك فقبل
ركوعه أو ركوع إمامه أنه ترك الفاتحة فقرأها وبقي خلفه وبعد ركوعه مالم يقبل إلى القيام لقراءة الفاتحة
بل يتبع إمامه ويصلي ركعة بعد سلام الامام (فرع) (سن دخول صلاة بشائط) لأنه تعالى عدم تاركه
بقوله وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا التكسائي والبكسل الفتور والتواني (و) (فرأغ قلب) من الشواغل لأنه أقرب
إلى الخشوع (و) سن (فبها) أي في صلاته كلها (مخشوع بقلبه) بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وان تعلق
بالأخرة (و) بخوارجه) بأن لا يفتت بأحدها وذلك لثناء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه بقوله فقد أطلع
المؤمنون الذين هم في صلاتهم مخاضون ولا تنفاه ثواب الصلاة بآتمانه كادلت عليه الأحاديث الصحيحة ولأن
لنا وجهها أحتمارهم لجمع أنه شرط للصحة ونما يحصل الخشوع اضطحضار أنه بين يدي مالك الملوك الذي يعلم السر
وأخفى بناجيه وأمر بما نجى عليه بالعدم القيام حتى رتبو لثبوت دعله صلاته وقال متدي القظب العارف
بالله محمد البكري رضى الله عنه أن مما يورث الخشوع اطالة الركوع والسجود (وتدبر قراءه) أي تأمل

(قوله ومؤمني إني وجن) أي ولا فرق بين المصل من غير المصل ولا يحب الرد على السامع ولو غير مصل إذ ليس المصل متأهلا لخطاب غير الله تعالى حين سلم لكن يسن الرد عليه (قوله لم يعد إلى القيام لقراءة الفاتحة) فلو عاد عالما بما بطلت صلاته أو جاهلا التحريم والبطان لم تبطل لكن لا اعتداد بمافله

لكن لا اعتداد بمافله (قوله مؤمني إني وجن) أي ولا فرق بين المصل من غير المصل ولا يحب الرد على السامع ولو غير مصل إذ ليس المصل متأهلا لخطاب غير الله تعالى حين سلم لكن يسن الرد عليه (قوله لم يعد إلى القيام لقراءة الفاتحة) فلو عاد عالما بما بطلت صلاته أو جاهلا التحريم والبطان لم تبطل لكن لا اعتداد بمافله

مَتَانِهَا قَالَ تَمَالَى أَفَلَا تَدْرُونَ الْقُرْآنَ وَلَئِنْ بِهِ بِكُلِّ مَقْصُودٍ الْحُشُوعُ (و) تَدَبَّرَ (ذِكْر) قِيَامًا عَلَى الْقِرَاءَةِ
 (و) تَسَنُّ (أَدَامَةً نَظَرٍ مَحَلٍّ سَجُودِهِ) لَأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْحُشُوعِ وَلَوْ أَمْسَى وَإِنْ كَانَ عِنْدَ السَّكْبَةِ أَوَّلَى الظُّلَّةِ أَوْ
 فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ نَعْمَ الصَّخْرَةُ أَنْ يَقْصُرَ نَظْرُهُ عَلَى مَسْبَحَتِهِ عِنْدَ رَفْعِهَا فِي التَّشَهُّدِ لِجَهْرِ صَحْبِهِ فِيهِ وَلَا يَكْرَهُ تَقْصِيفُ
 عَيْنَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ خُرُوجَ (فَائِدَةٍ) يَكْرَهُ لِلْمُصَلِّي الْقِيَامَ وَغَيْرَهُ تَرْكُ شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ قَالَ شَيْخُنَا وَفِي غَمُومِهِ يُنْظَرُ
 وَالَّذِي يَنْجُو نَفْسَهُ بِمَا وَرَدَ فِيهِ نَهَى أَوْ خِلَافَ فِي الْوُجُوبِ (و) تَسَنُّ (ذِكْرُ وَدَعَاءٍ سِرًّا عَقِبَهَا) أَى الصَّلَاةِ أَى
 تَسَنُّ الْأَمْرِ أَنْ يَهْمَ الْغُفْرَانُ وَمَا مَوْمٌ وَأَمَامَ لَمْ تَزِدْ تَعْلَمُ الْخَاضِرِينَ وَلَا تَأْمِينُهُمْ لَمَعَانِهِ بِسَامِعِهِ وَوَرَدَ فِيهِمَا أَخْبَارٌ
 كَثِيرَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِي أَرْشَادِ الْعِبَادِ فَاظْلَمَ قَائِلُهُمْ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الدُّعَاءِ أَصَحُّ أَى أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ قَالَ خُوفُ اللَّهِ وَدَبْرُ الصَّلَاةِ لِلْكِتَابَاتِ وَرَوَى
 الشَّيْخَانُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ هَلَكْنَا وَكَبُرْنَا وَارْتَفَعَتْ
 أَصْوَاتُنَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذْ بَعَثُوا إِلَى أَنْفِكُمْ فَانْكُمُ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا أَنْ يَسْمَعَكُمْ
 صَبِيحَ قَرِيبٍ احْتَجَّ بِهِ الْبُيُوتُ وَغَيْرُهُ لِلْأَمْرِ بِاللَّهِ كَرَامَتُهُ وَالدُّعَاءُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمْرِ اخْتَارَ لِلْأَمَامِ وَالْمَأْمُومِ أَنْ
 يَذْكُرَا أَفَلَا تَمَالَى بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَبِحَقِّهَا لَكَ الْإِنِّ أَنْ يَكُونَ أَمَامًا يَرِيدُ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْهُ فَيَجْهَرُ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ
 قَدْ تَعَلَّمَ مِنْهُ ثُمَّ يَسِرُّ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَلَا يَجْهَرُ بِشَايِكَ وَلَا تَخَافُ بَهَايَتِي وَأَمَّا أَعْلَمُ الدُّعَاءَ وَلَا يَجْهَرُ حَتَّى تَسْمَعَ
 الْغَيْرُ تَرْكُ وَلَا تَخَافُ حَتَّى لَا تَسْمَعَ نَفْسُكَ أَنْتَ (فَائِدَةٌ) قَالَ شَيْخُنَا أَمَّا الْمُبَالِغَةُ فِي الْجَهْرِ بِهَا فِي الْمَسْجِدِ بِحَيْثُ
 يَحْتَمِلُ تَشْوِيشَ عَلَى مَقَلٍ فَيَنْفِي سِرْمَتَهَا (فُرُوع) تَسَنُّ اقْتِنَاحَ الدُّعَاءِ بِالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَالْحَمْدُ لَهَا وَبِأَمِينٍ وَتَأْمِينُ مَأْمُومٍ تَسْمَعُ دُعَاءَ الْأَمَامِ وَإِنْ حَفِظَ ذَلِكَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ الظَّاهِرَيْنِ حَذْوً وَتَسْكِينَهُ
 وَمَسَحَ الْوُجْهَ بِهَا بَعْدَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ خَالَةً لَكَ وَالدُّعَاءُ إِنْ كَانَ مُشْفِرًا أَوْ مَأْمُومًا أَمَّا الْأَمَامُ إِذَا تَرَكَ الْقِيَامَ
 مِنْ مَقْلَةٍ أَلْفَيْهِ هُوَ أَفْضَلُ لَهُ فَالْأَفْضَلُ تَجَلُّلُ يَمِينِهِ إِلَى الْأَمَامِ وَتَسَارُّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ قَالَ شَيْخُنَا وَلَوْ نَوَى الدُّعَاءَ
 وَأَنْصَرَفَ أَنْ لَا يَنَاقِي نَذْبَ اللَّهِ كَرِهَ عَقِبَهَا لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِ فِي مَحَلِّهِ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ فِعْلُ الرَّابِعَةِ وَإِنَّمَا الْفَائِدَةُ بِمَنْ
 كَمَالَهُ لَا غَيْرَهُ وَنُصْبَهُ كَلَامُهُمْ حُصُولُ نَوَابِغٍ لَكَ وَإِنْ جَهِلَ مَعْنَاهُ وَنَظَرُ فِيهِ الْأَسْتَوَى وَلَا يَأْتِي هَذَا فِي الْقُرْآنِ لِلتَّجَدُّدِ
 بِلَفْظِهِ فَايْتَنَ قَارَأَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَرَفَّ مَعْنَاهُ خِلَافَ اللَّهِ كَرِهَ لَا يَذْنُ بِرَفْعِهِ وَلَوْ بَوَّجَ أَنْتَ وَتَدَبَّرَ أَنْ يَنْتَقِلَ الْفَرْصِ
 أَوْ قِيلَ مِنْ مَوْضِعٍ صَلَاتِهِ لِيَشْهَدَ لَهُ الْكُوضُ حَيْثُ لَمْ تَمَارُضْهُ نُصْبَهُ نَحْوَ صَفِّ أَوَّلٍ فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ فَصَلَّ بِكَلَامِ إِنْسَانٍ
 وَالْفُتْلُ لَعِبَرُ الْمُتَكَيِّفِ فِي يَتَهُ أَفْضَلُ إِنْ أَمِنَ قُوَّتَهُ أَوْ تَهَاوَنَتْهُ إِلَّا فِي نَافِلَةِ الْمَسْكِرَةِ لِلْحَمْدَةِ أَوْ مَا سَنَّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ
 أَوْ وَرَدَ فِي الْمَسْجِدِ كَالضَّحَى وَإِنْ يَكُونُ إِنْ تَقَالَ الْمَأْمُومُ بِمَعْنَى اتِّقَالَ أَمَامِهِ (وَتَدَبَّرَ) لِصَلَّى (تَوَجَّهَ لِنَحْوِ جِدَارٍ) أَوْ
 غَمُودٍ مِنْ كُلِّ شَاخِصٍ طُولَ ارْتِفَاعِهِ ثَلَاثُ أَرْوَاعٍ فَأَمَّا كَرَامَتُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَقَبِ الْمَقْلِ ثَلَاثَةٌ أَذْرَجٌ قَائِلٌ ثُمَّ إِنْ هَجَرَ عَنْهُ
 (ف) لِنَحْوِ (عَصَا مَفْرُوزَةٍ) كِتَابٍ (ف) إِنْ لَمْ يَجِدْ نَذْبَ (بَسْطَ مَقْلٍ) كَسَجَادَةٍ ثُمَّ إِنْ هَجَرَ عَنْهُ خَطَّ أَمَامَهُ خَطًّا
 فِي ثَلَاثَةِ أَذْرَجٍ هَجَرَ ضَاوِطًا أَوْ طَوَّلًا أَوْ هَوَّاءً لِحَبْرٍ أَبِي دَاوُدَ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ أَمَامَهُ وَجْهَهُ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصَبْ
 عَصَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَا فَلْيَجْعَلْ خَطًّا ثُمَّ لَا يَضْرِبْهُ مَأْمُرًا أَمَامَهُ وَقَبْلَ الْخَطِّ الْمَقْلِ وَقَدَّمَ عَلَى الْخَطِّ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ فِي
 الْمَرَادِ وَالْتَّرْتِيبَ الْمَذْكُورَ هُوَ الْمَعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا يَوْجُهُ كَلَامُ ابْنِ الْقُرَيْشِيِّ لَمْ يَتَّقِ عَدْلٌ عَنْ رُغْبَةٍ إِلَى مَادُونَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا
 كَأَنَّهُ كَالْعَدَمِ وَيَسَنُّ أَنْ لَا يَجْعَلَ السُّرَّةَ يُلْقَاهُ وَجْهَهُ بِلْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ وَكُلُّ صَفٍّ سُرَّةٍ لَمْ يَخْلُفْهُ أَنْ قَرَّبَ مِنْهُ
 قَالَ الْبُخَارِيُّ سُرَّةُ الْأَمَامِ سُرَّةٌ مِنْ خَلْفِهِ أَنْتَ وَلَوْ تَعَارَضَتْ السُّرَّةُ وَالْقُرْبُ مِنَ الْأَمَامِ أَوِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَمَا لَكَ فِي
 يَتَقَدَّمَ قَالَ شَيْخُنَا كُلُّ مَنْ حَتَمَ الظَّاهِرَ قَوْلُهُمْ يَتَقَدَّمُ الصَّفِّ الْأَوَّلُ فِي مَسْجِدِهِ صَلَّى يَتَقَدَّمُ يَتَوَانُ كَانَ خَارِجَ
 مَسْجِدِهِ الْخُتْمَ بِالْمُضَاعَفَةِ يَتَقَدَّمُ نَحْوَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَنْتَ وَإِذَا صَلَّى إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا فَيَسَنُّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ دَفْعُ مَدَارٍ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ السُّرَّةِ الْمُتَوَفِّيَةِ لِلشَّرْطِ وَقَدْ تَعَدَّى بِمَرُورِهِ لَكُنْهُ تَحْكَفًا وَحَرَمَ الْمُرُورَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّرَّةِ حَيْثُ يَسَنُّ لَهُ
 الدَّفْعُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمَارَ سَلَامًا لَمْ يَقْصُرْ بِوَقُوفٍ فِي طَرِيقِ أَوْ فِي صَفٍّ مَعَ فَرَحَةٍ فِي صَفٍّ آخَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا دَاخِلَ

(قوله عقبها) أي الصلاة
 وسن الإكثار من
 ذلك فقد كان صلى الله
 عليه وسلم إذا سلم منها قال
 لا إله إلا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله
 الحمد وهو على كل شيء
 قدير اللهم لا مانع لما
 أعطيت ولا معطي لما
 منعت ولا ينفع ذا الجد
 منك الجد رواه الشيخان
 قوله كنا مع النبي
 الخ ، في نسخة زيادة
 في سفر

خَرَقَ الصَّوْفَ وَأَنْ كَثُرَتْ حَقْدَتُهَا (وَكُرِّهَتْ فِيهَا) أَيْ الصَّلَاةُ (النَّفَاتُ) بِوَجْهِهِ بِأَحَاجِزٍ وَفِيهِ عَرْمٌ وَاجْتِنَابٌ
لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ لَا يَزَالُ اللَّهُ مُبَلِّغًا عَلَى الْقَبْدِ فِي مَحَلَّاتِهِ أَيْ بِرَحْمَتِهِ وَرِضَاهُ ثَمَامٌ يَلْتَفِتُ فَإِذَا التَفَتَ أَغْرَضَ عَنْهُ فَلَا
يَكْرَهُ لِحَاجَتِهِ كَالْأَنْكَرَةِ مَحْرُومًا مِنَ الْعَيْنِ (وَنَظَرُهُ مَحْصُورًا) بِمَا يَأْتِيهِ كَثُوبٌ لَهُ أَغْلَامٌ لِحَبْرِ الْبَخَارِيِّ مَبَالٍ أَقْوَامٌ
يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَقٌّ قَالَ لَيْسَ مِنْهُمْ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لِيَحْظُقْنَ بِأَبْصَارِهِمْ
وَمِنْ كَرِهَتْ أَيْضًا فِي مَحْظُوطٍ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَحْجُلُ بِالْحَشْوِ (وَيَصُقُّ) فِي صَلَاتِهِ وَكَذَا خَارِجُهَا (أَتَمَامًا) أَيْ
يُقْبَلُ وَجْهَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُ مِنْ خَارِجِهَا مُسْتَعْمِلًا كَمَا أَطْلَقَهُ النَّوَوِيُّ (وَيَمْنَعُ) لَا يَسَارًا تُجْبِرُ الشَّيْخِينَ إِذَا كَانَ
مَأْخُذًا كَمَا فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنْجِي رُبَّ عَزْ وَجَلَّ فَلَا يَرُقُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيَسْرَى
أَوْ فِي ثُوبٍ مِنْ جِهَةِ يَسَارِهِ وَهُوَ أَوَّلِي قَالَ شَيْخُنَا وَلَا يَقْدَرُ فِي مَرَاغَةِ تِلْكَ الْيَمِينِ دُونَ تِلْكَ الْيَسَارِ أَظْهَرَ لِكَرْفِ
الْأَوَّلِ وَلَوْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ فَقَطُّ أَنْسَانَ يَصُقُّ عَنْ يَمِينِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَسَارِهِ وَيَصُقُّ إِلَى الْيَمِينِ وَلَا إِلَى
الْيَسَارِ وَإِنَّمَا مَحْرُومُ الْبُصَاقِ فِي الْمَسْجِدِ أَنْ يَبْقَى جَزْمُهُ لِأَنَّهُ اسْتَهْلَكَ فِي عُمُومِهِ مَضْمُونُهُ وَأَصَاتُ جَزْمِ أَجْزَائِهِ
دُونَ هَوَانِهِ وَرُغْمُ جَزْمِهِ فِي هَوَانِهِ وَإِنْ لَمْ يَصِبْ لِيَسْتَأْمِنْ أَجْزَائِهِ بِغَيْرِ مَعُولٍ عَلَيْهِ وَدُونَ تَرَابِطٍ يَدْخُلُ فِي
وَقْفِهِ قَبْلَ دُونَ خَضْرَاءِ لَكِنْ مَحْرُومٌ عَلَيْهَا مِنْ جِهَةٍ تَقْذِيرُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَوْجِبُ إِخْرَاجِ مَجْلِسٍ مِنْهُ قَوْلًا
بَعِيْنًا عَلَى مَنْ عِلْمٌ بِهِ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَوَقَّفَ بِمَا يَعْلَمُ بِكَاتِفَاءِ أَطْلَاقِهِ وَمَحْرُومٌ قَوْلُهُ فِيهِ وَلَوْ فِي مَحْظُوطٍ
وَادْخَالِ نَعْلٍ مُسْتَحْسَنَةٍ تَأْمِنُ التَّلَوِيثَ وَرَمَى بِحَقْلَةٍ فِيهِ مَتْنٌ وَقَفَتْ فِي أَرْضِهِ وَأَنْ قَلَّ دَمُهَا وَأَعْلَى الْقَاوِهَا أَوْ دَفَنَهَا
فِيهِ حَتَّى يَفْظَاهُ رِقَاوِي النَّوَوِيُّ حَلَّهَا وَظَاهَرَ كَلَامُ الْجَوَاهِرِ مَحْرُومٌ وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ يُونُسَ وَيَكْرَهُ فَضْوَ حِجَامَةٍ
عَلَيْهِ بَانَاءٍ وَرَفْعَ صَوْتٍ وَمَحْوِيْعٍ وَعَمَلُ صِنَاعَةٍ فِيهِ (وَكَشْفُ رَأْسٍ وَمُسْكِبٌ) وَاضْطِغَاعٌ وَلَوْ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ
قَالَ الْقَزَّالِيُّ فِي الْأَحْيَاءِ لَا تَرُدُّ رَأْسَهُ إِذَا سَطَّ أَيْ الْأَعْدَى وَمِثْلُهُ الْعِمَامَةُ وَمَحْوَاهَا (و) كَرَهُ (صَلَاةً بِمَذَاقَةِ تَحْدِثِ)
كَبُولٍ وَغَالِطٍ وَرِجَالٍ لِلْخَبَرِ الْأَوَّلِيِّ وَلَئِنْ نَحَلَّ بِالْحَشْوِ بَلْ قَالَ شَيْخُنَا أَنْ ذَهَبَ عَنْهُ تَطَلُّتْ وَيَسْنُ لَهُ تَقْرِيعُ نَفْسِهِ قَبْلَ
الصَّلَاةِ وَإِنْ فَانَتْ الْجَمَاعَةُ وَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ الْفَرْصِ إِذَا طَرَأَ لَهُ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرُهُ إِذَا ضَاقَ وَقْتُهُ وَالْعَبْرَةُ فِي
كَرَاهَةِ ذَلِكَ بِجَوْجُودِهَا عِنْدَ التَّحَرُّمِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِ مَا لَوْ عَرَضَتْ لَهُ قَبْلَ التَّحَرُّمِ فَرَأَتْ وَتَعَلَّمَ مِنْ عَادَتِهِ إِنْهَا
تَعَوَّدَ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ وَتَكْرَهُ مُحَضَّرٌ طَعَامٌ أَوْ شَرِبَ أَشْرَبَ إِلَيْهِ لِحَرِّهِ مَسْلَمٌ لَا صَلَاةَ أَيْ كَامِلَةً مُحَضَّرٌ طَعَامٌ وَلَا صَلَاةَ
وَهُوَ يَدْفَعُهَا إِلَّا خِشَانًا أَيْ الْوَلَّ وَالْعَانِظُ (و) كَرَهُ صَلَاةً فِي طَرِيقِ بَنِيَانٍ لَا يَرِيقُ وَمَوْضِعٌ مَكْسُورٌ (بَعْمَرَةٌ) إِنْ
لَمْ يَتَحَقَّقْ نَبْذُهَا وَخَوَّاهُ فَصَلَّى إِلَى النَّعْرَامِ عَلَيْهِ أَمْ بِجَانِبِهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَمَحْرُومٌ الصَّلَاةُ لِقَبْرِ نَبِيٍّ أَوْ مَحْوٍ وَلَوْ تَبَرَّكَ
أَوْ إِعْظَامًا وَبَحْثُ الرِّقَابِ عِنْدَهُمْ كَرَاهَةُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ طَرَأَ فِيهِ النَّاسُ حَوْلَهُ وَفِي أَرْضٍ مَقْصُوبَةٍ وَتَصَحُّ
بِالْأَنْوَاعِ كَمَا فِي ثُوبٍ مَقْصُوبٍ وَكَذَا أَنْ شَكَّ فِي رِضَا مَا لَيْكَ لَأَنَّ ظَنَّهُ بِقَرِينَةٍ وَفِي الْجَلِيِّ لَمْ يَضَاقِ الْوَقْتُ وَهُوَ بَارِضٌ
مَقْصُوبَةٌ أَحْرَمَ مَا شَبَّحَ الرَّحْمَنُ قَالَ شَيْخُنَا الَّذِي يَشْتَعْلُ أَنْ لَا يَحْزُلَ صَلَاةً شَدِيدَ الْخَوْفِ وَأَنَّهُ يَلْزِمُهُ التَّرَكُّ
حَقٌّ يَخْرُجُ مِنْهَا كَمَا لَهُ تَرْكُهَا لِتَخْلِيصِ مَالِهِ لَوْ أَخَذَ مِنْهُ بَلْ أَوَّلِي
(فصل) فِي أَعْيَاضِ الصَّلَاةِ وَمَقْصُوعِي سَجُودِ السُّهُوِ (تَسْنُ مَقْصُوعَاتُ قَبِيلِ سَلَامٍ) وَأَنْ كَثُرَ السُّهُوُ وَهِيَ
وَالْجُلُوسُ عَلَيْهِمَا كَسَجُودِ الصَّلَاةِ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهَا وَاجِبَاتُهَا الْإِلَاقَةُ وَمِنْهُ وَبَيَانُهَا الْبَيَانُ كَالَّذِي كَرِهْنَا
وقيل يقول فَيُحْمَلُ سَجْدَتَانِ مِنَ لَا يَنَامُ وَلَا يَسْهُوُ وَهُوَ لَا يَنْقُ بِالْحَالِ وَبِحَبَابَةِ سَجُودِ السُّهُوِ بَانَ يَمْنَعُهُ عَنِ السُّهُوِ
عِنْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ (لَتَرْكُ جِزْءٍ) وَاحِدٌ مِنْ أَجْزَائِهِ وَلَوْ عَمْدًا فَإِنْ سَجَدَ تَرْكُ غَيْرِ جِزْءٍ عَمْدًا أَمَّا بَطْلَانُ صَلَاتِهِ
(وَهُوَ تَشَهُدُ أَوَّلِي) أَيْ الْوَاجِبُ مِنْهُ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ أَوْ جِزْءُهُ وَلَوْ كَلِمَةً (وَقَوْلُهُ) وَهُوَ تَرْكُهُ وَاحِدَهُ كَقِيَامِ
بِالْقُنُوتِ بَلْ لَا يَحْسَبُهَا أَذْيُنُ أَنْ يَجْلِسَ وَيَقِفَ بِقَدْرِهَا فَإِذَا تَرَكَ أَحَدَهَا سَجَدَ (وَقُنُوتٌ رَأْيٌ) أَوْ جِزْءُهُ
هُوَ قُنُوتُ الصُّبْحِ وَوَرَيْتُ رَمَضَانَ دُونَ قُنُوتِ النَّازِلَةِ (وَقِيَامُهُ) وَتَسْبِيحُ تَارِكِ الْقُنُوتِ بِغَلَا مَامِهِ الْحَقُّ أَوْ
لَا قَدَائِهِ فِي صُبْحٍ يَنْصَلِّي سُنَّتِيهَا عَلَى الْأَوْجَةِ فِيهَا (وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ) بِمَنْ (بَعْدُهَا) لَيْ جَدَّ التَّشَهُدِ

عروضه صنف

١٠ بحليل دين سامير

(قوله يسارا) أي فلا

يكربه بل الأولى منه إذا

تعارض مع اليمين

(فائدة) في حج ضبة

كلامهم أن الطائف

براعى ملك اليمين دون

الكعبة وهو محتمل نعم

أن أمكنه أن يطأه

رأسه ويصق لا إلى

اليمين ولا إلى اليسار فهو

أولى وكذا في مسجده

صلى الله عليه وسلم اه

(قوله ومقتضى) بكسر

الضاد أي سبب فعل

سجود السهو (قوله

السهو) الفرق بينه

وبين النسيان أن

النسيان زوال الشيء

من الحافظة والدركة

معاد السهو زواله من

الأولى مع بقاءه في

الثانية (فائدة)

للراد بسجود السهو

ما يفعل لجراخلل وان

تعمد فيه كترك

التشهد الأول أو

القنوت عمدا اه ع ش

١٠ رخصه سجدة سهوا

مذهب

الأول والقنوت (وصلاة على آل بيته) تشهد (أخير وقنوت) وصورة السجود وترك الصلاة على الآل في
التشهد الأخير أن يتقن ترك أمائه بعد أن سلم أمائه وقبل أن يسلم هو أو بعد أن سلم وقرب الفضل وسحب
هذه السنن أبحاثا لقربها بالجبر بالسجود من الآزكان (ولعلك فيه) أي في ترك بعض مما أمر به كالقنوت
هل قلته لأن الأصل عدم فعله (ولو لم يكن) منفردا أو إماما (بقضا) كتنشيد أول أو قنوت (وتلبس بفرس) من
قيام أو سجود لم يجز له العود إليه (فان عاد) له بعد انتصاب أو وضع جبهته عامدا عالما بتحريره (بطلت) صلاته
لقطعها فرسا لنقل (لا) ان عادله (عاهلا) بتحريره وان كان مخالفا لآل أن هذا مما يخص على العوام وكذا ما يجب
أنه فيها فلا تبطل لعدم ويلزمه العود عند فعله أو تركه (لكن تسجد) للشهو أو زيادة قعودا واعتدال في
غير محله (ولا) ان عاد (مأموما) فلا تبطل صلاته إذا انتصب أو سجد وحده شهوا (بل فعله) أي على المأموم الثاني
(عود) لو جوب متابعه الإمام فان لم يجد بطلت صلاته ان لم يتوهم فارتد أو إذا اعتد ذلك فلا يلزمه العود بل
يسن له كما إذا ركع مثلا قبل أمائه ولو لم يتم الساجي حتى قام أمائه لم يقد قال البقوي ولم يحسب ما قرأه قبل إمامه
وتبعه الشيخ زكريا قال شيخنا في شرح المنهاج وبذلك يعلم أن من سجد شهوا أو جهلا أو إمامته في القنوت
لا يعتد له بما فعله قبله ويلزمه العود للاعتدال وان فارق الإمام أخذ من قولهم لو ظن سلام الإمام فقام ثم علم في قيامه
أنه لم يسلم لزمه القعود ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية الفارقة وان جازت لأن قيامه وقع لغوا ومن ثم لو أنتم جاهلا لا تعلمون
مآلني به فبطلت ويسجد للشهو وفيها إذا لم يفارقها ان تذكر أو علم وإمامته في القنوت فواضح أنه يعود إليه أو هو
في السجدة الأولى عاد للاعتدال وسجد مع الإمام أو فجا جدها فالقري يظهر أنه يتابعه ويأتي بركعة بعد سلام
الإمام اه قال القاضي ومما لا خلاف فيه قولهم لو وقع رأسه من السجدة الأولى قبل إمامته طائعا عنه ورفع واتي
بالثانية طائعا ان الإمام فيها بان أنه في الأولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع الإمام أي فان لم يعلم بذلك
الأول الإمام قائم أو جالس أي بركعة بعد سلام الإمام وخرج بقولي وتلبس بفرس ما إذا لم يتلبس به غير مأموم فيعود
الثاني ندنا قبل الانتصاب أو وضع الجبهة ويسجد للشهو ان قارب القيام في صورة ترك التشهد أو بلغ سجدة
الركوع في صورة ترك القنوت ولو تعمد غير مأموم تركه فعاد عالما عامدا بطلت صلاته ان قارب أو بلغ مما أمر
بخلاف المأموم (ولعلك) مطلوب (قولك غير مبطل) نقله إلى غير محله ولو شهوا ركعتا كان كفا نحو تشهد
أو جيز أحدهما أو غير ركن كسورة إلى غير القيام وقنوت إلى ما قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان
الثاني فيسجد له أما قول الفعلي فيبطل تعداه وخرج بقولي غير مبطل ما يبطل كالسلام وتكبير التحريم بان
كبر به صده (ولشهو) ما يبطل عمده (لا هو) أي السلام وكتطويل ركن قصير وقيل كلاما وكل وزيادة ركن
فعلى أنه لا يبطل صلى الظهر خمسا وسجد للشهو وقبلي به تخيره وخرج بما يبطل عمده ما يبطل شموه
أيضا كلاما كثيرا وما لا يبطل شموه ولا عمده كالقيل القليل والالتفات فلا يسجد لشموه ولا لعمده (وأنتك
فيما صلاه واحتمل زيادة) لأنه ان كان زائدا فالسجود للزيادة والافتراء للموجب كضعف النية فلو شك أصلي
ثلاثا أم ازجها مثلا في ركعة لأن الأصل عدم فعلها وبجدت لسم وان زال شكه قبل سلامه بان تذكر قبله انها
زوجة للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره أو فعله وان كانوا مجمعا كثيرا أمالم يتلوه أو عذد
التواتر وأما لا يحتمل زيادة كان شك في ركعة من رباعية أو ثالثة أم رابعة فتذكر قبل القيام للراجعة فانها
ثالثة فلا يسجد لأن ما قلته منها مع التردد لا بد منه بكل تقدير فان تذكر بعد القيام لها سجد للتردد حال القيام
إلها في زيادتها (و) سن للمأموم سجدة ثان (لشهو إمام) منتظرا وإمامه ولو كان شهوة قبل قنوته (وان) فارق
أو بطلت صلاة الإمام بعد وقوع الشهو منه أو (ترك) الإمام السجود خير الخصال الحاصل في صلاته فيسجد
بعد سلام الإمام وعند سجوده يلزم الشبوق والوافق متابعه وان لم يعرف أنه شهوا والابطلت صلاته ان علم
وتعمد وبعد الشبوق ندنا آخر صلاة فيه (لا لشهو) أي شهوا المأموم حال القعدة (خلف إمام) فيسجد له
فان

① من التشهد الأول وقعوده
والقنوت وقيامه

(قوله ان قارب) أي
الإمام وقوله أو بلغ
ما مر أي حد الركوع
وقوله بخلافه للمأموم
أي فلا يعود بل يتابع
إمامه (قوله ولو شهوا
ما يبطل عمده) هذا
ثالث للتضبات
لسجود الشهو (قوله
لا هو أي الشهو) في
تركب العبارة حرازة
وأولى من صنيعة
لا شهوا فتدبر

② أي بعد الركوع

الامام المتصهر لا الحديث ولا ذو حث حتى خلاف سهو بعد سلام الامام فلا يتحمله لا قضاء القدوة ولو ظن
الاموم سلام الامام فسلم فبان خلاف ظنه سلم معه ولا سجود لانه سهو في حال القدوة (فرع) لو نذر كرا للاموم
في تشهد ترك ركن غير نيء ونكيرة او شك في ان بعد سلام امامه ركعة ولا تسجد في التذ كرا لو نزع سهو
حال القدوة بخلاف الشك لفعلة بعد هار ائدا يتقدم ويمن ثم لو شك في ادر اليك ركوع الامام او في انه ادر لك الصلاة
معة كاملة او نافعة ركعتان ركعة وسجدتها لو جود شك في القضي للسجود بعد القدوة او اجاب بقوت سجود
السهو ان سلم عمد او ان قرب الفصل او سهوا وطال عمره فاذا سجد شارعا ايد الى الصلاة فيجب ان يبعد السلام
واذا عاد الامام كرم الاموم السلامي العود والالفاظ ثلاثه ان تعمد وعلم ولو قام للسجود ليتم فله ان يركع الثانية
امامه اذا عاد (تنبيه) لو سجد الامام بعد فراغ الاموم الموافق من اقل التشهد واقعه وجوبا في السجود
او قبل اقله باتباعه وجوبا ثم يتم تشهد (ولو شك بعد سلام في) اخلاص شرط او ترك (فرض غير نيء
(و) نكيرة (محرر لم يؤثر) والالتزام وشق ولان الظاهر في صحة ان الشك في النيء ونكيرة الاحرام
فيؤثر على العمد بخلافه اطلاق في عدم الفرق وخرج بالشك مما لو تفرق ترك قرين بعد سلام فيجب البناء
ثم لم يطل الفصل او يظا نجسا وان استدر القبة او تكلم او مشى قليلا قال الشيخ زكريا في شرح الروض وان
خرج من المسجد والرجع في طول الفصل وقصره الى العرف وقيل يعتبر القصر بالقدر الذي قيل عن النبي
عليه السلام في خبر ذي اليمين والظول بما زاد عليه والمفوق في الخبر انه قام ومضى الى ناحية للتسجد وراجع
ذا اليمين وسأل الصحابة انتهى وحكي ان رافعي عن ابو بيطي ان الفصل الطويل مما يزيد على قدر ركعة
وبه قال ابو اسحق وعن ابن هريرة (٢) ان الطويل قدر الصلاة التي كان فيها (عدة) وهي ان ما شك في
تقرو عن اصله يرجع به الى الاصل وجودا كان او عدما وتطرح الشك فلذا قالوا كمندوم مشكوكا فيه
(تنبيه) ثمن سجدة التلاوة لقاري وسامع جميع آية سجدة وسجدته مثل لقراءته الامام وما في سجدة
هو لسجدة امامه فان سجدة امامه وتختلف هو عنه او سجدة هو دونه بطلت ثلاثته ولو لم تلم الاموم تسجده الابد
رفع رأسه من السجود لم تبطل ثلاثته ولا يسجد بل ينتظر قائما او قبله هوى فاذا رفع قبل سجوده رفع معة
ولا يسجد ونسب للامام في السيرة تأخير السجود الى فراغ بل تحت نذبا خيرة في الجهرية انما في الجوامع
العظام لانه يخلط على الامومين ولو قرأ آياتا في ركعة بان بلغ اقل الركوع ثم بدا له السجود لم يجز لقوات محله ولو
هوى لا يسجد فلذا بلغ حد الركوع صرقة لا تكفي عنه وفروا منها لم يفسد سجدة التلاوة ونكيرة محرم
وسجود كسجود الصلاة وسلام ويؤثر فيها نكيرة وسجدة وجهي للذي خلقه وصوره وشق منه ونكيرة محرم
وقوته فتارك الله احسن الخالقين (فائدة) محرم القراءة بعد السجود فقط في صلاة او وقت مكرره
وتبطل الصلاة بخلافها قصد السجود وغيره مما يتعلق بالقراءة فلا كراهة مطلقا ولا محل التقرب الى الله
تعالى بسجدة بلا سبب ولو بعد الصلاة وسجود الجهرية بين يدي مشايخهم محرام اخفا
(فصل) في مبطلات الصلاة (تبطل الصلاة) فرضها او نقلها لا صوم واعتكاف (بينة قطعية) وتليفه حصول
شبه ولو لمحال عايبا (وردة فيه) اى القطع ولا مؤاخذه بوسواس قهري في الصلاة كالايمان وغيره (وبفيل
كثير) يقينان من غير جنس افما لها ان صدر من علم محرمه او جهله ولم تقدر حال كونه (ولا) عرفا في غير شدة
الخوف ونقل السفر بخلاف القليل كخطوتين وان استقامت لاثنته والضررتين نعم لو قصد ثلاثا متواليه
فعل واحدة او شرع فيها بطلت ثلاثته والكثير المتفرق بحيث يمتد كل منقطعا عما قبله ويحد بغوى بان يكون
بينهما قنذر ركعة ضعيف كما في المجموع (ولو كان) الفصل الكثير (سهوا) والكثير (بكتلات) مضافات
(خطوات توات) وان كانت بقدر خطوة متفرقة وكثيرا يك رأسه ويديه ولو متاخر الخطوة فتصح الخاء
المررة وهي عند نقل رجل الامام او غيره فان لم يمشي الاخرى ولو بلا تقاضى فخطوتان كما اعتمدت شيخنا

١) فعل المشايخ ورايتهم
٢) كذا في نسخة اخرى
٣) كذا في نسخة اخرى

(قوله ولان الظاهر
مضيا على الصحة)
قال حج وبه ينجا ان
الشرط كل ركن خلا
لما وقع في المجموع قد
صرحوا بان الشك في
الطهارة بعد طواف
القرض لا يؤثر ويجوز
دخول الصلاة بطهر
مشكوك فيه فبالا
تبين الطهر وعكسه
أحدث ام لا

(٢) قوله ومن ابي
هريرة انه ابن ابي
هريرة

١) دين بحث
٢) اي تلويح امكان

في شرح المهاج لكن الذي حرم به في شرح الارشاد وغيره ان يقل رجل مع ثقل الاخرى الى محاذاتها اولاً خطوة
 فان ثقل كلامي التفتت خطوتان بلا نزاع ولو شك في فعله اقلل هو او كثير فلا بطلان وتبطل بالوثبة وان
 لم تعدد (لا) تبطل (بحركتي خفيفة) وان كثرت وتوالت بل تكررة (كثرتك) اصبح او (اصابع) في
 حلقها او سبعة مع قرار كفه (او جفن) او شفة او ذكر اوليان لانها تابعة لهاها المستقرة كالاصابع ولذلك
 بحث ان حركتها ان كان كانت مع نحو بكه عن محله ابطال ثلاث منها قال شيخنا وهو محتمل وخرج بالاصابع
 الحركت فنحركتها ثلاثاً ولا يبطل الا ان يكون فيه حركت لا يصير معه محاذة على عدم الحرك فلا تبطل للضرورة
 قال شيخنا ويؤخذ منه ان من ابلى حركته اضطراراً به شيئاً عنها عمل كثير ومع فيه وامرار اليد وردها على
 التوالى بالحرك مرة واحدة وكذا رقعاً عن صدره ووضعها على موضع الحرك مرة واحدة اي ان اتصل احدها
 بالآخرى والا فكل مرة على ما استظهره شيخنا (وبنطق) محمد اولوا كراه (بحرفين) ان ثوابها كما استظهره
 شيخنا من غير قرآن وذكر او دعاء بقصد بها مجرد التعميم كقوله لمن استاذنوه في الدخول ادخلوها بسلام
 ما آمنن فان قصد القراءة او الذكر وعده او مع التسمية تبطل وكذا ان اطلق على ما قاله جمع متقدمون لكن
 الذي في التحقيق والدقائق البطلان وهو المعتبر وتأتي هذه الصور الاربع في الفتح على الامام بالقرآن او
 الذكر وفي الجهر بتكبير الانتقال من الامام والمبلغ وتبطل بحرفين (ولو) ظهراً (في تنحج لغير تعذر قراءة
 واجبة) كفأية ومثلها كل واجب قولي كنتم خير امة اخرجت للناس وصلاة فيه فلا تبطل بظهور حرفين في تنحج التعذر
 ركن قولي (او) ظهراً في (نحوه) كسعال وبكاء وغطايس وضحك وخرج بقولي لغير تعذر قراءة واجبة ماذا
 ظهر حرفان في تنحج لمعذر قراءة مسنونة كالسورة والقنوت او الجهر بالفأية فتبطل وبحث الزركشي
 بجواز التنحج للصائم لاخراج تحامة تبطل صومه قال شيخنا ويصح جوازها للمعطر ايضاً لاخراج تحامة تبطل
 صلاته بان تزلت اليد الظاهر ولم يكنه اخر اجها الا به ولو تنحج امامه فبان منه حرفان لم يجز تفارقه لان الظاهر
 تحزره عن البطلان نعم ان ذلك قرينة محالة على عدم محذره وجبجت تفارقه كما بحثه السبكي ولو ابلى شخص
 بنحو سعال دائم بحيث لم يحل زمن من الوقت بسع الصلاة بلا سعال مبطل قال شيخنا الذي يظهر للعامة عنه ولا
 قضاء عليه لو شق (او) بنطق (بحرف مفهم) كقوله عوفي او بحرفي مدوئلاً للمدو في الحقيقة حرفان ولا
 تبطل الصلاة تله ظله بالقرية بقراءة توقفت على اللفظ كنذر وعق كآن قال نذرتك باليد او اعتقت فلانا
 وليس مثله التلفظ بنية صوم او اعتكاف لانها لا توقف على اللفظ فلم يخرج اليه ولا بدعاً بجاز ولو لغيره لا تعليق
 ولا خطاب لمخوف فيم حافت تبطل جماعتها التعليق كآن شق الله حريضي فعلى عرق رقة اللهم اغفر لي ان شئت
 وكذا عند خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم ولو عند سماعه له كره على الاوجه نحو نذرت لك بكذا
 او حرك الله ولو لم يسم ولم يسم عليه الركب بالاشارة باليد او الرأس ولو ناطقاً ثم بعد الفراغ منها باللفظ يجوز
 الرّد بقوله عليه السلام كالتسليم راحة الله ولغيره فصل رد سلام محلل فصل ولئن عطيت فم ان محمد وبسيع
 لا نفقة (لا) تبطل (ببسم) نحو (تنحج) عزراً (الفأية) عليه (و) لا يبسر (كلام) يعرفها كالكلمتين والثلاث
 قال شيخنا ويظهر ضبط الكلمة هنا بالعرف (بسمي) أي مع سهوه عن كونه في الصلاة بان نسي أنه فيها لانه
 صلى الله عليه وسلم لما سلم من الركعتين تكلم بقليل معتقداً الفراغ واجابوه بمحورين التسخ ثم في هو يوم
 عليها ولو ظن بطلانها بكلامه القليل سمعوا فتكلم كثيراً لم يعدز وخرج ببسر تنحج لغيره وكلام بسنوه
 كثرهما فتبطل بكثرتها ولو مع غلبه وسهوه وغيره (او) مع (سبق لسان) اليه (او) مع (جهل تحريمه) أي
 الكلام فيها (لقراب اسلام) وان كان غيب المسلمين (او بعد عن العلماء) أي عمن يعرف ذلك ولو سلم ناسياً
 ثم تكلم غامداً أي يسيراً او جهولاً تحريم ما أتى به مع علمه بتحريم جنس الكلام او كونه التنحج مبطل مع
 علمه بتحريم الكلام لم تبطل لحفاء ذلك على العوام (و) تبطل (بمفطر) وصل لجوفه وان قل وأكل كثير
 سهواً وان لم يبطل به الصوم فلا يبلغ تحامة تزلت من رأيه لحد الظاهر من فيه أو ريقاً مشجياً بنحو دم لته

(قوله وتبطل بالوثبة)
 أي الفأحة في ع ش
 أنى شيخنا الرمل بان
 حركة جميع البدن
 كالوثبة الفأحة فتبطل
 بها اه سم على حج
 (قوله بحرفين) ولو
 من منسوخ لفظه أو
 من حديث قدسي وان
 لم يبد اذ ذلك لغير مسلم
 ان هذه الصلاة لا يصلح
 فيها شيء من كلام الناس

- (١) في تركها
- (٢) في تركها
- (٣) في تركها
- (٤) في تركها
- (٥) في تركها

وإن أيسر أو تغیراً بحمرة نحو تنكب بطلت أكل القليل عرقاً ولا يتقيد بنحو منسفة من ناس وأجابه
معذور ومن مغلوب كان زلت بخاتمته على الظاهر وعجز عن مجتها أو جرى ريقه بطعام بين أسنانه وقد عجز عن
تعبه ونحوه فلا يضرك (و) بطل (زيادة ركز فعله محمد) الغير متتابعة كزيادة ركوع أو سجود وإن لم يطمين
فيه ومثله كما قال شيخنا بن يحيى الجالس إلى أن تخاذل جسمه ما أتم ركعتيه ولو لتحصيل نورك أو افتراشه
للندوب لأن البطل لا يغفر للندوب ويغفر للصلاة البسيرة بقدر جلسة الاستراحة قبل السجود وبعد سجدة
التلاوة وبعد سلام أمام مسبوق في غير محل تشهد أو لم يوقع الزيادة ثم وأوجه لا تغتفر به فلا يضرك زيادة
سنة نحو رفع اليدين في غير محله أو ركز قوله كالفاعلة أو فعله للتبعية كان ركع أو سجدة قبل إمامه ثم عاد إليه
(و) بطل (باعتقاد) أو ظن (فرض) معين من فروضها (نقلاً) لثلاثة لأن اعتقاد العاقل ثلثاً من أفعالها
فرضاً أو علم أن فيها فرضاً ونقلاً ولم يمتد بينهما ولا قصد بفرض معين النفية ولا إن اعتقد أن الكل فرض
(تنبيه) ومن البطل أيضاً حدث ولو بلا قصد أو اتصال نجس لا يقوى عنه إلا إن دفعة مخالفاً وانكشف عورة إلا إن
كشفها رجع فستر مخالفاً وترك ركز محمداً وشك في نية التحريم أو شرط للجامع مضمون كقولي أو فلي أو طول
زمن وبعض القول ككلامه مع طول زمن شك أو مع قصره ولم يقد ما قرأ فيه (فرع) لو أخرجه عن ركعة أو راية بنحو
نجس أو كشف عورة بطل ركعة قبوله أو بنحو كلام بطل فلا (و) يذهب لغيره (ذكر أبي جماعة) لم يشرع (أن
يقلب فرضه) الحاضر لا الفائت (نقلاً) مطلقاً (وسلم من ركعتين) إذا لم يتم الثالثة ثم بدخل في الجماعة ثم إن
خشي فوت الجماعة أن يتم ركعتين استحب له قطع الصلاة واستئناف الجماعة ذكره في المجموع وبحث البقيني
لأنه يسلم ولو تم ركعة أما إذا قام لثالثة أعظم ثباتاً إن لم يخش فوت الجماعة ثم بدخل في الجماعة
(فصل) في الأذان والإقامة هما لغة الإغلام وشرعاً غاير قاصين الألفاظ المشهورة وفترها أو الأصل فيهما الإجماع
المستوفى برؤية عبد الله بن زيد الشهور في لغة تشاوراً فيا يجمع الناس وهي كافي سنن أبي داود عن عبد الله بن زيد قال
كلاماً أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالناقصين يعمل كغيره به للناس لجمع الصلاة طاق في وأما ناسم زجل يحمل ناقوساً في يده
فقلت يا عبد الله أتدعي الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعوه به إلى الصلاة قال أو لا أدلك على ما هو خير من ذلك
فقلت له بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر إلى آخر الأذان ثم استأخر عن غير بعيد ثم قال وتقول إذا قلت
إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر الإقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال لها روي
حق إن شاء الله ثم مع بلال فأتى عليه ما رأيت فليؤذن به فإنه أئدى من أئدى منك ففعلت مع بلال ففعلت عليه
عليه فيؤذن به فخرج ذلك لعمري بن الخطاب وهو في بيته فخرج مخرجاً ذاهباً وقول الذي يذكرك بالحق يا رسول الله
لقد رأيت مثل ما رأي فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد قبل رآها نصفه عشر صحابيه وقد بسن الأذان بغير
الصلاة كافي أذن المتهوم والمضروع والغضبان ومن شاء خلقه من إنسان أو بهيمة وعند الحريق وعند
تفوك الغلان أي غمر كالجفن وهو والإقامة في أذن الولود وخلف المسافر (سنن) على الكفاية ومحصل فعل
البعض (أذان وإقامة) بخبر الصحيحين إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحكمكم (لله ذكر ولو) شيئاً (منفرداً وإن
سمع أذاناً) من غيره على المعتد خلافاً في شرح مسلم نعم إن سمع أذان الجماعة وأراد الصلاة معهم لم يسن له على الأوجه
(المكتوبة) ولو فاتت دون غيرها كالتنن وصلاة الجنابة والندوة ولو اقتصر على أحدهما نحو
صيق وقت فالأذان أولى به ويسن أذاناً لم يصح من أحد قبل الفجر وأخر جمعه فان اقتصر فلا أولى بعه
وأذاناً للجمعة أحدهما بعد صعود الخطيب الكبير والآخر الذي قبله إنما أحده عثمان رضي الله عنه لما
كثرت الناس فاعتز بجباة عند الحاجة كان توقف حضورهم عليه والالكان لاقتصار على الاتباع أفضل (و) سن
أن يؤذن للأولى فقط (من صلوات نوات) كفوايت وصلاتي جمع وفاتة وخاضرة دخل وقتها قبل شروعه في
الأذان (ويقيم لكل) منها للاتباع (و) سن (إقامة لا شئ) شراً أو خيراً فان أذنت للنساء صرتم بكره أو جهرراً

(قوله بقدر جلسة
الاستراحة) وقدرها
قدر الجلوس بين
السجدتين بذكره كما
في المصروع وقيل بأزيد
من الطمأنينة ومضمد
م ر وخط كراهة
تطويل جلسة
الاستراحة من قدر
الجلوس بين السجدتين
ولا بطلان لو طال
وخالفهما حج (قوله
أئدى صوتاً) أي أهل
صوتاً (قوله في أذن
للولود) أي فيؤذن
في الجنين ويضم في
البسري كما سيأتي في
محله إن شاء الله تعالى
(قوله بسن على الكفاية
الح) أي لانه صلى الله
عليه وسلم لم يأمر بهما
في حديث الأعرابي
مع ذكر الوضوء
والاستقبال وأركان
الصلاة ولا نهما للاعلام
بالصلاة فلم يجبا

(قوله) من يستأذن من أذان

صلى الله عليه وسلم قبل الأقامة على ما قاله النووي في شرح الوسيط واعتمده شيخنا ابن زباد وقال أنها قبل
الاذان ثم أر في ذلك شيئا وقال الشيخ الكبير الكبري قدماها تشق قنهما ولا تشق محمد رسول الله بعدها قال
الروائي في البحر يستحب أن يقرأ بين الأذان والأقامة تحية الشكرى لخبر ابن من قرأ ذلك بين الأذان
والأقامة لم يكتب عليه ما بين الصلاتين (فرغ) أتى اللقب فيمن وافق فرأه من الوضوء وفرغ المؤذن
بأنه جازى بذلك الوضوء لأنه للعبادة التي فرغ منها ثم يذكر الأذان قال وحسن أن يأتي بشهادتي الوضوء
ثم بدعا الأذان لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم بالدعاء لنفسه
(الوصل في صلاة النفل) وهو لغة الزيادة وشرعا ثابت على تركه ويحرم عنه التطوع
والسنة والمحبب والمندوب ونوبات الفرض بفضله تسعين درجة كافي حديث صحيحان خرجه وشرع
كذلك نقص الفرائض بل وكيفوم في الآخرة لا في الدنيا مقام ما ترك منها لعذر كمن كان على الصلاة
أفضل عبادات البدن بعد تلك العبادتين ففرضها أفضل الفروض وثبتها أفضل التوابع وبليها الصوم فالج
فالزكاة على ما جزم به بعضهم وقبل المصنف الكا وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الأكل
من واحد أي غرقامه الاقتصار على الآكدم من الآخر والافضول يوم أفضل من ركعتين وصلاة النفل فسان
قسم لا تشق له جماعة كالزواتب النابتة للفرائض وهي مما تأتي آتيا (بسن) الأخبار الصحيحة الثابتة في السنن
(أربع ركعات قبل عصر) أربع قبل (ظهر) أربع (بعدة) ور كعتان بعد مغرب) وثبت وصلتهما
بالفرض ولا يقوت فضيلة الوصل بانباة قبلهما المذكور لأن تور بعد المكتوبة (و) بعد (عشاء) ركعتان خففتان
(وقبلهما) إن لم تشتغل ثم ما عن اجابة المؤذن فان كان بين الأذان والأقامة ثلثا تسع ما قبلهما أو الأخرهما
(و) ركعتان (قبل صبح) ويسن تخفيفهما وقراءة الكافرون والاخلص بينهما لغير مسلم وغيره وورد أيضا
فهم ما لم يشرخ لك وألم تركيف وأن من دأوم على قراءتهما فهاهما رآه عنه علي الواسير فيسن الجمع بينهما بين
ليتحقق الأتيان بالوارد أخذ كما قاله النووي في أي ظلت نفق ظلتا كثيرا كبيرا أو لم يكن بذلك لمطو لا لها
تطويلا يخرج عن حد السنة والاتباع كما قاله شيخنا أنا جبر وزبادو يندب الأصطجاع بينهما وبين الفرض إن
لم يؤخرهما عنه ولو غير متعبد والأولى تكونه على الشق الأيمن فان لم يزد ذلك فصل نحو كلام أو تحول (تنبؤ)
يجوز تأخير الزواتب العلية عن الفرض وتسكون إذا وقدين كان خضر الصلاة مقام أو قربت أقامها
بحيث لو اشتغل بها يقوته تحرم الإمام بكرة الشروع في الأقدمية عليه لعدم دخول وقتها وكذا بعد
خروج الوقت على الوجه واللو كدمن الزواتب عشر وهو ركعتان قبل صبح وظهر وبعده وبعد مغرب
وعشاء (و) بسن (وتر) أي صلاته بعد العشاء لخبر الوتر حتى على كل مسلم وهو أفضل من جميع الزواتب
للخلاف في وجوبه (وأقله ركعة) وإن لم يتقدمها نقل من سنة العشاء أو غيرها قال في المجموع وأذن السكال
ثلاث وأكل منه خمس فبسع فبسع (وأكثره إحدى عشرة) ركعة فلا يجوز الزيادة عليها بنية الوتر وإنما نقل
الوتر أو ثاراً ولو أحرمت بالوتر ولم يؤد عدا صبح واقصر على ما شاء منه على الوجه قال شيخنا وكان تحت بعضهم
الحاقه بالنفل المطلق في أن له إذا نوى عدا أن يركب ويؤد منه من ذلك وهو عطل صريح وقوله إن في كلام
الغزالي عن القوزاني ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضا كما نقل من البسيط ويجوز بذلك فخرج أخرجه سنة الظهر
الأربع بنية الوصل فلا يجوز له الفصل بان يسلم من ركعتين وإن نواه قبل النصير بخلاف المأزوم فمما أيضاً انتهى
و يجوز لمن زاد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو أفضل من الوصل بنسب أو قسمه بين كل ركعتين
الآخرتين ولا يجوز الوصل بأكثر من تشهدتين والوصل بخلاف الأولى فبعدة الثلاث وثبتها مكررة للسنن عنه
في خبر ولا تشبهوا بالوتر بصلاة المغرب ويسن لمن أوتر ثلاث أن يقرأ في الأولى سبعمائة في الثانية الكافرون
وفي الثالثة الإخلاص والمعوذتين للاتباع فلو أوتر بأكثر من ثلاث فيسن له ذلك في الثلاثة الأخيرة إن فصل

① سويحي وإلى الحديث
(وهو الاضطجاع)
وحكته أن يذكر
بذلك ضجة القبر حتى
ينفرغ للأعمال الصالحة
وينبأ لك (فوه)
أو تحول (أي من
الكان الذي صلى فيه
ركعتين) فوه وكذا
بعد خروج الوقت
أي لا يفعل البديقاني
لم يفعل متبوعها ولو
بعد خروج الوقت
فتبه
② لم يورد أوراد

③ وصل على ثلاث
④ معنى الصبر، يستغنى بحت
أع الحاف (توضيحه)

عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله والا) اي وان
لم يفصل الثلاثة
الاخيرة عما قبلها فلا
اي فلا يسن له ان يقرأ
في الثلاث الأخيرة
ما ذكر وعبارة حج
بعد قوله للاتباع
وقضيته ان ذلك انما
يسن ان أوتر بثلاث
لانه انما ورد فيهن فلو
أوتر بأكثر فهل يسن
له ذلك في الثلاث
الاخيرة فصل أو وصل
هل نظر (قوله خلافا
للشيخ نصر) أي القائل
بعدم طلب التبعة لمن
لم يرد الجلوس في
المسجد أو تكرره منه
الدخول (قوله ماله
احتاج للشرب فيقع
له) اي ولا تنفوت التبعة
بذلك الجلوس وفي
شيخنا لا تنفوت التبعة
بالجلوس للوضوء عند
خط فان أطلق في
الجلوس عمدا أي لم
يلاحظ أن جلوسه
لأجل الوضوء فاته
التبعة كما في الونائي

(١) صلاة كذا واجاب الصلاة

ولو اسلم اذ طمأنت نفسه
بما ذكره ما استغفر الله
واستغفر له من الرسول
لو عذبه الله عز وجل

عما قبلها والا فلا كما في به التلخيص ولكن أوتر بأكثر من ثلاث قراءة الا خلاص في أوليته فصل أو وصل وأن
يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس وترفع صوته بالثلاث ثم يقول اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك
وبمغافاة من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقت الوتر كالترديد
بين صلاة العشاء ولو بعد المغرب في جمع التقديم وطلوع الفجر ولو خرج الوقت لم يجز تضاعفها قبل العشاء
كالترديد واتباع البعدية خلافا لما رجحه بعضهم ولو بان بطلان عشاءه بعد فعل الوتر أو التراويح وقع نفلا مطلقا
(فرغ) يسن لمن وثق بمقطعه قبل الفجر بنفسه أو غيره أن يؤخر الوتر كله لا التراويح عن أول الليل وان فاته
الجماعة فيه بالتأخير في رمضان لحبر الشيخين اجتمعوا آخر صلاتكم بالليل وترأوا تأخيرها عن صلاة الليل الواقعة فيه
ولكن لم يبق بها ان يجعله قبل النوم ولا يندب أعادته ثم ان فعل الوتر بعد النوم حصل له به سنة التهجدا أيضا والا
كان وتر الانهجدا وقيل الأولى أن يؤخر قبل ان ينام مطلقا ثم يقوم ويهجد لقول أبي هريرة رضي الله عنه
أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أوتر قبل أن أنام رواه الشيخان وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يؤخر
قبل أن ينام ثم يقوم ويهجد وعمر رضي الله عنه ينام قبل أن يوتر ويقوم ويهجد ويوتر فترافعا إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال هذا أخذ بالحزم يعني أبا بكر وهذا أخذ بالقوة يعني عمر وقد روى عن عثمان مثل فعل
أبي بكر وعن علي مثل فعل عمر رضي الله عنهما قال في الوسط واختار الشافعي فعل أبي بكر رضي الله عنه وأما
الركعتان اللتان يصلهما الناس جلوسا بعد الوتر فليست من السنة كما صرح به الجوزجري والشيخ زكريا قال في
المجموع ولا تقترب من تقديس سنة ذلك ويدعو إليه لجهالة (و) يسن (الضحى) لقوله تعالى يستغنى بالضحى
والإشراق قال ابن عباس صلاة الإشراق صلاة الضحى روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال
أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام وروى
أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى سنة الضحى أي صلاتها ثمان ركعات وسلم من كل ركعتين (أو قلها
ركعتان وأسر كثرهما غان) كما في التحقيق والمجموع وعليه أن كثرة وتره فتحرر الزيادة عليها بنية الضحى وهي
أفضلها على ما في الروضة وأصلها فيجوز الزيادة عليها بنيتها إلى ثنتي عشرة ويندب أن يسن من كل ركعتين
وقتها من ارتفاع الشمس قدر رقع إلى الزوال والاختار فعلها عند مضي ربع النهار الحديث صحيح فيه فان
ترادفت فضيلة التأخير إلى ربع النهار وفضيلة أدائها في المسجد ان لم يؤخرها فالأولى تأخيرها إلى ربع النهار
وان فاتت فعلها في المسجد لان الفضيلة المتعلقة بالوقت أولى بالمزاغة من المتعلقة بالمكان ويسن أن يقرأ فيها
سورة والشمس والضحى ووردا يضاقراءة الكافرون والا خلاص والإوجه أن ركعتي الإشراق من الضحى
خلافا للفرقي ومن تبعه (و) يسن (ركعتا تحيم) لداخل مسجد وان تكرر دخوله أو لم يرد الجلوس خلافا
للشيخ نصر وتبعة الشيخ زكريا في شرحه التحريم والتحرير بقوله ان أراد الجلوس لحبر الشيخين اذا دخل
أخذ كم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وتنفوت التبعة بالجلوس الطويل وكذا القصر ان لم يسه أو جهل
ويلاحظ بها على الأوجه ماله احتاج للشرب فيقه له قبل ان ياتي بها لا بطول قيام أو أراض عنها ولم يحرم
بها قاعا القوم ولا يعمها وكرة تركها من غير عذر نعم ان قرب قيام مكتوبة جماعة أو غيرها وحشي لو اشتغل بالتبعة
فوات فضيلة التحريم ينتظره قائما ويسن لمن لم يتمكن منها ولو محدث ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله
الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أربعا وتكررة الخطيب دخل وقت الخطبة ولم يدر طواف
دخل المسجد لا يكثر من خلافا لبعضهم (و) ركعتا (استخارة) وأحرأ وطواف ووضوء وتأتي ركعتا التبعة
وما بعدها بركعتين فأكثر من فرض أو نفل آخر وان لم ينو هامة أي يسقط طلبها بذلك اما حصول ثوابها
بالحال فله ثوابه على النية كغيرها انما الاعمال بالنيات كما قاله عجم متأخرون واعتمدوا شيخنا لكون ظاهر كلام
الاصحاب حصول ثوابها وان لم ينو هامة وهو محتمل كلام المجموع ويقرأ ثباتي أولى ركعتي الوضوء بعد
الفاحة ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم إلى رحمة والثانية ومن يمتثل سنو أو يظلم نفسه إلى رحمة ومنه صلاة الأوابين

(٢) ومن يعمل سورا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما

وهي عشرة من ركعة بين المغرب والعشاء ورب ستاوار بياور كعتين وهما الأقل وتأتي عوايت وغيرها
 خلافاً لشيخنا الأولي فعلها بعد الفراغ من أذكار المغرب وهو صلاة التسبيح وهي أربع ركعات بتسليمة أو
 تسليمتين وحديثها حسن لكثرة طرقها وثباتها لا يتناهي ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بتسليمها
 ويتركها إلا منهاون بالدين ويغول في كل ركعة منها خمسة وسبعين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر
 خمسة عشر بقراءة وعشر في كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما بعد الذكر أو ورد
 فيها وحللة الاستراحة ويكثر عند ابتدائها دون القيام منها ويأتي محل التشهد قبله ويجوز جعل الحنة
 عشر قبل القراءة وحينئذ يكون عشر الاستراحة بقراءة أو ولو نذر في الاعتدال ترك تسبيحات الركوع
 لم يجز العود إليه ولا فعلها في الاعتدال لأنه ترك قصر بل يأتي بها في السجود ويسن أن لا يخلل الأسبوع منها أو
 الشهر والقسمة الثاني ثمانين في الجماعة (وهي صلاة العبدن) أي العبد الأكبر والأصغر بين طلوع شمس
 وزوالها وهي ركعتان ويكثر نداء في أولي ركعتي العبدن ولو مضى على الأوجه بعد افتتاح سبحا وفي الثانية
 شخصاً قبل تمؤد في حماراً فأيديهم مع كل تكبيرة قائم شريع في قراءة ولا يتدارك في الثانية إن ترك في الأولى وفي
 ليتهما من غروب الشمس إلى أن يحرم الإمام مع رفع صوته وعفت كل صلاة ولو جنازة من صبح عرفة إلى عصر
 آخر أيام التشريق وفي عشر ذي الحجة حين يرى شيطان من بهيمة الأنعام أو يسمع صوته (وهي صلاة الكسوفين)
 أي كسوف الشمس والقمر وقلها ركعتان كسنة الظهر وأذني كالحائز بادة قيام وقراءة وركوع في كل ركعة
 والاكمل أن يقرأ بعد الفاتحة في القيام الأول البقرة أو قدرها وفي الثاني كائناً آية منها والثالث النجاة وخمسين
 والرابع كائناً أن يسبح في أول ركوع وسجود كائناً من البقرة وفي الثاني من كل منهما ركعتان والثالث منها
 كسبعين والرابع كخمسين (خطبتين) أي معهما (بمهما) أي يسن خطبتان بعد فعل صلاة العبدن ولو مضى
 غداة ظهر والكسوفين ويفتح أول خطبتي العبدن لا الكسوف بتسبيح تكبيرات والثانية بسم ولا
 وينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة قاله الشبكي ولا تسن هذه التكبيرات
 للحاضرين (وهي صلاة الاستسقاء) عند الحاجة للماء لفقدته أو لكونه جوفاً لا يكتفي وهي ركعة العبدن
 لكن يستغفر الخطيب بذكر التكبير في الخطبة ويستقبل القبلة حالة الدعاء بعد صدر الخطبة الثانية أي نحو ثلثها
 (وهي صلاة التراويح) وهي عشرة من ركعة عشر تسليمات في كل ليلة من رمضان لحري من قام رمضان إيماناً
 واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ويجب التسليم من كل ركعتين فلو صلى أربعاً منها بتسليمة لم تصح بخلاف
 سنة الظهر والعصر والضحى والوتر ويتوى بها التراويح أو قيام رمضان وفعلها أول الوقت أفضل من فعلها
 لتمامه بعد النوم خلافاً لما ذهب إليه الحلي وميت تراويح لأنهم كانوا يشترطون لظول قيامهم بعد كل تسليمتين
 وسير العشرين أن روائت المؤكدة في غير رمضان عشر فصول عفت قبله لأنه وقت عيد وتشمير وتكرير قل هو
 الله أحد ثلاثاً ثلاثاً في الركعات الأخيرة من ركعاتها بغير حنة لأن فيه خلافاً بالسنة كما أتى به شيخنا
 ويسن التهجد جماعة وهو التفلل للأبد النوم قال الله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وورد في فضله
 أحاديث كثيرة وكثرة لمناجاة تركه بلا ضرورة ويتنا كذا أن لا يحل صلاته في الليل بعد النوم ولور كعتين لمظلم
 فضل ذلك ولا حد لعدد ركعاته وقيل عدها ثمانية عشر وإن يكثر في من الدعاء والاستغفار ونصفه الآخر آكد
 وأفضله عند السحر لقوله تعالى وبالأحجار هم يستغفرون وأن يوظف من يطعم في تهجده ويتدب خضاء
 نفل مؤقت إذا فات كالعبد والرواتب والضحي لا يذوق كسوف وعبد وسنة الوضوء ومن فاتته وركعة أي
 من التفل المطلق نذبت له قضاء وكذا غير الصلاة ولا حصر للتفل المطلق وله أن يقتصر على ركعة يتشمل مع
 سلام بلا كراهة فإن نوى فزركعة لله الشاهد في كل ركعتين وفي ثلاث وأربع فأكثر أو نوى قدر أقله
 زيادة ونقص أن نوى بقلتها وإلا بطلت صلاة فلو نوى ركعتين فقام إلى نالته مشهوراً ثم نذر ركعة واحدة وجوباً ثم

① لعمل الناس ولا
 يتركها

(قوله ولا حصر للتفل
 المطلق) وهو لا يتعد
 بوقت ولا صيب لحر
 الصبحين الصلاة
 خير موضوع فاستكثر
 منها أو أقل فله صلاة
 ما شاء ولو من غير نية
 عدد ولو ركعة تشهد
 ولا كراهة فيه فإن
 أحرم بأكثر من ركعة
 فله التهجيد في كل
 ركعتين كارباعية وفي
 كل ثلاث وكل أربع
 وهكذا لأن ذلك
 معمود في الفرائض في
 الجملة والصحيح منه
 في كل ركعة لأنه لم يسهل
 له نظير أصلاً اهـ

① في فصول الوضوء
 ② في فصول الصلاة
 (وهو قوله - ص -)
 (أنه لا ينافي - ص -)

③ لور كركعة
 ④ دارة ثمانية على
 للملوك الخمس
 ⑤ عدد معتدلاً

يوم الزيادة ان شاء الله تعالى وسجد لله و آخر صلاته وان يشاء فعد ونشده وجعل الله وسلم وبسن للتفيل لئلا
 اونهارا ان يسلم من كل ركعتين لاخير التقي عليه صلاة الليل متى متى وفي رواية صحبة والنهار قال
 في المجموع اطالة القيام افضل في الليل من تكبير الركعات وقال فيه ايضا افضل النفل عبد ا كبر فاصغر
 فكسوف فحسوف فاستسقاء فوتر فركعتان فركعة الرواتب فجمعة في صريرة واحدة فالترابيح فالضحى
 فركعتا الطواف والتجبة والاحرام فالوضوء ^(فائدة) ^{هذا الصلاة المفروضة ليلة الاربعة عشر ونصف شعبان ويوم}
 عاشوراء فبذعة قبيصة واحدتها مؤنة قال شيخنا كان شبهة وغيره وافتح منها ما اعتنيت في بعض البلاد
 من صلاة الخميس في الجمعة الاخيرة من رمضان عقت صلاتها زاعمين انها تكفر خطايا العام او القصر للتركة

وذلك محرام

فصل في صلاة الجماعة وشروطها والمؤمن ومهي في الجمعة ثم في صبحها ثم الصبح ثم العشاء
 ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب افضل ^(صلاة الجماعة في اداء مكتوبة لا جمعة) ^(شبهة مؤكدة) لاخير التقي عليه صلاة
 الجماعة افضل من صلاة القديس سبع وعشرين درجة والافضل في الكفاية فقط وخكمة السبع والعشرين
 ان فيها فوائد تزد على صلاة الفرد بنحو ذلك وخرج بالأداء القضاء نعم ان انقضت بمقتضى الامام والمؤمن سكت
 الجماعة والافضل في الاولى كاد ان يخلط قضاء وعكسه وفر من خلفه نكول وعكسه وتراويع خلف وتروعه
 وبالمسكوبة النذورة والنافلة فلا تسن فيهما الجماعة ولا تكرر قال النووي والاصح انها فرض كفاية للرجال
 البالغين الاحرار القايضين في المودة فقط بحيث يظهر شيعارها بمحل اقامتها او قبل ان يفر من عين وهو مذهب
 احمد وقيل بشرط لصحة الصلاة ولايتا كذا الذنب للنساء كذا للرجال فذلك بكرة تركها لهم لاهل الجماعة
 في مكتوبة كبر بمسجد افضل نعم ان وجدت في بيته فقط فهو افضل وكذا لو كانت فيه ان تكررها في المسجد
 على ما اعتمدت الاذرعى وغيره قال شيخنا والوجه خلافه ولو تعارضت فضيلة الصلاة في المسجد والحضور
 خارجا قديم فما يظهر لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة اولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها وزمانها والمتعلقة
 بزمانها اولى من المتعلقة بمكانها وتسبغ اعادة المكتوبة بشرط ان تكون في الوقت وان لا تزداد في اعادةها على
 مرة خلافا لشيخ شيوخنا في الحسن البكري رحمه الله تعالى ولو وصلت الاولى جماعة مع آخر ولو واحد الامام
 كان او مأموما في الاولى او الثانية بنية فرض وان وقت فلا فيتوى اعادة الصلاة المفروضة واختار الامام
 انه ينوي الظهر او العصر مثلا ولا يتعرض للفرض ورجحه في الروضة لكن الاول مرجح الاكثرين والفرض
 الاولى ولو بان قساد الاولى لم تجزئه الثانية على ما اعتمدت النووي وشيخنا خلافا لما قاله شيخنا من كبرياها للفرض الى
 وابن العماد اى اذا نوى بالثانية الفرض ^(وهي بجميع) ^(كثير افضل) منها في جمع قبيل الخبر الصحيح وما كان
 اكثر فهو احدث الى الله تعالى ^(الانحوا بدعة امامه) اى الكبير كرافيد او فاقه ولو بمجرد التهمة فالأقل
 جماعة بل الانفراد افضل كذا قاله شيخنا تبعا لشيخه كبريا رحمه الله تعالى وكذا لو كان لا يتقيد وجوب
 بعض الاركان او الشروط وان اى بها لانه قصد بها التولية وهو مبطل عندنا ^(او) كون القليل بمسجد متيقن
 حل ارضه او مال بانيه او ^(تعطل مسجد) قريب او بعيد ^(منها) اى الجماعة بقية عنه ككونه امامه او محضر
 الناس بحضوره فقليل الجمع في ذلك افضل من كثير وفي غيره بل بحيث بعضهم ان الانفراد بالمتعطل عن الصلاة
 بدنية بعيته افضل والوجه خلافه ولو كان امام القليل اولى بالامامة لثبوته علم كان الحضور عنده اولى ولو تعارض
 الحشوع والجماعة فهي اولى كما اطموا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية افضل من السنة وافق القرأى وتيقه
 ابو الحسن البكري في شرحه الكبير على المنهاج باؤا لولا ان لا نفر ايلكن لا يتشجع مع الجماعة في اكثر صلاته قال
 شيخنا وهو كذلك ان فات في جمعيها وانما ابن عبد السلام بان الحشوع اولى مطلقا انما ياتي على قول ان الجماعة
 سنة ولو تعارضت فضيلة سماع القرآن من الامام مع قلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها كان الاول افضل ويجوز

⑤ كذا في رواية كبريت سكيك
 رواية كذا كبريت

(قوله بمسجد افضل)
 اى من ايقاعها في غير
 مسجد مطلقا او فيه
 بغير جماعة (قوله اعادة
 المكتوبة) اى على
 الاعيان فخرج
 للنذورة فانها لا تسن
 اعادة بل لا تتعد
 وصلاة الجنائز لانه
 لا يتفل بها كما ياتي
 فان اعادةها صحت
 ووقت فلا وهذه
 خرجت عن سنن
 القياس

⑥ كذا في مجمع

لمنفرد أن ينوي الاقتداء بأمام أثناء صلاته وإن اختلفت ركعتيه لكن بكرة ذلك له دون ما يؤمر بخرجه من الجماعة لنحو حدث أمامه فلا بكرة له الدخول في جماعة أخرى فإذا اقتدى في الأثناء بركته موافقة الإمام ثم إن فرغ أولئك مسجوداً والأفتظار أفضل ونحو ذلك لفارقه بلا عذر مع الكراهة فتقوت فضيلة الجماعة والمعارفة بعذر كبر خص ترك جماعة وترك ركعة مقصودة كتنشيد أول وقنوت وسورة ونطويله وبالمأموم ضعف أو ضعف لا تقوت فضيلتها وقد بحث المفاصلة كان عزم من ينقل لصلاة أمامه وقد علمه فيلزمه نيتها فوراً أو لا ينقل وإن لم يتابعه اتفاقاً كافي المجموع (وتذكر الجماعة) في غير جمعة أي فضيلتها للصلاة (مالم يلم الإمام) أي لم ينطق بيمين عليكم في التسليمة الأولى وإن لم يقصد معه بان سأل عقب تحريمه لأدراكه تركه كنامه فيحصل له جميع ثوابها وفضل الكسنة دون فضل من أدركها كلها ومن أدرك الجزأين أو لهما من فاز في بعذر أو خرج الإمام بنحو حدث يحصل له فضل الجماعة أملاً للجمعة فلا تذكر الأبركة كإتاني ويسن الجمع حاضر وأول الإمام قد فرغ من الركوع الأخير أن يصير وإلى أن يسلم ثم يحرم مؤاملاً فيبقى الوقت وكذلك من سبق بعض الصلاة ورجع الجماعة بذكر ركعتهم الكل لكن قال شيخنا إن محله مالم يفت بانتظار ثم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين وأفق بعضهم بأنه لو قصد هافلم بذكرها ككتبت له آخرها الحديث فيه (و) تذكر فضيلة (محرم) مع أمام (محضوره) أي المأموم التحريم (واشتغال به عقب محرم أمامه) من غير تراخ فان لم يحضره أو تراخ فاقته فضيلته نعم يقتصر له وسوسة خفيفة وأدراك محرم الإمام فضيلة مستقلة ما مؤثر بها كونه محفوة الصلاة ولأن ملازمه أربعين يوماً كتبت له براءة من النار وبراءة من النفاق كافي الحديث وقبل يحصل فضيلة التحريم بأدراك بعض القيام ويتبدد ترك الاشتراع وإن خاف قوت التحريم وكذلك الجماعة على الأصح إلا في الجمعة فيجب طاقته إن رجعا أدراك التحريم قبل سلام الإمام وليس لأمام ومنفرد انتظار داخل محل الصلاة مريداً الاقتداء به في الركوع والتشهد الأخير فديعاً بلا تطويل وتغيير بين الداخلين وظولنحو علم وكذلك في الجدة الثانية ليحقق موافق تختلف لأتمام فاعية لا خارج عن محلها وإن صغر السجدة ولا داخل بقناة السجدة وتأخير الإحرام إلى الركوع بل يسن عدمه زجره قال القوراني يحرم الانتظار للتودد ويسن للإمام تخفيف الصلاة مع فعل أبايض وهيأت بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل إلا أن رضي بطويله محصورون وكره له تطويل وإن قصد الحق في آخرين ولو رأى مصلي محو حريق بمقرب وهل يلزم أم لا وجهان (والذي يتجه أنه يلزمه لا ينافي حيوان يحترم ويجوز له لا ينافي حيوان كمثل ذلك ومن رأى حيواناً محترماً بقصد طالم أو يعرق لزمه تخفيفه وتأخير صلاة أو إبطائها إن كان فيها أو مالا يجازله ذلك وكره له تركه وكره ابتداء نقل بعد شروعه في الإقامة ولو خير اذن الإمام فان كان فيه آفة إن لم تحسن بأغاية قوت جماعة والأقطعه ندبا ودخل فيها ثم خرج جماعة أخرى (و) تذكر (ركعة) المسجود أيدرك الإمام وأكفا بامرئ (بكثرة) الإحرام ثم أخرى للمؤي فان اقتصر على تكبير واشترط أن يأتي بها (أحرام) فسطوان يتبعها قبل أن يصير إلى أقل الركوع والامتعقة لا تجاهل فتعقد له فلا خلاف مالم ينوي الركوع وحده فلو هاجن التحريم أو مع التحريم للتشريك أو أطلق لتعارض قريب الافتتاح والمؤي فوجب ثبة التحريم لفتار غمما عارضها من تكبيرة المؤي (و) بأدراك (ركوع محسوب) للإمام وإن قصر المأموم فلم يحرم إلا وهو راكع وخرج بالركوع غيره كالأعتدال وبالحسوب غيره كركوع محدث ومن في ركعة زائدة ووقع للزركشي في قواعده وهذه العلامة أبو السعود بن ظهيرة في حاشية المنهاج أنه يشترط أيضاً أن يكون الإمام أهلاً للتحمل فلو كان الإمام متيماً لم يكن مديراً كالأركعة لأنه ليس أهلاً للتحمل (تام) بأن يطمئن فيه قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحته ركعة (بقية) فلو لم يطمئن فيه قبل ارتفاع الإمام منه أو شك في حصول الطمأنينة فلا يترك الركعة ويسجد الشاك للشهو كافي المجموع لأنه يشاك سلام الإمام في عديد كياته فلا يتحمل عنه ويبحث الاستوى وجوب ركوع أدراكه ركعة في الوقت (ويكثر) ندبا (مسجوداً) لا يتقاه فلو أدركه بعد كبر المؤي وملاجه أو شاجداً

المؤمنون

أي خالصتها

(قوله الحديث فيه) قال

م ر وهو ظاهر دليلاً

لا نقلا اه ومثله حج

(قوله بحضوره أي

المأموم التحريم) أي وإن

لم يسمعه كما هو ظاهر

(قوله على الأصح) أي

لأن المقصود قد حصل

من غيره وقد سقط عنه

الترص بخلافه في

الجمعة إذ المنظور إليه

في الجمعة الفعل وعين

الفاعل ومقابل الأصح

كما انتضاء كلام الرافعي

بين الإسراع اه م ر

لكونه أو لا

لكنه كونه

تبعثنا

أي لانتظار تكبيرة التحريم

لما عارضها أي تكبيرة التحريم

ركوع

فمعه

مثلاً غير سجدة تلاوة لم يكبر للهوي اليه ويؤفقه ندباً في ذكر ما ذكره فيه من تحميد ونسبح ونشهد ودعاء
وكذا صلاة على الال ولو في تشهد للأموم الأول قاله شيخنا ويكبر وتسبوق للقيام (بقد سلامته ان كان) المحل
الذي جلس فيه (موضع جلوسه) لو انفرد كان أدركه في ثالثة رابعة أو ثالثة مغرب والآن يكبر للقيام
ورفع يديه تبعاً لإمامه القائم من تشهد الأول وإن لم يكن محل تشهد ولا يتورك في غير تشهد الأخير ويسن
له أن لا يقوم الا بعد تسليم الإمام وحرم مكث بعد تسليمه ان لم يكن محل جلوسه يتبطل صلاته به ان تم
وعلم تحريره ولا يقوم قبل سلام الإمام فان تقدمه بلانية مفارقة بطلت والبراد مفارقة حدالة موافقاً وجهل
لم يتبطل بجميع ما آتى به حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام ومضى علم ولم يجلس بطلت صلاته وبه فارق من قام عن
إمامه في التشهد الأول عامداً فإنه يتقدمه فراه قبل قيام الإمام لأنه لا يلزمه الموت إليه (وشرط القدوة) شرطاً منها
(نية اقتداء أو جماعة) أو اتمام بالإمام الحاضر أو الصلاة معه أو كونه مأموماً (مع محرم) أي يجب أن تكون
هذه النية متقدمة مع محرم وإذا لم تقترن بنية نحو الاقتداء بالتحريم لم تنفذ الجماعة لا شرط الجماعة فيها وتنفيذ
غيرها فآدمي فلو ترك هذه النية أو شك فيها أو تابع مقتباً في فعله كان هوئاً لركوع مناجاة أو في سلام بان قصد
ذلك من غير اقتداء به وطال عزراً فانتظاراً له بطلت صلاته (ونية إمامة) أو جماعة (شبهة لأمام في غير جمعة) لينال
فصل الجماعة وللخروج من خلاف من أو جهلاً أو تصح نيتها مع تحريره وإن لم يكن خلفه أحد إن وثق بالجماعة
على الأوجه لأنه يصير إماماً فان لم يتورك لو لم يدم عليه بالمقتدين حصل لهم الفضل دونه وإن توافى الاثناء حصل
له الفضل من حيثية إمامته في الجمعة فتزعمه مع التحريم (وعدم تقدم) في السكان حيناً (على إمام بقية) وإن
تقدمت اشباؤه امتا الشك في التقدم فلا يجوز ولا يصير مساواة لكسها مكرهه (وتدب وقوف ذكر) ولو
تصلى المحضر غيره (عن عين الإمام) والاشك له نحو كماله (مأخراً) عنه (قليل) بان تأخر أصابعه عن
عقب إمامه وخرج بالذكر الأتقى فتقف خلفه مع مزيد تأخر (فان جاء) ذكر (مأخراً) عن إمامه (بإساره)
وتأخر قليلاً (ثم) بعد إمامه (مأخراً) منه ندباً في قيام أو ركوع حتى يصير أصفاً وراه (و) وقوف (رجلين)
جاء امتا (أو رجلاً) قصدوا الاقتداء بفعل (خلفه) أصفاً (و) ندب وقوف (في صف أول) وهو مما يلي الإمام وإن
غلبه منبراً أو عموداً (ثم ما يليه) وهكذا أو أفضل كل صف بميمته ولو تأخر أديب الإمام والصف الأول قدم فيما يظهر
وميمته أولى من القرب إليه في يساره وأدرك الصف الأول أولى من أدرك ركوع غير الركنة الأخيرة امتا فان
فوتها قصد الصف الأول فادركها أولى من الصف الأول (وكره) للأموم (أنفرد) عن الصف الثاني من جنبه
ان وجد فيه شقة بل يدخله (وشرع في صف قبل إمام ما قبله) من الصف وقوف الذكر الفرد عن يساره
ورأيه ومخاذاً به ومأخراً كثيراً وكل هذه تقوى فضيلة الجماعة كما مر جوابه وبس أن لا يزيد ما بين كل صفين
والأول والإمام على ثلاثة أذرع ويقف خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ولا يؤخر الصبيان إلا الصبيان لأنهم
جنسهم (و) منها (علم باتصال إمام) برؤية له أو لبعض صف أو سمع لصوته أو صوت ملحق بيقية (و) منها
(اجتماعهما) أي الإمام والأموم (بمكان) كأعنه عليه الجماعة في العصر الحاله (فان كان بمسجد) ومنه
جدازه ورخته وهي مأخر ج عنه لكن حذر لا جلوساً له أو وقفاً مستحداً أو جهلاً أمراً عملاً بالظاهر وهو
التحويط لكن ما لم يتيقن خدونها فله وأنها غير مسجد لا حرمه وهو موضع اتصال به وهي المصلحة كالتصايب
ماء ووضع نعال (صح الاقتداء) وأن زادت التافة بينهما على ثلاثمائة ذراع أو اختلفت الألفة بخلاف من يشبهها
طوبى لا يتقدمه إليه بان يمر أو كان سطحاً لا مرقى له منه فلا تصح القدوة إلا اجتماعاً حيث كانوا وقفاً من وراء
شباك تحذر المسعود ولا يصل إليه إلا يازور أو انعطاف بان يتصرف عن جهة القبلة ولو أراذ الخول إلى الإمام
(ولو كان أحدهما في) أي السجدة (والآخر خارجاً) مع قرب المسافة بان لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع
تقرى (عدم حائل) بينهما يمنع مروراً أو رؤية (أو وقوف واحد) من للأموم (جداً متقدماً) في الحائل ان كان
أدركوا فمما ذكره

③ مبداء ٧٩
(قوله نية اقتداء) ذكر
خمس كيفيات لنية
الجماعة قال حج قول
جمع لا يكفي نية نحو
القدوة أو الجماعة بل
لابد أن يستحضر
الاقتداء بالحاضر
ضعيف اه ونحوه في
م ر (قوله عدم تقدم
الح) في شيخنا لو قدم
احدى رجله وأخر
الأخرى أو قارن بها
الإمام فان اعتد على
للقدمة صر باتفاقهما
أو على المؤخرة لا يصح
باتفاقهما أو عليه حاضر
عند حج ولا يصح
عند م ر

④ ١٠٧ مبداء ١٠٧
لا ينفذ له اليه أولاً
سقط لا مرقى له منه

(قوله يكون كبطيء
 القراءة فيما سر) أي
 ويكون معذوراً في
 تخلفه عن إمامه فيتحلف
 ثلاثة أركان طويلة
 (قوله ولو سبق) بيناه
 لفاعل أي ولو سبق
 للمأموم الإمام بهما أي
 بالركنين سهواً الخ
 (قوله والدوام) أي على
 ما هو فيه وأن يسأل للعامة
 العود ج. المأفاته وخير
 السامى لعدم تنصيره

① ٢٠ يومه ٧٨ ١٤١٦

كظم القراءة على ما قاله الشيخان كالغوى لوجوب التحلف فيتحلف ويذكر كركعة مثلاً يسبق بها أكثر من
 ثلاثة أركان خلافاً لما اعتقد جمع محققون من كونه غير معذور في تنصيره بالقدول المذكور وحزم به شيخنا في شرح
 النهج وقناويه ثم قال من غير بقدره فصار ثم مؤولة ومجلية أنه بان لم يدر لولا الإجماع في الركوع فاته الركعة ولا
 تركه لأن لا محتمل له بل يتابعه في هوي السجود والآن بطلت صلاته إن علم وتعدت ثم قال والله الذي يتخلف
 القراءة وما ذكره حتى يريد الإمام الهوى للسجود فإن كل واقفه ولا تركه والآن بطلت صلاته إن علم وتعدت والآن
 فأزقه بالنسبة قال شيخنا في شرح الإرشاد والإقرب للفقهاء الأول وعليه أكثر المتأخرين أنما إذا تركه بدون
 قراءة قدرها فبطلت صلاته وفي شرح النهج له عن معظم الأصحاب أن تركه ويسقط عنه بقية الفاعلة واختار
 بل رجحه لجمع متأخرون وأطالوا في الاستدلال له وأن كلام الشيخين يقتضيه ما إذا جعل أن واجبه ذلك المقوم
 بتخلفه لما ذكره فتخلف بتدبيره قاله القاضي وخرج بالمسوق الموافق فإنه إذا لم يتم الفاعلة لا اشتغاله بسنة كدعاء
 افتتاح وإن لم يظن أدراك الفاعلة معه يكون كبطيء القراءة فيما سر (وتتبعه) أي المأموم (على
 إمام) كحاشا عالياً (ب) تمام (ركنين فعليين) وإن لم يكن ناطقاً (بمطلق) للصلاة فله حش الحاشا في حضوره التقديم
 بهما إن تركه وتعدت ثم هوى للسجود مثلاً والإمام قائم أو أن تركه قبل الإمام فله أن أراد الإمام أن تركه فرفع فلما
 أراد الإمام أن يرفع سجد فلم يجمع معه في الركوع ولا في الاعتدال ولو سبق بهما ثم أو جهلاً لم يضر لكن
 لا تعدله شاملاً لما بعد ثلاثين بهما مع الإمام سهواً أو جهلاً لا أتى بعد سلام إمامه تركه ولا أعاد الصلاة (و) سبقه
 عليه عامداً عالياً (ب) تمام (أو كركن فعلي) كأن تركه ورفع والإمام قائم (حرام) بخلاف التحلف به فانه فكر وكما ياتي
 من تقدم بركن من كركعة القود ليوافقه ان تعدد والآن تحريم العود والدوام (ومقارنته) أي مقارنته المأموم
 الإمام (في أفعال) وكذلك أقوال غير محرم (مكرهة) كتحلف عنه (أي الإمام) (إلى فراغ ركن) وتقدم عليه
 بابتدائه وتعدت تعدداً أحدهما الثلاثة فتقوله فضيلة الجماعة فهي جماعة صحيحة لكن لا تواب عليها فبطلت تركها
 أو كركنته يقول جمع كركنته الفضيلة يلزمه الخروج عن التابغة حتى يصير كأنه يدو لا تسبح له الجماعة وهم كما بينه
 الرزكشي وغيره ويجري ذلك في كل مكره ومن حيث الجماعة بأن لا يتصور وجوده في غير ما قاله السنة للتأويل أن
 يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الإمام ويتقدم على فراغه منه والآن كل من هذا إن يتأخر ابتداء فعل المأموم
 عن جميع حر كركعة الإمام ولا يشرع حتى يصل الإمام الحقيقة للثقل إليه فلا نهوى للركوع والسجود حتى يستوي
 الإمام كما أوصل جمعته إلى السجود ولو قارنه بالتحريم أو بين تأخر محرم الإمام لم تعد صلاته ولا بأس بأعادته
 التكبير بشرط أنية ثانية أن لم يشرع وأولا بالمقارنة في السلام وإن شقه بالفاخرة والتشديد بأن قرع من أحدهما قبل
 شروع الإمام فيه لم يضر وقيل يجب الأعادة مع فعل الإمام أو بعده وهو أولى فعليه إن لم تعد محطت ويسن مراعاة
 هذا الخلاف كما بسن تأخير جميع فانه عن فاعله الإمام ولو نفي أولى اليسيرة أن ظن أنه يقرأ السورة ولو علم أن
 إمامه يقتصر على الفاعلة لزمه أن يقرأها مع قراءة الإمام (ولا يصح قدوة بمن اعتقد بطلان صلاته) بأن
 ارتكبت لمبطلان في اعتقاد المأموم كشافهم اقتدى بخن من قرأه دون ما إذا افتقد نظر الاعتقاد المقتدي
 لأن الإمام محبث عنده بالمس دون الفصد في حد ذاته بطل صلاته بصلاً فالإمام لا نه عند ليس في صلاة ولو شك
 شافعي في إتيان الخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به بحسب الظن به في توقي الخلاف فلا يضر
 عدم اعتقاده الوجوب (فرفع) لو قام إمامه لزيادة كخامسة أو لوسهواً لم يحزله متابعته ولو غمبوا أو شاكاً
 في ركعة بل يفارقه وسلم أو ينتظره على المعتد (ولا) قدوة (أو) اعتقد (أو) لم يقرأها أو أن بان أمماً وخرج بمقتضى
 أقطعت قدوته كان ستم الأمام فقام مسبق فاقضى به آخر مشحت أو قام مشكور فاقضى بعضهم ببعض شخص
 أصلاً على المعتد لكن مع الكراهة (ولا) قدوة (أو) فاعله (أو) هو ممن يخلف بالفاخرة وبعضها ولو عرف منها
 بأن لا يجر عنه بالكفاة عن إخراجها عن محرمه أو عن أصله تشديداً وإن لم يمكنه التبع ولا علم بخالفه لا يصح

لنحو القراءه عنه لو ادر كذا كذا ويصح الاقتداء بمن يجوز كونه اميا الا اذا لم يجز في جهريه قيل له مفارقه
 فان استمر جاهلا حتى تم له القراءه ما لم يتبين انه قاري وعمل عدم صحة الاقتداء بالاممي ان لم يستوف الامام
 والمأموم في الحرف المعجوز عنه بان احسنه المأموم فقط او احسن كل منهما غير ما احسنه الآخر وعنه اذيت
 وكذا في غير محلله بالبدل والتمتع بذلك حرقا بآخر فان امكنه التعلم ولم يتعلم لم يصح صلاته والاصح ما اقتداه بمثله
 وكذا اقتداء بنحو ثباته وفاقا ولا حرج بالاصح معنى كصمها ولتدفع دال تعبد فان لحنا يغير المعنى في
 الفاعله كانهما بكسر او ضم ابطال صلاة من امكنه التعلم ولم يتعلم لانه ليس بقاري نعم ان ضاق الوقت صلى
 بخبر منه واعاد تصديره قال شيخنا وبطريقه لا ياتي بتلك الكلمة لانه غير قاري قطعا لم يتوقف صحة الصلاة
 حينئذ علمها بان تعمدتها ولو من مثل هذا مطلق انتهى او في غير ما صحت صلاته والقدر به الا اذا قدر وعلم وتعمد
 لانه حينئذ كلام اجنبي وحيث بطلت صلاته بطلت الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردي واختار
 الشافعي كما اقتضاه قول الامام ليس لهذا اثر غير الفاعله لانه يتكلم بما ليس بقاري بلا ضرورة من البطلان
 مطلقا (ولو اقتدى بمن ظنه اجمالا) للإمامة (فبان خلافه) كان ظنه قاري او غير مأموم او رجلا او عاقلا فبان
 اجمالا او مأموما او امرأة او مجنونا (انما) الصلاة وجوبه بانه صير به ترك البحث في ذلك (لا) ان اقتدى بمن
 سخطه من غير اجمالا (ذا حديث) ولو وجدنا انه كبر (او) (ذا حديث) خفي ولو غنى جمعه ان زاد على الاربعين فلا يجب
 الاعادة وان كان الامام محال لا تنفاه تصدير المأموم اذا لامارة غير ما ومن ثم حصل له فضل الجماعة اما اذا بان ذا
 تخفيف ظاهر فيلزمه الاعادة على غير الاعني لتصديره وهو بما يظهر الثوب وان حال بين الامام والمأموم حائل
 والاوجه في ضطره ان يكون محث لو تأمله المأموم رآه والحق بخلافه وصح النووي في التحقيق لعدم وجوب
 الاعادة مطلقا (وصح اقتداءه بتلميذ) للبول او المني او الضميط وقائم بقاعده وموصى به بتسليم لا تلزمه
 اعادة (وكره) اقتداءه (بفريق ومبتدع) كرافضيه وان لم يوجد احد سواها لم يحسن كفته وقيل لا يصح
 الاقتداء بهما وكره ايضا اقتداء بموسويين واهل البيت لا يترك خلاف الاولى واختار الشافعي ومن تبعه انفساء
 الكراهه اذا تعذر ث الجماعة الا خلف من تكرر خلفه بل هي فضل من الانفراد وجزم شيخنا بانها لا تزول
 حينئذ بان الانفراد افضل منها او قال بعض اصحابنا والوجه عندى ما قاله الشافعي رحمه الله تعالى (شبهة) وعذر
 الجماعة كالجعة مظور بيل بوبه للخبر الصحيح انه عليه السلام امر بالصلاة في الزمان يوم مظور لم يزل
 لا اقبل النعال بخلاف ما لا يملكه نعم فطر الماء من تقوف الطريق عذر وان لم يملكه لعلية نجاسته واستفادار ووخل
 لم يأت من معه التلوث بالمني فيه او التلوث وحده شديد وان وجد فلا عني فيه وبز شديد وظلمة شديدة بالليل
 ومشقة مرض وان لم يتبع الحلو من على الفرض لا صداع يسير ومدافعة حديث من بولي او غائط او ريح فتكره
 الصلاة معهم وان خاف فوكت الجماعة لو فرغ نفسه كما صرح به جمع ونحوه في الفرض لا يجوز قطعه ومحل ما ذكر
 في هذه ان اتسع الوقت بحيث لو فرغ نفسه اذرك الصلاة كاملة والا حرم التأخير لذلك وقد لابس لا يفرغ به وان
 وجد ما يزعج العورة وسير ففعلك بدسفير مباح وان امن لمشقة استخاشه وخوف ظالم على معصوم من عرض او
 نفيس او مال وخوف من حبيب غريم معتبر وحضور مريض وان لم يكن نحو قريب بلا متعدي له او كان نحو
 قريب محض او لم يكن محض ان كان ياتى به وغلبة نعاين عند استظاره للجماعة وشدة جوع وعطش وعظمى
 حيث لم يجد قاندا اخر المثل وان احسن المشي بالعصا (تنبيه) ان هذه الاعذار تمنع كراهه تركها حيث سنت
 وانه حيث وجبت ولا يحصل فضيلة الجماعة كما قال النووي في المجموع واختار غيره كما عليه جميع متقدمون من
 حصولها ان قصدوا لولا العذر قال في المجموع يستحب ان ترك الجماعة بلا عذر ان يتصدق بدينار او نصفه لخير
 ابي داود وغيره

(قوله فان امكنه التعلم)
 ويعتبر كما قاله البغوي
 وغيره معنى زمن سن
 امكان التعلم من اسلام
 المصلي ان طرأ اسلامه
 وبحت بعضهم اعتباره
 من سن التمييز اه سم
 على حج والتمتع انه
 من البسوط زى كما
 بهامش (قوله من
 البطلان مطلقا) اى
 لا فرق بين قادر على
 التعلم وعاجز عنه اه
 حج والتمتع الحرمة
 للقراءة ولا تبطل الصلاة
 اه زى حيث كان عاجزا

من كون مدافعة الحديث
 عذرا في ترك الجماعة

F. MULLIN (H) 3

شعارها الاظهر وكان ^{شعاره} مستخفا بها ونزل من اقامتها بالمدينة قبل الهجرة سعد بن زرارة
 بغيرية على قبل من الدين وصلاحها افضل الصلوات وميت بذلك لاجتماع الناس لها اولان آدم اجتمع فيها مع
 حواء من ميرد كفة فلذلك سميت جمعا ^{شعاره} (نحب جمعة على) كل (مكاف) اي بالغ عاقل (ذكر خير) فلا تلزم على
 انى وحقى ومن بهرقى وان كوتب لقصه (متوطن) بمحل الجمعة لا يسافر من محل اقامتها شيئا ولا يشاء الا الحاجة
 كنجاز وزيرة (غير معذور) بنحو مريض من الاغذار التي ممرت في الجماعة فلا تلزم على مريض ان لم يحضر
 بعد الزوال محل اقامتها وتعقد معذور (و) نحب (على مقبي) بمحل اقامتها غير متوطن كمن اقام بمحل جمعة
 اربعة ايام فاما كثر هو على عزم القود الى وطنه ولو بعد مدة طويلة وعلى مقبي متوطن بمحل يستغنى منه النداء
 ولا يبلغ اهله اربعين فلزمها الجمعة (و) لكن (لا تعقد) الجمعة (به) اي بغير متوطن ولا بمنوطن خارج البلد
 اقامتها وان وجبت عليه بسماعه النداء منها (ولا بمن بهرقى وصيا) بل نصح منهم لكن بغير تأخير اجازتهم عن
 احرام اربعين ممن تعقد به الجمعة على ما اشترطه جمع محققون وان خالف فيه كثير (وشرط) لصحة الجمعة مع
 شروط غير هاتئة اخدها (وقوعها جماعة) بنية امامة واخذاء مقترنة بتحريم (في الركة الاولى) فلا يصح الجمعة
 بالمدفراذى ولا بشرط الجماعة في الركة الثانية فلو صلى الإمام بالاربعةين ركة ثم أحدث فأنتم كل منكم ركة وحده
 او لم يحدث بل فارقوم في الثانية واما منفردين اجزأ منهم الجمعة نعم بشرط بقاء العدد الى سلام الجميع حتى لو أخذت
 واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداهم بطلت الجمعة الكل ولو أدرك المصلي ركوع الثانية
 واستمر معه الى ان سلم آتى بر كفو بعد سلامه جهر او نحر بجمعة من ان صحت الجمعة الامام وكذا لو كان في ركعة واحدة
 ركعة معه كما قاله شيخنا وجب على من جاء بعد ركوع الثانية بنية الجمعة على الأصح وان كانت الظهر هي اللازمة
 وقيل يجوز نية الظهر وانقضى بالقبض وأطال الكلام فيه (و) ناهي او قوعها (بأربعين) ممن تعقد بهم الجمعة ولو
 مرضى ومنهم الامام ولو كانوا اربعين فقط وفيهم منى واحدة لو أكثر قصر في التعلم لم تصح جمعة بلطاني
 صلاية فيقصرون اما اذا لم يقصر الا في التعلم فتصح الجمعة كما حرم به شيخنا في شرح القباب والارشاد به اما
 جزم به شيخه في شرح الروض ثم قال في شرح المنهاج لا فرق هنا بين ان يقصر الامام في التعلم وان لا يقصر
 والفرق بينهم غير قوي انتهى ولو قصروا فيها بطلت او في خطبة لم تحت ركن قبل حال نقصهم لعدم سماعهم له
 فان عادوا قريبا غير فاحاز البناء على ما مضى والاوجب الاستئناف كنقصهم بين الخطبة والصلاة لا تنفاد الموالاة
 عنهما (فرع) من له مسكنان ببلدين فالعبرة بما سكن فيه اقامته وما فيه اهله وماله وان كان بواحد اهل وبآخر
 من اهل ببلدين فان استوفى الكل فياخذ في بلده الذي هو فيه حالة اقامة الجمعة ولا تعقد الجمعة باقل من اربعين
 خلا لا في خيفة رحة الله تعالى فتعقد عنده باربعة ولو لم يجد الا مسافرين ولا بشرط عندنا اذن السلطان
 لا اقامتها ولا يكون محلها مضر اخلا قاله في ما وسيل الباقين عن اهل قرية لا يبلغ عددهم اربعين هل يصحون
 الجمعة او الظهر فاجاب رحة الله بصلون الظهر على مذهب الشافعي وقد اجاز جمع من العلماء ان يصلوا الجمعة وهو
 قوي فاذا قلوا اي جمعهم من قال هذه المقالة فانهم يصحون الجمعة وان احتاطوا فصلوا الجمعة ثم الظهر كان
 حستا (و) نالها وقوعها (بمحل معدود من البلد) ولو بفضاء معدود منها بان كان في محل لا تقصر فيه الصلاة
 وان لم يتصل بالابنة خلاف محل غير معدود منها وهو ما يجوز الشفر القصر منه (فرع) لو كان في قرية
 مسكونة كما يكون طرقتهم الجمعة بل تحرم عليهم على المعتمد لمطين محلتهم من اقامتها والذهاب إليها في بلد
 اخرى وان صيغوا النداء قال ابن الرقة وغيره انهم اذا صيغوا النداء من مضر فيهم يحضرون ثين ان
 يحضروا البلد للجمعة وبيان ان يقيموها في قريتهم واذا حضر والبلد لا تكمل بهم العدد فلا هم في حكم
 المسافرين واذا لم يكن في القرية جمع تعقد بهم الجمعة ولو بامتناع بعضهم منهم ان يلزمهم التقي الى بلديا محققون
 من تخافه النداء قال ابن حجر ولو تعددت مواضع متقاربة وتسمى كل باسم فلكل محكة قال شيخنا
 انما يتعقد ذلك ان عدس كل مع ذلك قرية مستقلة عرقا (فرع) لو ذكر السلطان ببلد قريه وان

(قوله ولا بمن بهرقى) أى
 لا تعقد به ولا يجب عليه
 على الصحيح لعدم كماله
 واشتغاله ومقابل الصحيح
 أنه ان كان بينه وبين
 سيده مهابة ووقت
 الجمعة في نوبته فعليه
 الجمعة والا فلا (قوله
 بأربعين) وهذا القول
 هو المتيقن به من أربعة
 عشر قولاً

١٥٠ لو وجد مسكن
 مسكنان إلى
 ١٥١ في المسكنين

(قوله يجوز لمسافر الخ)
وقد يجب القصر كما اذا
ترتب على تركه اخراج
واجب عن وقته للتعين
له كما اذا اخرج الظهر الى
الصبر ولم يتم لصلاتها
الا والباقي لا يسعها
تامين وبسببهما
متصورتين فيجب عليه
القصر لادراكهما
كاملتين في الوقت (قوله
لا لمسافر لم يبلغ الخ)
هذا محترز قوله السابق
طويلا ومنه يعلم ان
طويل السفر هو ما يمنع
بوماو ليله بسير الانتقال
مع النزول للتعاد لنحو
استراحة أو كل صلاة
هذا أقله زمنا ولا غاية
لاكثره اه باختصار
(قوله فرض كفاية)
أي على الرجال فلو قام
بها غير رجل مع وجود
رجل أو رجل لم يستطع
الطلب عن الرجل أو
الرجال وشروطهم واشروط
غيرها وطهر المبت

① في صلاة موت فظ لم يوفى
② في كفاية قصر صلاة
③ في بلاد ما لا يجزى
④ كرون انا فلان
⑤ بوب (MELIYER)
⑥ دين فانا
⑦ من غير تفصيل جز من
⑧ لا باربعة أيام ولا أكثر
⑨ في لونية اكلون ورجل

أحاديث غير موضوع (وحرّم غطّ رقاب الناس للأحاديث الصحيحة فيه) والجزم بالحرم ما نقله الشيخ أبو حامد
عن نفع الشافعي واختاره في الروضة وعليها كثير من لكن قضية كلام الشيخين الشكراة وصريحها
في المجموع (لا لمن وجد قربة قدامة) فلا يكره أن يخطي صبّ واحد أو اثنين ولا لأمير لم يجد طريقا إلى
الحرب الا بخطط ولا لغيره إذا أدت إليه لاجبة على الأوجه ولا ليعظم ألف مؤصفا وبكرة غطّي الجنون
لغير الصلاة ويحرّم أن يتم أخذها بغير صاه ليجلس مكانه وبكرة يشار غيره بمحلها إلا أن انتقل لثله أو أقرب منه
إلى الإمام وكذا الإشار إلى القرب وله تنجيد سجادة غيره بنحو رجليه والصلاة في محلها ولا يرفعها ولو غير
يده لا حولها في ضامه (و) حرّم على من تليمة الجمعة (بحوم مباحة) كاشتغال بصنعة (بعد) شروع في (أذان خطبة)
فان غدا صبح العدة وبكرة قبل الأذان بعد الزوال (و) حرّم على من تليمة الجمعة وان لم تنفد به (شعر) ثوب
الجمعة كان ظن أنه لا يدرى في طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة مندوبا أو واجبا (بعد جرها) أي جري
يوم الجمعة إلا أن غشي من عدم سفره وحرّرا كاتقطاعه عن الرقعة فلا يحرّم ان كان غير سفر معصية ولو بعد
الزوال وبكرة السفر إلى الجمعة لا يحرّم على من تليمة الجمعة (بما لا يحرّم على من تليمة الجمعة) أما السفر للصنعة فلا ينفذ
عنه الجمعة مطلقا قال شيخنا وحدث حرّم على السفر هناك يترخص ما لم تقم الجمعة فيحسب ابتداء سفره من
وقت قوتها (تمة) يجوز لمسافر سقرا طويلا يقصر رباعية مؤداة وفائية يقصر قصره وجميع الصلوات
والقرب من تقدمنا وتأخره إقرارا في سور خاص ببلد سفره وان احتوى على غراب ومزارع ولو جمع قريتين فلا
يشترط تجاوزته بل كل حكمه فنيان وان تخلله غراب أو نهز أو ميدان ولا يشترط تجاوزه بسنتين وان حوط
وانصت بالبلد والقريتان ان اتصلتا بغيره وكثيرة وان اختلفتا لم يفرق بينهما وان اتصلتا ببلد واحد لم يفرق بينهما
المسافر لا يسافر لم يبلغ شهره مكيّة يوم وليلة يسير الانتقال مع النزول للتعاد لنحو استراحة أو كل صلاة
ولا لا بقدر مسافر محله من حال قايده عليه من غير اذن دائره ولا من شافى لجزيرة رؤية البلاد على الأصح ويستبي
السفر بعدد إلى وطنه وان كان غارا به أو إلى موضع آخر ونوى إقامته به مطلقا أو أربعة أيام يحتاج أو علم أن زيارته
ينقضى فهاثم ان كان غير نحو لخصه لكل وقت قصر ثمانية عشر يوما وشروط لقصر ثمانية عشر يوما وعدم اقتداء
ولو لحظة بغيره ولو مسافر أو محرز عن مناهها أو ما ودوام سفره في جميع صلاته والجمع تقديمه في الجمع في الأولى
ولو مع التحلل منها أو ترتب ولا يحظر قافلا بصرف فضل يسير بان كان دون قدر ركعتين وتأخير ثمانية عشر يوما في وقت
الأولى ما بقي قدر ركعتين وقفا سفره إلى آخر الثانية (تمة) يجوز للجمع بالمريض تقديمه وتأخيره على المختار
وتراعى الأرفق فان كان من زاد ركعتيه كان كان يحكم مثلا وقت الثانية قدما بشرط وط جمع التقديم أو وقت الأولى
آخرها ينقل الجمع في وقت الأولى ويحظر جمع ما خرون المرض هنا به ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كشقة
الشي في المظن بحيث تبدل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تيسر الخلو في
العرض وهو لا الوجه (الحاجة) قال شيخنا في شرح النهج من أدنى عبادة مختلفا في صحتها من غير تقليد
للقائل بها لزوم إعادتها لأن إقامته على فعلها غيب دولان

① في صلاة موت فظ لم يوفى
② في كفاية قصر صلاة
③ في بلاد ما لا يجزى
④ كرون انا فلان
⑤ بوب (MELIYER)
⑥ دين فانا
⑦ من غير تفصيل جز من
⑧ لا باربعة أيام ولا أكثر
⑨ في لونية اكلون ورجل

(قوله يجوز لمسافر الخ) (قوله لا لمسافر لم يبلغ الخ) (قوله فرض كفاية) (قوله أي على الرجال فلو قام بها غير رجل مع وجود رجل أو رجل لم يستطع الطلب عن الرجل أو الرجال وشروطهم واشروط غيرها وطهر المبت)

فذكرهم العلامات الكبيرة له أعانته حيث لم يكن هناك شك ولو خرج منه بعد غسله لم ينقض الطهر بل يجب أن لا تقطع خرج قبل التكفين لا بعده ومن تعدى غسله لفقد ماء أو غيره كاحتراقه ولو غسل ثم رمى بماء وجوبا (نزع) الرجل أولى بغسل الرجل والمرأة أولى بغسل المرأة ولو غسل حليته ولو غسل أمة غسل زوجها ولو نكحت غيره بلامتن بل يلف خرقه على يد فان خالف مع الغسل فان لم يحضر إلا أجنبي في المرأة أو أجنبية في الرجل يجم البت نعم لها غسل من لا يتنهي من صب أو صبغة لحل نظر كل ومسه وأولى الرجال به أو لام بالصلاة كإتاني (وتكفيه كسائر عورة) بخلافه بالكورة والأثورة دون الرق والحربة فيجب في المرأة ولو أمة ما يستر غير الوجه والكفين وفي الرجل ما يستر ما بين السرة والركبة والإكتفاء بستر العورة هو ما صححه النووي في أكثر كتبه ونقله عن أكثرين لأنه حق لله تعالى وقال آخرون يجب ستر جميع البدن ولو زجلا وللغريم منع الزائد على سائر كل البدن لا الزائد على سائر العورة لنا كذا أمره وكونه حقا للميت بالنسبة للأمر ما ذكرناه كذا في ثلاثة يعلم كل منها البدن وجاز أن يزاد تحتها قميص وعمامة ولائتي إزار فقميص فخير فلفافتان ويكفي الميت بماله ثيابا حتى فيجوز حرير ومزعر للمرأة والصبي مع الكراهة وحمل بمجره الزكاة لوجه وخادمها فلي زوج غفر عليه نفقته فان لم يكن له تركه فلي من تحمله نفقته من قريب وسيد فلي بيت المال فلي ميسير المسلمين وبمهرم التكفين في جلدان وجد غير ذلك الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم حشيش ثم طين فباستظهره شيخنا وبمهرم كتابه شي ومن القرآن وأسماء الله تعالى على الكفن ولا بأس بكتانته بالرقيق لأنه لا يثبت وأفق ابن الصلاح محرمة ستر الجنائز بحري ولو امرأة كما يحرم ترين بينها بحري وخالعة الحلال التي في جوار الحريز فيها وفي الطفل واعتمده جميع مع أن القياس الأول (ودفع في حفرة منع) بعد طمها (رأحة) أي ظهورها (وسمها) أي نبت لها في كل البيت وخرج بحفرة ووضعه بوجه الأرض ويبنى عليه ما منع ذلك حيث لم يتعد الحفر ثم من تحت بسفينة وتعد الرجزان القاذو في البحر وتقبله لترست والإفلاو يمنع ذلك ما منع أخدها كأن اعتادت شيئا ذلك الحفر عن مؤناه فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها إليه وكذا قبر واسع في عمق أربعة أذرع ونصف بذراع اليد وجب اضجاعه للقبلة ويندب الإضجاع نحوه إلا عن بعد تنجيس الكفن عنه إلى نحو تراب مبالغة في الاستيكانة والدل ورفع رأسه نحو لينة وكرة صندوق أو نحو ذلك فيجب وتحرم دفنه بلاشدة يمنع وقوع التراب عليه ويحرم دفن اثنين من جنسين غير أن لم يكن بينهما محرمة أو زوجة ومع أحدهما ذكره كجمع متجدي جنس في ولا حاجه ويحرم أيضا إدخال ميت على آخر وأن أحدا اجنسا قبل بلاء جميعه ويرجع فيه لأهل الحفرة بالأرض ولو وجد بعض عظمية قبل تمام الحفر وجب رد ترابه أو بعده فلا يجوز الدفن معه ولا بكرة الدفن لئلا يخلو الحسن البصري والنهار أفضل للدفن منه ويركع القبر قدر شتره أو تسطحة أو في من أسنجه ويندب لمن على شفير القبر أن يحفر ثلاث حبات يديه فإلام مع الأولى منها خلفتها ومع الثانية وثبها نعيدهم ومع الثالثة وثبها محرر حكيم تارة أخرى (مهمة) يسر وضع حجر يديه فخره على القبر للاتباع ولأنه مخيف عنه بركة تبيحها وقبيل بها إنما اعتيد من طرح نحو الرخمان الرطب ويحرم أخذ شيء منها ما لم يتيسر الماني أخذ الأولى من نفوت عظم الميت المأثور عنه صلى الله عليه وسلم وفي الثانية من نفوت حق الميت بارتياح الملائكة ألبازين لذلك قاله شيخنا تابنا حجير وزباد (وكره بناء له) أي للقبور (أو عليه) لصحة النهي عنه فلا حاجه كخوف نشر أو حفر شئ أو هدم سلك أو حفر كراهة البناء إذا كان يحمل كره فإن كان بناء نفس القبر غير حاجه مما مر أو نحو قبة عليه بمسئلة وهي بناء أعاد أهل البلد الدفن فيها غرق أصلها ومسئلة أم لا أو موقوفة محرم وهدم ونحو ذلك لأنه مما يندب الحد إجماع الميت فيه مخيف على المسلمين بما لا عرض فيه (تنبيه) وإذا هدم تراب الحجرة المخرجة إلى أهلها إن غرقوا أو نحل بينهم على الإجماع ضائع ومكره هدمه كما قاله بعض أصحابنا وقال شيخنا الرمزى إذا بلى الميت وأعرض ورثته عن الحجرة فحاز الدفن مع بقائها إذا جرت العادة

(قوله الرجل أولى بغسل الرجل) وأولى الرجال به إذا تعدد الصالح لفصله من أقاربه أو لام بالصلاة عليه وهم رجال الصبا من النسب ثم الولاء كما سيأتي بينهم (قوله بالنسبة للفرمان) أي فيها لو قالت بكفن في سائر العورة فقط وقالت الورثة في سائر جميع البدن فيرى حق الميت فكفنه في سائر جميع بدنه (قوله وتعد البر) أي الدفن فيه بأن لم يكن هناك بر أو كان ومنع منه مانع (قوله اضجاعه) أي في القبر على شفه الأيمن وهو الأفضل ويجوز بكرة أهله على الأيسر وهذا الاضجاع كالاضطجاع لنوم أه حج

- ① دين الميت عليه
- ② أوجه ارتياح الرخمان
- ③ حجارة + أهل

بالاعراض عنها كافي السائل (و) كره (وطء عليه) أي على قبر مسلم ولو مهدراً قبل بلاء (الأنصورية) كأن لم
يصل لقبر ميتة بدونه وحكمه أنها يزبدن بارتقائه ولو غفر قريب وحرم شرح مسلم كما حرم بخرمة القمود عليه والوطء
لجبر فيه بركته أن المراد بالجلوس عليه جلوسه لفضاء الحاجة كما يقتضيه رواية أخرى (و) يثني (و) جوباً بقبر من دفن
بلا طهارة (لنفسه) أو يسمي نعم إن تغير ولو بنى حرم ولاجل مال غير كان دفن في نوبه منصوباً وأرض منصوبة
إن طلب الكفاية ووجد ما يكفي أو يدفن فيه والإلم بجزء التثني أو سقط فيه مشمول وإن لم يطلبه مالكه لا تكفين
أن دفن بلا كفن ولا الصلاة بعد أهالة التراب عليه (ولا تدفن امرأة) ماتت (في بطنها جنين حتى يتحقق موته)
أي الجنين ويجب شق جوفها والتثني به إن رجع حياته بقول القوابل بلوغه ستة أشهر فأكثر فإن لم يرج حياته
حرم الشق لكن يؤخر الدفن حتى يموت كذا ذكر وما قبل أنه يؤمنع على بطنها حتى يموت غلطاً فاحش (و) ووري
أي ستر بخرقة (سقط ودفن) وجوباً كقطعة كافر تطلق بالشهادتين ولا يجب غسلها بل يجوز وخرج بالسقط العلقه
واللصقة فيدفن في ثياب من غير ستر ولو انفصل بعد أربعة أشهر غسل وكفن ودفن وجوباً (فإن اختلج) أو استهل
بعد انفصاله (صلى عليه) وجوباً (و) ركاها أي الصلاة على الميت سبعة أعدها (نية) تكفيرا لها ومن ثم وجب فيها
ما يجب في نية سائر الفروض من نحو اقترانها بالتحريم والتعرض للقرضه وإن لم يقل فرض كفاية ولا يجب
تعيين الميت ولا معرفة بل الواجب أذن بمنزلة فكفي أصل الفرض على هذا الميت قال يجمع يجب تعيين الميت
القائب بنحو اسمه (و) ثانياً (قيام) لقادر عليه فالعاجز يعمد ثم يضطجع (و) ثالثاً (أربع تكبيرات) مع
تكبيرة التحريم للاتباع فإن حتم لم يطل صلاته ويسن رفع يديه في التكبيرات جدوسكبه ووضعها تحت
صدره بين كل تكبيرتين (د) رابعاً (فأخيه) فبدلها فوق صدرها والمتمم أنها تجزي بعد غير الأولى خلافاً
للحاوي كالحرم وإن لم عليه جميع ركعتين في تكبيرة وخلافاً الأولى عن ذكره ويسن استمرار بغير التكبيرات
والسلام وتعود ذكر افتتاح وسورة الإلهي غائب أو قير (و) خامساً (ملاطه على النبي) (بعد) تكبيرة
(ثانية) أي عقبها فلا تجزي في غيرها ويبدأ بالصلاة والدعاء للمؤمنين وللمؤمنات عقبها الحمد قبلها
(و) سادساً (دعاء الميت) مخصوصه ولو طفلاً بنحو اللهم اغفر له وارحمه (بعد ثالثه) فلا تجزي بعد غيرها
قطعا ويسن أن يكبر من الدعاء له وسورة أفضل وأولاً ما رواه مسلم عنه **اللهم اغفر له وارحمه**
واعف عنه وعافه وأكرم نزهة ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وثقه من الخطايا كما يثق الثوب
الأيمن من الدنس وأبدنه داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعذه
من عذاب القبر وقتنه ومن عذاب النار ويزد عليه **اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى آخره** ويقول في الطفل مع هذا
اللهم اجعله قرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً وعظماً واعتباراً وشقيقاً وتقول بوقازينها وأفرغ الصبر على قلوبها
ولا تمنهم بما بينك ولا تحرمهم ما أجره قال شيخنا وليس بقوله اللهم اجعله قرطاً إلى آخره يغني عن الدعاء لانه دعاء
باللزام وهو لا يكفي لانه إذا لم يكف الدعاء له بالعموم الشامل كل فرد فأولى هذا ويؤثر الضمان في الأتي ويجوز
تذكيرها بإرادة الميت أو الشخص ويقول في تولد الزنا اللهم اجعله قرطاً لأمه والمراد بالبدال في الأهل والزوجة
إبدال الأوصاف لا الدواب لقوله تعالى أحقنا بهم ذريتهم ولجبر الطبراني وغيره أن نساء الجنة من نساء الدنيا
أفضل من الخور العين اه (و) سابعاً (سلام) تكفيرا لها (بعد رابعة) ولا يجب في هذه ذكر غير السلام لكن
يسن اللهم لا تحرمننا أجره أي أجر الصلاة عليه أو أجر للصية ولا تفتنا بعده أي بار تكاب للمعاصي واغفر لنا وله
ولو تخلف عن إمامه بلا علم بتكبيره حتى شرع إقامة في أخرى بطلت صلاته ولو كبر إمامه بتكبيره أخرى قبل
قراءة السجود في الفأحة تأتيه في تكبيرة وسقطت القراءة عنه وإذا سلم الإمام تدارك السجود ما بقي عليه مع
الأذكار وحدهم في الإمامة في صلاة الميت ولو أقرأ أتاب أو نائبه فأبوه ثم ابن فابنه ثم أخ لأبوين فلا يؤمن ابهما
ثم العم كذلك ثم سائر النسب ثم متفق ثم ذو رخص ثم زوج (و) شرطاً لها أي الصلاة على الميت مع شروط سائر

(١) فإنه يجوز أن تدفنها في العتق
أطلق الأعراس عنها
(٢) كعبه جوف ماض

(قوله لجبر فيه) هو أنه
صلى الله عليه وسلم قال
لأن مجلس أحدكم على
جمرة فتخلص إلى
جلده خير له من أن
يجلس على قبر اه مر
(قوله تعيين للميت
القائب بنحو اسمه)
جاءه من أن لو صلى
على قائب فلا بد من تعيينه
قبله كما قال ابن
عجيل نعم لو صلى إمام
على قائب فنوى الصلاة
على من صلى عليه
الإمام كفى كالحاضر
(قوله اللهم اغفر لحينا
وميتنا الخ) تمامه
وشاهدنا وقاتلنا وصغيرنا
وكبيرنا وذكروا أئمتنا
اللهم من أحبته منا
فأجبه على الإسلام
ومن توفيت منا فتوفه
على الإيمان رواء
أبو داود والترمذي

الصلاة (تقدم طهره) أي البيت بما قرب من فأن وقع محض أو نحو وتعد آخر أجه وطهره لم يصل عليه على المتعد
(وأن لا يتقدم) المصل (عليه) أي البيت أن كان حاضراً أو لو لم يكن فيها البيت الغائب فلا يضرب فيه نكوة وراء المصل
ويستحب جعل صفوفهم ثلاثة فأكبر الخبر الصحيح من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي غيره ولا يندب
تأخيرها لزيادة المصلين إلا لو اختار بعض المحققين أنه إذا لم يحضر تيمم بغيره استظار مائة أو أربعين ركن
حضوره قريباً للحدث وعلى مسلم ما من مسلم صلى عليه أمة من المسلمين يلقون مائة كلمة يكفون له إلا
شققوا فيه ولو صلى عليه فحضر من لم يصل يندب له الصلاة عليه ونفع من صافينوه وبنات نوايه والأفضل له قتلها
بعد الدفن للاتباع ولا يندب لمن صلاها ولو منفرداً أعادها مع جماعة فإن أمادها وقتاً فلا وقال بعضهم الإعادة
خلاف الأولى (وتصح) الصلاة (على) ميت (غالب عن بلي) بأن يكون الميت بمحل بعيد عن البلد بحيث
لا ينسب إليها عرفاً أخذ من قول الرزكي إن خارج السور القريب منه كداخله (لا) على غائب عن محله
(فيها) وإن تكبرت نعم لو تعدد الحضور لها بنحو خمس أو مائة جازت حينئذ على الأوجه (و) تصح على حاضر
(مدفون) ولو بعد يلائمه (غيره) فلا تصح على قبر نبي أو خير الشيعين (من) أهل فرضها وقت موته فلا تصح
من كافر وحائض يومئذ كمن بلغ أو أفاق بعد الموت ولو قبل الفصل كما اتفقوا كلام الشيعين (وسقط الفرض)
فيها (بذكر) ولو صليت بمجر أو لومع وجوده بالبرهان لم تحفظ الفاعلة ولا غيره هابل وقت بدنها ولو لمع وجود
من يحفظها لا يأنى مع وجوده ويجوز على جنازة صلاة واحدة فينوي الصلاة عليهم أحياناً ولا يحرم تأخيرها عن
الدفن بل يسقط الفرض بالصلاة على القبر (وعمره صلاة) على كافر لم يرمه الله تعالى ولا يندب ولا تصل
على أحد منهم مات أئماً أو منهم أطفال الكفار سواء أنطقوا بالشهادتين أم لا فحرم الصلاة عليهم (على شهيد)
وهو بوزن قيل بمعنى مفعول لأنه مشهور أنه بالجنة أو فاعل لأن روحه شهيد الجنة قبل غيره ويطلق لفظ الشهيد
على من قاتل لتكون كلمة الله هي الظاهرة وشهد الدنيا والآخرة على من قاتل لغير وجه فهو شهيد الدنيا وعلى
مقتول ظلماً وغريق وحرق ومبطون أي من قتله بظنه كاستسقاء أو أسهل فيهم الشهداء في الآخرة فقط
(ما كلفه) أي الشهيد ولو جنب لأنه لا يملك لم يصل قتل أحد ويحرم إزاله دم شهيد (وهو ممن مات
على قتال كفار) أو كافر واحد قبل إفضائه وإن قتل مدبراً (بسببه) أي القتال كان أخصه سلاح مسلم آخر
خطأ أو قتله مسلم استأثرا به أو رددي يتر حال قتاله أو جعل ثقات به وأن لم يكن به أثر دم (لا أسير قتل مجبراً)
فانه ليس بشهيد على الأصح لأن قتله ليس بمقتله ولا من مات بعد إفضائه وقد بقي فيه حياة مستقرة وإن قطع ثبوته
بمدين خرج به أمان من حر كنهه كمنذ جرح عند إفضائه فشهد جزاءه وألجأه المستقرة ما يجوز أن يبقى يوماً أو
يومين على ما قاله النووي والعمراني ولأن من وقع بين كفار فهرب منهم قتلوه لأن ذلك ليس بقتال كافق به
شيخنا ابن زباد رحمه الله تعالى ولأن من قتله اغتالاً عزني دخل عيشنا ثم إن قتله عن مقاتلة كان شهيداً كما قتله
السيد السهمودي عن الحاد (وكيف) ندباً (شهيد في ثبائه) التي مات فيها أو الملقحة الدم أو على للاتباع ولو لم
تكفه بأن لم تسر كل بدنه تمت وجوبا (لا) في (حرير) لبسه لقرورة الحزب فيخرج وجوباً (ويندب)
أن يلقن بالمحضر ولو بمجر على الأوجه الشهادة أي لا اله إلا الله فقط لخبر مسلم لقنوا موتاكم أي من حضره الموت
لا اله إلا الله مع الخبر الصحيح من كان آخر كلامه لا اله إلا الله دخل الجنة أي مع الفارز والأصل مسلم ولو أضاف
يدخلها ولو بعد عذاب وإن طال وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضاً لأن القصد مؤتمراً على الإسلام ولا يصح
للمسلم إلا بما مردوداً بأنه مسلم وإنما القصد ختم كلامه بلا اله إلا الله ليحصل لذلك التواتر ويثبت تلقينه الرقيق
الأعلى لأنه آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ مردوداً بأن ذلك غلب لم يوجد في غيره وهو أن الله عز وجل
فاختاره وأما الكافر فليقتلها قطعاً مع لفظ أشهد لوجوبه أيضاً ما سبأ في أنه إذا أصبح مسلماً إلا بما وان
يقف جماعة بعد الدفن عند القبر ساعة يشألون له الشيعين ويستغفرون له (وللقين بالغ) أو (الشهداء) كما اتفقا

(قوله كن بلغ) هذا
ضعيف والضم في
التخة والهاء وأمره
شيخ الاسلام والخطيب
والاباب وغيرهم أنه
كالحدث فيصل له
يركدي (قوله فحرم
الصلاة عليهم) أي لا تأ
ناملهم في الدنيا معاملة
آبائهم وإن كانوا في
الآخرة ناجين من النار
ولحقهم على القطرة
(قوله أي من حضره
الموت) أي ولم يمت أما
من مات فلا تقون
التصود حيث

① الله اعلم
② كلفه / استيقاد
③ معناه : اسألك يا الله
أن تكلمني على مراتب
الجنة
④ حضر
⑤ لفظ الرقيق
الأعلى
⑥ يكون الموت
لوجوده درجة
⑦ إن - سنة تلقين
اع وقع بالغ

أطلقهم خلافا للزركشي (بعد) تمام (دفن) فيقعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله ابن أمي الله اكبر الحمد لله الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنك رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً ومحمد نبيّاً وبالقرآن إماماً وبالكتب الكعبة قبله وبالمؤمنين أخواناً ربّي الله لا اله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم قال شيخنا وابن تيمية ثلاثا الأولى للحاضرين والثانية للوقوف والالتفات الثالثة للندوة بالأم فيه أي إن عرفتم والأفحوا لا ينافي دعاء الناس يوم القيامة بآبائهم لأن كلهم ماتوا في الدنيا لا محال للرأي فيه والظاهر أنه يدل القصد بالآية في الآتي ويؤت الصبار اه ويذهب (زيارة قبور لرجل) لا لشي فتركها لها نعم بسن لها زيارة قبر النبي ﷺ قال بعضهم وكذلك سائر الأنبياء والعلماء والأولياء وتسكن كائنات عليه أن يقرأ من القرآن ما تيسر على القبر فيدعوه مستقبلاً للقبلة (وسلام) كزار على أهل المقبرة بمحبتهم خصوصاً فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين عند أول المقبرة ويقول عند قبر أبيه مثلاً السلام عليكم يا آل أبي طالب فان أراد الاقتصار على أحدها في الثالثة لأنه أحسن مقصوده وذلك ظهر مسلم أنه عليه السلام قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين ولنا ان شاء الله بكم لأحقون والاستثناء للترك أولاد من تلك القبيلة أو الموت على الإسلام (فائدة) ورد أن من مات يوم الجمعة أو ليلة من عذاب القبر وفتنته وورده أيضاً من قرأ قل هو الله أحد في مرض موته مائة مرة لم يمت في قبره وأمن من صفة القبر وجاوز الصراط على أكف الملائكة وورده أيضاً من قال لا إله إلا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين أربعين مرة في مرضه فأت فيه أعطى أجر شهيد وإن برى برى مغفوراً لله عفر الله لنا وأعادنا من عذاب القبر وفتنته

باب الزكاة

هي لغة التطهير والغنى وشتر عاظم لما يخرج من مال أو بدن على الوجه الآتي وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية أصناف من المال النعدين والأنعام والقوت والتمز والحب لغاية أصناف من الناس ويكفر تجارده وجوبها ويقتل المتع عن أدائها وتؤخذ منه وإن لم يقاتل قهر (يحت على) كل (مسلم) ولو غير مكاتب فعلى الولي إخراجها من ماله وخرج بالمسلم الكافر الأصلي فلا يلزمه إخراجها ولو بعد الإسلام (خير) معين فلا تجب على رقيق لعدم ملكه وكذلك المكاتب لضعف ملكه ولا يلزم سيده لأنه غير مالك (في ذهب) ولو غير مضر وبخلافه من زعم اختصاصها بالمضروب (بلغ) قدر خالصه (عشرين مثقالاً) بوزن مكة محمداً فلو نقص في ميزان وشم في آخر فلا زكاة لأشك والمثقال اثنتان وسبعون حبة شعير متوسطة قال الشيخ زكريا بوزن نصاب الذهب بالآشرف في خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقال تلميذه شيخنا والمراد بالآشرف في القايين (و) في (فضة) بلغت مائتي درهم بوزن مكة وهو خمسون حبة وخمسة حبة فالعشرة دراهم خمسة مثاقيل ولا نقص فهما كالمعشرات فيحت في العشرين والمائتين وفيما زاد على ذلك ولو غلب بعض حبة (ربيع عشر) لزكاة ولا يكتل أحد النعدين بالآخر ويكتل كل نوع من جنس بأخر منه ويجزى جيداً وصحيحاً عن رديء ومكسر بل هو أفضل لا عكسهما وخرج بالحائض المشوش فلا زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصاباً (ك) ما يجب ربع عشر قيمة العرض في (مال تجارة) بلغ النصاب في آخر الحول وإن ملكه بدين نصاب ونظم الربح الحاصل في أثناء الحول إلى الأصل في الحول إن لم ينضم أما إذا نضم بأن صار ذهباً أو فضة وأمسكه إلى آخر الحول فلا ينضم إلى الأصل بل يركب الأصل بحوله ويخرج الربح بحول وصير غرض من التجارة لقيمة ينسحب فيقطع الحول بمجرد نية القية لا عكسها ولا يكفر منكره وجوب زكاة التجارة للخلاف فيه (وشرط) لو جوب الزكاة في الذهب والفضة لا التجارة (عام نصاب) كما (كل الحول) بأن لا ينقص المال عنه في جزء من أجزاء الحول أما زكاة التجارة فلا يشترط فيها غنمة لا آخره لأنه محالة الوجوب (ويقطع) الحول (بتخلل زوال ملك) أثناء غنما وغنى

(قوله بعد تمام دفن) منه يؤخذ عدم سن تلقين من براد القاذو في لغة بحر كما قاله شيخنا للرصني (قوله وفتنته) قال بعضهم للراد بها سؤال منكر ونكير والفتنة الاختبار (قوله بوزن مكة) أي الخبر الصحيح للكيل مكيل للدينه والوزن وزن مكة (قوله ان لم ينض) أي لم يبيع بالنقد الذي اشترى به (قوله لا عكسه) أي لا ان نوى بمال القية التجارة فلا يحصل حال تجارة وينقد حوله بمجرد النية بل لا يلزم البيع مثلاً بقصد التجارة

(قوله) دينار وسبعة مائة درهم وروبع درهم
(قوله) تبيعان مائة دينار وروبع درهم

أو غير هاتين لو ملك نصيباً من آخره بعد سنة أشهر لم يقطع الحول فإن كان ملياً أو عادته أخرج الزكاة آخر
الحول لأن الملك لم يزل بالكلية الشؤب بذلك في ذمة القرض (وكره) أن يزيل ملكه ببيع أو مبادلة مما
تحت فيه الزكاة (الحيلة) بأن يقصد به دفع وجوب الزكاة لأنه غير من التربة وفي الوجيز محرم وراذ في الأحاد
ولا يترى الدقة بطلاناً وأن هذا من الغفلة والغلط وقال ابن الصلاح بأنهم يقصدون لا يفعلونه قال شيخنا أما لو قصد
لا لحيلة بل لحاجة أو لها وللغرض فلا كراهة (نبيه) لا زكاة على منصرفي بآذله ولو للتجارة في أثناء الحول
بما في يده من النقد غيره من جنسه أو غيره وكذا لا زكاة على وارث مات مؤزراً عن غرض التجارة حتى
يتصرف فيها بنيتها بحسب مقتضى حاجتها (ولا زكاة في كل مباح ولو) اتخذ الرجل بلا قصد ليس أو غيره أو
أخذ (لأجارك) أو عارة لأمراه (إلا) إذا اتخذ (بنه كثر) فوجب الزكاة فيه (فرع) يجوز للرجل
تحت مخاضه فضة بل يسن في خنصره أو سائر الأتباع ولست في التمنه أفضل وصوت الأذرع ما اقتضاة
كلام ابن القيم من وجوب بقصد عن مثقال للشيء عن اتخاذ مثقالاً من فضة حسن لكن ضعف النووي في الإجابة
أنه لا يثبت مثقال بل عملاً بقوله لا زكاة على منصرفي بآذله ولو للتجارة في أثناء الحول
خلافاً لما جمع حيث لم تعد أسرافاً وعلمته أنه حرب كسب ورزق وميطة من ماله في الوسط ويمكن
الحرب دون سكن المنة والقلعة فضة بلا سرف في ذلك إذا هلك الكفار لا يذهب الزيادة الأسراف والخلل
والحرب ليس له ضعفه في العتق وإن حنته الترمذي وعلمته من ضعفه قال شيخنا أي ماله قرآن ولو للترك
كفلا به فضة وللمرأة محملته بذهب أكر أنافهها وكسبه بالذهب حسن ولو لم يكن رجل لا عليه كتاب غيره
ولو بفضة أو نحوة غرام قطعاً مطلقاً أن حصل منه شيء من القرض على النار حرمت أسدائته والإفلا وأنه
اتصل بالدين خلاف ما جمع ويحل الذهب والفضة بلا سرف في لامر أو وصي جماعة في نحو الثوار والخلخال والتقل
والظفر وعلى الأصح في النسج مما ويحل لمن التاج وإن لم يمتدحه ولا دة فتأذله من بيعه قطعاً وكذا
منقوبة ولا تجب الزكاة فيها أطلع السرف فلا محل شيء من ذلك كخلخال وزن مجموع فزده ثمانية
مثقال فتجب الزكاة فيه (و) تحت على من من (في قوت) اختياري من محبوب (كثر) وشعر (أوزن) وذرة
وحمص ودخن وباقلاً ودقصة (و) في (عمر وعيب) من عمار (بلغ) ندر كل منها (حمصة أو شق) وهي بالكل
تلا ثمانية صاع والصاع أربعة أمد أو الدر حلك وثلاث (منق) من نخل وقشر لا يؤكل معه غلات وأعلم أن الأرز مما يخر
على قشر ولا يؤكل كل معه فتجب فيه أن يبلغ عشرة أو شق (عشر) للزكاة (أن شقي بلا ثمنه) كطير (والأ) أي
وأن شقي بمؤنة كسبه (فصفه) أي نصف العشر وسبب التفرقة ثقل المؤنة في هذا وخفي في الأول سواء أزرع
فذلك فيصد أم ثبت اتفاقاً كما في المجموع مما كثره الاتفاق وبه يعلم ضعف قوله الشيخزكريا في منصرفي بآذله
بشرط الوجوه أن يزرعه بماله أو يزرعه فلا زكاة فيما أزرع شقي أو زرعه غيره من غيره أو يزرعه غيره من غيره
إلى آخره ليكمل النصاب بخلاف أنواع الجنس فتضم وزرعه العام بضم أن وقع خضاهما في عام (فرع)
لا تجب الزكاة في مال بيت المال ولا في ربيع موقوف من نخل أو أرض على جهة عامة كالفقراء والفقهاء وللأجد
لعدم تبيين المالك وتجب في موقوف على معين وأحد أو جماعة معينة كأولاد يزيد كره في المجموع وافق بعضهم
على موقوف على أمم المسجد أو المدرس بأنه بمنزلة زكاة كالمعين قال شيخنا والأوجه بخلافه لأن المقصود بذلك
الجهة دون شخص معين (نبيه) قال الحلال البلق في حاشية الروضة ثمة للمجموع إن غلة الأرض المملوكة
أو الموقوفة على معين أن كان البذر من مال مالكها أو الموقوف عليه فتجب عليه الزكاة فيما أخرجته الأرض فإن
كان البذر من مال العاقل وجوز نأ الحارة فتجب الزكاة على العاقل ولا شيء على صاحب الأرض لأن الحاصل له
أجرة أرضه وحيث كان البذر من صاحب الأرض وأعطى منه شيء للعامل لا شيء على العامل لأنه أجرة عمله اه
وتجب الزكاة لثبات الأرض المستأجرة مع أجرها على الزارع ومؤنة الحصاد والدياس على المالك (و) تجب على
من من الزكاة (في كل خمس أبل شاة) خذعة صان لها منة أو منة مع لها شتان ويجزيه الله كروان كانت أبله أنا نا

١ من أورد على رأى إذا
٢ تحلية بفضة من الرجل
٣ والنسج بذهبه من المرأة
٤ زوال الملك بعد القصد

(قوله عشر) الحاصل
أنه يجب المحس في الركا
كما بأن والشر فيها
بشي غير مؤنة ونصف
العشر فيها يسى بمؤنة
وربع العشر في الناض
ولومن معدن وفي زكاة
التجارة ربعه ووقته
وقت اخراج المقصود
ونصفه في الركا
والمعدن وبدو الصلاح
في السنتب والحول في
النائس والنم والتجارة
وأول ليلة البعد في زكاة
الفطر اه شر قادي

٥ سواء كان في اليد الحرب
٦ أو المصحف أو غيرها
٧ وسواء كان للمرأة أو الرجل
٨ بذهبه أو فضة وسواء
٩ من ماله أو غيره
١٠ على النار أم لا
١١ أو استأجره من غيره
١٢ بعينه الموقوف
١٣ أي المسلم الحر المدين
١٤ كلوع

ورد في دو مباح من قبل أو من قبل شيخ (٧) فليس العين - ورد في دو مباح من قبل أو من قبل شيخ

لصلاحية الادخار والاقبات ولا اعتبار لانتباههم البلول الا ان قدروا غيره فيجوز (وحرم تأخيرها عن يومه)
أي العبد بلا عذر كقيمة مال أو مستحق ويجب القضاء فوراً لخصا به ويجوز تفجيلها من أول رمضان ويسن
أن لا تؤخر عن صلاة العبد بل بكرة ذلك نعم يسن تأخيرها لا تتظار نحو قريب أو جار مالم تقرب الشمس
(فصل في أداء الزكاة) (يجب أدائها) أي الزكاة وإن كان عليه دين مستغرق في الحال فله أو لادمي فلا يمنع الدين
وجوب الزكاة في الاظهر (قورا) ولو على مال صبي ومجنون لحاجة المستحقين إليها (بتمكن) من الأداء فان أخر
أتم وضمن ان تلف بعده نعم ان أخر لا تتظار قريب أو جار أو أحوج أو أصح لم يأنم لكنه يضمنه ان تلف كان
أنته أو قصر في دفع متلف عنه كان وضعه في غير جزه بعد الحول وقبل التمكن وبمحصل التمكن (بمضور مال)
غالب متأثر أو قار بمحل غير الوصول إليه فان لم يحضر لم يلزمه الأداء من محل آخر وإن جاوز تأقل الزكاة
(د) حضور (مستحقها) أي الزكاة أو بعضهم فهو متمكن بالنسبة للحق لو تلفت ضمنها ومع فراغ من
نهم دين أو دينوي ككل وحمام (وحلول دين) من نقد أو عرض بخارة (مع قدرة) على استيفائه بان كان على
ملي حاضراً بذل أو جاحداً عليه بينة أو بقله القاضي أو قدر هو على خلاصه فيجب أخراج الزكاة في الحال وإن لم
يقضه لانه قادر على قبضه أما إذا تذر استغواؤه بأعسار أو مظلما أو غيبة أو جحود ولا ينة فتكف صوب فلا يلزمه
الاخراج الا ان قبضه ونجب الزكاة في منصوب وضال لكن لا يجب دفعها الا بعد تمكن بتوديه إليه (ولو أصدقها
نصاب قد) وإن كان في القيمة أو ساعة معتد (زكته) وجوبا إذا تم تحويل من الاصداف وإن لم يقضه ولا وطئها
لكن بشرط ان كان النقد في القيمة اشكال قبضه يكون مؤبدا حاضرا (تفيه) الاظهر ان الزكاة تتعلق بالمال
تعلق غير كونه قول قد يبر اختياره الرعي أنها تتعلق بالقيمة لا بالعين فعلى الاول ان المستحق للزكاة شريك خدر
الواجب وذلك لانه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام منه قهرا كما يقسم المال للشر كقهر إذا امتنع بعض
الشركاء من قسمته ولم يفرقوا في الشر كة بين العين والدين فلا يجوز لربها ان يدعي ملك جميعه بل انه يستحق
قبضه ولو قال بعد حوّل ان أبرأتني من صدايقك فأنبت ظايق فأبرأته منه لم تطلق لانه لم يبرأ من جميعه بل بماعداً قدّر
الزكاة فطر يقها ان يطمئنها ثم ترة ويطلق البيع والرهن في قدر الزكاة فقط فان قل أحدهما بالنصاب أو بيبضه
بعد الحول صح لا في قدر الزكاة كسائر الاموال للشر كة على الاظهر نعم يصح في قدرها في مال التجارة لا الهبة في
قدرها فيه (فرع) تقدم الزكاة ونحوها من تركه مذنون ضاقت عن وفاء ماعليه من حقوق الادمي وحقوق
الله كال كفارة والحج والنذر والزكاة كما إذا اجتمعتا على حق لم يحجز عليه ولو اجتمعت فيها حقوق الله فقط
قديمت الزكاة ان تعلقت بالعين بان بقى النصاب والا بان تلف بعد الوجوب والتمكن استوت مع غير هاف ووزع
عليها (وشر طله) أي أداء الزكاة شرطان أحدهما (نية) بقلب لا نطق (كهدار زكاة) مالي ولو بدون فرض
إذا لا تكون الا فرضا (أو صدقة مفروضة) أو هداز زكاة مالي للفروضة ولا يكفي أخذ فرض مالي لصدقه بالكفارة
والنذر ولا يجب تعيين المال المخرج عنه في النية ولو عين لم يقع عن غيره وإن بان المعين ثالفا لانه لم ينع ذلك الغير
ومن لم ينو أن كان ثالفاً فمن غيره بقاء ثالفاً وقع عن غيره بخلاف مالوا قال هذه زكاة مالي الغائب ان كان
باقيا أو صدقة لقديم الجزم بقصد الفرض وإذا قال فان كان ثالفاً فصدقة بقاء ثالفاً وقع صدقة أو باقيا وقع زكاة
ولو كان عليه زكاة وشك في اخراجها فخرج شيئا ونوى ان كان على شيء من الزكاة فهذا محنة والافتطوع فان
بان عليه زكاة أجزأه عنها والأوقع له تطوعا كما أفق به بخبنا ولا يجزى عن الزكاة قطعا أعطاه المال للمستحقين
بلا نية (لامقارنها) أي النية (للتفيع) فلا يشترط ذلك (بل تكفي) النية قبل الأداء وإن وجدت (معد عزله)
قدر الزكاة عن المال (أو اعطاء وكيل) أو امام والأفضل لها ان ينوباً أيضا عند التفرقة (أو) وجدت (بعد
أحدها) أي بعد عزله قدر الزكاة أو التوكيل (وقبل التفرقة) لتسرا اقترانها بأداء كل مستحق ولو قال
لغيره صدقة في هذا نوى الزكاة قبل صدقة بذلك أجزأه عن الزكاة ولو قال لا خير أقبض كذا من فلان وهو لك

(قوله فيجوز) عبارة
سم على حج لو قد
السلم من الدنيا فهل
يخرج من الوجود أو
ينتظر وجود السلم
أو يخرج القيمة فيه
نظر والثاني أقرب
وتوقف فيه شيخنا
وقال الاقرب الثالث
أخذا بما تقدم فيها لو
فقد الواجب من
أسنان الزكاة من أنه
يخرج القيمة ولا يكلف
الصعود عنه ولا النزول
مع الجبران اه ع ش
(قاعدة) لا تؤخذ
القيمة في الزكاة إلا في
أربعة مواضع أحدها
زكاة التجارة والثاني
الجبران والثالث إذا
وجد في مائتين من
الابل الحفاق وبنات
لبون فاعتقد الساعي
ان الاغبط الحفاق
فاخذها ولم يقصر ولا
دلس المالك وقع الموقع
وجبر التفاوت بالنقد
الرابع إذا جعل الامام ولم
يقع للموقع وأخذ
القيمة فيه صرفها بلا
اذن جديد اه

- ① مباح من آخر
- ② زوج
- ③ آخ روحك انما شركة
- ④ اورا البارز زوج
- ⑤ عنها امرأة

(١) جاز في الزكاة
في حق ما لا يملك من
الزكاة

(قوله وعنده ثمانية)
أي أو يكتب كل يوم
ثمانية أو يكون مجموع
لنالك والكسب كذلك
ومثل الثمانية التسعة
والسبعة والستة والخمسة
(قوله كساح) أي
وكتب يكتب ما أعطاه
أرباب الأموال (وقاسم)
يضمها على المستحقين
(وحاشي) يجمعهم
(لا قاض) ووال فلا
حق لهما في الزكاة بل
حقها في خمس الخمس
للمرصد للمصالح (قوله
وللؤلؤة) جمع مؤنث
من التأليف وهو الجمع
(قوله للكاتيون كتابة
صحبة) أي لغير الزكي
ولولحو كافر وحاشي
ومطاي أمامك للزكي
فلا يعطى من زكاته
لمود الفائدة إليه مع
كون المعطى ملكه

(٢) الموقوف على دين سمي بالزكاة

زكاة لم يكتب حتى ينوي هو بصدقته ثم يأذن له في أخذها وأفق بعضهم أن التوكيل المطلق في آخر اجها يستلزم
التوكيل في نيتها قال شيخنا وفيه نظر بل المتعة أنه لا بد من نية المالك أو تفويضها للوكيل وقال المتولي وغيره
ينبغي نية التوكيل إذا وقع الفرض بما لو بان قال له مؤكلاً أذكر كاني من مالك لينصرف ففعله عنه وقوله له ذلك
متضمن للآذن له في النية وقال القفال لو قال لغيره أفرضني خمسة أو ذهبا عن زكاتي ففعلت منع قال شيخنا وهو مبني
على رأي يجوز أن يحاد القاض والمضيق (وجاز لكل) من الشريكين (أخراج زكاة) المال (المشترك بغير آذن)
الشريك (الآخر) كما قاله الجوزجاني وأقره غيره لا إذن الشرع فيه وتكفي نية الدافع منها عن نية الآخر على
الأوجه (و) جاز (توكيل كافر وصي في إعطائها لغيره) أي إن عيّن الكافر دفعه إليه لا مطلقاً ولا تفويض النية إليها
لعدم الأهلية وجاز توكيل غيرهما في الإعطاء والنية متعاقبة نية التوكيل في مال الصبي والمجنون فإن صرف الولي
الزكاة بلا نية ضمها لتقصيره ولو دفعها للزكي للامام بلا نية ولا إذن منه له فيها لم تجزئ نية نعم تجزئ نية الإمام عند
أخذها قهر أو من المستمع وإن لم ينو صاحب المال (و) جاز للمالك دون الولي (تعيّلها) أي الزكاة (قبل) تمام
(حولي) لا قبل تمام نصاب في غير التجارة (لا) تعيّلها (لثامنين) في الأصح وله تعيّل الفطرة من أول رمضان
أما في مال التجارة فيجزئ التعيّل وإن لم يملك نصاباً وينوي عند التعيّل كهدية زكاتي المتعيلة (وحرّم تأخيرها)
أي الزكاة عند الحول والتحكّن (وضمن أن تلفت عند تحكّن) بحضور المال والمستحق أو أتلفه بعد حوله ولو
قبل التحكّن كما مرّ ثمانية (و) ثانیها (اعطاؤها لمستحقها) أي الزكاة يعني لمن وجد من الأصناف الثمانية
المذكورة في آية إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلوهم وفي الرقاب والغارمين وفي
سبيل الله وابن السبيل. والفقير من ليس له مال ولا كسب لا ينفق مع مؤقّاتين كفايته وكفاية عياله ولا يمنع الفقير
من مسكنه نية ولو تعيّل في بعض أيام السنة وكسب عياله وعياله الذي يحتاج إليه للخدمة وماله الغائب
يجزئ حلتين أو الحاضر وقد جيل بينه وبينه والدين يفرج والركب الذي لا يليق به وأفق بعضهم أن حلق المرافة
بالاتق بها الحاجة للزكاة به عادة لا يمنع فقرها وصوبه شيخنا والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع مؤقّاتين
حاجته ولا يكفيه كمن يحتاج لشربة وعنده ثمانية ولا تكفيه الكفاية السابقة وإن ملك أكثر من نصاب حتى
أن للإمام أن يأخذ زكاته ويدفعها إلى من يعطى كل منها إن تمّ زكاة رأس مال يكفيه رعه غالباً أو خرفة آلها
ومن لم يحسن جرفه فلا تجارة يعطى كفاية العمر الغالب وصدق مدعي فقره ومسكنه وعجز عن كسبه ولو قويا
من جلد بلا عين لا مدعي تلف مال عرف بلا نية وهو العاقل كساح وهو من يذمّه الإمام لأخذ الزكاة وقاسم وحاشي
لا قاض وهو المؤقت من أسلم وبينه ضعيفة أو له شرف بتوقع إعطائه إسلام غيره وهو الرقاب المكاتبون كتابة صحيحة
فيعطى المكاتب أو سيده بأذنه إن عجز عن الوفاء وإن كان كسوبا لا من زكاة سيده لبقائه على ملكه والغارم
من استدان لنفسه لغير مصيصة فيعطى له إن عجز عن وفاء الدين وإن كان كسوبا إذا لم يكسب لا يدفع حاجته لو فاته إن
حل الدين ثم إن لم تكن معشياً أعطى الكل والإفان كان بحيث لو قضى دينه بمائة ثم كان تركه بمائة ما يكفيه
أي العمر الغالب كما استظهر شيخنا وأعطى ما يقضي به باقي دينه أو لا صلاح ذات الدين فيعطى بما استدان له ذلك
ولو غنياً أما إذا لم تستدين بل أعطى ذلك من ماله فانه لا يعطاه ويعطى المستدين لمصلحة عامة كقري ضيف وفك
أسير وحمارة نحو مسجد أو غنياً أو للضمان فإن كان الضامن والأصيل معترين أعطى الضامن وفاءه أو الأصيل
موسراً دون الضامن أعطى إن ضمن بلاذن أو عكسه أعطى الأصيل لا الضامن وإذا وفي من سهم الغارم لم يرجع
على الأصيل وإن ضمن ياذن ولا يصرف من الزكاة شيئاً لشك في ميت أو بناء مسجد وصدق مدعي كتابة أو عزم
بأخبار عدل وصدق سيده أو رب دين أو اشتار حال عين الناس (فرع) من دفع زكاته لمدني بشرط أن
يردها له عن دينه لم تجز ولا يصح قضاء الدين بها فإن نوباً ذلك بلا شرط جاز وصح وكذا إن وعد المدني بلا شرط
فلا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال لغيره جعلت ما عليك زكاة لم تجز على الأوجه إلا أن قبضه ثم رده إليه ولو قال

فقير

لغيره

دين

الزكاة

ال (١) في دين

① الشاهد استقام الواو
 لأن ما بعده غير المتحد الواو
 لا تدخل عليه
 ② من قوله
 ③ من قوله كل الأصناف

(قوله أو هاتمي أو
 مطلق) أي أو هاتمي
 أو مطلق كما هو المراد
 من قوله بنو هاتمي
 وبنو للطلب والمراد
 بالبنين ما يشمل البنات
 فيه قلب (قوله وان
 اقطع عنهم خمس
 المحس) وحذف عن
 الاصطغري القول
 جواز صرف الزكاة
 اليهم عند منهم من
 خمس المحس أخذا من
 قوله في الحديث ان
 لكم في خمس المحس ما
 يكفيكم أو بغيركم أي
 بل بغيركم فانه يؤخذ
 منه أن محل عدم
 اعطائهم من الزكاة
 عند أخذهم خضعهم من
 خمس المحس لكن
 الجمهور طردوا القول
 بالتحريم ولا بأس
 بتقليد الاصطغري في
 قوله الآن لا يحتاجهم

① لا بأس بتقليد الاصطغري في قوله الآن لا يحتاجهم
 ② لا بأس بتقليد الاصطغري في قوله الآن لا يحتاجهم
 ③ لا بأس بتقليد الاصطغري في قوله الآن لا يحتاجهم

أكل من طعامي عندك كذا أو توي به الزكاة ففعل فهل تجزي وجهان وظاهر كلام شيخنا في جميع علم الاجزاء
 وشميل الله وهو القائم بالجهاد منطوقا ولو غلبا ويطي المجاهد النفقة والكسوة ولما ذهبا وإياها ومن آ
 الحزب ٥ وابن السبيل وهو مشافر يحتاج إلى الزكاة أو منتهى سفر مباح منها ولو كثرته أو كان كثر باحلاف
 المسافر للصبي إلا ان تاب والمسافر لغير مقصد صحيح كالحائض ويحطى كفايته وكفايته من ثمنه أي جميعها
 نفقة وكسوة ذهبا وإياها إن لم يكن له طريقه أو مقصده مال ويصدق في دعوى السفر وكذا في دعوى التزويلا
 عين ويسترد منه تمامه إن لم يخرج ولا يطي أحد من صنفين نعم إن أخذ فقير بالزكوة فاعطاه غيره أعطى بالفقر
 لأنه الآن يحتاج (تنبيه) ولو فرق المالك الزكاة شققت سهم العامل ثم إن أحضر للسكينة وولي بهم المال
 ثم نعتهم والامتحان ولم يندب لكن يلزمه إعطاء ثلاثين كل صنف وإن لم يكن ثوبا بالبدون الوقت الوجوب ومن
 التوظين الأولى ولو أعطى اثنين من كل صنف والثالث مؤجرا لثمة أقل من ثمنه لغير ماله من ماله ولو تعدى بعض
 الثلاثة ردت حصته على باقي صنفه إن احتاجه والافضل باقي الأصناف ويلزم التسوية بين الأصناف وإن كانت
 حاجة بعضهم أشد لا التسوية بين أحاد الصنف بل تندب واختار جماعة من أئمتنا جواز صرف الفطرة الى ثلاثة
 من كين أو غيرهم من المستحقين ولو كان كل صنف أو بعض الأصناف وقت الوجوب محصورا في ثلاثة فاقبل
 استنحة وهاتفي الأولى وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضر خذ وشققت أو موت أحد
 بل يحقه بما في محاله فيدفع نصيب الميت لو أرتبه وإن كان هو الزكي ولا يشاركه في ثمنه عليهم ولا غائب عنهم وقت
 الوجوب فإن زادوا على ثلاثة لم يملكوا إلا بالتسوية ولا يجوز للمالك نقل الزكاة عن بلد لئلا ولو إلى مسافة قريبة
 ولا تجزي ولا دفع القسمة في غير مال التجارة ولا دفع عنه فيه وقيل عن ابن عمر وابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم
 يجوز أن تصرف الزكاة الى صنف واحد وبه قال أبو حنيفة ويجوز عنده نقل الزكاة مع الكراهة ودفع بعضها
 وعين مال التجارة (ولو أعطاه) أي الزكاة ولو الفطرة (لكافر أو من يفرق) ولو مشافرا غير مكاتب (أو هاتمي
 أو مطلق) أو مؤثري لمعالم يقع عن الزكاة لأن شرط الأخذ بالسلام ونعمان الحرية وعدم كونه هاتمي ولا مطلقا
 وإن انقطع عنهم خمس المحس فغير إن هذه الصدقات أي الزكوات إنما هي أو صلح الناس وأنها لا تحمل لغيرهم ولا
 لاله قال شيخنا وكذا كل واجب كالنذر والكفارة بخلاف التطوع والهبة (أو غني) وهو من له كفاية
 القدر الثابت على الأصح وقيل من له كفاية سنة أو الكسوة الحلال الأثني (أو مكفي نفقة قريب) من أصل
 أو فرع أو زوج خلاف المكفي نفقة متزوج (لم تجزي) ذلك عن الزكاة ولا تأتي ذلك أن كان له دفع خلاك
 عوان ظن استحقاقهم ثم إن كان له دفع بطن الاستحقاق الإمام يرى المالك ولا يضمن الإمام بل يسترد الله دفع
 وما استرده تصرفه للمستحقين أما من لم يكن بالنفقة الواجبة له عن زوج أو قريب فيعطيه النفق وغيره
 حتى بالفقر ويجوز للمكفي بها الأخذ بغير السكن والفقر إن وجد فيه حق من ثلثه نفقة ويندب للزوجة
 إعطاء زوجها من زكاتها حتى بالفقر والسكن وإن أعطى عليها قال شيخنا والحق يظهر أن قريبه الموير لو امتنع
 من الاتفاق عليه وعجز عنه بالحق لم يعطى حينئذ تحقق فقره أو مسكنته الآن (فائدة) أفق النوى في بالغ
 مال أو طرأ تركه لها أو تبرره ولم يحضر عليه فانه قبضها ويجوز دفعها اليها في الآن نعم أنه يستعين بها على مصي
 فيحرم وإن أجزأ (شبهة في قسمة القيمة) ما أخذناه من أهل حرب فقرا فهو غنمة والافضل ومن
 الأول ما أخذناه من دارهم اختلاسا أو سرقة على الأصح خلافا للفرز الى وإمامه حيث قال انه يخص بالأخذ لا
 خميس وأدعى ابن الرضا الاجماع عليه ومن الثاني جزيه وعشر نجارية وتركته ترويض في القيمة بالسلب
 لقاتل المسلم بلا خميس وهو مملوك أو قاتل وسلاحه ومركوبه وكذا يكرار وينطقه وخاتم وظوق وبالقون
 كاجر وتحال ثم يحتمل ثاقها فارتبة أحماسها ولو عقار المثل يحضر الوضوء وإن لم يحال فما أخذ أولى بمن أحيل إلى

الظاهرة التي لا تتغلف عادة كروية القناديل المعلقة بالمناظر ويلزم القاييق والعبد والأتى العمل بروية نفسه
وكذا من اعتقد صدق نحو قاييق ونراه في أخباره بروية نفسه أو ثبوته في بلد متحدة مطلقه سواء أول
رمضان وآخره على الأصح والعمد أن له بل عليه إعتاد العلامات بدخول شوال إذا حصل له اعتقاد جازم
بصدقها كما أتى به شيخنا أبا زيد وحجرت كجميع محققين وإذا صاموا ولو بروية عدل أفطر وأبعد ثلاثين وإن لم
يروا الهلال ولم يكن غنم لكامل العدة بحجة شرعية ولو صام بقول من يثق ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين مع الصوم
بجزءه الفطر ولو رجع الشاهد بعد شروعه في الصوم لم يجز لهم الفطر وإذا ثبت رؤيته ببلد لم يلزم حكمه الثلاثة
القريب دون البعيد ويثبت البعد باختلاف المطالع على الأصح والمراد باختلافها أن يتباعد الهلال بحيث
لو روي في أحدهما لم يروى في الآخر كما قاله في الأنوار وقال الناجي التبريزي وأقر معتزلا لا يمكن اختلافها في أقل من
أربعة وعشرين فرسخا ونه الشك وبقي غيره على أنه بخلاف من الروية في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي
من غير عكس إذا قيل قد دخل في البلاد الشرقية قبل دخولهم في الغربية كالمهم أنه متى روي في شرقي لم يروى في الغربية
إليه العمل بتلك الروية وإن اختلفت المطالع وإنما يجب صوم رمضان (على) كل (مكلف) أي بالغ محافل
(مطبق له) أي للصوم حينا وشرعا فلا يجب على صبي ومجنون ولا على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا يبرح في بروية
ويلزمه من كل يوم ولا على حائض ونساء لانها لا تطيقان شرعا (وقرئ) أي الصوم (نية) بالقلب ولا يشترط
التلفظ بها بل يتدب ولا يجزى عنها التسرع وأن قصد به التقوى على الصوم ولا الامتناع من تناول مفطر خوف
الفجر ثم لم يحظر ثبالة الصوم بالصفات التي يجب التعرض لها في النية (لكل يوم) فلو نوى أول ليلة من رمضان
صوم جميعه لم يكف تغير اليوم الأول قال شيخنا لكن ينبغي ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نوى النية فيه عند
مالك كما أن له أول اليوم الذي نسيه فيه ليحصل له صومه عند أي حنيفة وواضح أنه محله أن قلنا وإلا كان
منهيبا بعبادة فاسدة في اعتقاده (وشرط لغيره) أي الصوم ولو نذرا أو كفارة أو صوم استسقاء أمر به الأئمة
(تبييت) أي إيقاع النية إلا أي قبل أن يغروب الشمس وطلوع الفجر ولو في صوم المتميز قال شيخنا ولو شك
هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم تصح لأن الأصل عدم وقوعها إلا في الأصل في كل حادث تقدر به باقرب
زمن بخلاف ما لو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا أعلن الأصل عدم طلوعه فلا أصل المذكور أيضا هو لا يبطئها
منحوا كل وجماع بعدها وقبل الفجر نعم لو قطعها قبله احتج كجددها قطعا (وتعين) لنوى في الفرض كرمضان
أو نذرا أو كفارة بأن ينوي كل ليلة أنه صائم عند أعين رمضان والنذرا أو الكفارة وإن لم يتعين كحبها فلو نوى الصوم
عن فرضه أو فرضه وقتها لم يكف نعم من عليه قضاء رمضان أو نذرا أو كفارة من جهات مختلفة لم يشترط التعيين
لأنها الجانس واحترز بأشراط التبييت في الفرض عن النفل فتصح فيه ولو مؤقتا النية قبل الزوال للخير
الصحيح والتعيين في النفل أيضا يصح ولو مؤقتا بنية مطلقة كما اعتمدته غير واحد من محققين في المجموع واشترط
التعيين في الزوايا كعرفة وماتنها فلا يحصل غيرهما نعم وأن نوى بل يقتضي القاييس كما قال الاشتوي أن يتم ما
مبطله كما لو نوى الظهر وسنته أو سنة الظهر وسنة العصر فقل النية المحزنة نويت صوم رمضان ولو بدون
الفرض على المعتمد كما صححه في المجموع تبعا للأكثرين لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا فرضا ومقتضى
كلام الرخصة والمنهاج وجوبه أو بلا غير كما قال الشافعي لأن لفظ النية أشد في كلامهم في تفسير التعيين وهو
في الحقيقة ليس من حد التعيين فلا يجب التعرض له بمحصوله بل يكفي دخوله في صوم الشهر لنوى الحصول
التعيين بخلافه لكن قضية كلام شيخنا كالمزج بدو وجوبه (وإن كلفها) أي النية (نويت صوم غدا عن أداء فرض
رمضان) بالجبر لا ضافته كما بمده (هذه السنة) أي النية حثيثا اتفاقا ومحت الأذرع عما كان عليه
مثل الأداء قضاء رمضان قبله لزمه التعرض للأداء أو تعيين السنة (ويطفر غامد) لأن ناس للصوم وإن كثر منه
منحو جماع وأكل (عالم) لا جاهل بأن ما تأطاه منه طهر لغرب إسلامه ونشأ في أمة بعيدة عن ذلك (مختار)

(قوله وفرضه) عبارة
غيره وشرطه والمراد
على كل مالا بد منه
(قوله تبين) فلو لم
تبييت النية لم يقع عن
الواجب بلا خلاف
وهل يقع تلا وجهان
أوجهها عدمه ولو
من جاهل لكن هذا في
رمضان وأما واجب
غير رمضان فأوجه
الوجهين فيها لو نوى
غير رمضان كصوم
أضياء أو نذرو نوى قبل
الزوال انقاده فلا ان
كان جاهلا (قوله
ويخطر الخ) ذكر المتن
من المفطرات أربعة
أشياء وقد عقد غيره
لهذا البحث ترجمة
كصاحب المنهاج حيث
قال فصل شروط الصوم

الخ
(١) من هذا وكفارة

لا مكره لم يحصل منه قصد ولا فكر ولا تلهذ (بمجماع) وان لم يزل (واستثناء) ولو يديه او يده حليته او لمس
لا ينفق منه بلا حائل (لا) مكره (مجماع) اي معه وان تكررت بشهوة او كان الحائل رقيقا
فلو ضم امرأة او قتلها بلا ملامسة بدن بحائل بينهما فانزل لم يقطر ولا تنفاه الباشرة كالا احتلام والاززال بنظر
وفكر ولو لم يمس امرأة او ضم امرأة فانزل لم يقطر لعدم النفق به ولا يقطر بحروج مذي خلافا للمالك
(واستثناء) اي استدعاء في وان لم يمس منه شيء بخوفه بان تقام شيئا او عاذب اختياره فهو مفسر ليقنه اما
اذا غلبه ولم يمس منه او من ريقه المتنجس به شيء الى خوفه بقدر وصوله لحد الظاهر او عاذب اختياره فلا يقطر به
لخبر الصحيح بذلك (لا يقطع محنة) من الباطن او الدماغ الى الظاهر فلا يقطر به ان لم يقطر به ان لم يقطر به الحاجة اليه
اما لو ابتلعها مع القدرة على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر وهو مخرج الحاء المتحفة فيقطر قطعا ولو دخلت ذباية
لجوفه افطر باخر اجها مطلقا وخارجه ان صرته قاروا مع القضاء كما اتفق به شيخنا (و) يقطر (به دخول عين) وان
قلت الى ما يسمى (خوف) اي خوف من ترك باطن اذن واخيل وهو مخرج البول ولين وان لم تجاوز الحشفة
او الحلة ووصول الصبي المستنجية الى وراءها يقطر من فرجها عند جلوسها على قدمها مقطر وكذا وصول
بعض الامة الى المستربة كذا اطلقه القاضي وقيل الشك فيها اذا وصل شيء منها الى الحبل الجوف منها بخلاف
اولها المنطبق فانه لا يسمى بخوف او الحق به اول الاخيل الذي يظهر عند تحريكه بل اولي قال ولعله وقول القاضي
الاحتياط ان يتعوط بالليل مرادة ان ايقاعه فيه فخر منه في النهار لا يصل شيء الى جوف مستربة لانه يؤمر
بأخيره الى الليل لان احدا لا يؤمر بمضرة في بدنه ولو خرجت مضرة منسوبة لم يقطر بعودها وكذا ان عاذاها
بأصبعه لا يقطر اذ به ومنه يؤخذ كما قال شيخنا انه لو اضطر لدخول الاصبع معها الى الباطن لم يقطر والا
افطر بوصول الاصبع اليه وخروج العين الاثر كوصول الطعم بالتدقيق الى خلقه وخروج من مري العائد اليه
في المختار الثاني للصوم والجاهل المذوق يخبرم اتصال شيء الى الباطن ويكونه مفسرا والمكره فلا يقطر
كل منهم بدخول عين بخوفه وان كثرا كله ولو طار ان اكله ناسيا مقطر فا كل مجاهلا بوجوب الامساك
افطر ولو قصد فتح فيه في الماء فدخل جوفه او وضعه فيه فبقيته افطر او وضعه في في شيئا عمدا او ابتلقه ناسيا فلا
ولا يقطر بوصول شيء الى اي باطن قسبة انقب حتى يجاوز قسبة الحيثوم وهو أقصى الأنف (و) لا يقطر (بريق)
ظاهر صرف اي خالص ابتلقه (من مكره) وهو جميع الفم ولو بعد جمعه على الاصبع وان كان منحو فمطسكي
اما لو ابتلع ريقا اجتمع بلا فعل فلا يقطر قطعا وخارج بالظاهر المتنجس بنحو دم لثته فيقطر بابتلاعه وان صفا
ولم يبق فيه أثر مطلقا لانه لا يخرم ابتلاعه لتجسبه شارة عزلة عين الأجنبية قال شيخنا ويظهر القفو عن ابتلي
بدم لثته بحيث لا يمكن الاحتراز عنه وقال بعضهم متى ابتلقه البتلي به مع عليه به وليس له عنه بد قصومه صحيح
وبالصرف المختلط بظاهر آخر فيقطر من ابتلع ريقا متغيرا بخرقة نحو نكاح وان تضررت الشها وصنع خيط فقله
فيه وبين مقتنه ما اذا خرج من الفم لاني لسانه ولو الى ظاهر الشفة ثم رده بلسانه وابتلقه او بل خطا او سوا
بريقه او بغيره الى الفم عليه من حلو به تفصيل وابتلقه فافطر بخلاف ما لو لم يكن على الحيط ما ينفصل
عقلته او لغيره او لغيره فانه لا يقطر كثر ماء المضمة وان امكن حجة العسر التحرز عنه فلا يكلف
تنشيف الفم عنه (فرع) لو بقي طعام بين أسنانه فجري لثته بطنه لا قصده لم يقطر ان عجز عن تغييره
وحجه وان تركه التحلل للامع عليه يقائه ويجري بريقه به تار الا انه بما يخاطب به حال قدر عليها حال الصوم
لكن يتأكد التحلل عند التسخر اما اذا لم يتجزأ او ابتلقه قصدا فانه يقطر جز ما وقول بعضهم يجب غسل
الفم بما اكل لئلا والا فطر تعشينا (ولا يقطر بسبق ماء جوف مفتيل عن) نحو (جنازة) كعجن
ونفاس اذا كان الاغتسال (بالتامس) في الماء فلو غسل أذنه في الجنابة فسبق الماء من احدها لجوفه
لم يقطر وان امكنه امالة رأسه او الغسل قبل الفجر كما اذا سبق الماء الى الداخل للمالعة في غسل الفم
المتنجس لوجوبها بخلاف ما اذا اغتسل متعمدا فسبق الماء الى باطن الاذن أو الأنف فانه يقطر ولو

لا يقطر من بطنه
عند ذكره
الحق والنفاس
استكرهوا عليه

(قوله واستقاء) اي
من عالم عامد مختار
للخبر الصحيح من
فدعه التي فليس عليه
قضاء ومن استقاء
فليقض وذره بالمعجمة
غلبه اما ناس وجاهل
عذر لقرب اسلامه
او جده عن عالم ذلك
فلا يطران بذلك
وكذا كل مفسر
الا خصوص الاكراه
في الزنا فيقطر (قوله
تبل) ورق نبات
يقطين يحمر الشفة
ويشد الاسنان

تخليق
طهران

في الفل الواجب كراهة الانغماس كسقي ماء وضوء بالبالغة الى الخوف مع نذر الصوم وعلمه بعدم
تكرار وعينها بخلافه بلام بالغة وخرج بقولي عن نحو جنابة الفل السكون وعمل التردد فيه بغير سبق ماء فيه
ولو لم يلا انغماس (فروع) يجوز للصائم الافطار بخبر عدل بالغروب وكذا استماع اذانه ومحرّم للشاك الاكل
آخر النهار حتى يجتهد واطن انقضاءه ومع ذلك الا حوط الصبر لليلة يندو ويجوز الاكل اذا ظن بقاء الليل باجتهاد
او اخباره وكذا الوشك لان الاصل بقاء الليل لكن تكرره ولو اخبره عدل بطول الفجر اعتمدته وكذا افطاره ظن
لصدقه ولو اكل باجتهاد ولا او آخر اقباله انه اكل كل نهار ابطال صومه لا عدة بالظن البين خطأه فان لم يبين شيء
صح ولو طلع الفجر وفيه طعام فلفظه قبل ان ينزل منه شيء ويجوز فيه صوم ومعه وكذا لو كان يحامق عند ابتداء
طلوع الفجر فزع في الحال أي عفت طلوعه فلا ينظر وان اترك لأن الزرع تركه لاجتماع فان لم يزرع محال لم يعقد
الصوم وعليه القضاء والكفارة (ويباح فطر) في صوم واجب (بمرض مضيق) ضرر لا يبيح التكلم كان حتى
من الصوم بظن (وفي سفر قصر) دون قصر وسفر معصية وصوم المسافر بالاضطرار فاحت من الفطر (و الخوف
هلاكي) بالصوم من عطش أو جوع وان كان صحيحاً مقبلاً وأفتى الأذرعى بأنه يلزم الحضانة أي وجوبه بتبني
البينة كل ليلة ثم من حقه منهم مشقة شديدة افطار والافلا (واجب قضاء) ما فات ولو بقدر من الصوم الواجب
(ك رمضان) ونذر وكفارة بمرض أو سفر أو ترك نية أو حيض أو نفاس لا يجوزون وسكر لم يعمده وفي المجموع ان
قضاء يوم الشك على الفور لو جوبد امساكه وانظر فيه مجمع بأن تارك النية يلزمه الامساك مع ان قضاءه على
التراخي قطعاً (و) يجب (امساك) عن مفطر (فه) أي رمضان فقط دون نحو نذر وقضاء (ان افطر بغير عذر)
من مرض أو سفر (أو عطل) كمن اكل خطأ بقاء الليل أو تبييت النية أو افطر يوم الشك وتبان من رمضان
عجزه الوقت وليس الممك في صوم شهر عتد كسنة ثابت عليه فيائهم بجماع ولا كفارة ونذر امساك لمريض
شقي ومساقر قديم انشاء النهار مفطر او حائض ظمرت انشاءه (و) يجب (على من افتره) أي الصوم رمضان
(بجماع) ان يمسك ولا يخل الصوم لا باستمتاعه أو كل (كفارة) متكررة بتكرار الافساد وان لم يتكرر عن السابق (معه)
أي مع قضاء ذلك الصوم والكفارة عتق رقبة مؤمنة فصوم شهرين مع التتابع ان عجز عنه فاطعام ستين مسكناً
أو فقيراً ان عجز عن الصوم لمريض بنية كفارة ويعطى لشكل واحد من غلب القوى ولا يجوز صرف
الكفارة في ان يترك مؤنثه (و) يجب (على من افطر) في رمضان (لعذر لا يرجي زواله) كمرض ومرض لا يرجي
زواله (مدا) لكل يوم منه ان كان مؤمراً احثاً (بلاقضاء) وان قدر عليه لم يتركه لا يعفى مخاطب بالصوم فلا فدية في
حقه بواجبة ابتداء لا بدلاً ويجب الذبح مع القضاء على خامله ومريض افطر بالخوف فعدى الولد (و) يجب (على
مؤخر قضاء) ان يرمي رمضان حتى يدخل رمضان آخر (بلاعذر) في التأخير بان خلا عن السفر والمرض قدر
ما عليه (مدا) لكل سنة) في تكرر بتكرر السنين على المعتد وخرج بقولي بلاعذر مما اذا كان التأخير بعذر
كان استمرارية أو مرضه أو اضراره الى قابل فلا شيء عليه ما بقي العذر وان استمر سنين ومضى آخر قضاء
رمضان مع عكسه حتى دخل آخر ثمان آخر من تركه لكل يوم مدة ان مد للوقت ومدة التأخير ان لم يقسم عنه
تقرية أو ما ذوته والاوجب مداً واحداً للتأخير والجدد يخدم جواز الصوم عنه مطلقاً بل يخرج من تركه لكل
يوم مدة طعام وكذا الصوم النذر والكفارة وذهب النووي كجميع محققين الى تصحيح القائل بأنه لا ينعين
الاطعام فيمن مات بل يجوز للوكي أن يصوم عنه ثم ان خلف تركه وجب اخذها والابتدأ ومصرف الامداد فقير
وممكن وله صرف امداً ولو اجد (قائمة) من مات وعليه كفارة فلاقضاء ولا فدية وفي قول كجميع مجتهدين أنها
تقتضي عنه الجزي البخاري وغيره ومن ثم اخذت مجمع من امتنا ونقل به الشبكي عن بعض أقارب يوتقن ابن زهران
عن القديم انه يلزم الوالي ان خلف تركه أن يقضى عنه كالصوم وفي وجوبه كغيره من اصحابنا انه يطعم عن كل
صلاة مداً وقال المحقق الطبري يقبل الميت كل عبادة تقبل عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح المختار لمؤلفه مذهب اهل
المذاهب

(قوله فلفظه) أي رماه
(قوله بطه بره) أي بحيث
أثر ذلك البطه ضرراً
ليس بهين أما تأخره
لحظة أو ساعة أو يوماً
أو يومين فينظر في
ذلك المرض ان كان
مما يتألم به تألماً لا يحتمل
جاز اعتباره وإلا فلا
قد يرفاني لم أقف لأحد
على هذا التفصيل بل
عبارتهم عامة وان
مطلق بطه البره مبيع
فحرره (قوله مع تمكنه)
فيداً ما من فاته شيء من
رمضان ثمان قبل
تمكنه من فضائه فلا
انتم ولا فدية كمن
مرض شهر رمضان
كله ومات ثانياً شوالاً أو
استمر مريضاً فلا فدية
ولا انتم ومثل المرض
الحيض والنفاس
والسفر الباطح كافي حج
① سواء تمكن من القضاء
قبل الموت أم لا وسواء فاته
الصوم دفعة أو بغيره

السنة أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله وصلاته كغيره ويحمله (وسن) لصائم رمضان وغيره (نسخ) وتأخير
 ما لم يقع في شك وكونه على غير خبر فيه ويحصل ولو بجرعة ماء ويكحل وقت نصف الليل وحكمة التقوى أو
 مخالفة أهل الكتاب وجهان وسن تطيب وقت سحر (و) سن (تجمل فطر) إذا تيقن الفراق وتعرف في
 الصمران والصحاري التي بها جبال زوال الشجاع من أعالي الجيطان والجبال وتقدمه على الصلاة أن لم يحش
 من تسجيلة فوات الجماعة أو تكبيرة الأحرار (و) كونه (تجمل) للإمريه والأكل أن يكون ثلاث (ف) إن لم يجد
 فليحس (ماء) ولو من زمزم فلو تمارض التعجيل على الماء والتأخير على التمر فليحس (ف) إن لم يجد
 شيخنا وقال أيضا يظهر في غير قويت شفته وما خفت شفته إن الماء أفضل قال الشيخان لا شيء أفضل بعد التمر
 غير الماء فتقول الرواية الخلو أفضل من الماء ضعيف كقول الأذري الزيت أخو التمر وإعاده كرهه كئيبته
 غالبا بالمدينة وسن أن يقول عقب الفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ويزيد من أفطر بالماء ذهبت
 الظلمة وأبليت العروق ونبت الأحرار إن شاء الله تعالى (و) سن (غسل عن نحو جنابة قبل فجر) للإبصار الماء إلى
 باطن نحو أذنه أو ذبره قال شيخنا ونسبته أن وصوله لذلك مفطر وليس بمحوته مرادا كاه وظاهر أخذنا من
 أن سبق ماء نحو للضمضة للشروع أو غسل القدم للتجسس لا يفطر لعذره فليحس بهذا على منبأه من غير
 (و) سن (كف) نفس عن طعام فيه شهوة (شهوة) مباحة من مسموع ومبصر ومن طيب وشبه ولو
 تمارضت كراهة من الطيب للصائم وزوال الطيب واجتناب المسأولى لأن كراهته تؤدي إلى نقصان العبادة
 قال في الحلة الأولى للصائم ترك الأكل كتحال وبكره سيواك بشد واليو قبل غروب وان نام أو أكل كرهها ناشيا
 وقال تاجم لم ينكره بل يسن أن تغير القدم بنحو يوم ومائتا كذا للصائم كف اللسان عن كل محرمة ككذب وغيبة
 ومشاغلة لأنه يحفظ للأجر كما صرح حوايه وذلك عليه الأخار الصحيحة ونسب عليه الشافعي والأصحاب وأقرهم في
 المجموع وبه ردحت الأذري حصولة ومجابهة لهم مصيبته وقال بعضهم بطل أصل صومه وهو قياس مذهب أحمد
 في الصلاة في الغصوب ولو شتمه أخذ فليقل ولو في ثوبه ثلثا في نفسه ثذ كبرها ولو بلسانه حبث
 لم يظن رياء فان اقتصر على أحدهما فلا أولى بلسانه (و) سن مع التاكيد (برمضان) وعشرة الأخيرة كذا
 (أكثر صدق) وتوسيع على عيال وإحسان على الأقارب والجيران وللتابع وأن يفطر الأصا من أي يقسمهم إن
 قدروا لأفعل نحو شرب (و) أكثر (تلاوة) للقرآن في غير نحو الحش ولو نحو طريق وأفضل الأوقات للقرآن
 من التمار بعد الصبح ومن الليل في السحر فيبين المشاءين وقرءاءة الليل أولى وينبغي أن يكون شأن القاري
 التدبر قال أبو الليث في البستان ينبغي للقاري أن يحتم القرآن في السجدة ثين إن لم يقدر على الزيادة وقال أبو
 حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة مرتين فقد أدى حقه وقال أحمد بكرة تأخير حتمه أكثر من أربعين يوما
 بلا عذر لحديث ابن عمر (و) أكثر عبادة (اعتكاف) للاتباع (تتأ) بتشد يد الباء وقد تخفف والأصح حشر
 ما جدها وتهديم لا عليها وتماز أئمة وهي دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (عشر آخره) فبنا كذا أكثر
 الثلاثة لكثرة كورة للاتباع وبنس أن يمكث متعكفا إلى صلاة العبد وأن يتكف قبل دخوله العشر ويتأ كذا
 أكثر العبادات لكثرة كورة فيه رجاء صادقة لئلا قدر أي الحكم والفصل والشرف والعمل فيها خير من العمل
 في ألف شهر ليس فيها لذة القدر وهي منحصرة عند نافية فارتجها أو تار مؤر جي أو تار عند الشافعي ليلة الحادي
 والثالث والعشرين واختار النووي وغيره أفضل ليالي السنة وصح من قام ليلة القدر إيمان
 أي تصديقا بأنها بحق وطاعة واحسانا أي طلبا لرضا الله تعالى وثوابه غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية
 ومات آخر وروى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينفق شهر رمضان فقد أخذ من ليل
 القدر مائة ألف مرة وروى أيضا من شهد العشاء الأخيرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وشهد من زعم
 أنها ليلة النصف من شعبان (تنمة) يسن اعتكاف كل وقت وهو ليل فوق قدر طمانينة الصلاة ولو مترددا

١ قول ولو بجرعة (نفق)
 صحيح ابن حبان
 تسحروا ولو بجرعة
 ماء (قوله ككذب
 وغيبة ومشاعة) ونجاسة
 هذا ما يتعلق بالبدان
 وينبغي له أيضا كف
 القلب أي من الحقد
 والحسد والكبر وقطع
 الرحم ولو قال كف عن
 محرم لكان أولى
 لشموله حينئذ لا ذكر
 (قوله واعتكاف) عطفه
 على العبادة من عطف
 الخاص على العام إذ
 العبادة اسم لكل ما
 يتعبد به (قوله بتشديد
 الباء) أي مفتوحة مع
 كسر السين قبلها

٢ سنة كذا في نسخة
 ٣ فعل
 ٤ ٨ يعني عشره الأواخر

في مسجد أو غيره التي لم يتيقن خدونها بقدره وانها غير مسجد بنية اعتكاف ولو خرج ولو خلا من لم يقدّر
 الاعتكاف المذكور أو النذور بدق بلا عزم أو بدق النية وجوبان أرادته وكذا اذا عاد بعد الخروج غير
 نحو خلا من قبله كونه يومه فلو خرج ثم عاد لم يجب تجديد النية ولا يضر الخروج في اعتكاف نوى
 أو نية كذا نوى اعتكاف أو نوى أو شهر متتابع وخروج قضاء حاجة ولو بلا نية لها وعمل جارية أو إزاله نجس
 أو أن أمكنه في المسجد لأنه صون لم يركه وتوكل مرة المسجد أو كل طعام لأنه يستغنى منه في المسجد وله الوضوء
 بعد قضاء الحاجة ثبالة لا الخروج له قضاء ولا لغيره ولا يضر بعد نومه إلا أن يكون ذلك موضع
 أقرب منه أو يفتش البعد فيضرب ما لم يكن الأقرب غير لائق به ولا يكلف الشيء على غير حاجته وله صلاة على
 حجارة إن لم ينتظر ويخرج جواز في اعتكاف متتابع لما استثناه من غرض ديني كقضاء أمير أو أخروي
 كوضوء وغسل وتسنون وعبادة مريض ونزيرة مصاب وزيارة قادم من سفر ويطلق بجماع وإن استثناه أو
 كان في طريق قضاء الحاجة أو زال من مباشرة بشم أو كقبلة وللعتكاف الخروج من التطوع إلى عبادة
 مريض وهو أفضل أو تركه أو سوا وضوء والأوجه كما بحث الباقي أن الخروج لعبادة نحو رجم وحار
 وصديق أفضل واختار ابن الصلاح التزك لأن لا يترك ما كان يعتكف ولم يخرج لذلك (مهمة) قال في
 الأنوار يطل ثواب الاعتكاف بشم أو غيره أو أكل حرام
 (فصل في صوم التطوع) قوله من الفضائل والثبوت على الأصح إلا أنه تعالى وعن ثم أضافه تعالى إليه دون
 غيره من المباديات فقال كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به وفي الصحيحين من صام يوما في سبيل
 الله جماعته الله ونحوه عن النار سبعين خريفاً (يسن) كذا (صوم يوم عرفة) لغير حاجته لأنه يكفر السنة التي هو
 فيها والتي بعدهما كافي خير مسلم وهو تاسع ذي الحجة والأحوط صوم التامين مع عرفة والكفر الصغار التي لا تتعلق
 بحق الأدي إذا لم يكفها إلا التوبة الصحيحة وخم فوق الأدي متوقفة على رضاه فإن لم تكن له شغائر
 زبدي في حداثته وتا كد صوم الثمانية فله للخبر الصحيح فيها القضي لأفضلية عشر هائل عشر رمضان الأخير
 (و) يوم (عاشوراء) وهو خامس المحرم لأنه يكفر السنة الماضية كافي مسلم (وتاسع عاء) وهو تاسع المحرم لمن
 بقيت إلى قبله لا صوم من التاسع فاقبلة والحكمة بخالفه اليهود ومن ثم لم يصفه صوم الحادي عشر بل
 عوان صامه لم يرضه وفي الأمل لا بأس أن يركه وإنما حادث الا كنهال والقيل والتطيل في يوم عاشوراء فمن
 وضع الكذاين (و) صوم (سنة) أيام (من شوال) إلى الحبر الصحيح أن صومه مع صوم رمضان كقيام الشهر
 وإن صام يوم العيد أفضل مبادرة للعبادة (وأيام) الليالي (البيض) وهي الثالث عشر وثالثه عشرة
 بصومها لأن صوم الثلاثة كصوم الشهر إذا لم تكن بشهر أمثالها ومن ثم حصل السنة ثلاثه غير هالكها أفضل
 ويبدل على الأوجه ثالث عشر ذي الحجة بسادس عشر وقال الجلال السيوطي لا بد بقطوع سن صوم أيام السود
 وهي الثلاثين والعشرون وثالثه (و) صوم (الاثنين والخميس) للخبر الحسن أنه كان يتعزى
 بصومهما وقال تعرض فيهما لأعمال فاحت أن يعرض فيهما وأعمالهما وللرأى تعرضها على الله تعالى وأما رفع
 الملائكة لثانته مرة بالليل ومرة بالنهار ومرة في شعبان محمول على رفع أعمال العام بحجة وصوم الاثنين أفضل من
 صوم الخميس لمصوميات ذكرها فيه وعقد الخليلي اعتناء صومها بمكر وقا شاذ (فرع) أفق الجميع
 متأخرون بحصول جواب عرفة ومابعد بوقوع صوم فريض فيها خلافاً للجموع وثبته الأسوي فقال إن نواها لم
 يحصل له شيء منها قال شيخنا كشيخه والذي يتجه أن القصد وجود صوم فيها فهي كاللحقة فإن نوى التطوع
 أو استأصلوا الاستيفاء عنه الظالم (فرع) أفضل الشهور للصوم شهر رمضان الأشهر الحرم وأفضلها المحرم ثم
 رجب ثم الحجة ثم القعدة ثم شهر شعبان وصوم تسع ذي الحجة أفضل من صوم عشر المحرم الذي يبدت صومها
 (مفائدة) من تلتس صوم تطوع أو صلاته فله قطوعها لأنك تطوع ومن تلبس بقضاء واجب حرم
 (مفائدة) من تلتس صوم تطوع أو صلاته فله قطوعها لأنك تطوع ومن تلبس بقضاء واجب حرم

(قوله أو غية) هي
 ذكر كالهتزم بما يكره
 ولو بما فيه واستثنى من
 كونها مصبة مسائل
 جمعت في قوله :
 القدر ليس خيرة في سنة
 متظلم ومعرف ومقدر
 ولظهر فسقا ومستفت
 ومن طلب الامانة
 في ازالة منكر (قوله
 ومن م) أي من حيث
 ان له من الفضائل الخ
 (قوله خريفا) أي طاما
 (قوله وعشوراء) بالمد
 فيه وفيها جده ممنوع
 الصرف لألف التائيت
 للمدودة وصومه أفضل
 من صوم تاسوعاء اه
 شرفاوى

الاستيفاء

في كل دين فله فله الى حجة

شعبان عشر

شعبان عشر

نقطته ولو لم يسمعوا بحرم على الزوجة أن تصوم تطوعاً أو قضاءً وسعاً ووزجها حاضر الأبدان أو علم رضاه (تتمه)
بحرم الصوم في أيام التشريق والعيدين وكذا يوم الشك لغير روي وهو يوم ثلاثي شعبان وقد شاع الخبر بين
الناس برؤية الهلال ولم يثبت وكذا يثبت شعبان مالم يثبت عما قبله أو لم يوافق عادته أو لم يكن عن نذر أو قضاء
ولو عن نقله من رواية حسنة

باب الحج

هو فتح أوله وكسرة لغة القصد أو كثرته إلى من يقصد وشراً قصد الكعبة للنسك الآتي وهو من الشرائع
القديمة وروي أن آدم عليه السلام حج أربعين مرة من الهند ماشياً وأن جبريل قال له إن للناكسة كما تقولون
قبلك بهذا البيت سبعة آلاف سنة قال ابن أسحق لم يثبت الله نبياً بعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا حج
والذي صرح به غيره أنه ما من نبي إلا حج خلافاً لمن استثنى هو ذو الصلوات الصلاة أفضل منه خلافاً للقاضي وقرئ
في السنة السادسة على الأصح وحج من قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حينما لا بدري عددها وبعدها حجة
الوداع لا غير وورد من حج هذا البيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال شيخنا في حاشية الإيضاح قوله كيوم
ولدته أمه يشمل التبعات وورد النصريح به في رواية وافق به بعض مشايخنا لكن ظاهر كلامهم خلافه
والأول أوفق بظواهر السنة والثاني أوفق بالقواعد رأيت بعض المحققين نقل الإجماع عليه وهو يدفع
الافتاء المذكور عن مسكا بالطواهر (والعمرة) وهي لغة زيارة مكان عامر وشراً قصد الكعبة للنسك الآتي
(بجبان) أي الحج والعمرة ولا يفتي عنها الحج وأن اشتمل عليها وخبر شئ من الحج عن العمرة وأجبه في قال: لا
ضعيف اتفاقاً وإن صححه الترمذي (على) كل مسلم (مكلف) أي بالغ عاقل (حر) فلا يجبان على مسير ومجنون
ولا على رقيق فيتبعك غير المكلف ومن فيه ريق يقع فلا فزناً (مستطيع) للحج يوجدان الزادها وإياها
وأخره خفي أي محجوراً من معية والراحلة أو غنياً كان يمينه وبين مكة مرحلتان أو ذواتها وضقت عن النبي
مع نفقة من يجب عليه نفقة وكونه إلى الرجوع ويشترط أيضاً للوجوب أمن الطريق على النفس والمال ولو
من رضى وآن قل ثانياً أخذه وغلبة السلامة لراكب البحر فإن غلب الهلاك لم يجان الامواج في بعض
الاحوال أو استوى لم يحل بل بحرم الركوب فيه وكغيره ويشترط للوجوب على المراقع ما ذكر أن
يخرج معها محرماً أو زوجاً أو يسوة ثقات ولو إماء وذلك لحزمة سفرها وحدها وإن قصر أو كانت في
قافلة عظيمة ولها بلا وجوب أن يخرج مع امرأة ثقة لأداء فرض الإسلام وليس لها الخروج لتطوع ولو مع
نسوة كثيرات وإن قصر السفر أو كانت مشوقاً وقد صرحوا بأنه محرماً على السكينة التطوع بالعمرة من التمتع
مع النساء خلافاً لمن نازع فيه (مرة) واحدة في العمر (بترائح) لا على الفور نعم إنما يجوز التأخير بشرط
العزم على الفعل في المستقبل وإن لا يتصلق عليه بنذر أو قضاء أو خوف عسر أو تلف مال مبرئة ولو ضعفة
وقيل يجب على القادر أن لا يترك الحج في كل خمس سنين لخبر فيه (فرع) يجب إتيانه عن ميت عليه نسك من
زكاته كما تقضى منه ذبوة فلو لم تكن له تركه تركه ولو تركه تركه ولو تركه تركه ولو تركه تركه
معضوب عاجز عن النسك بنفسه لغيره ما أتى أو مرض لا يرجي برؤية بأجرة مثل نصت عما يحتاجه المضروب
يوم الاستئجار وعما عدا مؤنة نفسه وعياله بعده ولا يصح أن يحج عن معضوب بغير إذنه لأن الحج بفقر للنية
والمضروب أهل لها وللأذن (أو كانه) أي الحج ثبته أعدها (أحرام) به أي بنية دخول فيه فحرمها الأعمال
باليات ولا يجب تألف بها وتلبية بل يستان فيقول بقلوب لسانه نويت الحج وأحرمت به الله تعالى ليك اللهم
ليك إلى آخره (و) ثانياً (وقوف برفة) أي حضوره بأي جزء منها ولو لحظة وإن كان نائماً أو مراً الخبر
الترمذي الحج عرفة وليس منها مشجدة إبراهيم عليه السلام ولا عمرة والأفضل للذكر تحرري موقفه
وهو عند الصخرات المرفوعة ومثبت للحرفة قبل أن آدم وحواء تعارفاً بها وقبل غير ذلك وقته (بين
الزوال) للشمس بؤم عرفة وهو تاسع ذي الحجة (و) بين طلوع (فجر) يوم (نحر) وسن

(قوله وهو) أي يوم
الشك المختص بأحكام
من بين باقي أيام شعبان
(قوله ولم يثبت) أي
لفقد من شهد أو شهد
بالحلال من لم قبل
شهادته كعقيد أو
صبيان أو فسقة أو
نساء وظن صدقهم أو
عدل ولم يكتف به
وإنما لم يصح صومه من
رمضان لأنه لم يثبت
كونه من نعم من اعتقد
صدق من قال أنه رآه
من ذكر يجب عليه
الصوم كما تقدم عن
البحر في طائفة أول
الباب (قوله وإن قل
ما يأخذه) أي ما لم
يكن مما يتسامح فيه
لشدة فلكه (قوله مرة
واحدة) منه يؤخذ أنه
لوحج ثلاثاً أو تدثم عاد
للإسلام لم يجب عليه
إعادة ما أتى به قبل رده
وهو كذلك خلافاً
للحنفية (قوله وعن
آفاق معضوب)
للمضروب جاد معجزة
من الضرب وهو القطع
كأنه قطع عن كمال
الحركة وجاد مهمة
كأنه قطع عصبه

(١) جمع شعبة يعني يومين
(٢) مرحلتان قرأه الأمامان - هارة
(٣) كرم فزاد - تركه

له الجمع بين الليل والنهار والاراق دم تمتع ندبا (و) ثالثا (طواف افاضة) ويدخل وقتها بانتصاف ليلة النحر
وهو افضل الاركان حتى من الوقوف بخلاف التزكشي (و) رابعا (شعبي) بين الصفا والمروة (شعبي) يقينا بعد
طواف قدوم ثانيا يقف برفة او بعد طواف افاضة فلو اقتصر على ما دون السبع لم يحزته ولو شك في عددها قبل
قراعتها اخذ بالاقلة لانه المتيقن ومن شعبي بعد طواف القدوم لم يتدب له إعادة السعي بعد طواف الافاضة بل تكره
ويجب ان يبدأ في المرة الاولى بالصفا ويحتم بالمروة للاتباع فان بدأ بالمروة لم تحسب مروه منها إلى الصفا
وذهبها من الصفا إلى المروة مرة وعندها منها إلى مرة أخرى وتنسب للذكر ان يركب على الصفا والمروة قدرا قامه وان
يمشي أول السعي وآخره ويتعدى الذكر في الوسط ويحتم بالمروة (و) خامسا (ازال شعري) من الرأس يخلق أو
تقصير أو وقف التحلل عليه وأقل ما يحزى ثلاث شعرات فتعصمه ^{بالتحليل} لبيان الافضل بخلاف لمن أخذ
منه وجوب التعصيم وتقصير المرأة أولى من خلقها ثم يدخل مكة بعد رمي جمرة العقبة والحلق ويطوف الركن فيسعى
ان لم يكن شعري بعد طواف القدوم كما هو الافضل والحلق والطواف والسعي لا آخر لوقتها وتكره تأخيرها عن يوم
النحر واشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم عن خروجه من مكة (و) سادسا (ترتيب) بين معظم أركانه بان
يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق والطواف على السعي ان لم يسع بعد طواف القدوم
ودليه الاتباع (ولا يحزى) أي الاركان (بدم) وسباني فما يحزى بالدم (وغير وقوف) من الاركان الستة
(أركان لعمرة) لشمول الأدلة لها وظاهر ان الحلق يجب تأخيرها عن سعيها فالترتيب فيها في جميع الاركان
(تنبيه) يؤيدان ثلاثة أو نحو أفراد بان يحزى ثم يتيمر وتمتع بان يتيمر ثم يحزى وقرآن بان يحزى ثم يحزى
وأفضلها أفراد ان اعتمر عامته ثم تمتع وكل من التمتع والقارن دم ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام ولم
من دون من حلتين (وشروط الطواف) ستة أعدها (ظهر) عن حديث وحديث (و) ثانيا (سنة) لعمرة قادر
فلو راعاه عدد وتبقى على طوافه وان تعمد ذلك وطال الفصل (و) ثالثا (نبه) أي الطواف (ان استقل) بان لم
يشمله شك كسائر العبادات والافقي سنة (و) رابعا (بذوه بالحجر الأسود) أي مروره بيديه أي
بجميع شقه الأيسر وصفه المحاذاة ان يقف بجانبه من جهة النماي بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوي ثم يمشي
مستقبلا حتى يجاوزه فحينئذ يتفك ويكمل يسار ولا يبيت ولا يجوز استقبال البيت إلا في هذا (و) خامسا (جعل)
البيت عن يساره) ما رآه لقاء وجهه فيجب كونه خارجا بكل يديه حتى يديه عن شاذر وانه وحجرة للاتباع فان
خالف شيئا من ذلك لم يصح طوافه وإذا استعمل الطائف نحو دعاء فليحذر عن أن يمر منه أذني حجر وقبل عوده
إلى جعل البيت عن يساره ويلزم من قبل الحجر أن يقر قدمه في محامها حتى يعتدل قائما فان رآه حال التقليل
في جزء من البيت (و) سادسا (كونه سبعا) يقينا ولو في الوقت المكروه فان ترك منها شيئا وان قل لم يحزته
(وسن أن يفتح) الطائف (باستلام الحجر) الأسود ويديه (و) أن (يستلمه في كل طوفة) وفي الأوتار كدوان
يقبله ويضع خشيته عليه (و) استلم (الركن) النماي ويقبل يده بعد استلامه (و) أن (يرمل ذكره في) الطواف
(الثلاث الأول من طواف بعده شعبي) بأسراع مشي ومقام بأخطاء وان يمشي في الأربعة الأخيرة على هيئته
للاتباع ولو ترك الرملة في الثلاث الأول لا يقضيه في البقية ويسن أن يقرب النماي من البيت ما لم يؤذ أو يناد
برحمته فلو تعارض الأمر من ذلك فليكن ما يتعلق بنفس العادة أولى من التعلق بمكانها وأن يصطفي في
طواف يرمي فيه وكذا في السعي وهو جميل وسطر دانه تحت منكبه الايمن وأطرفه على الأيسر للاتباع وان
يصلي بقدر كعبتين خلف المقام في الحجر (فرع) يستأن أن يبدأ بكل من الذكر والآنق بالطواف عند دخول
المسجد للاتباع رواه الشيخان ألا أن يجدا الإمام في مكتوب أو بخاف فوت فرض أو رآه مؤكدة فيبدأ بها
لا بالطواف (و) إجابته) أي الحج خمسة وهي ما يجب بتركه الفدية (أحرام نهيان) فبقا الحج لمن بمكة هي
وهو الحج والعمرة للزوجة من المدينة والخليفة المساء يتر على ومن الشام ومصر والغرباء للجمعة ومن نهامة

(قوله يؤيدان) أي الحج
والعمرة (قوله طهر عن
حدث) هذا هو الصحيح
المتعمد لنا قول ضعيف
ذكره للزني في مختصره
ان الطواف يصح مع
الحدث (قوله بأسراع)
بأوه للتصوير (قوله
قدم) أي الرمل مع البعد
(قوله وهو) أي
الاضطباع المطلوب هنا
(قوله ركنين) أي بنية
سنة الطواف (قوله فني
الحجر) أي فني
المسجد فني الحرم فحيث
شاء

(١) فأكبر شيعوك
(٢) سبعا لعمرة في شهر
(٣) لعمرة كوكور
(٤) كعبته ورواه عنه عليه
(٥) حيث يمشي
(٦) كوكور كوكور

(قوله من دعاء الكرب)
 هو لاله الا الله العظيم
 الحليم لاله الا الله رب
 العرش العظيم لاله الا
 الله رب السموات السبع
 ورب الارض ورب
 العرش الكريم (قوله
 غيا) أي وقتا بعد وقت
 وذلك باعتبار الحاجة
 (قوله بشعر نجس)
 للابسة النجاسة لغير
 ضرورة وقوله وشعر
 آدمي أي لاحترامه
 (قوله وان يحدشفرته)
 بفتح الشين وسكون
 الفاء السكين المربض
 وجمعه شفار وفي الحديث
 ان الله كتب الاحسان
 على كل شيء فاذا قتلت
 فأحسنوا القتل وإذا
 ذبحتم فأحسنوا الذبحه
 وليحد أحدكم شفرته
 وليرح ذبيحته
 (قوله وثانيهما) أي
 ثاني شرط حل الذبح
 بمعنى المذبوح (قوله
 الانعام) أي الابل
 والبقر والغنم (قوله
 والحبل) لا واحد له من
 لفظه كقوم وقيل
 مفردة خائل كراكب
 (قوله لا أسد) أي فلا
 يحل وقد ذكر بعضهم
 ان له خمسمائة اسم وزاد
 مائة وثلاثين اسما
 (قوله ان ربكم الله الذي خلق

الوضع وان تحبكه رجل فامرأة من اهل الخير يعمه فخلوكم عنه انار حين يولد ويقر أعنه هاهنا يطلق الية
 الكرسى وان ربكم الله الذي خلق الكرسى من دعاء الكرب ان ربكم الله الذي خلق الكرسى من دعاء الكرب
 ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين يوم ينفخ عن المولود فين يبتدع عات الوام الحيلة وينفي الانكشاف عنها
 ونحو الناس منها ما يمكن انهي (فرع) بشن لكل أحد الا ذهان غيا والا كنهال بالانيدون أعنه تومه
 وخضت شيبور أسد ولحيته عظمه فواو مفرق فو محرم خلق لحية وخضت يدي الرجل ور بعته عينا خلافا لجمع فيها
 وبعت الا ذرع عي كراهة خلق ما فوق الملقوم من الشعر وقال الخيرة انه مباح وتسن الحصب للفرقة وبكرة للحيلة
 ومحرم وشعر الانسان ووشل الشعر بشعر نجس أو شعر آدمي ور بطة به لا يحوط الحبر بر أو الصوف ويستح
 ان يكف الضبان أول ساعة من الليل وان يعطى الاواني ولو بنحو نحو يقرض عليها وان يعلق الابواب مسحا
 الله فيها وان يطبق الصايح عند التوم واعلم ان ذبح الحيوان البري المقتدر عليه فمقطع كل خلقوم وهو
 مخرج النفس وكل مري وهو محرم الطعام تحت الملقوم بكل محذو محرم غير عظم وحين وطفر كعبد
 وقصب وز جاج وذهب فضة فيحرم ما مات بفيل ما أصابه من محذو وغيره بسنة وان أسد الدم وأبان الرأس أو
 ذبح بكالو لا يقطع الا بقوة الدابة فلذا ينبغي الاسراع بقطع الملقوم بحيث لا يتهي إلى حر كذا الذبوح قبل عام
 القطع ويحل الجنين بذبح أمه وان مات في بطنها أو خرج في حر كذا مذبوح ومات خالاً أما غير المقدور عليه فمقطع
 أو شدة عذوه وحشيتا كان أو انسيا كحمل أو جدى فشر شاردا ولم يفسر لحوقه خالاً وان كان لو صبر سكن وقدر
 عليه وان لم يغت عليه نحو سارق فيحل بالجرم الزهق بنحو سهم أو سيف في أي محل كان ثم ان أدر كذا ذبحه حياة
 مستقرة ذبحه فان أمدد ذبحه من غير تقصير منه حتى مات كان اشغل بنو جبه لله بلة أو سل السكن مات قبل الامكان
 محل والا كان لم يكن معه سكن أو علق في العمد بحيث تفسر آخر اجه ولاو محرم قطعا رمى الصيد بالندق للعناد
 الآن وهو ما يصنع بالحديد ويرمي بالنار لانه محرق مذقت سر ما غلبا قال شيخنا نعم ان علم حاذق انه انما يصيب
 أو نحو جناح كبير فيشفه فقط أحمل الجواز والرمي بالندق للعناد قد يما وهو ما يصنع من الطين مجاز على المتمد
 ما خلافا لبعض المحققين بشرط الذابح ان يكون مسلما أو كتابيا يسكن ويسن ان يقطع الذبحين وهما عرقا
 صفحتي عني وان يحدشفرته وبوجه ذبيحته ليلقوا وان يكون الذابح رجلا عاقلا فامرأة نصيبا ويقول نذبا عند
 الذبح وكذا عند رمي الصيد ولو ممكنا وارسل الحار حة يسلم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد
 واسترط على الذبيحة غير الرض شيان أحدهما ان يكون فيه حياة مستقرة أول ذبحه ولو ظنا بنحو شدة حر كذا
 بقعة ولو وحدها على المتمد وانفجار دم وتدفقة اذا غلب على الظن بقاؤها فان شك في استقرارها فقد
 العلامات حرم ولو جرح حيوان أو سقط عليه نحو سيف أو عصا نحورة فإن بقيت فيه حياة مستقرة فذبحه حل
 وان يقين هلا كذا بقعة أو لا لم يحل كالمقطع بعد رفع السكن ولو لم يذبح ما بقي بعد انائها إلى حر كذا مذبوح قال
 شيخنا في شرح النهاج وفي كلام بعضهم انه لو رفع نذبة لنحو اضطرابه فاعادها فبوز أو أم الذبح حل وقول بعضهم
 لو رفع نذبة ثم أعادها لم يحل فمفرغ على عدم الحياة المستقرة وعند أعادتها أو محمول على ما إذا لم يذبحها على الفور
 وبؤسدة افتاء غير واحد فلو انفلتت شفرة فذبحها خالاً انه محل انهي ولو انهي لحر كذا مذبوح ثم رخص وان كان
 نسبة اكل نبات مضر كقفي ذبحه في آخر زمعه إذا لم يوجد ما يحل عليه الهلاك من يخرج أو نحو فان وجد كان
 اكل نباتا يؤدي إلى الهلاك اشترط فيه وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء الذبح ولو بالظن بالعلامات كذرة
 جده (فائدة) من ذبح تقربا لله تعالى ليدفع شر الجن عنه لم يحرم أو بقصد دم حرم وثانيهما كونه مأكولا وهو
 من الحيوان البري الانعام والحلي وبقر وخش وحماره وقل وضمع وشت وأزنت وتعلت وينتحات وكل لقاطر
 للحب لا أسد وقر ذو صف وطاوس وحداة وتوم وذرة وكذا غيرها أسود ذرة ما أدى الاو خلافا لبعضهم وبكرة
 من خلا لة ولو من غير نعم كذا حمار وان وجد فشر في النجاسة ويحل اكل بعض غير المأكول خلافا لجمع وعزم من
 فيه ان كذا ما عان شامح واهلها مبيح

قوله من دعاء الكرب
 قوله بشعر نجس
 قوله وشعر آدمي
 قوله وان يحدشفرته
 قوله ان الله كتب الاحسان
 قوله فاحسنوا القتل
 قوله فاحسنوا الذبحه
 قوله وليحد أحدكم شفرته
 قوله وليرح ذبيحته
 قوله وثانيهما
 قوله الثاني شرط حل الذبح
 قوله بمعنى المذبوح
 قوله الانعام
 قوله والبقر والغنم
 قوله والحبل
 قوله لا واحد له من لفظه
 قوله مفردة خائل
 قوله لا أسد
 قوله ان له خمسمائة اسم
 قوله مائة وثلاثين اسما
 قوله ان ربكم الله الذي خلق

السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش وجلس على الشهور بطلعه حشيتا والشمس والقمر والنجوم مستقرات بامر الله الخالق والامر شارت الله رب العالمين

الحبوان الخبز صفدع وغناح وسيلحفاة وسرطان لاقرش ودنيلس على الاصح فبما قال في المجموع الصحيح
 العمدان جميع ما في البحر بحل مئنة الا الصفدع ويؤتدق ان الصباغ عن الاصحاب حل جميع ما في
 الا الصفدع وبحل مئنة الحرا اذ السحك الاما تفر في جوف غيره ولو في صورة كلب او خنزير وبن دغ
 كبير ما الذي يظول فاوة ويكره ذبح صغيرها واكل مشوي سمك قبل تطيب جوفه وما ان من كالتخم وتل
 حتى في دهن خيل وحل اكل ذود غواها كنه خيا كان او يتاجزط ان لا يتفر دغنة والام يحل اكله ولو مئة
 كنهل السمن لعدم تولد منه على ما قاله الراد خلافا لبعض اصحابنا ومحرم كل حادة مضرة لكدن او غفلة كحجر
 ورا بوسم وكان فل الامن لا يضرة ومسكر كثير افون وحشيش وبنج (فائدة) افضل للتكاسب الزراعة
 ثم الصناعة ثم التجارة قال جميع هي افضل ولا محرم معاملة من اكره ماله محرام ولا الاكل منها كما صح في
 المجموع وانكر النووي قول الراد الى بالحرم مفع انما تبعه في شرح مسلم ولو عم الحرام الارض جزان يستعمل
 منه ما تمس الحاجة اليه دون ما زاد هذا ان توقع مرفة اربابها والى اثار ليت المال فباخذ منه بقدر ما يستحقه
 كما قاله شيخنا (فرع) تذكرة فيه لما يجب على المكلف بالنذر وهو قربة على ما اقتضاه كلام الشيخين وعليه كثرون
 بل بالغ بعضهم فقال دل على نذره الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقيل بمكرهه للنهي عنه وحمل الاكثر
 الذي على نذر الحاج فانه تعليق قربة فعل شيء او تركه كان دخلت النار اول ان اخرج منها فله على صوم او
 صدقة بكذا اذ يخرج من دخله او لم يخرج بين ما التزمه وكفارة عين ولا يتعين التزم ولو حجا والفرع ما نذر تحت
 اصل كل (النذر الزام) مسلم (مكلف) رشيد (قربة لم تعين) فلا كانت او فرض كفاية كادامة وروعيانة
 مريض وزيارة رجل قبر او زوج حيث من خلافا لجمع وصوم ايام النض والاثنين فلو وقت في ايام التشريق
 او الحيض او النفاس او الرض لم يجب القضاء وكسالة جنازة ووجوب ميت ولو نذر صوم يوم بعينه لم يصح قبله فان
 فعل انتم كسفة الصلاة على وقيم الميعين ولا يجوز تأخيرها عنه كهي بلا عذر فان فعل صوم وكان قضاء ولو نذر صوم
 يوم خميس ولم يعين كفاية أي خميس ولو نذر صلاة فيجب كتمان بقيام قادر او صوم ما صوم يوم او صوم ايام ثلاثة
 او صدقة فتمت ولوجب تصرفه لغير مسكين ما لم يعين شخصا واهل بيته والا يعين صرفه ولا يتعين لصوم وصلاة
 مكان عتبه ولا لصدقة زمان عتبه وخرج بالمسلم المكاف الكافر والصبي والمجنون فلا يصح نذرهم كندر التوبة
 وقيل يصح من الكافر وبالقربة المصية كصوم ايام التشريق وصلاة لاسبب لما في وقت مكرهه فلا يتعدان
 وكالمصية المكرهه كالصلاة عند القبر والنذر لا حيا او بيا او اولاده فقط وكذا المباح كله على ان اكل او انام
 وان صدقة تقوية على العبادة والنشاط لها ولا كفارة في المباح على الاصح ولم تعين ما تعين عليه من فعل واجبو
 تخفى ككتوبه واداءه بع عشر مال بخارقه وكتوك محرم وانما يتعد النذر من التكليف (بلفظ متعذر) بان
 يتلزم قربة من غير تعليق شيء وهذا نذر تكرر (كله على كذا) من صلاة او صوم او نكاح او صدقة او قراءه او
 اعتكاف (او على كذا) وان لم يقل الله (او نذرت كذا) وان لم يترك معناه فله على المعتمد الذي صرح به
 بالقبول وغيره من اضطراب طويل (او) بلفظ (معلق) ويسمى نذر محار او هو بان يلزم قربة في مقابلة
 ما يرتب في حصوله من حدوث نعمه او اندفاع عقه (كان شقائي الله او سخطي الله فقل كذا) او الزمت نفسي او
 واجب على كذا او خرج بلفظ النية فلا يصح بمجرد النية كسائر العقود الا باللفظ وقيل يصح بالنية وحدها
 (فيلزم) عليه (ما التزمه خلافا في متعذر وعند وجود صفة في معلق) وظاهر كلامهم انه يلزمه الفور باداءه عتبه
 وجود المعلق عليه خلافا لقضية كلام ابن عبد السلام ولا يشترط قبول المندوز له في قضى النذر ولا القبض بل
 يشترط عدم رد ذمه وصح النذر عما في ذمة المدين ولو محم ولا غير احوالا وان لم يقبل خلافا لجلال اللقيني ولو نذر
 لغير احدا صلتها او فروعه من ورثته ماله قبل مرض موته يوم ملكه كله من غير مشاركة والى ملكه عنه ولا
 يجوز للاصل الرجوع فيه وينعقد للمعلق عمو اذا مرضت فهو نذر له قبل مرضه يوم ملكه النذر فقبل حصول
 الموت

زكرا / حيوان

Tembakau

قوله

Penyeru

Rajungan

Remis / Perang

بيت المال

(قوله مسلم) ولور قفا

او صنفها او مفسا على ما

سباني (قوله لم تعين)

أي قبل الاتيان بصيغة

النذر (قوله خلافا لجمع)

أي حيث قالوا لا يصح

نذره وان كان بسن في

بعض حالاته (قوله

والاثنين) جمع الاثنين

(قوله لسا لم يعين شخصا)

أي والا يتعين صرفه

الى ذلك الشخص ولو

كان من بني هاشم وبني

المطلب

قوله كذا كذا من داوود الحارثي

(مسؤولا عن علماء)

نذره كذا كذا كذا

بيان

قوله

(قوله) ماله قبل مرض موته يوم ملكه

(١) من صفة النذر

اولى من صفة الوصية

(٢) عند النذر

(قوله كنعطيب الكعبة) أي وما حولها من المسجد الحرام قال شيخ الاسلام في شرح البهجة لا تطيب مسجد آخر ولو مسجد المدينة والأقصى فلا يلزم بالنذر كما مال اليه الامام بعد تردده وأقره الرافعي لكن قال النووي في مجموعه المختار لزوم لان تطيبه سنة مقصودة فيلزم بالنذر كسائر القرب بخلاف البيوت ونحوها

باب البيع

جمعه يوع وأصله (١) يوع فهو واوي العين وقت الواء إثر كسرة قلبت ياء وفي الأشباه البيع أقسام صحيح قولاً واحداً وفاسد قولاً واحداً وصحيح على الأصح وفاسد على الأصح وحرام يصح ومكروه انظر تفصيله في الحاشية

(١) قوله في الهامش وأصله الخ فيه نظر ظاهر فتأمل

المعلق عليه ويلقو قوله متى حصل لي الأمر الفلاني أجزأ بكذا ما لم يقترن به لفظ التزام أو نذر وأفتى بجمع فيمن نذر إذا أن يتأبى ما غفط أن ينذر كل لا آخر بمتاعه ففعل صريح وأن زاد البندى إن نذرت لي بمتاعك وكثيراً مما غفط ذلك فيما لا يصح ينع ويصح نذره ويصح إبراء النذور له الناذر مما في ذمته قال القاضي ولا بشرط معرفة الناذر كما نذره به كغيب ما خرج له من معشر وككل ولي أو نذره بخرج من أمي أو شجرة في هذه وذكراً أيضاً أنه لا زكاة في الخبز للذي يذره وقال غيره حمله أن نذر قبل الاشتداد وصح النذر للأجنيب كالمصنف بل أولي لا لبيت الأئمة الشيخ الفلاني وأراد به قرينة ثم كسراج ينفع به أو أطرد عرف فيحمل النذر له على ذلك ويقع لبعض العوام جعلت هذا للبي فيبيع كالحج لأنه أشهر في عرفهم للنذر ويصرف لمصالح الحجرة النبوية قال السبكي والأقرب عندي في الكعبة والحجرة الشريف والساجدة الثلاث أن من خرج من ماله عن شيء ولما واقضى العرف ضرورة في جهة من جهاتها صرف المأواختص به اه قال شيخنا فان لم يقض العرف شيئاً فالذي يتبعه أجزأ في تعيين المصروف لراي ناظر هاتيك وظاهر أن الحكم كذلك في النذر لمسجد غير هاهنا وأفتى بجمعهم في أن قضى الله حاجتي فعلى الكعبة كذا بانه يتعين لمصالحها ولا يصرف لغيرها الحرم كادل عليه كلام المذهب وصريح به بجمع متأخرون ولو نذر شيئاً للكعبة ونوى صرفه لغيره بقرينة كالاستراج تعين ضرورة فيها إنما حجب ذلك ولا يصح وصرف لمصالحها كما استظهره شيخنا ولو نذر استراج نحو فتح أوريت بمسجد فتح إن كان ممن يستفيع به ولو على نذور والآفل ولو نذر لهداة منقول إلى مكة لزمه بقوله والتصدق بعينه على قراء الحرم مما لم يبين قرينة أخرى كنعطيب الكعبة فيصرفه لها وعلى الناذر مؤنة إصالح الهدى المعين إلى الحرم فان كان معصراً تابع بقصة ليقبل الباقي فان تصرف بقوله كفارة أو حجر رخي بآعه ولو غير اذن كما هو نقل عنه وتصدق به على قراء الحرم وهل له أمسا كنهية أولاً وجهان ولو نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة أجزأ بعضها عن بعض كالأعتكاف ولا يجزئ ألف صلاة في غير مسجد المدينة عن صلاة نذرها فيه كنعك كالأجزاء قراءة الأخلص عن ثلث القرآن النذور ومن نذر آيات سائر المساجد وصلاة التطوع عليه على حيث شاء ولو في بيته ولو نذر التصديق بدرهم لم يجزئ عنه جنس آخر ولو نذر التصديق بمال بغيره زال عن ملكه فلو قال على أن أنصدق بعشرين ديناراً وعينها على فلان أو إن شئ مريض فعلى ذلك ملكها وأن لم يقضها ولا قبلها بل وإن رد فله التصرف فيها ويصدق حول زكاتها من حين النذر وكذا إن لم يقضها ولم يردّها النذور له فتصير ذمته له عليه وثبت لها أحكام الديون من زكاة وغيرها ولو تلفت العين لم يقضه إلا إن قصر على ما استظهره شيخنا ولو نذر أن يعتمر مشجداً معيناً أو في موضع معين لم يجز له أن يعتمر غيره بدله عنه ولا في موضع آخر كالأون نذر التصديق بدرهم فضة لم يجز التصديق بدله بدينار لا اختلاف الأغراض (اتعة) اختلف بجمع من مشايخ شيوخنا في نذر مقترين ما لا معيناً لقرضه متادام كونه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لأنه على هذا الوجه الخاص غير قرينة بل يتوهم هل به إلى ربنا النسبية وقال بعضهم يصح لأنه في مقابلة حدوث تعميير في القرض إن أجزأه أو فيه اندفاع بقعة المطالبة إن احتاج لبقائه في ذمته لأعسار أو اتفاق ولا نه يمس للقرض أن يزداد عما اقترضه فاذا التزمها بنذر انعقد وزمته فهو خشن كفاة أحسانه لا وصلة للربا إذ هو لا يكون إلا في عقيد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان رباً وقال شيخنا مشايخنا العلامة الحقيق الطائفة أوى فما إذا نذر الدينون للدين منمنعة الأرض للزهوة مدة بقاء الدين في ذمته والذي رأيت له لا يجزئ أصحابنا المتدينين ما هو صريح في الصحة ونحن أفتى بذلك شيخ الاسلام محمد بن حسين القباط والعلامة الحسين بن عبد الرحمن الأهدي

باب البيع

هو كونه مقابلة شئ بشئ وشراً مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع واخبر كعبر سئل صلى النبي ﷺ أي الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع

العمل المنة فكل منسقوط

مبرور أي لا غش فيه ولا خيانة (بصح) أبيع (باجاب) من البائع ولو هو لا وهو ما دل على التملك دالة ظاهرة
 (كبتك) إذا بكذ أو هو بكذ (وملكك) أو وهبتك (ذا بكذا) وكذا جعلته لك بكذا إن نوى به البيع
 (وقبول) من المشتري ولو هو لا وهو ما دل على التملك كذلك (كاشريت) هذا بكذا (وقبلت) أو ربيت أو
 أخذت أو ملكت (هذا بكذا) وذلك لتمام الصفقة الدال على اشتراطها قوله **بما** بفتح
 تراخي في ما خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا ينعقد بالمطابقة لكن أخير الانقضاء بكل ما عارض البيع
 بها فيه كالحزب والجمع دون نحو الدواب والأراضي فقل الأول القبول من بها كالمقبوض بالبيع الفاسد أي في
 أحكام الدنيا أما في الآخرة فلا مطالبة بها ويجري خلافها في سائر العقود صورها أن يتفقا على من ومن
 وأن لم يوجد لفظ من واحد ولو قال متوسط البائع بعت فقال نعم أو إني وقال للمشتري اشتريت فقال نعم صح وصح
 أيضا بتم منها جواب قول المشتري بعت والبائع اشتريت ولو قرن بالاجاب أو القبول خرف استقبال كابتك
 لم يصح قال شيخنا وبظهر أنه يقتصر من العاين نحو فتح تارة التكلم بشرط صحة الاجاب والقبول كونها (بلا
 فصل) بسكون طو يلفظ يقع بينهما بخلاف البصر (و) لا (تخلله لفظ) وإن قل (أجبت) عن المقيد بان لم يكن
 من مقتضاة ولا من مصالحه ويشترط أيضا أن يتوافقا في لفظا فلو قال بعتك بألف فزاد أو نقص أو باللف
 حاله فاحل أو عكسه أو مؤخلة بشهر فزاد لم يصح للمخالفة (و) بلا (تعلق) فلا يصح معه كان مات أي فقد بعتك
 هذا (و) لا (تأقبت) كبتك هذا شهرا (و) بشرط في عايد) تألما كان أو مشريا (تسكيف) فلا يصح عقد
 صبي ومجنون وكذا من مكره غير حق لعدم رضاه (واسلام لملك) رقيق (مسلم) لا يفتق عليه وكذا بشرط
 أيضا اسلام لملك من يد على التمتع لكن الذي في الروضة وأصلها صحة بيع المبرئ للكافر (و) لملك شيء من
 (مصحف) يعني ما كتبه فيه قرآن ولو آية وإن أثبتت غير الولاية كما قاله شيخنا ويشترط أيضا عدم جراءة
 من يشترى آله حزب كسيف وزمج ونشاب وتر ودرع وحيل بخلاف غير آله الحزب ولو ماتت أي منه كالحديد
 إذا لم يمتن جملته غلبه حزب ويصح بيعه للذي أي في دارنا (و) بشرط (في مقو) غلبه مشمنا كان أو غنا (ملك
 له) أي للعاقبة (عليه) فلا يصح بيع فضولي ويصح بيع مال غير ظاهر إن بان بعد البيع أنه كان باع مال
 موزنه طائفا حياته فإن ميتا حينئذ يبين أنه ملكه ولا أثر لظن خطا بان صحته لأن الاعتبار في العقود بما في نفس
 الأمر لا بما في ظن الكلف (فائدة) لو أخذ من غيره بطريق جائز كما ظن جله وهو حرام باطنا فإن كان ظاهرا
 المأخوذ منه الحزب لم يطالب في الآخرة والأصول قاله البغوي ولو اشتري طائفا في الذمة وقضى من حرام فإن
 أقضه له البائع برضاه قتل توفيقا لمحل له ككلمة أو بعد هاتع عليه أنه حرام حل أيضا والأخرى إلى أن يبرئه
 أو يوفيه من حله قاله شيخنا (وطهرة) أو إمكان طهره بقدر فلا يصح بيع نجس كخمر وخنزير وإن أمكن
 طهره ما يتخلل أو دباغ ولا متنجس لا يمكن طهره ولو تمهنتا تنجس بل يصح هبة (ورؤية) أي المقوود عليه
 إن كان متنجسا فلا يصح بيعه بغيره الماقدان أو أحدهما كرهنا وأجارية للفرز المنهي عنه وإن بالغ في وصفه
 وتكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يخلت بغيره إلى وقت العقد وتكفي رؤية بعض المبيع إن دل على بقاءه كظاهر
 ضرورة نحو رطل اللاتع ومثل أنموذج متساوي الأجزاء كالحبوب أو لم يدل على بقاءه بل كان متساو الباق
 لبقائه كقشر زمان ويصح وشرة سفلى نحو جوز فيكفي رؤيته لأن صلاح باطنه في ذاته وإن لم يدل هو
 عليه ولا يكفي رؤية القشرة العليا إذا انقضت السفلى ويشترط أيضا قدرة تسليمه فلا يصح بيع آبقه وضال
 ومضروب لغير قادر على اتزاعه وكذا شئ عصبه (مهمة) من تصرف في مال غير طيب أو غيره
 طائفة بغيره فإن أن له عليه ولاية كان مال مؤثرته فإن مؤثرته أو مال أجنته فإن أذنه له أو طائفا فقد بشرط
 فإن مشنوفيا للشر وطهه تصرفه لأن العبرة في العقود بحال نفس الأمر وفي العبادات ببدل وجب في ظن
 الكلف ومن لم لو نوا ولم يظن أنه مطلق بطل ظهوره وإن بان مطلقا إلا أن الدار فيها ظن الكلف وشمل

بفتح دبر

أعوان

أعوان

قوله وصورها أي

المطابقة أي صورة

يعها (قوله متوسط)

أي كماله والمصلح

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

مستتر

(٦) مياكوع جيا طامل
(٧) ميع الرموه ع حه
وميع الرموه ع حه

(۲) دین تو کو کھوایا کہ دوسرے

(قوله فلو أبرأ من حق)

ای معین کا فہم

مثلا وإنما قيدنا الحق

بكونه معنا لما سيأتي

ان الابرار امن المجهول

باطل لا اعتداد به (قوله)

یہ موصوف (ای

شيء موصوف في القيمة

هذه خاصته للتفق

عليها وأما لفظ السلم

فيشترط على الاصح

قالا لزرکی ولس لانا

عقد مختص بصفة

إلا هذا والنكاح (قوله

⑤ **وَحَرَّمَ رِبَاً قَدْ أَفْرَدَهُ**

غير مؤلفا بترجمة وهو

٦٦) **مَكْمَرٌ** رَأَى مَعَ الْقَصْرِ

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْتَمِزُ الْإِسْلَامَ وَهُوَ كَرِهٌ لِّقَوْمِهِ

مدل من و او و تکت

سما والباء اه حم

(قوله وطريقه)

الخلاص (الخ) والحلة

المخلصين: إلى ما مكرهم

بما أن الله لا يهدي القوم الظالمين

الكافة

التخلف عن

الفضاء لا يتولد من الفضاء

طائف (أبو) ولد له

عقل کا حال عشر

(۱۱) - جنم السماء و دعو

المطعم
فندق (1)

علاوة المطلقة والاب وان علا والجددة وان علت ولو من الاب كالألم اذا عديت منها بعد الفجر فلا حرم لاستثناء
المعز عن الحضانة كالفرق بين وصية وعق ورهن ويجوز تفريق ذلك البينة ان استثنى من اية بطن او غيره
لكن بكرة في الرضيع كغيره في الادنى للفرق قبل البلوغ عن الأم فان لم يستثن من اللبن حرم وبطلان لان كان
غير من الدج لكن تحت الشك حرمه دج اية مع فائده (د) حرم ايضا (بيع نحو من) ثم (أو) ظن أنه
يتخذه مسكر (الشرب والأمر دمج عرف بالفسور به واليك التفارضة والكثير للمناطقة والحرر لرجل
بلفته وكذا بيع نحو السك ليكافر يشترى لطيب الصم والحيوان لكافر فم أنه بآركه بلا دج لأن الأصح
أن الكفار محاطون بفروع الشريعة كالمسلمين عندنا خلافاً لأن حنيفة رضي الله تعالى عنه فلا يجوز
الاعانة عليهما ونحو ذلك من كل تصرف يفضي إلى مصبة يميناً أو ظناً ومع ذلك يصح البيع وبكرة بيع
ما ذكر ممن يؤمن منه ذلك وبيع السلاح لنحو بناء أو قطاع طريق ومعاملة من يدينه بجلال وحرأه وأن قلب
الحرام الحلال نعم ان علم محرم ما يحق به حرم وبطل (د) حرم (احتكاك قوت) كمن يوز يبيع وكل تجزى
في الفطرة وهو امساك ما اشتراه في وقت العلاء لا الرخص لبيعه بأكثر عند اشتداد حاجة أهله مما هو
غيره إليه وإن لم يشتره بقصد ذلك لا يملكه لنفسه أو عياله أو يبيعه بثمن مثله ولا امساك حقه أرضه وألحق
النزالي بالقوت كل ما يبيع عليه كالحرم وصرح القاضي بالكرهية في التوب (وتؤم على تؤم) أي سوم
غيره (بشد تفريق ممن) بالتراضي به وإن فحش ففرض الممن عن القيمة للنهي عنه وهو أن يزيد على آخره عن
ما يزيد شراؤه أو يخرج له أرخص منه أو يرغب للالك في استرداده ليشتري به على وجه حرمه بهذا البيع وقبل
لزمه إلقاء الخيار (ونجس) للنهي عنه ولا يذاه وهو أن يزيد في الثمن لا يرغب بل ليختص فيه وإن
كانت الزيادة في مال محجور عليه ولو عند نقص القيمة على الوجه ولا خيار للمشتري ان عني فيه وإن وأطا
البائع الناحية لتفريط المشتري حيث لم يتأمل وتسال ومدح السيلة كبرغتها بالكتب كالتجس وكشرط
التحريم في الكل علم النبي حق في التجس وبيع البيع مع التحريم في هذه المواضع
(فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب) (بيعت خيار مجلس في كل بيع) حق في الرجوع والسلم
وكذا في هبة ذات ثواب على المنقذ وخرج في كل بيع غير البيع كالأرأه والمبة بلا نوابه وشر كق وفراض
ورهن وحوالة وكتايف واجارة ولو في الدماء ومقدرة مدية فلا خيار في جميع ذلك لا اله الا نسى (سقط خيار
من اختار زوجه) أي البيع من بائع ومشتري كان يقول لا اختار زوجه أو أجزأه فسقط خيارها أو من أحدها
كان يقول اختار زوجه فسقط خياره ويقتى خيار الآخر ولو مشترياً (د) سقط خيار (كل) منهما (فرقة
بدن) منهما أو من أحدهما ولو ناسياً أو جاهلاً عن مجلس العقد (عرقاً) أي بصدقه الناس فرقة بلام به العقد ومما لا فلا
فان كانا في ثوب صغير فالفرقة بأن يخرج أحدهما منها أو في كيرة ثوبان ينتقل أحدهما إلى بيت من بيوتها أو في
صراء أو في ثوب ثوبان بولي أحدهما ظهره ويختص قليلاً وأن مع الخطاب فيقتى خيار المجلس عالم بفرقة
ولو طال مكثهما في محل أو أن بلغ سنين أو عاشا متنازلاً ولا يسقط بموت أحدهما ينتقل الخيار لوارث التأهل
(وحلفت نافي فرقة أو قسح قبلها) أي قبل الفرقة بان جاءا معا وأدعى أحدهما فرقة وأنكرها الآخر ليسقط
أو اتفقا عليها وأدعى أحدهما فساق قبلها وأنكر الآخر فيصدق الثاني لو اختلفت للأصل (د) يجوز (لها) أي
لأما قد بن (شرط خيار) لها أو لأحدهما في كل بيع فيه خيار مجلس الا فيما يتفق فيه للبيع فلا يجوز شرط
لمشتري للمنافاة وفي رجوعه فلا يجوز شرطه فلهما لا أحد لا شرط القضي فلهما في المجلس (ثلاثة أيام فأقل)
بخلاف ما لو أطلق أو أكثر من ثلاثة أيام فان زاد عليها لم يصح العقد (من) حين (الشرط للخيار) سواء أشرط في
العقد أم في مجلسه وللك في البيع مع ثوابه في مدة الخيار لمن اشترى خياراً من بائع ومشتريهما ان كان لهما هو فوق
فان تم البيع بأن أنه لمشتري من حين العقد والافلتان (وحصل فسخ) للعقد في مدة الخيار (بنحو فسخ البيع)

مؤتم

١٥ فيما سله جميعها

١٦ تتباع جميع ما ذكره من ألبان
١٧ مشرق

(قوله ونجس) وهو
الامارة لأنه بشر الرغبات

في السلع ويرفع
أسطرها (قوله ويجوز

لها شرط خيار الخ)
ضابط ما ثبت فيه خيار

المجلس ثبت فيه خيار
الشرط الا ما شرط فيه

القضي وهو الرجوع
والسلم وما يسرع إليه

الفساد ومن يتفق على
للمشتري وما لا فلا

١٨ يلزم به العقد
١٩ هذه الثمن فرقة

٢٠ (٧) ط ٢ فاعلم بان

٢١ من صفتان اصل - فادوات

٢٢ ما ذكره من كذا

٢٣ ما ذكره من كذا

٢٤ (٨) ما ذكره من كذا

٢٥ (٩) ما ذكره من كذا

٢٦ (١٠) ما ذكره من كذا

٢٧ ما ذكره من كذا

٢٨ ما ذكره من كذا

كاسترحمت البيع (وإجازة) فيها (بنحو اجزأت) البيع كأمضته وانصرف في مدة الحبار بوطي وعيق
 ويسع وإجازة وتزوج من بائع فسخ ومن مشترأ إجازة للشراء (و) ثبت (لمشترأ جاهل) بما يأتي خيار في رد
 للبيع (ب) ظهور (عيب قديم) مفسد في البيع وكذا للبائع بظهور عيب قديم في الثمن وأنزوا الأول
 لأن الغالب في الثمن الانصاف فقل فيه ظهور العيب والقديم ثافارن العقد أو حدث قبل القبض وقد بقي إلى
 الفسخ ولو حدث بعد القبض فلا خيار للمشتري وهو (كاستحاضة) وكالحاج لامية (وسر قذوا باق وزنا) من رقيق
 أي بكل منها وإن لم ينكرز وتاب ذكرأ كان أو اثنى (وبولي بخراس) إن اعتاده وبلغ كسج سين و بخر
 وصنان مستحكمين ومن عيوب الرقيق كونه تمام أو شاماً أو كذا بأو كلاً لظن أو شار بالحوجر أو نارك
 الصلاة قائم بقبضها أو أصم أو أبله أو مضطك الر كستن أو زقاء أو حايلا في آدمية لا يهية أو لا يحض من ثامت
 عشرين سنة أو أحدث منها تكبر من الآخر (وجاه) الحيوان (وعقن) ورمح وكون الدار منزلة الخند أو كون
 الجن مستطابن على ساكنها بالرجم أو القردة مثلاً رعى زرع الأرض (و) ثبت بتعريض فقل وهو حر أم للتدليس
 والضرر (كتصرية) له وهي أن يترك حبله مدة قبل بيعه ليؤتم الشري كثره اللين ويحبس شعر الحاربة
 (لا) خيار (بقين فاجش كظن) مشتر محو (زجاجة جوهرة) ليتغيره بعينه فضة وهو من غير محس
 (والخيار) بالبعب ولو تصرية (فوري) فيطلق بالتأخير بلا عذر ويختار الفور عادة فلا يضر صلاة وأكل
 دخل وقتها وقضاء حاجة ولا سلامته على البائع بخلاف محادثته ولو عليه ظلاله التأخير حتى يفسح ويعد في
 تأخير بهجه لجواز الرد بالعيب إن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بقدا عن الطاء ويحمل فوريته أن خفي عليه
 ثم أن كان البائع في البلد ردده للمشتري بنفسه أو وكيله على البائع أو وكيله ولو كان البائع غائب عن البلد ولا وكيل
 له تها رفع الأمر إلى الحاكم ويجوز تأويله بالخروج لحضوره فإذا عجز عن الأنهاء لحوجر من أشهد على الفسخ فان عجز
 عن الأشهاد لم يتركه تلفظ على المشتري ترك استعماله فلا استخدم وكفاؤا بقله أشقى أو ناو لى التوب
 أو أغلق الباب فلا رد فخر أو إن لم يفعل الرقيق ما أمربه فان فعل شيئاً من ذلك بلا طلب لم يضر (فرع) لو باع
 حيواناً أو غيره بشرط بزمانه من العيوب في البيع أو أن لا رد لها مع العقد ويري من عيب باطن بالحيوان
 موجود حال العقد لم يعلنه البائع لا عن عيب باطن في غير الحيوان ولا ظاهر فيه ولو اختلفا في قدم العيب واحتمل
 صدق كل صدق البائع يحينه في دعواه كحدوثه لأن الأصل لزوم العقد وقيل لأن الأصل عدم العيب في يده ولو حدث
 عيب لا يترك القديم بذونه ككسري يفسد ويجوز وتقوير بطيخ مندود رد ولا أرض عليه الحادث ويتبع في
 الرد بالعيب الزيادة للنفقة كالسمن ونعم الصلعة ولو باع جرو وحمل قارن يعل لا للنفقة كالولد والنمر وكذا
 الحمل الحادث في ملك المشتري فلا تتبع في الرد بل هو للمشتري

(فصل في حكم البيع قبل القبض) (البيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انفساخ البيع بثلغه أو ائلاف
 بائع وثبوت الخيار بتعييه أو تعيب بائع أو اجني وبائلاف اجني فلو تلف باقياً أو تلفه البائع أنفسخ البيع
 (وائلاف مشتري قبض) عوان جهل أنه البيع (ويطلق تصرف) ولو مع بائع (بنحو يسع) كبيع وصدق وإجازة
 وزمن واقرض (فيما لم يقبض لا بنحو اعتاق) وتزوج ووقف لشوق الشارع إلى العتق ولعدم توقفه على
 القدرة بدليل محض اعتاقه لا يبق ويكون به المشتري قابلاً ولا يكون قابلاً بالتزويج (وقبض غير منقول) من
 أرض ودار وشجر (بتخلية لمشتري) بأن يمكنه منه البائع مع تسليمه المفتاح وافراده من امتعة غير المشتري
 (و) قبض (منقول) من سفينة أو حيوان (بمقله) من محله إلى محل آخر مع تفريغ السفينة وحصل القبض
 أجتا بوضع البائع المنقول بين يدي المشتري بحيث لو مده إليه بثلغه لئاله وأن قال لا أريده وشرط طغ غائب عن محل
 العقد مع إذن البائع في القبض من زمن يمكن فيه المضي إليه عادة ويجوز لمشتري استقلال قبض البيع إن كان
 الثمن مؤجلاً أو سلم الحال (وجاز استبدال) في غير بوي يسع بثلغه من جنسه (عن عن) قد أو غيره لخبر ابن

⑤ ويقال تسليح / مكو
 (قوله وجاه) بالكسر
 وهو امتناعها على
 رايها وهو غير
 يكونها جوحاً فاقضى
 أنه لا بد أن يكون طبعاً
 لها وهو منجبه ومثله
 هربها بمأراه وشرها
 لبن قسها وألحق به
 لبن فسرهما (قوله
 فوري) أي اجماعاً ومعه
 في البيع للمعين فان
 قبض شيئاً عمافي القصة
 بنحو يسع أو سلم
 فوجده معيلاً لم يلزمه
 فوراً لأن الأصح أنه لا
 يملكه إلا بأرضابيه

⑥ قوله عتاق
 ⑦ قوله عتاق
 ⑧ قوله عتاق

عمر رضي الله عنه كنت أبيع الإبل بالنابير وأخذ مكانها الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ مكانها الدنانير فأنبت
رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقا وليس عيبا كاشي (و) عن (دين) فريض وأجرة
وصداق ولا عن مسلم قبله لم يستقر إر ولو استبدل موافقا لعله الربا كدروهم عن دينار أكثر من قبض البذل
في المجلس خذوا من الربا إن استبدل ما لا يوافق في العلة كطعام عن درهم ولا يبدل نوع أسلم فيه أو مبيع في الدمة
تقيد بغير لفظ السلم بنوع آخر ولو من جنسه كخطة من أمة عن يضاء لأن المبيع مع تعيينه لا يجوز بيعه قبل
قبضه مع كونه في الدمة أولى نعم يجوز إبداله بنوعه الأجل ودون ذلك الأجل بالتراضي
(فصل في بيع الأصول والثمار) (بدخل في بيع أرض) وهما وقفا والوصية بها مطلقا لا في رهنها والاقرار
بها (ما فيها) من بناء وشجر وطلب وشمر والشيء لم تظهر عند البيع وأصوله بقل من مرة بعد أخرى كقضاء
ويطبخ لا ما يؤخذ دفعة كزوفخل لا نه ليس للدوام والثبات فهو كالمقولات في الدار (و) بدخل (في) بيع
(بستان) وقربة (أرض وشجر وبناء) فشيئا لا مزارع حوله لأنها ليست منها (و) في بيع (دار هذه الثلاثة)
أي الأرض المملوكة للبائع يحملها حتى تخومها إلى الأرض السابعة والشجر الثمر وسفها وإن كثر والبناء فيها
بأنواعه (وأبواب منصوبة) وأغلقها المصنوعة والأبواب المقلوعة والسرور والحجارة المدقونة بلبانها (لا) في بيع
(قن) ذكر أو غيره (حلقه) بآذنه أو خاتم أو ثقل (و) هكذا (ثوب) عليه بخلافه للحواري كالحزير وأن كان شاترا
عورته (و) في بيع (شجر) رطب بلا أرض عند الإطلاق (عرق) ولو لم يباين لم يشترط قطع الشجر بأن شرط
إبقاؤه أو أطلق لوجوب بقاء الشجر الرطب ويلزم المشتري قلع اليابس عند الإطلاق للعادة فإن شرط قطعه أو
قلعه يحمل به أو إبقاؤه يحمل البيع ولا ينتفع المشتري بعمره (و) غصن رطب (و) اليابس والشجر رطب لأن العادة
قطعه وكذلك ورق رطب لا ورق جناه على الأوجه (لا) بدخل في بيع الشجر (مغرسه) فلا يتبعه في بيعه لأن اسم
الشجر لا يتناول (و) لا (مغرسه) كطالع نخل يتشقق وعمر نحو عنب يوروز وجوز بانقضاء ظاهر منه للبائع ومالم
يظهر للمشتري ولو شرط الثمر لا حده فمفهومه جمل بالشرط سواء أظهر الثمر أم لا (ويقتان) أي الثمر الظاهر
والشجر عند الإطلاق فيستحق البائع ثقبه الثمر إلى أو ان الحداد فأخذ دفعة لا تدري بها والمشتري ثقبه
الشجر مادام حي فان انقطع فله عمره إن نفع لا بدله (و) بدخل (في) بيع (أدابة خمرها) المملوك لمالكها فان لم
يكن مملوكا لم يملكها لم يصح البيع كبيعها دون حملها وكذلك عكسه
(فصل في اختلاف المتعاقدين) (ولو اختلف متعاقدان) ولو وكيلين أو وارثين (في صفقة عقيد معاوضة)
كبيع وسلم وقراض وإجارة وصداق (و) الحال أنه قد (صح) العقد بانفاقهما أو بمين البائع (كقدر عوض)
من نحو مبيع أو من أوجنه أو صفته أو أجل أو قدره (ولا يبيته لأحدهما) بما أذاعه أو كان لكل منهما عينة
ولكن قد تعارفتا بأن أطلقا أو أطلقا إحداهما وأرخت الأخرى أو أرختا تاريخا ببيع واحد والأحكام مقدمة
التاريخ (تحلف كل) منهما ثمنًا واحدًا بجمع نفق القول صاحبه وإثباتا لقوله أو فيقول البائع مثلاً ما بعث بكذا ولقد
بعث بكذا ويقول المشتري ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا لأن كلامه مدع ومدعى عليه والأوجه عدم
الاكتفاء بما بعث إلا بكذا لأن النقي فيه صريح والاثبات مفهوم (فإن) رضى أحدهما بدون ما أذاعه أو مبيع
ملا لا تخير بما أذاعه لم يفسخ العقد ولا رجوع فان (أصر) على الاختلاف (فليكل منهما) أو الحاكم (تسخته) أي
العقد وإن لم يسأله قطعا للأمر ولا يجب الفورية هنا نعم مدة الفسخ رد البيع بزادته التضيعة فان تلف جثا أو
شرعا كان وقفه أو باعه رد ثمنه إن كان مثليا أو قيمته إن كان موقوتا وبرد ثمن البائع بقيمة آبق ففسخ العقد
نحوه وآبق من عند المشتري والظاهر اعتبارها بيوم الحرب (ولو ادعى) أحدهما (يقاتل الآخر) أو هبة كان
قال أحدهما بعتك بثلث فقال الآخر بل رهنه بثلث أو هبتك فلا تحلف إذ لم ينقضي على عقيد واحد بل (تحلف
تكل) منهما لا أخير (نفية) أي بمنا نافية لا دعوى الآخر لأن الأصل محذومه ثم برده مدعى البيع الألف لأنه مقرر بها

⑤ في مقدم الجواز مع كونه
في الدمة أول
دين أو عرق

⑥ أجرة ثمن مستقيم أو ناسخ

⑦ أدول حريف

⑧ دين من نوع أو ما هو

(قوله وعن دين الح)

أما بيع الدين ولو جين

لغير من هو عليه فباطل

في الاظهر كأن يشتري

عبد زيد بمائة له على

عمرو لمجزه عن

تداعيهما وانتمد مافي

الروضة هنواصلها في

الحلج من جواره بعين

أودين بشرطه السابق

اهتف (فوله الأصول)

قال النووي في تحريره

الأصول الشجر

والأرض (فوله والثمار)

جمع عمر وهو جمع ثرة

(قوله مطلقا) أي من

غير نص على الإدخال

أولا خراج (قوله كان

وقفه) أي أو كاتبه (قوله

أو قيمته) أي وقت

التاف حيا أو شرعا

وتلزم القيمة وان

زادت على الثمن

⑤ يكون ما لم يباينة

⑥ فلا يحل

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

في أو ما لم يباينة

ويسترد العتيق بزوائد المتصلة والمنفصلة (و) اذا اختلف العاقدان فادعى أحدهما إبطال العقد على مفيد من
إخلال ركن أو شرط كان ادعى أحدهما ركنه وأنكرها الآخر (خلف مدعى صحة) العقد غالباً ثم دعاه
لظاهر من حال الكلف وهو احتياجه للمنفعة على أصل عدمه بالتشؤف الشارع إلى إبطال العقد وقد يصدق
مدعى الفساد كان قال البائع لم يكن بالفالحين البيع وأنكر المشتري واحتمل تمامه البائع فيصدق بيمينه لأن
الأصل عدم البلوغ وإن اختلفا هل وقع الصلح على الانكار أو الاعتراف فيصدق مدعى الانكار لأنه الغالب
ومن ذهب في مرضه حين فادعت ورثة عتيقه عقده حال الهبة لم يقبلوا إلا إن علم له عتيقه قبل الهبة وادعوا
استمرارها إليها يصدق منكر أصله نحو البيع (فروع) لوردة المشتري في مقام معيناً فأنكر البائع أنه المبيع
فيصدق بيمينه لأن الأصل مضي العقد على السلامة ولو اتى المشتري بمافيه قارة وقال قبضته كذلك فأنكر
القبض فيصدق بيمينه ولو أقرغه في ظرف المشتري فظهرت فيه قارة فادعى كل أنهما من عند الآخر يصدق البائع
بيمينه إن أمكن صدقه لأنه مدعى للصحة ولأن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن والأصل جراءة البائع
وإن دفع لدايته فترده يجب فقال الدافع ليس هو الذي دفعته صدق الدائن لأن الأصل بقاء القصد وصدق
باعتبار ردة عتيقه وقال هي بالنصوبة وكذا ادعى
فصل في القرض والرهن (الاقراض) وهو عليك شيء على أن ترد مثله (شئ) لأن فيه إعانة على
كشف كربة فهو من الحسن الأكدية للأحاديث الشريفة كخير مسلم من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا
نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة وإثني عون العبد ما دام العبد في عون أخيه وصح خبر من أقرضه
مترتين كان له مثل أجر أحدهما لو صدق به والصدقة أفضل منه خلافاً لبعضهم ومحل نفيه إن لم يكن للقرض
مضطرراً أو لأوجب ومحرّم الاقراض على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة وقوراً في الحال وعند الحلول في
الوجع كالاقرض عند العلم أو الظن من أخذه أنه ينفقه في معصية ومحصل (بإيجاب كاقراضك) هذا أو
ملكته على أن ترد مثله أو حذره ورد مثله أو أصرفه في نحو الحك ورد مثله فان حذف ورد مثله فكنانة ومحل
حفظه لقول لا إن سبعة أقرضني هذا فيكون قرضاً وأعطى فيكون هبة ولو انتصر على ملكته ولم ينو البدل
فيه والافتكانية ولو اختلفا في نية البدل صدق الدافع لأنه أعرف بقصده وفي ذكر البدل صدق الأخذ في عدم
الذكر لأنه الأصل والصيغة ظاهرة فادعاه ولو قال لمضطرراً أطعمتك بعوض فأنكر صدق الطعم حمل للناس على
هذه المسكرمة ولو قال وهبتك بعوض فقال شحنا صدق الهبة ولو قال اشترى بدمي كخبر فاشترى له كان
الدم قرضاً لا هبة على التعمد (وقبول) متصل به كاقرضته وقيل قرضه نعم القرض الحكمي كالانفاق على
اللقيط المحتاج وإطعام الجائع وكسوة العاري لا يقتصر إلى إيجاب وقبول وقنه أمر غيره بإعطاء ماله غير فيه
كإعطاء شاعر أو ظالم أو طعام فقير أو فداه أسير أو غير ذلك وقال شجع لا يشترط في القرض الإيجاب والقبول
واختارة لا ذرعاً وقال قياس جواز المعاطة في البيع نحو ازهاهنا وانما يجوز القرض من أهل نزع فيما يملكه
من حيوان وغيره ولو تعدا معشوقاً نفع يجوز قرض الخبز والعجين والخمير الحامض لا الروبة على الأوجه وهي خميرة
لبن حامض تلقى على اللبن لزوب لا خلاف في موضعها المقصودة ولو قال أقرضني عشرة فقال خذها من فلان فان
كانت له تحت يده نهاراً والأفهم وكل في قبضها فلا بد من مجدي قرضها وتمتع على ولي قرض مال مؤليه بلا ضرورة
نعم يجوز للقاضي اقراض مال المحجور عليه بلا ضرورة لسكرته أو شغاله إن كان المقرض أميناً موسراً (وملك
مقرض قبض) باذن مقارضه وإن لم يتصرف فيه كالموقوف قال شيخنا والأوجه في النقوط المعتاد في الإفراج
أنه هبة لا قرض وإن اعتذر بمثله ولو اتفق على أخيه الرشد وعياله شين وهو ما كذا لا يرجع على الأوجه
(و) جاز (لمقرض اشتد) حيث بقي ملك المقرض وإن زال عن ملكه ثم عاد على الأوجه بخلاف ما لو تعاق به
حق لازم كرهن وكناية فلا يرجع فيه حينئذ نعم لو أجره رجع فيه ومحل على المقرض رد المثل في المثل وهو

(قوله فان قال البائع لم
أكن بالنا) أي أنت
مجنونا أو مجبورا على
وعرف له ذلك فانه
المصدق وأما اذا قال
السيد كاتبك على نعم
واحد وقال الرقيق بل
على نعمين فان الرقيق
هو المصدق كما رجه
التووي (قوله والخبر
الحامض) هذا أحد
وجهين ذكرهما في
التنمية ورجحه بعض
المؤخرين قال مر
وهو الظاهر لا طراد
المادة خلافاً لجزم به
في الأنوار من المنع قال
السبكي والعبارة بالوزن
كالخبر (قوله فلا بد من
تجديد قرضها) أي
لامتناع اتحاد القابض
والمقبض وسبب
الكلام على هذا في
خاتمة قيل مبحث
الرهن

- ① وفي نسخة أقرضته
- ② أو باق ورثته
- ③ الأول ابن القابل
- ④ وخبر آخر
- ⑤ في مقارن جواز
- ⑥ (والأولى من قول)
- ⑦ كونه أو راد من له
- ⑧ وفي نسخة مرفوعة
- ⑨ قوله مرفوعة
- ⑩ كونه أو

النقد والحبوب ولو قد أبطله السلطان لأنه أقرب إلى حقه ورد المثل صورة في التقويم وهو الحيوان والحيات
والجواهر ولا يجب قبول الردي عن الجيد ولا قبول المثل في غير محل الاقراض ان كان له غرض صحيح كان
كان لثقله مؤنة ولم يتحملها المقرض او كان الموضع مخوفا ولا يلزم للمقرض الدفع في غير محل الاقراض إلا إذا لم
يكن له مؤنة أو له مؤنة ولم يتحملها المقرض لكن له مطالبة في غير محل الاقراض فيمنه بمحل الاقراض وقت
المطالبة في ثقله مؤنة ولم يتحملها المقرض لجواز الاعتراض عنه (و) جاز لمقرض (نفع) بصل له من مقرض
كره الزائد قدر اوصافه والاجود في الردي (بلا شرط) في العقد بل يسن ذلك للمقرض له وله ملك ان
خياركم أحسن فكمه ولا يكره للمقرض أخذه كقبول هديته ولو في الربوي والأوجه أن المقرض يملك
الزائد من غير لفظ لأنه وقع تبعا وأيضاً فهو شبه الهدية وأن المقرض إذا دفع أكثر مما عليه وادعى أنه ما دفع ذلك
ظناً به الذي عليه خلف وزجعه في واما المقرض بشرط جاز نفع المقرض ففاسد فغيره كل قرض جز منفعه فهو
ربا وجاز منفعه من جمع من الصحابة ومنه المقرض لمن يستأجر حرفة أو غيره كقرض من جز منفعه لا أجل
القرض ان وقع ذلك شرطاً إذ هو محذور حرام اجتماعاً والاحكام عندنا وخرام عند كثير من العلماء قاله الشكبي
وبجواز الاقراض بشرط الرهن أو الكفيل ولو قال اقترض هذا ثمانية وثلاثين مائة فاقترضه المائة أو بعضها
كان ضامناً على الأوجه للحاجة كما لقي المتأخر في البحر ومحلى ضمانه وقال البغوي لو ادعى المالك المقرض
والأخذ الوديعة صدق الأخذ لأن الأصل عدم الضمان بخلافه لا نوار (ويصح رهن) وهو يصلح بمن يجوز
بيعها وثيقة يدين يستوفي منها عند تعذر وفائه فلا يصح رهن وقف وأول (بإيجاب وقبول) كرهت وارتهنت
ويشترط تامة في البيع من اتصال اللفظين وتوافقهما متى وباني منها بخلاف العاطاة (من أهل تبرع) فلا يرهن
ولي أبا كان أو جذا أو وصية أو حاكماً مال صبي ومجنون كالأيرهن لها لا يضر ورؤا وغبطة ظاهرة فيجوز له
رهنه والارتهان كان يرهن على ما يقرض الحاجة المؤنة ليوفي بما ينتظر من العلقا وحلول الدين وكان يرهن
على ما يقرضه أو يبيعه مؤنلاً لضرورته فنهى أو نحوه للزوم الارتهان حينئذ (ولو) كانت العين المرهونة جزءاً
مشتاعاً أو (غارية) وإن لم يصرح بلفظها كان قال له مائلكها ازتهنا يدتيك لحصول التوثيق بها وبصح اعادة
النقد لذلك على الأوجه وإن مشتاعاً عارته لغير ذلك فصح رهن متعار ياذن مالك بشرط معرفته للرهن ويحسن
الدين وقدره نعم في الجواهر ولو قال ارهن عبدي بما شئت فصح ان يرهنه بأكثر من قيمته انتهى ولو عين قدره
فرهن بدونه بخاز ولا رجوع للمالك بعد قبض الرهن العارية فلو تلفت في يد الرهن ضمن لأنه مشتاعاً إلا اتفاقاً
أو في يد الرهن فلا ضمان عليهما إذا لم يصرح بمقتضى الحق عن ذمة الراهن نعم ان رهن فاسد ضمن
بالسليم على ما قاله غيره وأحد ويبيع المزارع ماله كله عند حلول الدين ثم يرجع المالك على الراهن بثلثه الذي
يبقى به (لا) يصح (بشرط ما يضر) الرهن أو الرهن (بأن لا يباع) أي المرهون (عند الحل) أي وقت حلول
الدين أو إلا بأكثر من ثمن المثل (وكثير ط منفعته) أي المرهون للرهن (بأن لا يباع) أي المرهون (عند الحل) أي وقت حلول
كشعر الشجر (مرهونة) فيبطل الرهن في الصور الثلاث (ولا يلزم) الرهن كالمثبة (إلا قبض) بما مر في قبض
المبيع (بإذن) من رهن يصح ثبته ويحصل الرجوع عن الرهن قبل قبضه بتصرف يزيل المالك كالمثبة والرهن
لا يخر لا بوطي وتزويج وموت عاقيد وهرب مرهون (واليد) في المرهون (لم يرهن) بعد لزوم الرهن غالباً (وهي)
على الرهن (أمانة) أي بذاته ولو بعد الرأى ومن الدين فلا يضمنه المرتهن إلا بالتعدي كان امتنع من الرد بعد
سقوط الدين (وصدق) أي المرتهن كما استاجر (في) دعوى (تلف) يمينه (لا في رد) لأنها مقبض المقرض
أنفسهم ما كانا كما استعير بخلاف الوديعة والوكيل ولا يضمنه شيء ممن الدين ولو غفل عن نحو كتاب فأكث
الأرض أو جعله في محل محظوظ ضمنه المقرض (فأجده) وحكم فاسد العقود إذا صدر من رشيد حك صحيحها
في الضمان وعدمه لأن صحيح العقد إذا قضى الضمان بدالقبض كالبيع والقرض فلهذا أولى أو لعنه

قوله كالأيرهن لها
ي لأن الولي في حال
الا... لا يبيع الإجمال
مقبوض... التسليم
فلا ارتهان واسته
كالصبي والمجنون فيها
ذكر ولو هرب بدل
الصبي والمجنون بالمهجور
لكان أولى لأنه أعم
وأخصر (قوله لير
ذلك) أي لير الرهن
وإنما امتنع اعادة النقد
ليصرفه في مشترى عين
مثالها ونشرط المار
الآتي في بابها وهو أن لا
يكون النفع المقصود
في المزار بذهب عنه

كالمروهن والمستأجر والرهون فقامت كذا (فرع) لو رهن شيئا وجعله مبيعاً من الرهن بعد شهر أو
 عارته له بعده بأن شرطاً في عقد الرهن ثم قبضه المرهن لم يضمنه قبل قبضه الشهر وإن علم فساداً على المضمون
 وضمنه بعده لأنه يصير بيعاً أو عارية فاستدبر لتعليقها ما بانقضاء الشهر فإن قال قائل هتكت فإن لم أقض فخذ الخلول
 فهو مبيع منك فسد البيع لا الرهن على الأوجه لأنه لم يشرط فيه شيئاً (وله) أي للمرهن (طلب بيعه) أي
 المرهون أو طلب قضاء دينه إن لم يبيع ولا يلزم الرهن البيع بخصوصه بل إنما يطلب المرهن أحد الأمرين (إن
 حل دين) وإنما يبيع الرهن بإذن المرهن عند الحاجة لأن له فيه حقاً ويقدم المرهن بضمنه على سائر الرهماء فإن
 أتى المرهن بالإذن قال له الحاكم إن كان في بيعه أو أمره من الدين (ويجوز رهن) أي بجبره الحاكم على أحد الأمرين
 إذا امتنع بالحسن وغيره (فإن أصر) على الامتناع أو كان غائباً وليس له ما يوفى منه غير الرهن (بأعه) عليه
 (قاضي) بعد ثبوت الدين وملك الراهن والرهن وكونه محظوظاً ولا يتوقف على الدين من عنده فلهذا لضرر المرهن
 ويجوز للمرهن بيعه في دينه حال باذن الراهن وحضرته بخلافه في غيبته نعم إن قدر له الثمن مطلقاً لا تنقضاء
 التهمة ولو شرط أن يبيعه ثالث عند المحل جاز بيعه بغير إذن الراهن ولا يشترط مراً جازاً للرهن في البيع لأن الأصل
 بقاء إذنه بل المرتهن لا يقدح بمحل أو يبرئ (وعلى مالكه) من رهن أو مبيع له (مؤنة) للمرهون كمنفق وقدر
 وكسوته وغلف ذابته وأجرة رزاقه ومكان حفظه وإعادة ما يهدم أجماعاً خلافاً لما شذ به الحسن فإن غاب أو أعتز
 راجع المرتهن الحاكم وله الاتفاق بإذنه ليكون رهنه بالفقهاء إضافةً فان تعذر استئذانه أو أشهد بالانفاق ليرجع رجع
 والأفلا (وليس له) أي للمالك به ولو رهن بيعه ووقف (رهن آخر) للراهن رهن (ووطء) للمرهونة
 بلاذنه وإن لم يحل حبس الباب بخلاف سائر التمتع فتحل إن أمن الوطء (وتزوج) لأمة مرهونة لنفسه والفقهاء
 (لا) إن كان الزوج (منه) أي المرتهن أو باذنه فلا يمتنع على الراهن وكذا لا تجوز الأجرة للمرتهن بلاذنه
 إن جاوزت مدتها المحل ويجوز له الانتفاع بالركوب والسكنى لا بالبناء والغرس نعم لو كان الدين مؤجلاً وقال أنا أقام
 عند الأصل فله ذلك وأما ووطء المرتهن الجارية المرهونة ولو باذن المالك فيزنا حيث علم التحريم فعليه الحد ولو لم يمت
 المهر مثلاً تطاوعه غائلة بالتحريم ولا يثبت إلى عطاء من يجوز له الوطء باذن المالك ضعيف جداً بل قيل إنه مكذوب
 فعليه وسئل القاضي الطبيب الناصري عن الحكم فيما اعتاده النساء من ارتهاج الحلي مع الإذن في لبسها فأجاب
 لاضمان على المرتبة مع اللبس لأن ذلك في حكم اجارة فاسدة فعملها كذلك بان المقرضة لا تقرض ما لها إلا لاجل
 الارتهاج واللبس فجعل ذلك عوضاً فاسداً في مقابلة اللبس (ولو اختلفا) أي الراهن والمرتهن (في أصل رهن)
 كان قال رهنني كذا فأنكر الآخر (أو) في (قدره) أي المرهون كرهنتني الأرض مع شجرة فقال بل وحدها
 أو قدر المرهون به كالأقن وقال بل بالقبض (صدق رهن) يمينه وإن كان المرهون يمين المرهن لأن الأصل عدم
 ما يدعيه المرهن ولو ادعى ثمره من هو غيبه أنه قبضه بالأذن وأنكره الراهن وقال بل غيبته أو أعزتك
 أو أعزتك صدق في حقه يمينه (فرع) من غلبه ألفان بأحد مائة رهن أو كفيل فاذى ألفاً وقال أذيتك عن ألف
 الرهن صدق بيمينه لأن المؤذي عرف قصده وكيفيته ومن ثم لو أذى لذاته شيئاً وقصد أنه عن دينه وقع عنه
 وإن ظنه الدائن هدية كذا قالوه فإن لم يتوالد أفع شيئاً حاله كذا دفع حقه عما شاء من مالان التعيين إليه (تجعة) المفلس
 فمن عليه من لا دمي حال زائد على ماله تحجر عليه بطلبه التحجر على نفسه أو طلب غرمائه وبالحجر يتعلق حق
 الغرماء بماله فلا يصح تصرفه فيه بما تصرفهم كوقف وهبة ولا يبيع ولو غرمائه بدنيهم غير إذن القاضي وصح
 إقراره بعين أو دين أو سند وجوبه لما قل التحجر ويأذن القاضي ببيع ماله ولو تمسكه وخادمه تحضر بدمه غرمائه وقسم
 حقه بين غرمائه كبيع ماله بيمينه عن أداء حق وجب عليه إذاؤه وفيما مضى كراهة امتنع من الأداء بالحسن وغيره ومن
 أنواع التعزير والتجسس مدين مكلف عهد له المال لا أصل وأن غلاماً من جهة أبي أو أم يدين فزعه خلافاً للخواص
 كالغزالي وإذا ثبت اغتصاب مدين لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يحتمل حق يورثه والدائن ملازمة من لم يثبت اغتصابه

(قوله مبيع مطلقاً) أي
 حضر الراهن أو غاب
 (قوله وإعادة ما يهدم)
 بجر إعادة عطفاً على
 نفقة غير المالك تصير
 نحو البيت أو الإذن في
 بيعه والله أعلم
 (قوله والا) أي والا
 يتعذر استئذانه بأن سهل
 أشهداً ولا أو تعذر ولم
 يشهد في الصور الثلاث
 لا يرجع بما أنفق

① أي عن الف الرهن أو
 اللقبيل + أو الألف
 الثانية التي ليس
 فيها رهن ولا كسول
 ② ولو وجد من عليه
 الفان

أو

أو

مالم غتر الدين الحنسي فبحات آله وجزرة الحنسي وكذا الملازم على الدين ولما كرم منع المهبوس من
الاستئناس بالمهادنة وحضور الجمعة وحمل الصلوة ان رأى الصلوة فيه ولا يجوز للدين تجويع المدين بمنع الطعام
كما أفق به شيخنا الرمزى رحمه الله تعالى ويجوز لعزيم المفلت المحجور عليه أو الميت الرجوع فوراً إلى متاعه
ان وجد في ملكه ولم يتعلق به حق لازم أو الموضع حال وان نفع البيع البيع ونبت البذر واشتد حب الزرع
لا تهاخذت من عين ماله وبمصل الرجوع من البائع ولو بلا قاض بنحو فسخت ورجعت في البيع لا بنحو بيع
وعنى فيه (فصل) (بجبر مجنون إلى إفاقة وصبا إلى بلوغ) بكال خمس عشرة سنة نظرية عديداً بشهادة عدلين
مختارين أو خروج من أذحيض وأمكنها كان تسع سنين وتصدق مدعى بلوغ بامناء أو جين ولو في خصوصية
بلايين إذ لا يعرف الامنة وثبتت العانة الحنسية بحيث تحتاج إلى الخلق في حق كافر ذكر أو أنثى أمارة على بلوغه
بالسن أو الاحتلام ومثله ولد من حمل أسلمة لا من عدم من عرف عنه على الوجه وقيل يكون علامة في حق
المسلم أيضاً والحقوق العانة الشعر الحنسي في الأبط وإذا بلغ الصبي رشداً أعطى ماله ولو رشده صلاح الدين والمال
بأن لا يفعل محرماً ما يتصل عند الله من ارتكاب كبير أو إصرار على صغير مع عدم غلبة طاعته معاصيه وبأن لا يبدل
بتضييع المال باحتيال غنى فاحش في المعاملة وانفاقه ولو قلنا في محرم وأمر صرفه في الصدقة ووجوه الخبر
والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به فليشتمذير وبعد إفاقة المجنون وبلوغ الصبي ولو بملا رشدي صح
الاسلام والطلاق والخلع وكذلك التصرف المالي بعد الرشد ولو للصبي أب عدل فأبوه وأن علاقاً ممن قاضي
بلد المولى ان كان عدلاً مستافان كان مثاله جليد آخر فولي ماله قاضي بلد المال في حفظه ويبيع وأجارته عند خوف
هلاكه فصلحاء بلده وتصرف الولي بالمصلحة ويلزمه حفظ ماله واستمارة قدر النفقة الزكاة والمؤن ان
أمكنه وله السفر به في طريق آمن بقصد آمن بر لا تجزأ وشراء عقار بكفية غلة أولى من التجارة ولا يبيع
عقاره إلا لحاجة أو غبطة ظاهرة وأفق بعضهم بأن للولي الصلح على بعض دين المولى إذا تيقن ذلك طريقاً
لا يخلص ذلك البعض كأن له بل يلزمه دفع بعض ماله سلامة باقية انتهى وله بيع ماله نسيئة لمصلحة ومجلى
إزتهان باليمن زهنا وأفتان لم يكن المشتري غميراً ولو لولي آخر من مال محجور الضرورة وقاض ذلك مطلقاً
بشرط كون المقرض مخلصاً أميناً ولا ولاية لأب على الأصغر ومن أدنى بها ولا تصح بيعه الا اتفاق من مال الطفل
في نأديه وتعليقه لأنه قليل فتومع به عند فقد الولي الخاص ويصدق كات أو جدي انه تصرف لمصلحة يمينه
وقاض بلايين ان كان ثمة عدلاً مشهور الفذ وحسن التبرع لا وصي وقيم وحاكم فاسق بل المصدق يمينه هو
المحجور حيث لا يمين لا يمين لا يمين قد يهتمون ومن ثم لو كانت الأم كوشية فكانت كالأولن وكذا أماتها (فرغ) ليس
للولي أخذ شيء من مال مولى ان كان غنياً مطلقاً ان كان فقيراً أو انقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته وإذا
أبترم يلزمه بدل ما أخذه قال الاستوى هذا في وصي وأمين أطايب أوجد فآخذ قدر كفايته أعناقاً سواء
الصحيح وغيره وقيل بولي اليتيم نفاد كرم من جمع مالاً لملك أسير أي مثلاً ان كان فقيراً إلا كل منه وثلاث
والجديد استخدام محجوراً فيما لا يقابل باجرة ولا يضر به على ذلك خلافاً لما يجزى بأن له ضربه عليه وأفق النووي
بأنه لو استخدم ابن بنته لم يجرئه إلى بلوغه ورشده وإن لم يكرهه ولا يجب أجره الرشيد إلا إن أكره ويجزى
هذا في غير الجد للام وقال الجلال البلقيني لو كان للصبي مال غائب فأفق ثوبه عليه من ماله غموضه بنية الرجوع إذا
حضر مثاله رجع ان كان أباً أو جداً لأنه يتولى الظرفين بخلاف غيرهما أي حق الحاكم بل يأذن لمن ينفق ثم يوفيه
وأفق يجمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى أنفاقه عليه بأنه يصدق هو أو واريته باليمين
(فصل في الحوالة) (نصح) حوالة (جسيمة) وهي إعجاب من الخيل كحلتك على فلان بالدين الذي لك على أو ثقت
حلتك إلى فلان أو جعلت مالي عليه وقبول من المحتال بلا تعلق وصح باخلى (وبرضامحل ومحتال) ولا
يشترط رضا المحتال قبله (ولزم بها) أي الحوالة (دين محتال كالحالة) فيترأ الخيل بالحوالة عن دين المحتال

(قوله وامكانها) أي
للعبر من التو والجيش
ماخرج عند كال تسع
سنين وبالأولى ماخرج
جد كال التسع هذا
مفاد كلام الشارح
لكنه غير شامل لما
اخرج قبل التسع بما
لايسع أقل جين
وطهر مع أن ذلك
يملحق بما بعد كال
التسع فعكسه حكم
الجيش فتنه وأقل ما
يسع أقل طهرو جين
سنة عشر يوماً بليلها
(قوله نصح حوالة)
الحوالة فتح الحاء
أنصح من كسرها
ومعناها في اللغة
الاتقال من قولهم
حال عن العهد إلنا
استقل عنه وتبرؤ في
الشرع عقد يقتضي
نقل دين من ذمة إلى
ذمة ويطلق على انتقاله
من ذمة إلى أخرى

- ① قوله وامكانها أي
- ② قوله نصح حوالة
- ③ قوله فتح الحاء
- ④ قوله من كسرها
- ⑤ قوله ومعناها في اللغة
- ⑥ قوله الاتقال من قولهم
- ⑦ قوله حال عن العهد إلنا
- ⑧ قوله استقل عنه وتبرؤ في
- ⑨ قوله الشرع عقد يقتضي
- ⑩ قوله نقل دين من ذمة إلى
- ⑪ قوله ذمة ويطلق على انتقاله
- ⑫ قوله من ذمة إلى أخرى

منها
منها
منها
منها

(قوله وحلف عليه)
أى على جعده للحوالة
بأن قال لم يحل على أو
لم ين الحيل كأن قال لم
يكن له على دين
(قوله ليس ضمانا
حقيقة) أى فلا يقال
بعدم صحته لكونه من
باب ضمان ما لم يجب
(قوله وان لم يضر)
أى البناء وقوله فيه أى
في الشارع
(قوله ولو بلا اذن
سيد) أى لافرق في
صحة توكيله بين أن
يأذن له سيده أو لم يأذن
(قوله وهو تفويض)
هذا معنى الوكالة شرعا
كما تقدم

(٥) ذكره في مجموع دودوك
فيها

والحال عليه عن دين الحيل ويتحول حق الحال إلى ذمة الحال عليه (فان تعدر أخذه منه بلس) حصل
للمحال عليه وان قارن القلس الحوالة (أو جحد) أى انكار منه للحوالة أو دين الحيل وخلف عليه أو بغير ذلك
كتمز ز الحال عليه وموت شهود الحوالة (لم يرجع) الحال (على تحيل) بشى وإن حول ذلك ولا يتخير لو بان
الحال عليه فمفسر أو أن شرط الحوالة ولو طالت الحال المحال عليه فقال أنزلى الحيل قبل الحوالة وأقام بذلك بينه
فسمعت وإن كان المحل في البلد ثم التجه أن للمحال الرجوع بدنه على الحيل إلا إذا استمر على تكذيب الحال
عليه ولو باع عبدا أو أحال بغيره ثم انفق التبايع على حرته وقت البيع أو بنت حرته جنته بينة شهدت
حسبه أو أقامها العبد لم تصح الحوالة وإن كذبها المحال في الحرية ولا بينة فلكل منهما عليه على نفي العلم بها
وبقيت الحوالة (ولو اخفا) أى الدائن والمدائن في أنه (هل وكل أو أحال) بأن قال الدين وكلتك لتفني لي فقال
الدائن بل أحلتني أو قال الدين أحلتك فقال الدائن بل وكلتني (صديق منك حوالة) يمينه فيصدق الدين في
الأولى والدائن في الأخيرة لأن الأصل بقاء الحق في ذمة المستحق عليه (تسعة) يصح من مكلف شيد ضمان بدنه
وأجب سواه لم يفرق في ذمة المضمون له كنفقة اليوم وما قبله للزوجة أو لم يستقر كسفن مبيع لم يقبض وصداق
قبل وطولا بما صح كدين فرض ونفقة غير الزوجة ولا نفقة القريب مطلقا ولا بشرط رضا الدائن والمدائن
وصح ضمان الرقيق بأذن سيده وتصح منه كفالة بعينه مضمونة كغصو بغير مستعارة ويذن من يستحق
حضوره مجلس حكم يأذنه ويبرأ التكفل بأحضار مكفول شخصيا كان أو عينا إلى التكفل له وإن لم تطالبه
وبحضوره عن جهة الكفيل بلا حائل كمنفلي بالمسكان الذي شرط في الكفالة الأحضار إليه ولا فحيت وقت
الكفالة فيه فان غاب لزمه أحضاره أن عرف محله وأمين الطريق والآفل ولا يطالب كفيل بماله وإن فات التسليم
بموت أو غيره فلو شرط أن يقرم المال ولو لمع قوله إن فات التسليم المكفول لم تصح وصيغة الالتزام فمما كسبت
لديتك على فلان أو تحمكت أو تكفلت بدنه أو نأيا بالمالي أو بأحضار الشخص مضامن أو كفيل ولو قال أؤدى
المال أو أحضر الشخص فم ووجه التزام كما هو صريح الصيغة نعم إن خفت به قرينة تصرفه إلى الانشاء أنفقه به كما
يحتج ابن الرفعة واعتمده الشافعي ولا يصح أن شرط برأه أو صليد ولا بتعليق وتوقيت والمستحق مطالبة الضامن
والأصل ولو يرى يرى الضامن ولا عكس في الأبرار دون الأذلاء ولومات أخذها والدائن مؤجل محل عليه
والضامن الرجوع على أصليها غير ولو صالح عن الدين بما ذكره لم يرجع إلا بما عزم ولو أدى دين غيره بأذن رجح
وإن لم يشرط له الرجوع إلا أن أداء بقصد التبرع (فرع) أفق جامع محققون بأنه ولو قال ربح لجان لا آخر ضمنا
لمالك على فلان محال كلا بجميع الدين وقال لجمع متقدمون طالت لكلا بنصف الدين ومال إليه الأذرى قال
شيخنا إنما يفسد الضمان في ألقي متاعك في البحر ونراور كات السفينة مضامنون لأنه ليس ضمانا حقيقيا بل
استدعاء اتلاف مال لمصلحة فاقضت التوزيع لئلا ينقر الناس عنها وأعلم أن الصلح جائز مع الاقرار وهو
على شى وغير المدعى معاوضة كالأقوال صالحك عما يدعيه على هذا الثوب فله بيع وعلى بعض المدعى ببراءة
أن كان دينا فلو لم يقبل المدعى أبرأت ذمتك لم يضر وباتوا الصلح حيث لا حاجة للمدعى مع الانكار أو السكوت من
بالمدعى عليه ولا يصح الصلح على الانكار وإن فرض صدق المدعى بخلافه لثلاثة نعم يجوز للمدعى الحق أن
يأخذ كما بذل له في الصلح على الانكار ثم ان وقع بغير مدعى به كان طافرا أو سياتى حكم الظفر (فرع) محرم على
كل أحد غرض شجرى شارع ولو للمعوم النفع للمسلمين كبناء وكهوان لم يضر فيه ولو ذلك أيضا وإن اشق
الضرر حالا أو كانت اليد كمنفناء داره وبحل القرض بالمسجد للمسلمين أو ليصرف مريمه بل بكرة

(باب في الوكالة والقراض)

(نصح وكالة) شخص متمكن لنفسه كعبد وفائق في قبول نكاح ولو بلا اذن سيده لا في إيجابه وهو تفويض
شخص أمره إلى آخر فمما يقبل النيابة لعماله في حياته فتصح (في كل عقد) كبيع ونكاح ودية وطلاق

(قوله أمين) أي ان لم
 يعلم الموكل كفو له وكل
 من شئت كما يؤخذ من
 الاستثناء جده وكذا لو
 عين له الثمن والمشتري
 لان المقصود حفظ مال
 الموكل وبذلك فارق
 جواز التزويج بغير
 الكف اذا قالت
 زوجي بمن شئت وشمل
 ما ذكر مال الموكل أصله
 أو فرعه اهـ ولوعبارة
 الشوري قوله أمين
 وانظر هل يشترط فيه
 أيضا ان يكون ممن
 يليق به ما يوكل فيه أولا
 ويوكل هو أيضا من
 يليق بذلك الذي يظهر
 الثاني ووافق عليه
 شيخنازي اهـ بجري
 على المنهج
 (قوله وفيه تفصيل
 معروف) وهو انه اذا
 ادعى رجعة في العدة
 وهي منقضية ولم تنكح
 فان انفقا على وقت
 انقضاء كيوم الجمعة
 فقال راجعت قبله
 وقالت بل جده حلفت
 انها لا تملكه راجع
 فتصدق لأن الاصل
 عدم الرجعة قبله فلو
 انفقا على وقت الرجعة
 كيوم الجمعة وقالت
 انقضت يوم الخميس

للموكل قبعة للبيع ولو مثليا (وليس له) أي لو كبل بالشراء (شراء معيب) لا قضاء الاطلاق عرفا السلم
 (ووقع) الشراء (له) أي لو كبل (ان علم) العيب واشترى بثمن في الدمة وبان ساوى للبيع الثمن الا اذا عينه الموكل
 وعلم بعيبه فيقع كما اذا اشترى بثمن في الدمة أو بعين ماله جاهلا بعيبه وإن لم يساو للبيع الثمن وعلم بما مر أنه يجب لم
 يقع للموكل فان كان الثمن عين ماله بطل الشراء والاوقع للموكل ويجوز لتامل القرائن شراءه لأن القصد ثم
 الرجوع وقضيته أنه لو كان القصد هنا الرجوع جاز وهو كذلك ولكل من الموكل والوكيل في صورة الجهل رد بسبب
 لا لو كبل إن رضي بموكل ولو دفع موكله اليه مالا للشراء وأمره بتسليمه في الثمن فسلم من عنده لم يبرح حق
 لو تضرر للموكل لنحو غيبة مفتاح إذ يمكنه الاشارة على أنه أدى عنه ليرجع أو اخبار الحاكم بذلك فان لم يدفع
 له شيئا أو لم يأمره بالتسليم فيه رجع للقرينة الدالة على إذنه له في التسليم عنه (ولا) له (توكيل بلا إذن) من
 الموكل (فتبائن منه) لأنه لم ير من غيره نعم لو وكله في قبض دين فقبضه وأزله مع أحدهم لم يضمن كما قاله
 الجوزي قال شيخنا والذي يظهر أن للراعيهم فأولاده ومالكه وزوجاته بخلاف غيرهم ومثله إرسال نحو
 ما اشترى له مع أحدهم وخرج بمولي فتبائن منه ما لم يأت منه كونه يتصرف عليه الابيان به ككثيره أو لكونه
 لا يضمنه أولا يليق به فله التوكيل عن موكله لا عن نفسه وقضية التعليل المذكور امتناع التوكيل عند جهل
 الموكل بحاله ولو طرأ له العجز لطرق نحو مرض أو سفر لم يجز له أن يوكل وإذا وكل الموكل بإذن الموكل فالتان
 وكيل للموكل فلا يبرئه الوكيل فان قال للموكل وكل عنك ففعل الثاني وكيل الموكل لأنه مقتضى الاذن
 فيتميز بمر له ويترك الموكل أن لا يوكل إلا أمنا مالم يبين لمعبره مع علم الموكل بحاله أو لم يقل له وكل لمن شئت
 على الوجه كالموكل لو ليها زوجتي من شئت فله تزويجها من غير الكف أيضا وقوله لو وكله في شيء وافضل فيه
 لما شئت أدكل ما تفعله جائز ليس بإذنا في التوكيل (فرع) لو قال يبع لشخص معين كزيد لم يبع من غيره ولو وكل
 زيدا أو جسي ومعين من المال كالمدينار لم يبع بالدرهم على للعمدة أو في مكان معين معين أو في زمان معين كشهري
 كذا أو في يوم كذا معين ذلك فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق وأن لم يتعلق به غير من عملا بالاذن وفارق
 إذا جاز أن الشهر فأمرو زوجي يديك ولم يرد التقيد برأيه فله ابتعاؤه جده بخلاف طلقها يوم الجمعة فانه يقتضي
 حضر الفصل فيه دون غيره وليلة اليوم مثله إن استوى الراغبون فيها ولو قال يوم الجمعة والعيد مثلا معين
 أول جمعة أو عيد يلقاه وانما يضمن المكان إذا لم يحدد الثمن أو نهاه عن غيره والأجاز البيع في غيره (وهو) أي
 الوكيل ولو جعل (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده ولا تدهو فتصدق بعينه في دعوى التلف والرد على الموكل لانه
 اتهمته بخلاف الرد على غيره الوكيل كرسوله فتصدق الرسول بعينه ولو وكله بقضاء دين فقال قضيت وأنكر
 فاللسحق دفعه اليه فتصدق المستحق بعينه لأن الأصل عدم القضاء فيحلف ويطالب الوكيل فقط (فان تعذر)
 كان ركب الدابة وليس الثوب تعديا (معين) كسائر الأمناء ومن التعدي ان يضيع منه المال ولا يدري كيف
 ضاع أو وضعه بمخلد من نفسه ولا تعزل بتعدي غيره اتلاف الموكل فيه ولو أرسل إلى بران أن يخدمه ثوبا أو ثوبا
 فتلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول (فرع) لو اختلفا في أصل الوكالة بعد التصرف كوكلتني في كذا فقال
 ما وكتلتك أو في صفها بان قال وكتنتي بالبيع نسيته أو بالشراء بعشرين فقال بل نقدا أو بعشرة فتصدق الموكل
 بعينه في الكل لأن الأصل معه (ويتعزل) الوكيل (بجزل أحدها) أي بان يعزل الوكيل نفسه أو يعزله الموكل
 سواء كان تلفظ العزل أم لا كفسخت الوكالة أو بطلتها أو أزلتها وان أم لم يزل (و) يتعزل أيضا بخروج
 أحدهما عن أهلية التصرف (بموت أو جنون) تحصيل لإحدهما عوان لم يعلم الآخر به ولو قصر مدة
 الجنون (وزوال ملك الموكل) عما وكل فيه أو منقته كان باع أو وقف أو أجر أو زهر أو زوج أمة) ولا
 يصدق (الموكل) (بعد تصرف) أي تصرف الوكيل في قوله كنت عزلة (الابتنه) يقتضيها على العزل قال
 الأستاذ وصورته إذا أنكر الوكيل العزل فان وافقه على العزل لكن ادعى أنه بعد التصرف
 فهو كدعوى الزوج لا تقسم الرجعة على انقضاء العدة وفيه تفصيل معروف انتهى ولو تصرف

(١) بجري على - حقا ١١٨ دق
 (٢) من معين الزمان فيها إذا انفال له مع يوم الجمعة أو طلق يوم الجمعة
 (٣) ع اراضى خلاف وشعوى

لے تا مگر

ع. ج. ع. - ع. ٩٩ ٨٨ ع. ع. ع.

عليه

④ ما جبر تانداں

۳- معانی

کتابیں امام ابو حنیفہ

منعاطيه فخص من الباع بمزيد نعم فصيح استجاره عليه وحيث لم يصح فان ثبت بكنة تركه او كلام
فيه اجرة الشراء الا فلا وافق شيخنا المحقق ابن زباد عرمة فاحذله اضى الاجرة على محرمات لا يحاب اذ لا كلفة
في ذلك وسبقه العلامة عمر الفقي بالاقفاء بالجو ازان لم يكن مولى الراية فقال اذا لقن الولي والزوج صيغة النكاح
فله ان يأخذ ما اتفق عليه بالرضا وان كثر وان لم يكن لها ولي فغيره فليس له اخذ شيء على ايجاب النكاح لوجود
عليه حيث ايد وفيه نظر لما تقرر آتيا ولا استجاره ذراهم ودانير غير معراة للترين بل ان منفعة نحو التزين بها
لا تقابل بمالوا المعراة فصيح استجارها على ما يمتنع الا ذرعى لانها حيث تحل واستجار الحلي صحيح قطعا
وعملوا مع استجار المحمول كما جرت احدى الدارين باطل وبواقعة للسكري ما يقع نفعا الا جبر فلا يصح
الا استجار لعبادة محب فهاية غير نيك كالملاولان النعمة في ذلك لا جبر لا الساخر والامامة ولو في مثل
كانت اوج لان الامام مصل لنفسه فمن اراد اقتدى به وان لم يتو الامامة اما لا يحتاج الى نية كالاذان والاقامة
فصيح الاستجار عليه والاجرة مقابلة لجميعه مع محور غايه الوقت ومجهز البيت وتعليم القرآن كله وبضه وان
تعين على العلم للخبر الصحيح ان الحق ما اخذتم عليه اجرا فكتاب اقول شيخنا في شرح النهج صيح الاستجار
لقر اوق القرآن عند القبر او مع الدعاء بمثل ما حصل له من الاجرة او لغيره عقيبها عين زمانا ومكانا ولا وجه الكتاب
ما لم يكن غير دعاء له وخلافا لجمع وان اختار السبكي ما قالوه وكذا اخذت قراءة او نواها له مطلقا لجمع ما يضاف
محضرة الساخر اى او نحو ولد له فيما يظهر ومع ذكره في القلب خالها كاذ كره بعضهم وذلك لان موضعها موضع
بركة وتزول ر حقوق الدعاء بعد ما اقرب التجارة والحضار الساخر جري في القلب بسبب لشمول الر حمله اذا نزلت على قلب
القارى واولى حقها الاستجار لخص الذكر والدعاء بمحبة وافق بعضهم بان يكون ترك من القراءة الساخر عليها كتابات
من قرأه ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وان من استنجز قرأه على قبره لا يلزمه عند الشروع وان ينوي ان
ذلك ضمن استوجره عنة اى بل الشرط لعدم الصارف فان قلت صرحوا في النذر بانه لا بد ان ينوي رها عنه قلت
هنا قرينة صارفة لو وقعها ضمن استوجره ولا كذلك ومن نزلوا استوجره فها لطلق القراءة وصححة احتاج
لنية فيما يظهر او لا لطلبها كالقراءة محض ته علم يخرج لها فذكر القبر مثال اهتصاصا وضربا متضمن لاستيفاء
عين ما تضمن استيفاءها فلا يصح كتره بشان علمه بل لان الاعيان لا تملك بفقد الاجارة قصد او نقل الثاج
السبكي في نو شحه اختيار والدعوى التي السبكي في اخير عمر وصحة اجارة الاستجار لغيره او صرحوا بصحة استجار
قناة او بطل لا تتعاضد على الحاجة قال في القاب لا يجوز اجارة الارض لدفن الميت لحرمة نبشه قتل بلاءه وجهه له
وقت البلى (و) يجب (على مكره تسليم مفتاح دار) لشكري ولو ضاع من السكري وجب على السكري تعجده وقرائة
بالمفتاح من خارج القاب التي السكري فلا يجب تسليمه بل ولا يملكه كسائر النقولات (وعمارتها) كبناء ونظير
سقط ووضع باب وصلاح منكسرو ليس الراد يكون ما في كروا جبال على السكري انه بما تم تركه او انه محرم عليه
بل ان كان تركه ثبت للسكري الحبار كما ينه بقولي (فان باذر) وفعل ما عليه فذاك (والا فللسكري خيار) ان
نقصه النعمة (وعلى مكره تنظيف عر منها) اى الدار (من كناية) وتلج والامرصة كل نعمة بين الدور واسعة
ليس فيها شيء ومن بناء وجمعها عر صات (وهو) اى السكري (امين) على العين الكثرة (بثقة الا حارة) ان قدرت
من او مدية امكان الاستيفاء ان قدرت بمحل عمل (وكذا امدها) مثال تسعيلها استصحابا لما كان ولا لانه لا يلزمه
الرد ولا مؤنه بل لو شرط احدها عليه فسد المقدوا غملا لئى عليه النخلة كالوديع ورجع الشكى انه كالامانة
بالشرعية فليزقه اعلام مال كسهاها او الرد فور او الا ضمن والتمتع بخلافه واذا قلنا بالاصح انه ليس عليه الا النخلة
رفعتته انه لا يلزمه اعلام المجر بتفرغ العين بل الشرط ان لا يستعملها ولا يحبسها لو طلبها وحفظه يلزم من
ذلك انه لا فرق بين ان تقفل باب نحو الحانوت بقدر نفه او لا لكن قال الغوى لو استاجر حانوتا ثم افاغلق
بجابه وغاث شهرين لزمه الشئى للشهر الاول واجرته الثلث للشهر الثاني قال شيخنا في شرح النهج وعما ذكره الغوى

(قوله فلا يصح اكثره)
بستان لفرته فذا هو
التمتع الفقى به واما
ما اختاره السبكي
ضعيف اما اكثره
الشجر ليربط بها نحو
دابة او يستظلبها او
الطار للاستئناس
صوته كالمندليب او
لونه كالطاوس فصيح
لان النعمة مقصودة
مقومة وصح استجار
المره لدفع الفارة
والقهد والباز للصيد
لان لمنافعها قيمة

① وفي نسخة عن استجار
علا مجد
② استجار القرآن على قبر
③ من اهل الحديث وروى
النية لعدم القرينة
④ اجارة
⑤ ما اكثره

(قوله ولو استعمل العين بعد المدة لزمه أجره المثل) أي للرائد والمحمول
 للمدة (قوله أم لا) أي
 لم يفرد بالبد كان قد
 ففوله كان الخ تمثيل
 لما إذا لم يفرد بالبد
 (قوله مع) أي محضرته
 قال حج ويظهر الضبط
 هنا بما مر في ضبط
 مجلس الحيار (قوله أو
 أحضره منزله) أي
 وإن لم يقعد معه أو حمل
 المتاع ومشى خلفه
 لثبوت يد المالك عليه
 حكاه حج (قوله
 لو وجد المحمول على
 الدابة مثلا ناقصا الخ)
 قد علم مما مر أن ذلك
 النقص غير مضمون
 على المكترى إذ هو
 معه أمانة مالم يقصر في
 حفظه فإن تنازع
 المكترى والمكري في
 التقصير صدق المكترى
 في عدم التقصير بيمينه
 فإن نكل حلف
 المكري وغرم المكترى
 النقص

١) لو كان المالك قد باع الدابة
 ٢) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٣) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٤) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٥) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٦) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٧) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٨) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٩) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ١٠) ولو كان المالك قد باع الدابة

في مسألة القبيصة مدحه ولو استعمل العين بعد المدة لزمه أجره المثل (كأجير) فإنه أمين ولو بعد المدة أيضا فلا ضمان على واحد منهما ولو أكره ما يتلفها أو كثره غلبا نوب أو ضيقه فتلقت فلا ضمان سواء لفرد الأجير باليد أم لا كان فقد التزم المكترى مع حق يعمل أو أخضره منزله ليعمل (الاقتصر) كان تركه المكترى لا تنفع بالدابة فتلقت بسبب كانه دام سلف اصطبلها عليهم إلى وقت لو انتفع بها قبله فاداة ضلت وكان ضررها أو أركبها أنقل منه ولا ضمان لأجير عليه إذا كان مثالا إذا أخذ غيرة مائتها قال الرز كفى إنه لا ضمان أيضا على الخفير وكان استأجره لغيره فآخذها آخر برغها فبضمها لكل منها والقرار على من تلفت يده وكان استوفى خياره في الوفاء وأومات التعلم من ضرب العلم فإنه يضمن ويصدق في الأجير في أنه لم يقصر مالم يشهد بخبر أن خلافه ولو أكره ما يتلفها أو كثره غلبا نوب أو ضيقه فتلقت فلا ضمان سواء لفرد الأجير باليد أم لا كان فقد التزم المكترى مع حق يعمل أو أخضره منزله ليعمل (الاقتصر) كان تركه المكترى لا تنفع بالدابة فتلقت بسبب كانه دام سلف اصطبلها عليهم إلى وقت لو انتفع بها قبله فاداة ضلت وكان ضررها أو أركبها أنقل منه ولا ضمان لأجير عليه إذا كان مثالا إذا أخذ غيرة مائتها قال الرز كفى إنه لا ضمان أيضا على الخفير وكان استأجره لغيره فآخذها آخر برغها فبضمها لكل منها والقرار على من تلفت يده وكان استوفى خياره في الوفاء وأومات التعلم من ضرب العلم فإنه يضمن ويصدق في الأجير في أنه لم يقصر مالم يشهد بخبر أن خلافه ولو أكره ما يتلفها أو كثره غلبا نوب أو ضيقه فتلقت فلا ضمان سواء لفرد الأجير باليد أم لا كان فقد التزم المكترى مع حق يعمل أو أخضره منزله ليعمل (الاقتصر) كان تركه المكترى لا تنفع بالدابة فتلقت بسبب كانه دام سلف اصطبلها عليهم إلى وقت لو انتفع بها قبله فاداة ضلت وكان ضررها أو أركبها أنقل منه ولا ضمان لأجير عليه إذا كان مثالا إذا أخذ غيرة مائتها قال الرز كفى إنه لا ضمان أيضا على الخفير وكان استأجره لغيره فآخذها آخر برغها فبضمها لكل منها والقرار على من تلفت يده وكان استوفى خياره في الوفاء وأومات التعلم من ضرب العلم فإنه يضمن ويصدق في الأجير في أنه لم يقصر مالم يشهد بخبر أن خلافه

(فرع) يجوز لنحو الفصار خمس الثوب كرهه باجرته حتى يستوفى (ولا أجره) ليعمل كعقلى رأس وخياطة نوب وقصاره وضيقه بضيق مالكه (بلا شرط) الأجرة فلودفع ثوبه إلى خياط ليخيطه أو نصار ليفصره أو صباغ ليصبغه ففعل ولم يذكر أخذها أجره ولا ما يقيمها فلا أجره له لأنه مقتدر على فعله في البحر ولا لأنه لو قال أنسكتي دارك شبرا فافسكتي لا يستحق عليه أجره أجماعا وإن عرفت بذلك العقل به لعدم التزامها ولا يستحق ويجوزها على داخل حمام أو راكب سفينة مثلا بلا إذن لا يستفاد من النعمة من غير أن يقصر فيها صاحبها إليه بخلافه إذا نهى ما إذا ذكر أجره فيستحقها قطعاً أن صح العقد والأجرة المثل وأما إذا عارض من (كأجير) أو لا أخذك أو ترى ما نسكت فيجب أجره المثل (وتقرر) أي الأجرة التي قيمت في العقد (عليه) أي المكترى (بعض مدق) في الأجرة المقطرة بوقت أو مضي مدق إمكان الاستيفاء في المقطرة بعمل (وإن لم يستوف) المستأجر المنفعة لأن المنافع تلفت تحت يده وإن تركه لحوم مرض أو خوف طريق فلا يمس على المكري إلا التمكن من الاستيفاء وليس له بسبب ذلك فسخ ولا رد على تيسير العمل (وتنسخ) الأجرة (تتلف) مستوفى منه معين في العقد كموث نحو دابة وأجير معين وانتهى دياره ولو فعل المستأجر (في) زمان (مستقبل) لفوات محل المنفعة فيه لافي ماض بعقد القبض إذا كان محلها أجره لا استقراره بالقبض فيستقر قسطه من المستأجر باعتبار أجره المثل وخرج بالمستوفى منه غير مما يأتى وبالمعين في العقد المعين عما في الدمة فإن تلفه فلا نوب أن يتاح بل يتبدلان ويثبت الخيار على التراخي على المعتمد بقبح نحو الدابة المقارن إذا جهله والحادث لتضرره وهو ما أثر في المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت أجرته أو لا خيار في أجرة الدمة بقبض الدابة بل يلزمه الأبدال ويجوز في أجرة عين أو دمة استبدال المستوفى كالراكب والسائق والمستوفى به كالحمولى والمستوفى فيه كالطريق بمنحها أو بدون منمنها مالم يشترط عدم الأبدال في الأخير (فرع) لو استأجر نوباً باليس المطلق لا يلبس وقت النوم ليلا وإن اطرقت عادتهم بذلك ويجوز لاستأجر الدابة مثلاً منع المؤجر من حمل شيء عليه (فائدة) قال شيخنا إن الطبيب الماهر أي بأن كان خطؤه نادراً أو شرط له أجره وأعطى عن الأذوية فعلقه من فلفه يبرأ استحقق المستأجر أن صحب الأجرة والأجرة المثل وليس للعقل الرجوع عليه بشئ إلا أن المستأجر فعله المعالجة لا الشفاء بل إن شرط بطلت الأجرة لأنه لا يد الله تعالى لا غير الماهر لا يستحق أجره ويرجع عليه بمنع الأدوية وتقصيره بمباشرة بما ليس هو له بأهله (ولو اختلف) أي المكري والمكترى (في أجرة أو مدق) أو قدر منفعة هل هي عشرة فرايبخ أو خمسة أو في قدر المستأجر هل هو وكل الدار أو بيت منها (وخالفاً وقسخت) أي الأجرة ووجب على المكترى أجره المثل لما استوفاه (فرع) لو وجد المحمول على الدابة مثلاً ناقصاً نقصاً بوقت أو قد كاله المؤجر خط فسطه من الأجر فإن كانت الأجرة في الدمة والألم بخطه شئ من الأجرة ولو استأجره فبضمها لكل منها والقرار على من تلفت يده وكان استوفى خياره في الوفاء وأومات التعلم من ضرب العلم فإنه يضمن ويصدق في الأجير في أنه لم يقصر مالم يشهد بخبر أن خلافه ولو أكره ما يتلفها أو كثره غلبا نوب أو ضيقه فتلقت فلا ضمان سواء لفرد الأجير باليد أم لا كان فقد التزم المكترى مع حق يعمل أو أخضره منزله ليعمل (الاقتصر) كان تركه المكترى لا تنفع بالدابة فتلقت بسبب كانه دام سلف اصطبلها عليهم إلى وقت لو انتفع بها قبله فاداة ضلت وكان ضررها أو أركبها أنقل منه ولا ضمان لأجير عليه إذا كان مثالا إذا أخذ غيرة مائتها قال الرز كفى إنه لا ضمان أيضا على الخفير وكان استأجره لغيره فآخذها آخر برغها فبضمها لكل منها والقرار على من تلفت يده وكان استوفى خياره في الوفاء وأومات التعلم من ضرب العلم فإنه يضمن ويصدق في الأجير في أنه لم يقصر مالم يشهد بخبر أن خلافه

وهي أن يعامل المالك غيره على نخل أو شجر غرسه ثم يبيع في العقد ثم يري لها عند العقد بالسفينة

١) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٢) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٣) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٤) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٥) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٦) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٧) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٨) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ٩) ولو كان المالك قد باع الدابة
 ١٠) ولو كان المالك قد باع الدابة

(قوله ولا رجوع
 المستعير الخ) زيد على
 هذه مسائل لا رجوع
 فيها ما لو كفن الميت
 اجني فلا رجوع له
 لكن لو نبش قبره
 سبع واكله جاز له
 الرجوع في الكفن
 ومنها ما لو قال اعبروا
 داري بعد موتي لزيد
 شهر الم يكن للمالك وهو
 الوارث الرجوع قبل
 الشهر ومنها ما لو نذر
 المعبر أن لا يرجع إلا
 بعد سنة أو نذر أن
 يصير سنة مثلا امتنع
 عليه الرجوع قبلها
 وغير ذلك (قوله ولو
 نسي أي نسي الناصب
 المنصوب منه هذا إذا
 علمه ابتداء أو لم يعلمه
 أصلا فالحكم كذلك
 يراي الناصب برد
 المنصوب إلى القاض
 (قوله بالكناية) ومنها
 الكتابة وهل يصح
 قبول بعض الموهوب
 وقبول أحد الشخصين
 نصف ما وهب لهما
 وجهان أو جههما
 كما قال شيخنا تباع بعض
 الجانيين الصحة
 بخلاف البيع فإنه لا
 يصح لانه معاوضة
 بخلاف الهبة اهـ

في الاعارة له فدفن ميت قبل مواريثه بالتراب ولو بعد وضعه في القبر لا بد للوارث حتى يلقى ولا رجوع للمستعير
 طمحت نكته الاستمارة كاسكان معتدة ولا المعير في حفيضة عاترت في الهبة وفيها منافع المستعير وبعت ابن الرقة
 ان له الآخرة ولا في جذع الذنم جدار مائل بعد استناده وله الاجرة من الرجوع ولو استعار البناء أو الفرس لم
 يجز له ذلك الامرة واحدة فلو قطع ما بناه أو غرسه لم يجز له اعادته الا باذن جديده الا اذا صرح له بالتجدد مرة
 أخرى (فروع) لو اختلف المالك عني والتصرف فيها كان قال للتصرف أعرني قال المالك بل أجزتك
 بكذا صديق للتصرف يمينه ان جبت العين ولم يمت مدة لها جرة والاختلف للمالك واستحقها كالواكل
 طعام غيره وقال كنت أحتل وانكر للمالك أو عكسه بان قال للتصرف أجزتك بكذا وقال المالك بل أجزتك والعين
 باقية صديق المالك يمينه ولو اعطى رجلا حانو ثاود ذمام أو أرضا وبذر أو قال أجزأ أو زرعه فيها لتحمك قال القار
 حارة وغيره قرض على الاوجه لا هبة خلايا بعضهم وصديق في قصده ولو أخذ كوزا من سفاء لشرب منه
 فوقع من يده وانكسر قبل شربه أو بعده فان طلبه مجانا ضمنه دون اللاء أو بعوض واللاء قدز كفاية فمكته
 ولو استعار تخليق واليه بنت الصيرة ثم أمر غيره بحفظه في بيت ففعل فسرق تخريم المالك المستعير ويرجع على
 الثاني ان علم أنه غارية وان لم يكن فيعلم أنه غارية بل ظنه لا مير لم ضمن ومن تمكن دار امدة باذن مالك أهل ولم
 يذ كز له أجزته لم تلتزمه (مبحث) قال القباذ وغيره في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه إلا المصحف
 فيجب قال شيخنا والذي يتبعه ان المملوك غير المصحف لا يصلح فيه شيئا الا ان ظن رعا مالكه به وأنه يجب
 اصلاح المصحف لكن ان لم يتفقه خطه لم يرداه وان الوقف يجب اصلاحه ان يتفقه الخطا فيه
 (فصل) القصب استيلاء على حق غيره ولو لم يمتعه كاقامة من قعد بمسجد أو سوقي بلا حق كعكسه على فراش
 غيره وان لم يتفقه وارزاعه عن داره وان لم يدخلها وكر كواب دابة غيره واستخدام عبده (وعلى الناصب برد
 وضمان مملوك تلف باقضي قيمه من حين عصب إلى تلفه وتضمن) مثل وهو ما حصره كبل أو وزن وجاز السلم
 فيه كقطن وذهب وماء ومسك ونحاس ودرهم ودنانير ولو لم يمتدحوشه وعمر وزيب وحج جاف وذهن وشمع
 (مثله) في أي مكان حل به الشيء فان فقد المثل فضمن باقضي قيمه من عصب إلى قضي ولو تلف المثل فله مطالبة
 بمثله في غير المكان الذي حل به المثل ان لم يكن له ثمنه أو آمن الطريق والافاقضي قيم المكان ويضمن متقوم
 اتلف كالمنافع والحيوان بالقيمة ويجوز أخذ القيمة عن المثل بالتراضي وإذا أخذ منه القيمة فاجتمعا يلد التلف
 لم يرجعنا إلى المثل وحيث وجب مثل فلا أثر لفلان أو زحني (فروع) لو جلد ثيابا سفينة فترقت بسببه فميتها
 أو جلد ثيابا ففلا وكذا ان لم يظهر ثياب ولو حل وثاق بهيمة أو عبد لا يميز أو فتح قفصا عن طير فخرجوا فضمن
 ان كان يجهجه وتغير وكذا ان اقتصر على الفتح ان كان الخروج محالا لا عبدا عاقلا مثل قيده فابق ولو
 تعاد للاباق ولو ضرب ظالم عبدا غيره فابق لم ضمن وير الناصب بر العين إلى المالك ويكفي وضعها عنده ولو
 ثبته برى بالرد إلى القاض ولو خلط مثليا أو متقوما بما لا يميز كدهن أو حنك وكذا دهنه على الاوجه بجنته أو
 غيره ونذر النميز صار هالكا لا يميز كالفيل كالفيل كالفيل لكن الاوجه انه يجوز غلبه في التصرف فيه حتى
 يعطى ببدله

(باب في الهبة)

أي مطلقها الشامل للصدقة والهبة (الهبة عليك عني) يصح يقبها غالبا أو دين من أهل مترم (بلا عوض)
 واحترزنا بقولنا بلا عوض عن البيع والهبة بتوايها يتبع حقيقة (بايجاب كوهيك) هذا وممكنه
 ومتعته (وقبول) متعيل به (كقبلي) ورصيت وتغذ بالكناية كلك هذا أو كسرتك هذا بالمعاطاة على
 المتعار قال شيخنا في شرح المتهاج وقد لا تشرط الصفة كالمالك كانت ضيقة كاعتق عندك عني فاعتقه وان لم يقبل
 فمجانا أو كالمور من ولده الصغير على خلاف زوجة لانه قادر على عليك بتولي الطرفين قاله الفقهاء وأقره جميع لكن
 اعترض بان كلام الشيخين مخالفة حيث اشترط في هبة الأصل بتولي الطرفين بايجاب وقبول وهبة ولي غير وان
 يعطى ببدله

في قوله ولا رجوع

في قوله ولا رجوع

بها الحاتم ونائبه وتلقوا عن العبادي وأقرروه أنه لو عرس أشجار أو قال عند العرس أغرسها لاني مثلا
لم يكن أقرارا بخلاف ما لو قال لعين في يده اشتريتها لاني أو فلان لا جني فانه أقرار ولو قال جعلت هذا لاني لم
يملكه إلا ان قبض له وضعت الشبكي والأذرعى وغيرهما قول الحواري زى وغيره ان إلباس الأب الطمير حلت
بملكه أباه وقال جماعة عن فتاوى آل مال نفسه أنه لو جهر بتمتع أنتم بلا عليك بصدق يمين في أنه لم يملكها ان
أذنته وهذا صريح في رد ما سبق عنه واتفق القاضي فبحسب بنته ونحوها إلى دار الزوج بانه ان قال هذا عهار
بنق لم يملك لها والأفهم ونحوها بصدق يمينه وكحل الملول لا عتاد عدم اللفظ فيها انتهى وتدل شيخنا ابن زياد
عن فتاوى ابن الحياط إذا أهدى الزوج للزوجة عقد بفسخها ملكة ولا يحتاج إلى إيجاب وقبول ومن
ذلك مما ينفقه الرجل إلى الزوجة طمس الزوج مما يمتنع من جنبة في غير ما ينفقه إليها إذا غضبت أو تزوج عليها
فان ذلك يملكه للزوجة بمجرد الدفع إليها انتهى ولا يشترط الإيجاب والقبول قطعا في الصدقة وهي ما أعطاه محتاجا
وان لم يقصد الثواب أو غنيا لا تجل نواب الأخر بل يكفي فيها الأعتا والأخذ ولا في الهدية ولو غير ما كولي وهي
نما تملكه إلى مكان الوفاء وبه لا أكر أما بل يكفي فيها البعث من هذا أو القبض من ذلك وكلها مسنونة وأفضلها الصدقة
وأما كتاب الرسالة الذي لم تدر قرينه على عوده فقد قال التولي انه يملك للكتاب إليه وقال غيره هو محتاج
بملك الكاتب وللكتاب إليه الانتفاع به على سبيل الإباحة ونسخ المنة باللفظ المذكور (بلا تعليق) فلا
نسخ مع تعليق كما إذا جاء رأس الشهر فقد وهبتك أو أقرأتك ولا مع تأنيب غير عمرى ورقي فان أفت الواهب
ألمبة بغير التيب كوهبت لك هذا عمرى أو ما عشت صحت وان لم يقل فاذا عشت فهي طورك وكذا إن شرط عودها
إلى الواهب أو واره بصدق التيب فلا مودة إليه ولا إلى واره للخبر الصحيح وصح وتلقوا الشرط المذكور فإذا
أفت بغير الواهب أو الأجنبي كما عمرت لك هذا عمرى أو عمر فلان لم نصح ولو قال لغيره أنت في حلت مما أخذ أو تعطى
أو تأكل من مالي فله الأكل فقط لأنه أباحه عمرى نصح بمجهول بخلاف الأخذ والأعتا وقاله القادي ولو قال
وهبت لك جميع مالي أو نصف مالي صحت ان كان المال أو نصفه مملوكا لها أو لأفلا وفي الأنوار لم قال أعت لك مائة
دارى أو مائة كرمي من النصف فله أكله دون يمينه وحله وإطعامه لغيره وتقصير الأباحة على الموحود أى عندها
فى الدار أو الكرم ولو قال أعت لك جميع مائة دارى أكله واستعماله ولم يمتل الشئ المبيع لم يحصل الأباحة انتهى
وجزم بعضهم ان الأباحة لا ترتد بالردة وشكر طالمو هو بكونه عينا يصح بيعها فلا تصح هبة المجهول كبيعهم وقد
مرأنا بانه بخلاف هديته وصدقته فتصان فيها استظهره شيخنا ونسخ هبة الشائع كبيعهم ولو قبل القصة
سواء وهبة لشريك أو غيره وقد نصح ألمبة دون البيع كبيع حتى يروى هو ما من المحقرات وجلد نجس على
تفانين فيه في الروضة وكذا ذهبن مستحسن (وتلزم) أى ألمبة بأنواعها الثلاثة (بعض) فلا تلزم بالقبول
بالقبض على الجديد فحضر أنه يملك أهدى للتجاني ثلاثين أوقية مسك فأت قبل ان يصل إليه فقصمه
على بين نسائه وبناتيه بالمهية الباقى وانما بقصد القبض ان كان باقباض الواهب أو بأذنه أو إذن
وكيله فيه ويحتاج إلى اذنه فيه وان كان الموهوب فى يده التيب ولا يكفي شئنا الوضع بين يدي التيب
بلا اذن فيه لأن قصده غير مستحق له فاعتبر حقيقة خلافه في البيع فلو مات أحدهما قبل القبض قام مقامه واره
على القبض والاقباض ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن فيه وقال التيب بصدق الواهب على
ما استظهره الأذرعى لكن يملك شيخنا إلى تصديق التيب لأن الأصل عدم الرجوع قبله وهو عمرى ويكفي
الأقرار بالقبض كان قبل له وهبت كذا مائة فلان وأقبضته فقال نعم وأما الأقرار أو الشهادة بمجرده ألمبة فلا
يستلزم القبض نعم يكفي عنه قول الواهب يملكها التيب يملكها لا مال قال بعضهم وليس للحاكم سؤال الشاهد عنه
لأنه لا يثبت له (ولأصل) ذكر أو اتى من جهة الأب والام وان علا (رجوع فباو هبت) أو صدق أو أهدى
لا فية أرا (لفرج) وان سفل ان بقى الموهوب (فى سفلته بلا استهلاك) وان عرس الارض أو بقى فيها

(قوله بغير عمرى
ورقى) أى أما هما
فلا يضر التعليق ويلغو
التعليق وتبقى مؤبدة
(قوله للخبر الصحيح)
هو حديث الصحيحين
العمرى ميراث لأهلها
أه مر (قوله الباقى)
أى من ألمبة والصدقة
(قوله غير مستحق له)
أى وبذلك فارق وضع
للنصوب بين يدي
للنصوب منه

① ألمبة ونحوه
② تأنيب غير عمرى

مارج بئر

أول صدقة أهل

أرض

او تملك قصير مؤهوب او اجره او علق عتقه او رهنه او وهبه بلا قبضه فمما لبقا له في سلطنته فلا رجوع ان
 زال ملكه به بيع قبض وان كانت الهبة من الابن لابنه او لاخته لابنه او لبيعه ولو من الواهب على الأوجه او
 بوقف ويمتنع الرجوع بزال الملك وان عاد اليه ولو بالهبة او ببيع لان الملك غير مستغنى عنه حيث ولو وهبه
 من الفرع لفرعه وانقبه ثم رجع فيه فبقي رجوع الاب والجدان والأوجه منها عدم الرجوع لزال ملكه ثم مؤده
 وتمتنع ايضا ان تعلق به حق لازم كان رهنه لغير اصل وانقبه ولم يتفك وكذا ان استهلك كان تبرع البعير
 او بنت الحيت لان للموهوب حارسه لملكه ويحصل الرجوع (بشعور جفت) في الهبة كمنعها او بطلتها او
 ردت الموهوب الى ملكي وكذا بكناية كما خذته وقبضته مع النية لا بنحو بيع واعناق وهبة لغيره ووقف لكال
 ملك الفرع ولا يصح تطبيق الرجوع بشرط ولو زاد الموهوب رجع زيادته التصلة كنتم الصنعة لا التصلة
 كالأجر والولد والحمل الحادث على ملكه فله بكرة للأصل الرجوع في عتقه الفرع الا لمذكر كان كان الولد عاقا
 او يضره في مصلحة ويحت البلقني امتناعه في صدقة واجبة كزكاة وتذرية وكفارة وما ذكره فبقي كثير ممن
 سبقه وتأخر عنه وله الرجوع فيما أقر بأنه لفرعه كما أقر به التووي واعتدله فجمع متأخرون قال الجلال التقيني
 عن أبيه وفرض ذلك فيما اذا نسيء بالهبة وهو فتر من لا بد منه انتهى وقال التووي لو وهبت واقبض ومات فادعى
 الوارث كونه في الميراث والتمس كونه في الصحة صدق انتهى ولو اقاما يثبتن قدمت ثبوت الوارث لان نعمها زيادة
 علم (مذهب دين ابراهيم) له عتقه فلا يحتاج الى قبول نظر التقيني (ولغيره) اي الدين هبة (صحيحة) ان عتقه قدرة
 كما صححه بجمع تعاليفه خلاصا لصحة المتأخر (تنبيه) لا يصح الإبراء من الجهول للدين أو المدين لكن فيما
 فيه معاوضة كان أبرأني فالتى طالق لافيا عدا ذلك على المعتد وفي القديم يصح من الجهول مطلقا ولو أبرأني
 ادعى الجهول لم يقبل ظاهره بل باطنه كرهه الرافعي وفي الجواهر عن الزبلي تصدق الصغيرة المروجة أجزاها يمينها
 في جهلها بجهلها قال القزويني وكذا البكيري الهبة ان دل الحال على جهلها وطريق الإبراء من الجهول ان يترتبه
 بما يتم انه لا ينقص عن الدين كالف شك هل يترتبه بجهلها او ينقص عنها ولو أبرأني مدين معتقدا انه لا يستحقه
 فان انه يستحقه بريء ويكره مطلقا في عتقه فروع وان سقطوا اولوا الاخذ مع وجود الاولاد على الأوجه
 سواء كانت تلك العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفا أو أصول وان بقى واستواء الدكر وغيره الا تفاوت حاجة
 أو فضل على الأوجه قال جمع محرم ونقل في الروضة عن الدارمي فان فضل في الأصل فليفضل الأم وأقره لما في
 الحديث ان يملأ ثلثي الرطل في شرح مسلم عن الهامسي الاجماع على تفضيلها في الرطل الأب (فروع) الهبة اذا
 المحمولة عند الحان ملك للأب وقال جمع لابن فليبه يلزم الأب قبولها وحمل الخلاف اذا أطلق المهدى فلم يقصد
 واحدا منهما والافيه لمن قصد اتفاقا وتجري ذلك فيما يعطاه خادما صوفية فله فقط عند الإطلاق أو قصد
 ولم عند قصد ماله ولم عند قصد ما أي يكون له النصف فيما يظهر وقصد ذلك ان ما اعتد في بعض التواحي
 بين وضع طائفة بين يدي صاحب الفرع لبيع الناس فيما اذراهم ثم يقسم على الخالق أو الخائن أو نحوها فبحري
 فيه ذلك التفصيل فان قصد ذلك وحده أو مع نظرائه المتأولين له يحمل بالصدوق وان أطلق كان ملكا لصاحب
 الفرع بطله لمن شاء وهذا يتم انه لا نظر في العرف في ما لمع قصد خلافه فواضح وأما مع الإطلاق فلا حيلة
 على من ذكر من الأب والجدان وصاحب الفرع نظرا للغالب ان كل من هؤلاء هو المصدور هو عرف الفرع
 فيقدم على العرف الخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه يحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولي ميت بمال
 فان قصد انه يملكه لغيره وان أطلق فان كان على قبره وما يحتاج للصرف في مصالحه صرف له والا فان كان عند قوم
 اعتد قصدهم بالنذر لولي صرف لهم ولو أهدى لمن خله من ظالم لا ينقص مما قلناه لم يحمل له قبضه ولا أجل أي
 عوان يمين عليه محله ولو قال خذ هذا واشترك به كذا اتبعين ما لم يرد بالتبسط أي أو تدرك فبنيته حاله عليه ومن دفع
 ما يخطونه أو وكيلها أو وليها ما أو غيره لغيره لير وجهه فز قيل المقدر جمع على من أقبضه ولو بعت هدية إلى شخص
 وعلمه دين لا ماله

- ① قوله لا يملكه لغيره
- ② قوله لا يملكه لغيره
- ③ قوله لا يملكه لغيره
- ④ قوله لا يملكه لغيره
- ⑤ قوله لا يملكه لغيره
- ⑥ قوله لا يملكه لغيره
- ⑦ قوله لا يملكه لغيره
- ⑧ قوله لا يملكه لغيره
- ⑨ قوله لا يملكه لغيره
- ⑩ قوله لا يملكه لغيره
- ⑪ قوله لا يملكه لغيره
- ⑫ قوله لا يملكه لغيره
- ⑬ قوله لا يملكه لغيره
- ⑭ قوله لا يملكه لغيره
- ⑮ قوله لا يملكه لغيره
- ⑯ قوله لا يملكه لغيره
- ⑰ قوله لا يملكه لغيره
- ⑱ قوله لا يملكه لغيره
- ⑲ قوله لا يملكه لغيره
- ⑳ قوله لا يملكه لغيره
- ㉑ قوله لا يملكه لغيره
- ㉒ قوله لا يملكه لغيره
- ㉓ قوله لا يملكه لغيره
- ㉔ قوله لا يملكه لغيره
- ㉕ قوله لا يملكه لغيره
- ㉖ قوله لا يملكه لغيره
- ㉗ قوله لا يملكه لغيره
- ㉘ قوله لا يملكه لغيره
- ㉙ قوله لا يملكه لغيره
- ㉚ قوله لا يملكه لغيره
- ㉛ قوله لا يملكه لغيره
- ㉜ قوله لا يملكه لغيره
- ㉝ قوله لا يملكه لغيره
- ㉞ قوله لا يملكه لغيره
- ㉟ قوله لا يملكه لغيره
- ㊱ قوله لا يملكه لغيره
- ㊲ قوله لا يملكه لغيره
- ㊳ قوله لا يملكه لغيره
- ㊴ قوله لا يملكه لغيره
- ㊵ قوله لا يملكه لغيره
- ㊶ قوله لا يملكه لغيره
- ㊷ قوله لا يملكه لغيره
- ㊸ قوله لا يملكه لغيره
- ㊹ قوله لا يملكه لغيره
- ㊺ قوله لا يملكه لغيره
- ㊻ قوله لا يملكه لغيره
- ㊼ قوله لا يملكه لغيره
- ㊽ قوله لا يملكه لغيره
- ㊾ قوله لا يملكه لغيره
- ㊿ قوله لا يملكه لغيره

لأن الهدى إليه قبل وصولها بقيت على ملك الهدى فإن مات الهدى لم يكن لأرسول حملها إلى الهدى إليه

باب في الوقف

هو لغة الحبس وشيخا حبس مال يمكن ألا تنفع به مع بقاء عبده بقطع التصرف في رقبته على مضر في مباح
وجهة والأصل فيه خبر مسلم إذا مات المسلم أنقطع محله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح
أي مسلم يدعو له وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوصية بالمنافع المباحة ووقف عمر رضي الله
عنه أرضا أصابها بخر بامرئ الله وشرط عليها شروطا منها أن لا يباع أو يهدى ولا يورث ولا يوهب وأن
من ولها ثابا كل منها بالعرف وبطعم صدق غير متحول رواه الشيخان وهو أول من وقف في الإسلام وعن
أبي يوسف أنه لما منع عمر بن الخطاب أن لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة ببيع الوقف وقال لو سمعته لقال به
(صح وقف عين) معينة (مملوكة) ملكا قبل النقل (نفيد) فائدة حالا أو مالا كشرقة أو منفعة يستاجر
لها غلبا (وهي باقية) لأنه شرع ليكون صدقة جارية وذلك كوقف شجرة لربيع وعلى اللبن ونحو ذلك ثم
وربما كان مزروع خلاف نحو البخور لأنه لا ينتفع به إلا باسمه لا كونه والمعلوم أن نفقة على أهله كورغم أن
الصالح صدقة وقف الماء اختيار له ويصح وقف المنصوب وإن عجز عن غلبه ووقف العلودون السفل ثم سجدا
والأوجه صدقة وقف المشاع وإن قل مسجدا أو محرم المسكن فيه على الجنب تلبية للسمع ومنع اعتكاف وصلاة
به من غير إذن مالك المنفعة (توقفت وسبكت) سبكت (كذا على كذا) أو أرض موقوفة أو وقف عليه ولو قال
تصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة لا يباع أو لا تورث فصرح في الأصح (و)
من الصراح قوله (جعلت هذا) المسكن (مسجدا) فيصير به مسجدا وإن لم يقل لله ولا أتى بشي مما أمر لأن
المسجد لا يكون إلا وقفا وقفته للصلاة صريح في الوقفية وكنية في خصوص المسجد فلا بد من تيقن في
غير الموات ونقل الموقوف عن الزواني وأقر من أنه لو عمر مسجدا حراما ولم يبق له كان عارية له رجع
فيها متى شاء انتهى ولا يثبت حكم المسجد من صحة الاعتكاف وعزومة المسكن للجانب لا يثبت من الأرض الموقوفة
حوله إذا احتج إلى توسعته على ما أتى به شيخنا ابن زياد وغيره وعلم بما مر أن الوقف لا يصح إلا بلفظ ولا يأتي
فيه خلاف المطاطة فلو بقي بناء على هيئة مسجد وأذن في إقامة الصلاة فيه لم يخرج بذلك عن ملكه كما إذا جعل مكانا
على هيئة المقبرة وأذن في الدفن بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فانه يغير بذلك مسجدا قال أبو حنيفة في فتاويه
لو قال اللهم المسجد أضرب للذين من أرضي للمسجد فضر به وبقي به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نصيب
وله استرداده قبل أن يبنى به انتهى وألحق اللقيط بالمسجد في ذلك البئر المحفورة للسبل والاسنوي
المدارس والربط وقال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناصر ليقني بزاوية أو بباطا مختص به كذلك
بمعز دنامه وصنفه بفضهم وبصح وقف بقرة على رباط ليعتبر بها من زلة أو لبيع نسلها لمصالحه (وشرط له)
أي للوقف (تأييد) فلا يصح تأييده كوقفه على زبديشة (وتنجيز) فلا يصح تعليقه كوقفه على زياد إذا جاء
رأس الشهر نعم يصح تعليقه بالموت كوقفه على الفقراء أو قال الشيخان وكأنه وصية لقول الفقهاء
إنه لو عثر ضال للشيخ كان رجوعا (وإمكان تملك) له وقوف عليه العين الموقوفة إن وقف على معين وأحد أو جمع
بان يؤخذ خارجا عما هو لا يملك فلا يصح الوقف على معكوم كمن مسجدا يبنى أو على ولد أو ولد له أو على من
يولد له ثم الفقراء ولا يقطع أوله أو على فقراء أولاده ولا فقير فمهم أو على أن يقطع المشاكين رقبته على رأس قبره
بخلاف قبر أبيه الميسر وأفق ابن الصلاح بأنه لو وقف على من يقرأ على قبره بعد موته مات ولم يعرف له قبر بطل
انتهى وبصح على المدوم تبعا للموجود كوقفه على ولدي ثم على ولدي ولدي ولا على أحد هذين ولا على عمارة
مساجد إن لم يبنه ولا على نفقة لتعذر تملك الإنسان تلكه أو منافع ملكة لنفسه ومنه أن يشترط نحو قضاء
دينه بما وقفه أو انتفاعه به لا يشترط نحو شربه أو مطالعته من يقرأ أو كتاب وقفها على نحو الفقراء كذا قاله

(قوله بقيت على ملك الهدى) أي ولدا له
مات النجاشي قبل
وصول ما أهداه رسول
الله صلى الله عليه وسلم
إليه رد الهدية (قوله على
الوقف) أي لأن غيره
من الصدقات ليست
جارية بل بملك المتصدق
عليه أعيانها ومنفعها
ناجزا وأما الوصية
بالمنافع وإن فمها
الحديث فهي نادرة
فحمل الصدقة في
الحديث على الوقف
أولى (قوله لا يصح إلا
بلفظ) هذا في الناطق
أما الآخر فيقع منه
بكتابه مع النية
كالناطق وبشارته ولو
غير مفهومة والإفهام
شرط أي لكونه وقفا
ليحكم بالظاهر في نفقته
لا لحصول الوقف ولو
نوى بقلبه أو أشار إشارة
لم تفهم صح الوقف فيها
بينه وبين الله وإن كان
لا اطلاع لنا على ذلك
وفائدته حصول الثواب
قاله الاسنوي اه
مناوي

١٠١ القاهر على محاربه

إذا لم يتم أنها موقوفة للشرب أو الوضوء أو الغسل الواجب أو السنون أو غسل النجاسة فاحبات أنه إذا دلت
 قرينة على أن الماء موضوع لتعميم الانتفاع بجاز جميع ما ذكر من الشرب وغسل النجاسة وغسل الجنابة وغيرها
 ومثال القرينة جريان الناس على تعميم الانتفاع من غير تكبير من قبيح وغيره إذا الظاهر من عدم التكبير أنهم
 أقدموا على تعميم الانتفاع بالماء بغسل وشرب وضوء وغسل نجاسة فمثل هذا يقع يقال بالجواز وقال إن فتوى
 العلامة عبيد الله باعترافه توافق ما ذكره اه قال الفقهاء وتبعوه ويجوز شرط من من مستعمل كتاب وقفت يأخذ
 الناظر منه ليحمله على رده وألحق به شرط ضامن وأفق بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وآله أو النذر له
 بأنه يصرّف في مصالح خيرية الشريعة فقط أو على أهل بلدة أعطى مقيم بها أو غالب عنها الحاجة بحية لا تقطع يستتبع
 إليها عرفاً (فروع) قال الشيخ الفزاري والزهري الراعي وغيرهم من شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم
 كفاه قدر جزء ولو مفرقاً ونظر في الفرق نظر ولو قال ليصدق بقلبي في رمضان أو عاشوراء فبات تصديق بعهده
 ولا ينتظر مثله نعم إن قال فطر الضوامة انتظروا وافق غير واحد بأنه لو قال على من يقرأ على قبر أبي كل جمعة ليس بأنه
 إن أخذ القراءة بعد موته أو عين لكل سنة غلة أتبعه والإبطال نظير ما قالوا من بطلان الوصية ليدل كل شبر
 بدنيار إلا في دينار واحد اه وانما نسخة الخالق الوقف بالوصية أن علق بالموت لأنه حينئذ وصية وإنما الوقف
 الذي ليس كالوصية فالتدبير لا يترتب عليه محذور ولا يجوز لأن الناظر إذا قرأ من يقرأ كذلك استحق
 كما شرط ما دام يقرأ فإذا مات مثلاً قرأنا الناظر غيره وهكذا لو قال الواقف وقصر هذا على فلان لا يعمل كذا قال
 ابن الصلاح احتول أن يكون شرطاً للاستحقاق وأن يكون توصية لأجل وقفه فان علم مراده أتبع وإن شك لم
 يمتنع الاستحقاق وانما نسخة فيما لا يمتنع عرقاً صرف الغلة في مقابلته والاحتياط أو تتم كذا في شرط الاستحقاق
 وفيما استظهره شيخنا أو وقف أو وصى للضيف تصرف للأولاد على ما يقتضيه العرف ولا يتراد على ثلاثة أيام مطلقاً
 ولا يرفع له تحت إلا أن شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقهاء قال شيخنا الظاهر لا وسئل شيخنا الزمزمي عما
 وقف ليصرف ثمنه للأطعام عن رسول الله صلى الله عليه وآله فهل يجوز للناظر أن يقطع من زل به من الضيفان
 في غير شهر الولد بذلك القصد أو لا وهل يجوز للقاضي أن يأكل من ذلك إذا لم يكن له رزق من بيت
 المال ولا من ميسر المسلمين فاحبات بأنه يجوز للناظر أن يصرف الغلة المذكورة في أطعام من ذكر ويجوز
 للقاضي الأكل منها أيضاً لأنها صدقة والقاضي إذا لم يعرفه التصديق ولم يكن القاضي محارفاً قال السبكي لا شك
 في جواز الأخذ به بقوله أقول لا تنفاه المعنى كالتابع والاحتياط أن يكون كالمهدي ويحتمل الفرق بأن التصديق إنما
 قصد ثواب الآخرة وقال ابن عبد السلام ولا يستحق ذوو ظنفة كقراءة أو أكل شيء في بعض الأيام وقال النووي أن
 أكل واستناب لعذر كمرض أو حبس بقي استحقاقه هو الا لم يستحق لمدة الاستنابة فافهم جاء أثر استحقاقه كغير مدة
 الإخلال وهو ما اعتمدته السبكي كإبادة الصلاح في كل وظنفة يقبل الأمانة كالدررس والامامة (ولو قوف
 عليه) عن مطلقاً ولا استقلال بهما الغير يقع خاص منها (ربيع) وهو فوائده الموقوفة جميعها كأجرة وندوة وولد
 حادث بعد الوقف وغيره ونحوه يتبادر فظنه أو شرطه لم يؤد فظنه لمؤت أصله فيصرف في فوائده تصرف الملاك
 بنفسه وبغيره ما لم يخالف شرط الواقف لأن ذلك هو القصد من الوقف وأما الحمل القارن فوقف تبعاً له ما إذا
 وقفت عليه عين لنفع خاص كدابة للركوب ففوائدها من دبر ونحوه للواقف ولا يجوز وطء أمه موقوفة ولو من
 واقف أو موقوف عليه لعدم ملكه ما بل يحدان وترد في حياضه باذن الموقوف عليه لاله ولا للواقف واعلم أن
 الملك في رتبة الموقوف على معين أو جهة ينتقل إلى الله تعالى أي ينفك عن اختصاص الأديين فلو شغل
 السبكي بأمنية وجبت الأجرة له فتصرف في مصالحه على الأوجه (ثلاثة) ومن سبق إلى محل من متجدد لا قراء
 قرآن أو حديث أو علم شرعي أو آله أو تعلم ما ذكر أو كساع دزين ثين بدني مدبر وفارقه ليعود إليه ولم تطل
 مفارقه محبتاً انقطع عنه الألفة حقه بما قال لأن له غرضاً في ملازمة ذلك الوضع بإلغائه الناس وقيل يتطل حقه
 أوله من مضافه

(٧) قوله انتفاع في وقوف
 غاش. وهو حصول مال للفعل
 (٨) قوله ما دام يقرأ فلو كان فيكون
 (٩) قوله هو في كل
 (١٠) قوله هو في كل
 (١١) قوله هو في كل

(قوله وغصن بستان)
 قطع أي بخلاف مالا
 بستان قطعته نعم أن شرط
 قطع الأغصان التي لا
 بستان قطعها مع ثمارها
 كانت له قاله الامام اه
 معنى ولو وقف الأصل
 دون الأغصان جاز
 قطعها قطعاً كالثمار قال
 ابن العاد ولو وقف
 شجرة عليها غصن
 يابس فان أمكن
 الانتفاع به وحده دخل
 في الوقف وإن لم يدخل
 في البيع والإفلا ويكون
 للواقف اه

(١٢) بفتح ما هاء اسير
 (١٣) إذا موقوف أو موقوف
 (١٤) سواء عرفت له ما
 (١٥) بفتح ما هاء اسير
 (١٦) بفتح ما هاء اسير
 (١٧) بفتح ما هاء اسير

(١٨) بفتح ما هاء اسير
 (١٩) بفتح ما هاء اسير
 (٢٠) بفتح ما هاء اسير

(قوله وتعدرت اعادته)

أي بنقضه ثم ان رجي
عوده حفظ نقضه
وجوبا ولو بنقضه إلى
هل آخر وان خيف
عليه لو بقي للحاكم
هدمه ونقل نقضه إلى
هل أمين ان خيف على
أخذه لولم يهدم فان لم
يرج عوده بنى به مسجد
آخر لانه مدرسته وكونه
بقربه أولى فان تعدرت
للمسجد بنى به غيره وأما
غلته التي ليست لأرباب
الوظائف بأن كانت
لمسارته وحصره
وقناده فكفوضه وإلا
فهي لأربابها وإن
تعدرت أي الوظائف
لعدم تقصيرهم كدرس
لم يحضر طلبته بخلاف
امام لم يحضر من صل
معه فلا يستحق الا ان
صل في البقعة وحده
لأن عليه فعل الصلاة
فيه وكونه إماما فاذا
تعدرت أحدهما بقي الآخر
وهذا في مسجد ممكن
فيه تلك الوظائف والا
كسجد بجانب البحر
مثلا وصار أي المسجد
داخل اللجة فينبغي
نقل وظائفه أي مع بقائها
لأربابها لما ينقل إليه
نقضه اهـ ق لاه بجري
على النهج

بنيامه وأطالوا إلى ترجيعه فلا معنى أول الصلاة ولو قل دخول وقتها أو فراقه بذكر كفضاء حاجة
واجابة داع فتحة بابي وتوضيحي الصف الأول في تلك الصلاة وإن لم يترك فداءه فيه فيحرم على غير العالم الجلوس
فيه غير اذنه أو ظن رضاء نعم ان أقيمت الصلاة في غيبته واتصلت الصفوف فالوجه سد الصف مكانه لحاجة إمام
الصفوف ذكره الأذرع وغيره فلو كان له سجادة فيه فينبغي برجله من غير أن يرفعها بها عن الأرض فلا
تدخل في ضمانه أما جلوسه لأعيان كاف فان لم يتويدة بطل حقه غير وجه ولو لم يطل حقه بخروجه
أثناءها لحاجة وأفق القفال بمنع تعليم الصبيان في المساجد (ولا يباع موقوف وإن خرب) فلواهدم مسجد
وتعدرت اعادته لم يسع ولا يهوى كما عالج لا مكان الصلاة والاعتكاف في أرضه وأوجب الشجر الموقوف أو قلعه
يرجى لم يطل الوقت فلا يباع ولا يوهب بل ينتفع به الموقوف عليه ولو لم يمكنه أجزائه خشا محاله فان
تعدرت الا بغيره إلا باستهلا كما كان صار لا ينتفع به إلا بالآخر أو انقطع الوقت أي ويملكه الموقوف عليه فينبغي
على الاعتماد فينبغي بغيره ولا يبيعه ويجوز بيع حصر المسجد الموقوف عليه إذا بليت بأن ذهبت بحماها ونقصها
وكانت للصلحة في بيعها وكذا مسجد وعة النكسرة خلافا لجمع فيه ما وصفت من مصالح المسجد ان لم يمكن شراء
حصره أو جذع به وبخلاف في الموقوفه ولو بان اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الموقوفه والمشتراة للمسجد فتباع
بجزء ما لم يجر الحاجة أي المصلحة وإن لم يزل وكذا أن هو القناديل ولا يجوز استعمال حصر المسجد ولا فراشه في غير
فرشه مطلقا سواء كانت الحاجة أم لا كما أفق به شيخنا ولو اشترى الناظر أخشا للمسجد أو وهب له وقبلها الناظر
بجاء يبيعها للمصلحة كان خاف عليها نحو سر قديلا إن كانت موقوفة من أجزاء المسجد بل تحفظ له وجوب ذكره
التكاليف الرذاد في فتاويه ولا ينقص المسجد إلا إذا خيف على نفسه فينقص ويحفظ أو يقر به مسجد آخر إن
رأه الحاكم والأقرب إليه أولى ولا يقر به غير جنسه كبر باطو ببر كالعكس إلا إذا تعدرت جنسه والذي يتجه ترجيحه
في ربيع وقف المهدم أنه أن توقع عودته تحفظ له والا تصرف للمسجد آخر فان تعدرت تصرف للفقراء كما تصرف النقض
للحجور باطو وسئل شيخنا عما إذا عجز مسجد بالآلات جديدي بقيت الآلة القديمة فهل يجوز عمارة مسجد آخر قديم
بها أو تباع وتحفظ عنها فاجاب بأنه يجوز عمارة مسجد قديم وحادث بها حيث قطع عدهما احتاج ما بقي منه إليها
تقول فتاها ولا يجوز بيعه بوجوه من الوجوه اهـ ونقل نحو حصر المسجد وقناده كنفله آله وتصرف مبيع
الموقوف على المسجد مطلقا وعلى عمارته في البناء ولولم تارته وفي التحصيص الحكم والسلم وفي أخرة القيم
لا المؤذن والإمام والحضر والذهن الا ان كان الوقف لمصلحة فيصرف في ذلك لافي التزويق والنقش وماذا كونه
من أن لا يصرّف للمؤذن والإمام في الوقف المطلق ومقتضى ما نقله النووي في الروض عن البغوي كسكنه نقل
شعبه عن فتاوى الغزالي أنه يصرّف للمعا وهو الأوجه كما في الوقف على مصالحه ولو وقف على ذهن لاسراج
المسجد به أسرج كل الليل ان لم يكن معلقا بمجوز أو أفق ابن عبد السلام يجوز إيقاد البسبر من المصابيح فيه
لأنه أخطر ما مع خلوه من الناس واعتمده طبع وجزم في الروض عمدة اسراج الحالى قال في المجموع يحرم أخذ شيء
من ربه وتمتعه كحصاة وثرايه (فرع) عمر الشجرة النبات بالمقبرة والمباحة مباح وحصره لمصلحة أولى وثمرة
المفروص في المسجد مملوكة أن تحرق له فيصرف لمصلحة وأن تحرق من كل أو جهل الحال فباح وفي الأنوار ليس
للإمام إذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر إيجارها للزراعة أي مثلا وصرف ثمنها لمصلحة وحمل على الموقوفه
فالمملوكة لئلا كما إن عرف والافعال ضائع أي ان ليس من معرفته يعمل فيه الإمام بالمصلحة وكذا الجهة وله وسئل
العلامة الطنبدكوى في شجرة بنيت بمقبرة ومملوكة ولم يكن لها عمر ينتفع بها إلا أن بها أخشا كثيرة تصلح للبناء
ولم يكن لها ناظر خاص فهل للناظر العام أي القاضي يقطعها أو تصرف فيها إلى مصالح المسلمين فاجاب نعم
للقاضي في المقبرة العامة المسئلة بينها وصرف ثمنها في مصالح المسلمين كشمرة الشجرة التي لها عمر فان صرفها في
مصلحة المقبرة أولى هذا عند سد وطها بنحور واما قطعها مع صلاحها فيظهر أبقاؤها للرفق بالزائر والمشيح (ولو

سروا انوت مريم كلا ميراث

شرط واقف نظره) اوليفه (اي لغبر و اتبع) كسائر شرطوطه و قبول من شرطه النظر كقبول الوكيل على
 الاوجه وليس له محزل من شرط نظره حال الوقف ولو لمصلحة (والا) بشرط لا حيد (فهو قاضي) اي قاضي بلد
 الموقوف بالنسبة لحفظه و اجاره و قاضي بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك على المذهب لانه صاحب النظر
 العام فكان ذلك من غير و لو واقفا و موقوفه عليه و حزم الخوارزمي يثبت له لو واقفا و ذكر به بلا شرط ضعيف
 قال السبكي ليس للواقف حق اخذ ما شرطه للنظر الا ان صرح الواقف بنظره كما انه ليس له اخذ شئ من سهم عامل
 الركوة قال ابن التاجر و محله في قاضي له قدر كفايته و محض بعضهم انه لو خشي من القاصي اكل الوقف لم يجوز له جاز
 لمن هو يده صرفة في مصادره اي ان عثر فيها و الا فوضه لغيره عارف بها و و صرحها و شرطه النظر واقفا
 كان او غيره اعدالة و الاهتداء الى التصرف الموقفي اليه و يجوز للنظر ما شرط له من الاجرة و ان زاد على اجرة
 مثله مالم يكن الواقف فان لم يشرط له شئ فلا اجرة له نعم لو رفع الامر الى الحاكم لم يقر له الاقل من نفقة و اجرة
 مثله كولي البتيم و اتفق ابن الصباغ بان له الاستقلال بذلك من غير حاكم و يتعين النظر بالفسق فيستكون
 النظر للمعاكم و للواقف عزل من و لاه و نصب غيره الا ان شرط نظره حال الوقف (تمة) لو طلب المستحقون
 من النظر مكتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزمه تمكينهم كما اتفق به بعضهم
 مقرر من

باب في الاقرار

هو لغة الاثبات و شرعا اخبار الشخص بحقي عليه و يسمى اعترافا (و اخذ باقرار مكلف مختار) فلا يؤخذ باقرار
 صبي و مجنون و مكره بغير حق على الاقرار بان ضرب كغيره اما مكره على الصدق كان ضرب لصديق في قضية
 ما منهم فيها فيضح بحال الضرب و بعده على اشكال قوي فيه سيما ان علم انهم لا يرفعون الضرب الا باخذت مثلا ولو
 ادعى شيئا تمكن او نحو جنون غمدا و اكرها و تارة كجبر او ترسيم و ثبت بيمينه او باقرار المقر له او يمين
 مردودة يصدق بيمينه مالم يتم بيمينه بخلافه و اما اذا ادعى الصبي بلوغا لم يمكن فيصدق في ذلك ولا يخلف عليه
 او يمين مكلف بيمينه عليه و ان كان غريبا لا يعرف و هي رجلا نتم ان شهادت بع يسوة بولادته يؤم كذا قلن
 و ثبت بين الشئ شيئا كما قاله شيخنا (و شرط فيه) اي الاقرار (لفظ) بشرط التزام بحق (كلمة او عندي
 كذا) لزيد و لو زاد في اظن او احبب لتمام ان كان المقر به مضمنا كزيد هذا الثوب او خذته او غيره كله
 ثوب او الف اشترط ان يضم اليه شئ مما ياتي كعندي او على و قوله على او في ذمتي للدين و معنى او عندي لليمين
 و يحمل المعنى على ادنى مراتب و هو الوديعة فيقبل قوله يمينه في الرد و التلف (و) كذا (نعم) و بلى و صدقت
 (و ابرأني) منه او ابرأني منه (و قضيت لجوا ابنا ليس لي) عليك كذا (او) قال له انك عليك كذا (من غير
 استهانة لان المفهوم من ذلك الاقرار و لو قال اقصي الالف التي لي عليك او اخبرني ان لي عليك الف فقال نعم او
 اميلي اولا لا انكر ما تدعيه او حتى افتح الكيس او اجد الفتح او الدرام مثلا فاقرار حيث لا استهزاء فان اقترن
 بواحد مما ذكره تارة استهزاء كابر ادكلامه بنحو ضحك و تارة راس بما يدل على التعجب و الانكار اي و ثبت ذلك
 كما هو ظاهر لم يكن به مقرر على التعمد و طلب البيع اقرارا بالملك و العارية و الاجارة فملك النفع لكن نصيبا
 الى المقر و اما قوله ليس لك على اكثر من ألف جوابا لقوله لي عليك ألف او تحاييت او اكتبوا لزيد على
 ألف درهم او اشهد و اعلى بكذا او بما في هذا الكتاب فليس باقرار بخلاف اشهد كمتن فالف نفسه و قوله لمن شهد
 عليه هو عدل فيما شهد به اقرارا كما اذا شهد على فلان بمائة او قال ذلك ثم و صادق فانه اقرار و ان لم تشهد (و) شرط
 (في مقرر بان لا يكون) ثلثا (المقرر) حين يقر لان الاقرار ليس ازالة عن الملك و انما هو اخبار عن كونه ملكا
 للمقر له اذ لم يكن يفتقر له دائري او قولي او ذاري التي اشترتها لنفسه لزيد او قربي الذي على زيد لعمر و لمؤلان
 الاضافة اليه تقتضي الملك له فشا في الاقرار به لغيره اذ هو باقرار بحق سابق و لو قال متسكني او ملبوسني لزيد فهو
 اقرار لانه قد يسكن و يلبس تلك غيره و لو قال الدين الذي كنته او باسمي على زيد لعمر و وضع او الدين الذي لي

(قوله العدالة) قال
 المساوي الباطنة
 والكفاية ومن لازمها
 الاهتداء إلى التصرف
 لأن من لا يهتدى إليه
 لا يكون كافيًا واكتفاء
 السبكي بالظاهر أطل
 الاذرعى في تزييفه قال
 البلقيني ونظر الذي
 على وقف الذي
 الموقوف على أهل
 الدمة إذا كان عدلا في
 دينه كوصية ذي لدى
 كذلك والأصح فيها
 الصحة وكذا ولاية
 كافر على مال طفل كافر
 اه (قوله فليس باقرار)
 أما بالنسبة للاول فلان
 نفي الزائد عليه لا يوجب
 إثباته ولا اثبات مادونه
 وأما بالنسبة للثاني فلم
 يدعن له جوه وأما
 الثالث فلان الأمر بان
 يكتب له ألف بل ولا إن
 كتب بنفسه ان له عليه
 أقاليس باقرار اذ ليست
 الكتابة المبردة من
 اللفظ اقرارا

(٥) (ما دلتا)
 (٦) كرانا جوابا لسؤال
 (٩) Gelengake

على زيد لعمره ولم يصح الا ان قال ولم يسم في الكتاب تحاربة ولو اقر تحربية ع. ب. معين في يد غيره أو شهد بهان
 اشتراه لنفسه أو ملكه بوجه آخر حكم تحربية ولو أشهد أنه سافر مما ليس عليه فاقتران عليه لقول كذا الزعم
 ولم يتفقه بذلك الا شهادة (وصح اقرار من مريض) مريض موت (ولو لو اقر) بدین او عین فخرج من رأس
 المال وان كذب به بقية الورثة لانه انتهى إلى حالة تصدق فيها الكاذب ويتوب الفاجر فالظاهر صدقه لكن للوارث
 تخلف المقر له على الاستحقاق فيما استظهره شيخنا خلافاً لاقتفاء ولو اقر بنحوه مع قبض في الصحة قبل وأن
 أطلق أو قال في عين عرف أنها ملك هذه تلك لو اقر في نزول على حالة المرض قاله القاضي فيوقف على اجازة بقية
 الورثة كما لو قال وهبته في مرضي واختار ما جمع عدم قبوله إن أنهم لفساد الزمان بل قد تقطع اقراران بكذب فلا
 ينبغي لمن يخشى ان يقضي أو يفتي بالصحة ولا شك فيه اذ علم ان قصده الحرام وقد صرح ما جمع بالحرمه
 حينئذ وان لا محل للمقر له أخذه ولا يخدم اقرار محمول على اقرار مريض (و) صح اقراره (بمجهول) كشيء أو كذا
 فيطلب من المقر تفسيره فلو قال له على شيء أو كذا قبل تفسيره بغير عيادة المريض ورر وسلام ونحو لا يفتي
 كخزيرو ولو قال له على مثل قبل تفسيره بمجهول وان قل لا يتجسس ولو قال هذه الدار وما فيها لله فلان صح واستحق
 جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شيء وأهوى به وقت صدق المقر وعلى المقر له البيه (و) صح اقراره (بنسب)
 الخلقه بنفسه كان قال هذا ابي (بشرط امكان) فله بان لا يكذب به الشرع والحش بان يكون ذو نفع في السن من
 يمكن فيه كونه ابنه وبان لا يكون معروف بالنسب بغيره (و) مع (تصدق مستحق) أهله فان لم يصدق
 أو سكت لم تثبت نسبة الابنية (ولو اقر ببيع أو هبة وقبض واقباض) بعدها (فادعى فساداً لم يقبل) في دعواه
 فسادها وان قال اقررت لظني الصحة لأن الاسم عند الاطلاق يحمل على الصحيح نعم ان قطع ظاهر الحال
 بصدقه كبدوي خلف فينفي قبول قوله كما قاله شيخنا وخرج باقباض ما كوا اقتصر على الهبة فلا يكون مقرراً
 باقباض فان قال ملككم ما كان ما هو يعرف معنى ذلك كان مقرراً باقباض وله تخلف المقر له أنه ليس فاسداً
 لا مكان ما يدعيه ولا تقبل بيته لانه كذبها باقراره فان نكل تخلف المقر له انه كان فاسداً وبطل البيع أو الهبة لأن
 العين للرذوة كالاقرار ولو قال هذا زيد بل لعمره وأوغصت من زيد بل من عمره وسلم لزيد سواء قال ذلك متصلاً
 بما قبله أو منفصلاً عنه وان طال الزمن لا امتناع الرجوع عن الاقرار بحق آدمي وغيره بذكره لعمره ولو اقر بشي
 ثم اقر ببعضه دخل الأقل في الأكثر ولو اقر بدین لاخر ثم ادعى ادائه إليه وانتهى بذلك حالة الاقرار تمت
 دعواه للتخلف فقط فان اقام بيته بالاداء قبلت على ما افاق به بعضهم لا حتمال ما قاله كمالو قال لا يبيته ثم ان يبيته
 تسمع ولو قال لا حق لي على فلان فبقي خلافه والراجح منه انه ان قال فيما اظن أو فيما أعلم ثم اقام بيته بان له عليه
 حقا قبلت وان لم يقبل ذلك لم تقبل بيته الا ان اعتذر بنحو نسيان أو غلط ظاهر
 (حجب في الوصية)

(قوله مضاف) أي لو
 تحديراً (قوله نما
 بعد الموت) أي وليس
 بتدبير ولا تطبيق عنق
 وان التحفظاً حكماً
 كالقبرع المنجز في مرض
 الموت أو الملحق به
 وأركان الوصية أربعة
 موصي وموصى له وبه
 وصيغة (قوله مختار
 عند الوصية) أي فقط
 فلو كان مختاراً عندها
 ثم أكره على قائمها
 وحكم الرجوع عنها
 فهي صحيحة باقية على
 صحتها وإن أعلم ولم أر
 من صرح به فحرره

هي لغة الاتصال من وصي الشيء بكذا أو صلة به لأن الموصى وصل خير ديناً بخير عبادة وخير عاقبة بحق مضاف لما
 بعد الموت وهي خمسة مؤكدة اجماعاً وأن كانت الصدقة بصحة من أفضل فينبغي أن لا يقبل عنها ساعة كما
 صرح به الخبر الصحيح ما حقق امرئ مسلم له شيء بوصي فيه يتيث ليلة أو ليلتين أو وصيته مكتوبة عند رأسه أي
 ما الحزم أو المعروف شرعاً الا ذلك لأن الإنسان لا يدري متى يفخوه الموت وتكرار الزيادة على الثلث إن لم يقصد
 حراماً ورثته والاخر مت (نصح وصية مكلف حر) مختار عند الوصية فلا تصح من صبي ومجنون وورثته ولو مكاتباً
 لم ياذن له السيد ولا من مكره والشكر ان المكلف وفي قول نصح من صبي (الجنة جلي) كما ذكره مسجود ومخاله
 وتحمل عليهما عند الاطلاق بان قال أو صيت به للسجود ولو غير ضروري في عمل بالعرف وبصرفه الناظر للاهم
 والاصح باجتهاده وهي الكعبة وللصريح النبوي تقصير الصالحين ما أحاسنهما كترميم ما وهى من الكعبة
 دون بقية الحرم وقبل في الأولى كما كين مكة قال شيخنا يظهر أخذاً بما قالوه في النذر للمقر المعروف

بمخرجان صحة الوصية كالوقوف كضريح الشيخ الفلاني وتصرف في مصالح قبره والبناء الجائر عليه ومن يحد مونه
أو يقره ون عليه أما إذا قال للشيخ الفلاني ولم يوصي بغيره ونحوه فهو باطل ولو أوصى لمسجد سيئ لم يصح وإن بقي
قبل موته الاتباع وقيل يبطل فيما لو قال أرذت عليك وكبار ونحوه على قبره ونحوه عالم في غير مسئلة ووقع في زيادات
القباضي ولو أوصى بأن يمدفن في بيته بطلت الوصية وخرج بمجهلة جهة العصبه كعبارة كذا نسف واسترجع فيها
وكتابة نحو تور أو و علم محرم (و) تصح (الحمل) موجود حالة الوصية فيمن تصح الحمل فصل وبه حياة مستقرة له ون
سنة أشهر من الوصية أو لا ربع سنين فأقل ولم تكن المرأة قرأت الزوج أو سيد وأمكن كون الحمل منه لأن الظاهر
وجوده عند هذا الذرة وظ والشبهة وفي تقدير الزنا المرأة طن بها نعم لو لم تكن غير اشافظ لم تصح الوصية فطه لا الحمل
سيحدث وإن حدث قبل موت الموصي لأنها عليك وعلى المدوم يمنع فاشتهت الوقف على من سيولد له نعم
ان جعل المدوم تبعاً للموجود كان أوصى لا ولا يزيد إلا وجودين ومن سيحدث له من الأولاد منحت لهم تبعاً
ولا يغير مبدء ولا تصح لأحد من هذه إذا كان المفظ الوصية فان كان المفظ أعطوا أقدمه لا أحدهما صح لأنه وصية
بالخلع من الوصى إليه (و) تصح (لوارث) للموصي (مع اجازة) بقية (ورثة) بعد موت الموصي وإن كانت الوصية
ببعض الثلث ولا أثر لأجازتهم في حياة الموصي إذ لا حق لهم بحياة الموصي ولا في الحياة في أخذه من غير توقف على اجازة وإن
يوصى لفلان بالقبض على شيء فقل إن ترع لولده محمد مائة أو بالعين كاهن وظاهر فإذا قيل وأدنى فلان
فما شرط عليه أخذ الوصية ولم يشر إلى بقية الورثة إلا أن قلنا حصل له ومن الوصية له أثره وكتبه والوقف عليه نعم
لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم فقدم من غير اجازة فليس لهم نصيب ولا الوصية لكل وارث بقدر
حصة كصيف والقبض لا يفسد لانه يستحقه بغير وصية ولا يأنه بذلك وبينه في قدر حصته كان ترك ابنه ووقف
وإذا أقيمتم مأسوا فخص كل واحد حصته إن أجاز أو لو أوصى لفلان مائة أو لفلان مائة أو لفلان مائة أو لفلان مائة
لورثة الميت ولو قرأه كائن عليه في الأمر ما تصح الوصية (باعتقوه كذا) وأن لم يقل من مالي أو وكتبه له
أو جعلته له (أو هو له يقدموني) في الأربعة وذلك لأن إضافة كل منها الموت فخصرت ما جمعت الوصية (وبأوصيته
له) كذا وإن لم يقل يقدموني ولو ضمها بشرط ذلك فلا يقتصر على نحو وكتبه له فموجبها ما يجوز أو على نحو أو
إليه من مالي كذا أو أعطوا فلا تأمن مالي كذا فتوكل برفع نحو الموت وأبست كتابة وصية أو على جعلته له
أحمل الوصية والمهبة أن غلبت نية لأحدهما أو لا تحمل أو على ثلاث مالي لفلان فقرأه لم يكن إقراراً ولا وصية وقبل وصية
للفقراء قال شيخنا وبظهر أنه كتابة وصية أو على نحو لفلان فقرأه زائد من مالي فكتابة وصية وصريح مجمع
متأخرون بصحة قوله كذا إن مات فأعطوا فلا يردني الذي عليك أو فقره على الفقراء ولا يقبل قوله في ذلك بل
لا بد من يتنونه وتنفذ بالكتابة كقول عتقت هذا له أو ميرته له أو عتقت هذا له أو ميرته له أو عتقت هذا له أو ميرته له
النية ولو لم يكن ناطقاً إن اعترف بطلها أو واردة بنية الوصية أو لا يكتفي بهذا الخطي وموافق وشيق ونصح بالالفاظ
الذ كور من الوصى (مع قبول) موصى له (معتق) محصور إن تأهل والافضل له (بعد موت موصي) ولو
غير آخ فلا يصح القبول كالأر قبل موت الموصي لأن الموصي إن رجع فيه فالفش رد قبل الموت القبول بعده ولا
يصح الرد بعد القبول ومن صريح الرد رد ذتها ولا أقلها ومن كناية لا حاجة لها وإن اعني عنها ولا يشترط
القبول في غير معتق كالفقراء بل تلزم بالموت ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم وإذا قبل
الموصى له بعد الموت ثمان به أي بالقبول الملك له في الموصى به من الموت فيجوز ثمان أحكام الملك فيجوز ثمان
وجوب نفقة وفطرية والقوز بالقوا نداء الأصل وغير ذلك (لا) تصح الوصية (في زائد على ثلثي) وصية وصفت في
(مرض مخوف) لولد الميت عن جنسه ككثير (ان ردك وارث) خاص مطلق التصرف لانه حقه فان كان غير
مطلق التصرف فان توقفت أهله عن قرب وقف لهم أو الاطبات ولو أجاز بثلث الورثة فقط صرح في قدر حصته
من الزائد وإن أجاز الوارث الإهل فاجازته شهيد الوصية بالزائد والخوف كاشها الرمتا مع وخرج الطعام بلا

وتعريف كذا كذا...

سواء تصح

(قوله مخوف) بأن
لا يندر الموت منه حل
وفي شرح م ر ان
المخوف ما يكثر فيه
الموت عاجلاً وان
خالف المخوف عند
الاطباء فلا يشترط في
كونه مخوفاً غلبة حصول
الموت بل عدم ندرته
كالبرسام الذي هو
مرض في حجاب القلب
أو الكبد يصعد أثره
الى الدماغ كما قتلاه
عن الامام وأقره وهو
المعتمد اهـ

- ① ان صحت له ان وارث
- ② كذا او على من هو له
- ③ زمان وارث
- ④ اي ان الدائن قال له اعط الدائن لفلان او حرقه للفقراء
- ⑤ مرفوع في العسوت
- ⑥ مما قاله ان يكون له هذا
- ⑦ ان قال معتبر قبول المخوف

استحالة هضم أو كان يخرج بشدة ووجع اومع دم من عضو شريف كالسكيدون البواسير او بلا استحالة
وحتى مطلقه كطلق حامله وان تكررت ولادتها اعظم خطره ومن ثم كان موثما منه شهادة وبقاء مشيئة
والنعمان قتال بين متكافئين واصطرا برجع في حق راكب سفينة وان احسن السباحة وقرب من الترواها
ومن الوباء والطاعون فتصرف الناس كلهم عليه محسوب من الثلث وينبغي لمن ورثته غنياه او قراءه ان
لا يوصي بزاله على ثلث والا حسن ان ينقص منه ثلثا (ويستثنى منه) أي الثلث أيضا (يعتق بعلق بالموت) في
الصحة او المرض (و) تبرع بمز في مرضه (كوفيه ودية) وبراءه ولو اختلف الوارث والميت هل له في الصحة
او المرض صدق الميثب يمينه لان العين في بدو ولو وهب في الصحة واقبض في المرض اعتبر من الثلث اقل المنعز
على صحته فيعتب من رأس المال كحجة الاسلام وعنه في المستولد ولو ادعى الوارث موته في مرض تبرعه والمنعز
عليه شفاء وموته من مرض آخر او نجاة فان كان مخوفاً صدق الوارث والا لا خير ولو اختلف في وقوع التصرف
في الصحة او في المرض صدق المنعز عليه لان الأصل في صحة ما ادعى الصحة فان اقامت بين قديم المرض (فرع)
لو اوصى بغيره فلا ريب بين كل من كل جانب تقسم حصة كل دار على عدوسكانها او للعلماء فليحدثه بغير
حال الراوي قوة او ضدها والمزوي صحة وضدها ومقتضى تعرف معنى كل آية وما اريد بها وتفسير الاحكام
الشرعية نظرا واستنباطا والمراد هنا من جعله شيئا من الفقهاء بحيث يتأهل به لهم باقية وليس منهم مخوي وصرفي
واعتوى ومنكلم ويكتفى ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة او بعضها ولو اوصى لا علم الناس باختصاص الفقهاء او الفقراء
لم يعط الا من يحفظ كل القرآن عن ظهر قلب او لا جهل الناس صرف لقراءة القرآن فان قال من المسلمين فمن يست
الصحابة ويدخل في وصية الفقراء المستاكين وعكسه ويدخل في اقرار بزيادة كل قريب وان بعد لا أصل وفرع
ولا تدخل في اقرار بفسه ورثته (وتبطل) الوصية المعلقة بالموت ومثلها تبرع بعلق بالموت سواء كان التعليق في
الصحة او المرض فلم يوصي الرجوع فيها فاولى في الرجوع عنه (و) بنحو (هذا لو اري) او ميراث عني سواء انسي
اعتر من الثلث (برجوع) عن الوصية (بنحو نقضها) كابتطائها او ردّها او ازلتها او الاوجه صحة نقل في الرجوع
فيها على شرط لجواز التعليق فيها فاولى في الرجوع عنه (و) بنحو (هذا لو اري) او ميراث عني سواء انسي
الوصية ام ذكرها وفضل شيئا مما اوصى له ثلث ماله الا كسبه ثم بعد مدة اوصى له ثلث ماله ولم يستثن هذا
يعمل بالأولى او بالثانية فاجاب بان الذي يظهر العمل بالأولى لانها نص في اخراج الكتب والثانية محتملة لانه
ترك الاستثناء فالتصريح بموجبه في الأولى وانه تركه ابطالاً له والنص مقدم على المحتمل (و) بنحو (بيع ورهن)
ولو بلا قبول (وعرض عليه) وتوكل فيه (و) بنحو (غراس) في ارض اوصى بها بخلاف زرعها ولو اخضع
فانحو الغراس ببعض الارض اخضع الرجوع بمخلو وليس من الرجوع انكار الموصي الوصية ان كان لغرض
ولو اوصى بشئ وكريه ثم اوصى به لغيره فليس رجوعاً بل يكون بينهما نصيبين او اوصى به لثالث كان بينهما ثلثا
وهكذا قاله الشيخ زكريا في شرح المنهج وهو اوصى لزيد بما نذر ثم لم يزل يبيع من ثلث ماله الا خمسة وثلثه الثانية
الرجوع عن بعض الأولى قاله النووي (وتتفع ميتا) من وارث وغيره (صدقة) عنه ومثلها وقف لمصحب وغيره
وبناء مسجد وحفر بئر وعزم من شجرته في حياته او من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له اجتماع وصح في الخبر
ان الله تعالى رفع درجة العبد في الجنة باستغفار ولده او فوفيه له تعالى وان ليس للانسان الا ما يعطى عام مخصوص
بذلك وقيل منسوخ ومعنى نفقه بالصدقة ان يصير ثلثا تصدق قال الشافعي رضي الله عنه ووايع فضل الله ان
ثبت التصديق ايضا ومن ثم قال اصحابنا ليس له ثلث الصدقة عن ابويه مثلافاته تعالى شيئا ولا ينقص من اجره
شيئا ومعنى نفقه بالدعاء حصول المدعو به له اذا استحب واستجابته محض فضل من الله تعالى انما نفق الدعاء
ونوايه فهو للداعي لانه شفاعته انجره الى الشافع ومقصود هذا الشفع له نعم دعاء الوالد لمحصل نوايه نفسه للوالد الميت
لان عمل واداة التوسل في وجوده من جملة عمله كما صرح به خبر يقطع عمل ابن آدم الا من اوصى قاله اوله صالح
حيث / والد - داد - عبيد والد سمع والد

(٧) في معنى امر لا اقر
(٨) ما عني لا ارا
(٩) في معنى امر لا اقر
(١٠) في معنى امر لا اقر
(١١) في معنى امر لا اقر
(١٢) في معنى امر لا اقر
(١٣) في معنى امر لا اقر
(١٤) في معنى امر لا اقر
(١٥) في معنى امر لا اقر
(١٦) في معنى امر لا اقر
(١٧) في معنى امر لا اقر
(١٨) في معنى امر لا اقر
(١٩) في معنى امر لا اقر
(٢٠) في معنى امر لا اقر
(٢١) في معنى امر لا اقر
(٢٢) في معنى امر لا اقر
(٢٣) في معنى امر لا اقر
(٢٤) في معنى امر لا اقر
(٢٥) في معنى امر لا اقر
(٢٦) في معنى امر لا اقر
(٢٧) في معنى امر لا اقر
(٢٨) في معنى امر لا اقر
(٢٩) في معنى امر لا اقر
(٣٠) في معنى امر لا اقر
(٣١) في معنى امر لا اقر
(٣٢) في معنى امر لا اقر
(٣٣) في معنى امر لا اقر
(٣٤) في معنى امر لا اقر
(٣٥) في معنى امر لا اقر
(٣٦) في معنى امر لا اقر
(٣٧) في معنى امر لا اقر
(٣٨) في معنى امر لا اقر
(٣٩) في معنى امر لا اقر
(٤٠) في معنى امر لا اقر
(٤١) في معنى امر لا اقر
(٤٢) في معنى امر لا اقر
(٤٣) في معنى امر لا اقر
(٤٤) في معنى امر لا اقر
(٤٥) في معنى امر لا اقر
(٤٦) في معنى امر لا اقر
(٤٧) في معنى امر لا اقر
(٤٨) في معنى امر لا اقر
(٤٩) في معنى امر لا اقر
(٥٠) في معنى امر لا اقر
(٥١) في معنى امر لا اقر
(٥٢) في معنى امر لا اقر
(٥٣) في معنى امر لا اقر
(٥٤) في معنى امر لا اقر
(٥٥) في معنى امر لا اقر
(٥٦) في معنى امر لا اقر
(٥٧) في معنى امر لا اقر
(٥٨) في معنى امر لا اقر
(٥٩) في معنى امر لا اقر
(٦٠) في معنى امر لا اقر
(٦١) في معنى امر لا اقر
(٦٢) في معنى امر لا اقر
(٦٣) في معنى امر لا اقر
(٦٤) في معنى امر لا اقر
(٦٥) في معنى امر لا اقر
(٦٦) في معنى امر لا اقر
(٦٧) في معنى امر لا اقر
(٦٨) في معنى امر لا اقر
(٦٩) في معنى امر لا اقر
(٧٠) في معنى امر لا اقر
(٧١) في معنى امر لا اقر
(٧٢) في معنى امر لا اقر
(٧٣) في معنى امر لا اقر
(٧٤) في معنى امر لا اقر
(٧٥) في معنى امر لا اقر
(٧٦) في معنى امر لا اقر
(٧٧) في معنى امر لا اقر
(٧٨) في معنى امر لا اقر
(٧٩) في معنى امر لا اقر
(٨٠) في معنى امر لا اقر
(٨١) في معنى امر لا اقر
(٨٢) في معنى امر لا اقر
(٨٣) في معنى امر لا اقر
(٨٤) في معنى امر لا اقر
(٨٥) في معنى امر لا اقر
(٨٦) في معنى امر لا اقر
(٨٧) في معنى امر لا اقر
(٨٨) في معنى امر لا اقر
(٨٩) في معنى امر لا اقر
(٩٠) في معنى امر لا اقر
(٩١) في معنى امر لا اقر
(٩٢) في معنى امر لا اقر
(٩٣) في معنى امر لا اقر
(٩٤) في معنى امر لا اقر
(٩٥) في معنى امر لا اقر
(٩٦) في معنى امر لا اقر
(٩٧) في معنى امر لا اقر
(٩٨) في معنى امر لا اقر
(٩٩) في معنى امر لا اقر
(١٠٠) في معنى امر لا اقر

(قوله الفرائض) قد
ورد الحث على تعلم
الفرائض وتعليمها في
خبر ضعيف تعلموا
الفرائض وعلموها
فإنه نصف العلم أى

١٠

(قوله فان كان في المسئلة
فرضان الخ) هذا شروع
في تصحيح للسائل
والحاصل ان الفرضي
اول ما ينظر الى مخرج
الفروض المذكورة
للو جودة في المسئلة
فان وجدها متماثلة
كنصفين وثلاثين أخذ
من المائتين واحدا
وان وجد الخارج
متداخلة أى ينفى
أصغرهما أكبرها لوزيد
بالضعف أخذ الأ أكبر
وان وجدها متوافقة
كمخرج الربع والسادس
أخذ وفق أحدهما
وضربه في كامل الآخر
فما تحصل جعله أصلا
للمسئلة وان كان بينهما
تباين كمخرج النصف
والثلث فيضرب كامل
أحدهما في كامل الآخر
ويجعل للتحصل أصلا
للمسئلة ثم متى صحت
المسئلة من أصلها
وانقسمت على الورثة
فلا يسكلف شيء غير
ذلك

(و) محجب (أخ لأب بهما) أى بأب وابنه (و) باخ لأبوين) و باخ لأبوين متعاهلنت أو بنت ابنه كسباني (و)
محجب (أخ لأب) وأبوه وإن علا (وفرعي) وأرثو للحيث وإن نزل ذكره كان أو غيره (و) محجب (أخ لأب)
لأبوين بأب وجد وابن) وابنه وإن نزل (و) باخ لأبوين) أولاد (و) محجب ابن أخ (أب بهما) السنة
(و) باخ لأبوين) لأنه أقوى منه ومحجب عم لأبوين بهؤلاء السبعة وبابن أخ لأب وعم لأب
بهؤلاء الثمانية وبعم لأبوين وابن عم لأبوين بهؤلاء التسعة وجم لأب وابن عم لأب بهؤلاء العشرة وبابن عم
لأبوين ومحجب ابن ابن أخ لأبوين بأب أخ لأب لأنه أقرب منه وبنات الابن بابن أو بنته فأكبر للميت إن
لم يمت أخ أو ابن عم فإن عصبت به أخذت معه الباقي بعد ثلثي البنين بالتعصيب والأخوات لأبوا بأختين
لأبوين فأكبر لأن ابن أخ لأبوين يكون معهن ذكر فيصين ومحجب أيضا باخ لأبوين متعاهلنت أو بنت ابنه واعلم أن
ابن الابن كالأب إلا أنه ليس له مع الميت مثلها والحيث كالأب إلا أنه لا يرث الثلث ولا ثلث الباقي بل فرضه دائما
السدس والجد كالأب إلا أنه لا يحجب الإخوة لأبوين وأولاد وبنت الابن كالبنت إلا أنها محجب بالابن والأخ
لأب كالأخ لأبوين إلا أنه ليس له مع الأخت لأبوين مثلها (و) ما فضل من التركة عمن له فرض من أصحاب
الفروض (أو الكل) أى كل التركة إن لم يكن له ذو فرض (لصته) وتفظ عند الاستغراق (وهي ابنه) بماله
كرانه) وإن سفل (فات قابوه) وإن علا (فأخ لأبوين) (و) أخ (لأبوين) كذا (فأخ لأبوين فلا بد فبنوها)
كذلك ثم عم الأب ثم بنوه ثم عم الجد ثم بنوه وهكذا (و) بعد عصبة النسب محبة الولاء وهو (معتق)
ذكره كان أو أنثى (و) بعد المعتق (نكح كور عصبة) دون إناثهم ويؤخر هنا الجد عن الأخ وابنه (معتق) للمعتق
فصيته (فلو اجتمع بنون وبنات أو أخوة وأخوات فالتركة لهم) (لأبوين) كذا (فأخ لأبوين فلا بد فبنوها)
بذلك لا اختصاصه بلزوم ما يلزم الأنثى من الجهاد وغيره وولد ابنه كولد أخ لأب كالأخ لأبوين فبما ذكر
(فصل) في بيان أصول السائل (أصل) للمسئلة عدد الرؤس ان كانت الورثة عصبات كثلاثة بنين أو أعمام
فأصلها ثلاثة (وقدر الله كذا بنين ان اجتمعا) أى الصنفان من نسبه في ابنه بنيت بقسم التركة على ثلاثة لأن
اثنان وثلث واحد ومخرج الفروض اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون فان كان
في المسئلة فرضان فأكبر كذا كذا عند عائل المحررين بأحدهما كصيفين في مسألة الزوج وأخت في بنين الاثنين
وعند تدخليها بأكثرهما كذا كذا وثلث في مسألة أم وولدين وأخ لأبوين أو لأب في بنين من ستة كذا كذا
في زوجة وأبوين وعند توافيقها مضروب وفق أحدهما في الآخر كسدس وثمن في مسألة أم وزوجة وابن في
من أربعة وعشرين وحاصل ضرب وفق أحدهما هو نصف الستة أو الثمانية في الآخر وعند تباينهما
مضروب أحدهما في الآخر كثلث وزربع في مسألة أم وزوجة وأخ لأبوين أو لأب في بنين من اثني عشر تحاصل
ضرب ثلاثة في أربعة (وأصل) مسألة (كل قريضة فثلثان) كزوج وأخت لأب (أو نصف وما بقى) كزوج
وأخ لأب (اثنان) مخرج النصف (أو) فيها (ثلثان وثلث) كاختين لأب وأختين لأب (أو ثلثان وما بقى)
كبنين وأخ لأب (أو ثلث وما بقى) كأم وعم (ثلاثة) مخرج الثلث (أو) فيها (ربع وما بقى) كزوج وعم
(أربعة) مخرج الربع (أو) فيها (سدس وما بقى) كأم وابن (أو سدس وثلث) كأم وأخوين لأب (أو)
سدس (وثلثان) كأم وأختين لأب (أو) سدس (ونصف) كأم وبنت (سنة) مخرج السدس (أو) فيها (ربع)
وما بقى) كزوج وابن (أو) ثمن (ونصف وما بقى) كزوج وبنت وأخ لأب (ثمانية) مخرج الثمن (أو)
فيها (ربع وسدس) كزوج وأخ لأب (اثناعشر) مضروب وفق أحدهما في الآخر (أو) فيها (ربع وسدس)
وسدس) كزوج وجد وابن (أربعة وعشرون) مضروب وفق أحدهما في الآخر (وتقول) من أصول
مسائل الفرائض ثلاثة (سنة إلى عشرة) وترأوسها تقسمها إلى سبعة كزوج وأختين لغيرهم وإلى ثمانية
كهم وأم وإلى تسعة كهم وأخ لأب وإلى عشرة كهم وأخ لأب (و) تقول (اثناعشر إلى سبعة عشر وترأوسها)

فمنها إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين كغيرهم وإلى خمسة عشر كهم وأخ لأخ إلى خمسة عشر كهم وأخ آخر
لأخ (و) نول (أربعة وعشرون لبعثه وعشرين) فقط كبنين وأبوين وزوجتين ستة عشر وللا بوبين
ثمانية وللزوجة ثلاثة ونسبي بالنسبة لأن علياً رضي الله عنه كان يحفظ على منبر الكوفة قال لا الحمد الذي يحكم
بالحق قطماً ويجزى كل نفس بما تسعى وإليه الكآب والرجحى فسل جنته عن هذا السألة فقال أر تحالاً
صار من الراية تسعة ومضى في خطبه وإعماغوا إلى دخل النقص على الجمع كأرباب الديون والوصايا إذا ضاق
التمال عن قدر حشمتهم

(فصل) مع انداع محترم بأودعتك هذا أو استخفكته ومخذه مع نفع عزم على عاجز عن حفظ الودعة
أخذها وكره على غير وائق ما تاتيه ويضمن ودفع بأبداع غيره ولو قاضياً بلاذن من المالك لا أن كان يلحق
كره وسفر وحرف عرقوا شراف جزر على خراب وبوضع في غير جزر مثلها ونقلها إلى دون جزر مثلها
وغير ذلك دفع مثلها كسوية ثياب صوف أو ترك أكسها عند حاجتها وبذول عن الحفظ للأموال به من المالك
وبخبرها أو تأخير تسليمها للمالك بلا عذر بعد طلب مالها أو بائعها بها كسبي ور كوب بلا عرض للمالك
وبأخذ من مثلاً من كسبي قهراً أم مؤدعة عنده وأن رد إليه كسبه فيضمن الجميع إذا لم يتغير الدرهم للردود
عن البقية لأنه خلطها بمال فيه بلا غير فهو مضمون فان تمز بنحو سكا أو رد إليه عين الميرم ضمنه فقط وصديق
وديع كوكيل وشريك وعامل قراض يضمن في دعوى مداه على مؤتمنه لا على وارثه وفي قوله مالك غندي ودية
وفي تلفها مطلقاً أو بسبب خفي كسر قفا أو ظاهر كحريق عرف دون عمومته فان عرف عمومته لم يختلف حيث
لاهمة (فائدة) الكذب حرام وقد يجب كما إذا مال ظالم عن ودعة يريد أخذها فيجب أنكارها وإن
كذب وله الحلف عليه مع التوريق وإذا لم ينكرها ولم يتبع من اعلامه بها جفته ضمن وكذا لو رأى موصوماً
أخفى من ظالم يريد قتله وقد يجوز كما إذا كان لا يتم مقصود حربه وإصلاح ذات البين وإن ضار وجهه إلا بالكذب
فيباح ولو كان تحت يد مؤدعة لم يصر فاحها وأيس من معرفته بعد البحث التام صريحاً فيها فبالحج على الإمام
الصرف فيه وهو أهم مصالح المسلمين من إيمان أهل الضرورة وشدة الحاجة لا في بناء نحو مسجد فان جوهل
ما ذكر دفعه لثقة عالم بالمصالح الواجبة التقديم والأورع الأعم أولى

(فصل) لو التفتش شيئاً لا يخفى قتاده كنفه ونحاسي بمارة أو مفازة عرق في الأسواق وأبو الساجد
قان ظهر مال كره ولا تملكه بلفظ تملك وان شاء باعته وحفظته أو ما يخفى قتاده كبريته وقبلة وفاكية
وزطب لا يتصر فحتر مقلقة بين أكله تملك كاله وتصر قيمته ويمن يبيع مرفقه بشد يملكه بغيره بشد
التعريف فان ظهر مال كره أعطاه قيمته إن أكله أو تمتع به باعته وفي التعريف بعد الأكل وجهان أحدهما في
المبارة وجوبه وفي المفازة قال الإمام الظاهر أنه لا يجب لأنه لا فائدة فيه ولو وجدته في دارك لا يجوز أن تملك
بأنه دخله عرقه لم كالمقلقة قاله الفقهاء ويصرف حقير لا يرضى عنه غالباً وقيل هو محرم من أن يظن أن فاقده
يترضى عنه بعده غالباً ويختلف ذلك باختلاف المال فدائى الفضة حالاً والذهب نحو ثلاثة أيام أما ما يترضى عنه
غالباً كحبة زبيب استبدته وأجده لا تعريف ومن رأى مقلقة فرضاها برجله ليعرفها وتر كمال ضمنها ويجوز
أخذ نحو سنابل الحصادين التي اعتد الإعراض عنها ولو حماها زكاة بخلاف للزركى وكذا برادة الحدادين
وكسرة خبز من رشيد ونحو ذلك مما يترضى عنه عادة فيملكه أخذه ويقتصر فيه أخذاً بظاهر أحوال
السلف ومحرم أخذ من تناقض أن خوط عليه وسقط داخل الجدار قال في المجموع ما سقط خارج الجدار إن لم
يقتد بأباحته حرم وإن اعتدت حل عملاً بالعادة المستمرة الظلية على الظن بأباحته

(باب النكاح)

كم هو ثلثة الصم والاجتماع وشه قوليهم تنا كعت الأشجار إذا تاملت وانضم بعضها إلى بعض وشهر عاقد يضمن

(قوله وضمن وديع)

(بأبداع غيره) قاعدة

كل من ضمن الودعة

بالإتلاف ضمنها

بالفطرط إلا الصي

الميز فانه ضمنها

بالإتلاف في الأظهر ولا

ضمنها بالفطرط قطما

لان الفطرط هو الذي

أودعه (قوله عرفه)

أى وجوباً ان لقط

لحفظ فان لقط لحياة

امتنع تمرغها لاجل

التملك ولو دفع لقطه

لقاض لزمه قبولها

وليعرف اللاقط جنس

ما لقط وصفته وقدره

ووكاهه ثم صرفه في نحو

سوق (قوله النكاح)

قال البلقيني ليس لنا

عبادة شرعت في عهد

آدم ثم تستمر في الجنة

إلا الإيمان والنكاح اه

اشباه وعبرة شيخنا

البيجورى يجوز

للانسان النكاح أى

في الجنة ولو لهارمه

ماعداد الأصول

والفروع فلا ينكح

أمه ولا بنت

سبعة أشهر المرأة من قبل

سبعة أشهر فطمه

لأن وجهه سائر الأجزاء

وهو كالمستحب في

الاستاء

إباحة وطه بلفظ إنكار أو نزوح وهو حقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح (سن) أي النكاح (لأنه)
أي محتاج للوطء وإن اشتغل بالعبادة (قادر) على مؤخر من مهر وكسوة فضل فمكثت وثقة يومه لاخبار
الثابتة في السن وقد أوردت جملة منها في كتابي أحكام النكاح وعلافة من حفظ الدين وبقاء النسل
وأما التاني العاجز عن المؤن فالأولي له تركه وكسر حاجته بالصوم لا بالدواء وكسر العاجز عن المؤن غير نائمه ومحت
بالنذر حيث نذب (و) سن (نظر كل) من الزوجين بعد العزم على النكاح وقبل الخطبة (الأخر غير عور) (عور)
مقررة في شروط الصلاة فينظر من الحرة ويجهها ليصرف جهاتها وكفها ظهرها وبطنها ليصرف خصوصية بدنها
ومن يهارق ما عدا ما بين السرة والركبة وهما تنظران منه ذلك ولا بد في حله النظر من يقين خلوها من نكاح
وعقد وان لا تغلب على ظنه أنه لا يهاب ونذب لمن لا ينسره النظر أن يرسل نحو أمر أو كتمانها وتصفها له
وخرج بالنظر السن فيحرم إذا حاجة إليه (مهمة) يحرم على الرجل ولو شيئا مما تعقد نظره من بدن
أجنبية حرة أو أمة بلغت حدانته في ولو شوقها أو عجزا أو عكس خلاف العاوى كالراعي وإن نظر بغير
شهوة أو مع أمن الفتنة على المعتدلا في محرم آخر كما أتق به غير واحد وقول الأسوي تبعه للروضة الصواب
حله النظر إلى الوجه والسكنين عند أمن الفتنة ضعيف وكذا الاختيار الأذرعى قول جمع محل نظر وجهه وكيف
عجز يؤمن من نظرها الفتنة ولا محل النظر إلى عنق الحرة أو أمة ما قطع أو قبل محل مع الكراهة النظر بلا
شهوة وخوف فتنة إلى الأما ما بين السرة والركبة لأنه عورنها في الصلاة وليس من العورة الصوت فلا يحرم
عصمته إلا أن حتى منه فتنة والتدبير كما عثر الزركشي وأفق بعض التأخرين يجوز نظر الصغير للنساء في الولائم
والأفراح وللعمد عند الشيخين عدم جواز نظر فرج صغيرة لا تشبهه وقبل ينكره ذلك وصحح النووي محل
نظر فرج الصغير إلى التمييز وجزم بغيره وقبل يحرم ويجوز لنحو الأم نظر فرجها ومثمن الرضاع والتربة
للضرورة وللمعد العدل النظر إلى سيدة الخيفة بالعدا القاعدا ما بين السرة والركبة كهي ولحرم ولو غافقا
أو كافر أنظر ما وراء السرة أو كية منها كنظرها إليه ولحرم ومما نزل من ما وراء السرة والركبة نعم من ظهر أو ساق
محرمه كأمه وبنته وعكسه لا محل إلا الحاجة أو شفقة وحيث حرم نظره حرم منه بلا حائل لأنه أطلع في اللذة نعم
يحرم من وجهه أجنبية مطلقا وكل ما حرم نظره منه أو من امتصلا حرم نظره منفصلا كقائمة تداور جلي وشعر
امرأة وعانة جلي فيجب مواراها وتحت وجوب بامسلة عن كافر وكذا خيفة عن فاسقة أي بيقاقه
أوزنا أو قيادة ومحرم مضاجعة رجلين أو امرأتين عاريين في نوب واحد وإن لم يتأشأ أو تأعدا مع اتحاد
الفراش خلافا للسنكي وبحث استثناء الأب أو الأم لحبره بعيد جدا ويجب التفريق بين ابن عشر سنين
وأبويه وإخوته في الضجع وإن نظره بعضهم بالنسبة للأب أو الأم ويستحب تصانح الرجلين أو المرأتين
إذا تلاقيا ومحرم مضاجعة الأمرد الجليل كنظره وشهوة ويكره مضاجعة من به عاهة كالأبرص والاختدم ويجوز
نظر وجوه المرء عند المقابلة بيع وغيره والحاجة إلى معرفتها وتعلم ما يجب تعلمه كالفاحة دون ما بين على الأوجه
والشهادة محملا وأدائها أو عليها وتعمد النظر للشهادة لا يضر وإن تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون على
الأوجه (و) سن (خطبة) بضم الحاء من الولي (له) أي النكاح الذي هو العقد بأن تكون قبل إيجابه
فلا تنذب أخرى من الخاطب قبل قبوله كما صححه في المراجع بل يستحب تركها خوفا من خلاف من أبطل
بها كما صرح به شيخنا وشيخه زكريا رحمهما الله لكن الذي في الروضة وأصلها نذبها وتسخطبة أيضا
قبل الخطبة وكذا قبل الإجابة فيبدأ بكل بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم يؤمى بالتقوى ثم يقول في خطبة الخطبة جسكم راغب في كرمكم أو فتاكم وإن كان
وكيلا قال سبحانه كم مؤكلى أوجسكم عنه خاطبكم كرمكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست
بمرغوب عنك ويستحب أن يقول قبل العقد أزوجك على ما أمر الله به عز وجل من أسالك بمعروف أو
تسريح باحسان (فروع) يحرم التصريح بخطبة المعتدة من غيره رجعية كانت أو ثباتا بطلاق أو فسخ

① لمن يهاق ١١٣ في محقرة
② شيخ اراه مالمعه
③ وهو في نظر الأصحية
من بدنا عيني واما خلف
فتنة ولم تنظر بشهوة
(قوله أي محتاج) قال
في المتن ولو خصيا كما
اتفاه كلام الأصحاب
④ كذا وناعى أولهين فقال
سيدة ماريح لاؤولاهن كم
عادل ما عدا ما بين السرة
والركبة
(كهن أي كمانه يجوز لها
من أن تنظر إليه بعد ما
العقد ما عدا ذلك)
⑤ في صحيح أدود -

أو موت ويجوز التعريض بها في عدة غير رجبية وهو كأنه رجبية ورث راجب فيك ولا يحل خطبة المطلقة
منه ثلاثا حتى تحلل وتنقض عدة الحمل إن طلق رجبيا والآجاز التعريض في عدة الحمل ومحرّم على عالم بخطبة
الغير والاجابة له خطبة من جازت خطبته وإن كرهت وقد صرح لفظا باجابه الا باذنه من غير خوف
ولا حياء أو باعراضه كأن طال اثر من بعد اجابته ومنه تنفزه البعد ومن استشير في خطبته أو نحو عالم ريد
الاجتماع بذكر وجوبه بمساوية بصدق بدل النسيحة الواجبة (ودينة) أي نكاح المرأة اليه التي وجدت فيها
صفة العدة الأولى من نكاح الفاسقة ولو بغير نحو زنا الخبر التفرق عليه فافترضا بذات الدين (ونسيحة) أي
معرفة الأصل وطيبته لنسبها إلى العلماء والصلحاء أولى من غيرها لغير غير والنفقة ولا تصفوها في غير
الأكفاء وتكره بنت الزنا والفاسق (وجملة) أولى لغير غير النساء من تشر إذا نظرت (و) قرابة (بعدة)
عنه ممن في نسبه أولى من قرابة قريبة وأجنبية لضعف الشهوة في القرية فيجوز الولد بحيفا والقرية ممن
في أول درجات العمومة والخولة والأجنبية أولى من القرابة القرية ولايت كل فانه كز بزوج النبي صلى الله
عليه وسلم مع أنها بنت عمه لأنه تزوجها ثانيا للجواز ولا يزوج كل فاطمة رضي الله عنها لأنها بقيدة
أدري بنت ابن عمه لا بنت عمه (ومكر) أولى من الثيب للأمير به في الأخبار الصحيحة لا يدر كضعف آله
عن الافتراض (وولود) وودود (أولى) للأمير بها ويصرف ذلك في البكر بأقربها والأولى أيضا أن
تكون أوفر العقل وحسن الخلق وأن لا تكون ذات ولي من غير المصلحة وأن لا تكون شقراء ولا طويلا
متهزلة للنهي عن نكاحها وحمل رعاية جميع ما من حيث لم تتوقف العفة على غير متصفة بها والافعى أولى قال
شيخنا في شرح المنهاج ولو تعارضت تلك الصفات قال في يظهر أنه يخدم الدين مطلقا من العقل وحسن الخلق ثم
الولادة ثم النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما للمصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده وهو جزم في شرح الارشاد بتقديم
الولادة على العقل ونائب للولي عرض مولته على ذوي الصلاح ويسأل أن يتولى بالنكاح السنة وصون دينه
واعماله ثابت عليه أن قصد به طاعة من نحو عفة أو ولي صالح وأن يكون المقدم في السجود يوم الجمعة وأول النهار وفي
شوال وأن يدخل فيه أيضا (أركان) أي النكاح خمسة (زوجة وزوج وولي وشاهدان وصيغة وشرط فيها)
أي الصيغة (أيجاب) من الولي وهو (كزوجك وأنكحك) مؤلفي فلانة فلا يصح الإيجاب إلا بأحد هذين
اللفظين غير مسلم اتفوا في النساء فأنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله وهي ما ورد
في كتابه ولم يرد فيه غيرهما ولا يصح بأزواجك وأنكحك على الأوجه ولا بكناية كالحللك ابنتي أو عقدتها لك
(وقبول متصل به) أي الإيجاب من الزوج وهو (كزوجها أو نكحتها) فلا بد من دال عليها من نحو اسم أو ضمير
أو إشارة (أو قبلت أو رضيت) على الأصح خلافا للنسبي لا قبلت (نكاحها) أو تزوجها أو قبلت النكاح أو
التزوج على التعمد لا قبلت ولا قبلتها مطلقا أي النكوح ولا قبلت أي النكاح والأولى في القبول قبلت نكاحها
لأنه القبول الحقيقي (وصح) النكاح (ترجمة) أي ترجمة أحد اللفظين بأي لغة ولو بمن يحسن العربية لكن
يشرطان يأتي بما يجده أهل تلك اللغة صريحا في فهم هذا أن فهم كل كلام نفسه وكلام الآخر والشاهدان وقال
العلامة التقي السبكي في شرح المنهاج لو توأما أهل قطر على لفظ في إرادة النكاح من غير صريح ترجمته لم يتعد
النكاح به اهـ والراد بالترجمة ترجمة معناه اللفظي كالضم فلا يتعد بالفاظ اشهرت في بعض الأنظار للنكاح
كما أفق بمشينا الحق الزمري ولو عقد القاض النكاح بالصيغة العربية ليجوز لا يفرق معناها الأمثل بل
يعرف أنها موضوعة لعقد النكاح صح كذا أفق به شيخنا والشيخ عطية وقال في شرحه الإرشاد والمنهاج إنه
لا يضر نحن العاصي كفتح تاء التكلم وأبدال الجيم زاي أو عكسه وينقد بإشارة آخر من منبهة وقيل لا يتعد
النكاح إلا بالصيغة العربية عليه صبر عند العجز إلى أن يتم أو يترك وحكي هذا عن أحمد وخرج قول متصل
ما إذا غفل لفظا جنبا عن العدة وأن قل كما نكحتك ابنتي فاستوى بها غير أولي خطبة خفي من الزوج

عند شيخنا

والدون كذا في شرحه

① مدونات مدونات
② سدور بغير
(قوله مساوية) بفتح
الم عيوبه أي ذكر
عيوبه الشرعية وكذا
العربية فيها يظهر أخذنا
من الخبر الآتي وأما
معاوية فمملوك لا مال
له هذا ان لم يزر
المستشيرة قول المستشار
ما يصلح كما قاله النووي
كالغزالي والا اقتصر
المستشير على أقل ما
يترجر به المستشير (قوله
ولا يضر تحلل خطبة
الح) المراد بالخطبة هنا
الحمد لله والصلاة على نبيه
والوصية بالتقوى لا غير

عند شيخنا
السعيدة أول من ذك
الغزالي القرية رضى الأكاديمية
وان إلى عينية أولى من ذك
الغزالي القرية

- (٧) تأقيت بعدة الحياة وكنت
(٨) مذكور من الخطبة الوصفية
وقول العاقد متعلق بالإ
(٩) متعلقان عقد
(١٠) ولا يصح قول العاقد
للزوج عقد
(١١) منطوية من الروضة قبل
القبول
(١٢) متعلقان

(قوله وان قلنا بعدم
استجابها) أي وهو
للنعمد خلافا لما في
الروضة فعل هذا يكون
الطلوب للنكاح ثلاث
خطب واحدة للخطبة
بالكسرة وثانية لقبولها
وثالثة من الموجب للعقد
(قوله لا مخلوقة من ماء
زناه) أي ولا فرق بين أن
تكون المزي بها مطاوعة
أو غير مطاوعة وسواء
تحقق أم من مائه أم لا
فلا يحرم عليه بل تحل
له لأنها أجنبية عنه إذ
لا حرمة للماء الزنا بدليل
اتقاء سائر أحكام
النسب من إرث وغيره
عنها إجماع

- (١٣) فيها أي ما قبل التعلق
وما بعد العود من ضمة

(١٤) رضاء أي رضاء

وأن قلنا بعدم استجابها خلافا للشيخ وابن أبي الشرف ولا يقل قبلت نكاحها لأنه من مقتضى العقد فلو
أوجبت ثم رجع عن إيجابه أو رجعت أو أذنت في إذهاب قبل القبول أو رجعت أو أذنت في إذهاب قبل القبول (فرع) لو قال
الولي زوجتك بمهر كذا فقال الزوج قبلت نكاحها ولم يقل على هذا الصداق صبح النكاح بمهر للثل خلافا
للبارزي (لا) صبح النكاح (مع تعليق) كالبيع بل أولى لا خصامه بمزيد الاحتياط كأن يقول الأب
للأخران كانت بنتي طليقت واعتدت فقد زوجتكها قبلت ثم بان انقضاء عدتها وانها أذنت له فلا يصح لنفسه الصيغة
بالتعليق وبحث بعضهم الضحية في أن كانت فلانة مؤلقة فقد زوجتكها وفي زوجتك أن شئت كالبيع إذ
لا تعليق في الحقيقة (و) لامع (تأقيت) للنكاح بمدة معلومة أو مجهولة فيفسد لصحة النهي عن نكاح المتعة
وهو المؤقت ولو بالفسخ وليس منه ما لو قال زوجتكها بمدة حياتك أو حياتها لأنه مقتضى العقد بل يبقى أثره
بعد الموت ويلزمه في نكاح المتعة المهر والنسب والعدة وتسقط الحد إن عقد بولي وشاهدين فإن عقد بينه
وبين المرأة وجب الحدان وطىء وحيث وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده ويتعقد النكاح بلا ذكر مهر في العقد
بل بسن ذكره فيه وكره أخلاؤه عنه نعم لو زوج أمته بغيره لم يستحب (و) شرط (في الزوجة) أي المنكوحة
(خلو من نكاح وعدة) من غيره (وتعيين) لما فرز وجتك أخذى بناتى باطل ولومع الإشارة وبكى التعيين
بوصف أو إشارة كزوجتك بنتي وليس له غيرها أو التي في الدار وليس فيها غيرها أو هذه وإن سماها بغير اسمها
في الكل بخلاف زوجتك فاطمة وإن كان اسم بنته لأن نواياها ولو قال زوجتك بنتي الكبرى وسماها باسم
الصغرى منع في الكبرى لأن الكبرى صفة قائمة بذاتها بخلاف الاسم فقدم عليه ولو قال زوجتك بنتي بخديجة
فبانت بنت أمه منع أن نواياها أو غيرها بأشارة أو لم تحرف لصيغة غيرها والافلا (و) شرط فيها أيضا (عدم
محرمة) يثنى وبين الحاطب (بني فيحرم) به لاية حرمت عليكم (نساء قرابة غير) ما دخل في (أو له محرمة
وخولة) فحينئذ يحرم نكاح أمه وهي من ولدك أو ولدك من ولدك ذكر أو أنثى وهي الجدة من
الجهتين وبنت أمه من ولدك أو ولدك من ولدك ذكر أو أنثى لا محرمة من ماء زناه وأخت وبنت أم
وأخت وعمه وهي أخت ذكر ولدك وخالة وهي أخت أنثى ولدك (فرع) لو تزوج مجهولة النسب فاستلحقها
أبوة ثبتت نسبها ولا يفسخ النكاح إن كذب الزوج ومثله يحكمه بأن تزوجت مجهولا فاستلحقها أبوها ولم تصدقه
(أو رضاء فيحرم به) أي بالرضاء (من محرم بنسب) للخبر المتفق عليه يحرم من الرضاء ما يحرم من النسب
فمريضك ومريضها ومريضته من ولدك من نسب أو رضاء وكل من ولدك مريضك أو ذالها أمك من رضاء
والمريضك بلبنك ولبن قرعك نسباً أو رضاء وبنتك كذلك وإن سفلت فتلك والمرضة بلبن أحد أبويك نسباً
أو رضاء أختك وقن على هذا بقية الأصناف المتقدمة ولا يحرم عليك برضاء من أرضعت أختك أو ولدك ولا أم
مريضك ولديك وبنتك وكذلك أخت أختك لا يملك من نسب أو رضاء (تنبيه) الرضاء المحرم هو صول
لبن آدمية بلغت سن جنس ولو قطرة أو مختلطاً بغيره وإن قل جوف رضيع لم يبلغ حولين بقينا خمس مرات
بقينا عراً فإن قطع الرضيع عراً ما كان لم يستحل جنس الآخر أو قطعه المراضعة ثم عاد إليه فبها فوثر أثره فمضان أو
قطعة لنحوه كنوم خفيف وعاد حالاً أو طال والبدن يجمعها أو نحو ذلك أو قطعه لثقل
خفيف ثم عاد إليه فلا تعد في جميع ذلك وتصير المراضعة أمه وذو اللبن أباه ونسري الحرمة من الرضيع إلى
أمه ولها وروعيها وخواشيها لسكون رضاء أو إلى أصوله وخواشيها ولو أقر رجل وامرأة
قبل العقد أن بينهما أخوة رضاء وأنكر حرم ثنا كحما وإن رجعا عن الإقرار أو بعده فهو باطل
فتفرق بينهما وإن أقر به فأنكرت صحته في حقه وتفرق بينهما أو أقرت به دونه فإن كان بعد أن عتته
في الأذن للزوج أو مكنته من وطئها بما علم يقبل قولها والأصديقت يمينها ولا تسع دعوى نحو اب
منحرمة بالرضاء بين الزوجين ويثبت الرضاء برجل وامرأتين وباربع نسوة ولو عوين ثم المراضعة

ان شهدت حنة بلا سبق دعوى كسها فادعى امرأه وابنها بطلاقها كذلك وتقبل شهادة مرضعة مع غيرها
 لم تطلب اجرة الرضاع وان ذكرت فعلها كاشه فادعى امرأه وشروط شهادة الرضاع كركوت الرضاع وغذوه
 ونفريق المرات وصول اللبن الى جوفه في كل رضعه يعرف بنظر حلب وإيجار وإزدرام ونفريق كامنصاص
 ندي وحركه حلقه بعد علمه انها ذات لبن والام محل له ان يشهد لان الأصل عدم اللبن ولا يكفي على اداء الشهادة
 ذكره القرائن بل يعتمدها ويجزم بالشهادة ولو شهد به ذون النصاب او وقع شك في تمام الرضعات او الحولين
 او وصول اللبن لجوف الرضيع لم يجزم النكاح لكن للورع الاجتناب وان لم يجزم إلا واحدة نعم ان صدقها
 يلزم الأخذ بقولها ولا يثبت الاقرار بالرضاع إلا برجلين عدلين (او مصاهرة فتجزم روجه اضلي) من أبي
 أو جد لأب أو أم وإن علم من نسب أو رضاع (وفضل) من ابن وأبيه وإن سفل منها (وأصل زوجي) أي
 أمهاتها بنسب أو رضاع وإن علمت وإن لم يدخل بها إلا بية وعقمة بقاء الزوج عكالتها والحلول وتربيب أمر
 الزوجة فحرمت كسها بنفسها العقد كتمان من ذلك واعلم انه يعتبر في زوجي الأب والابن وفي أم الزوجة
 عند عدم الدخول بين أن يكون العقد صحيحا (وعقد انفكها) أي الزوجة بنسب أو رضاع ولو بواسطة سواها
 ثبتت ابنها وبنت ابنتها وإن سفلت (إن دخل بها) بأن وطئها فحلول على الذكر وإن كان العقد فاشدا وإن لم يظاها
 لم يحرم بناتها بخلاف أمها ولا يحرم بنت زوجها الأم ولا أم زوجها الأب والابن ومن وطئ امرأة بملك أو شبهة منه
 كان وطئها فاسد نكاح أو شرا أو بطن زوجها حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمته على آباءه وبناته لأن الوطء
 بملك البمين يازل بمنزلة عقد النكاح وبشبهة يثبت النسب والعدة لأحتمال حملها منه سواها أو حدة منها شبهة
 أيضا أم لا لكن يحرم على الواطئ شبهة في نظر أم الموطوءة وبناتها ومنهما (فرع) لو اختلطت محرمه بنسوة
 غير محصورات بأن يشترع عدهن على الأحاد كالف امرأته نكح من شاء منهن إلى أن تبقى واحدة على الأرجح
 وإن قدر ولو بسهولة على منة فمقتضى الحل أو محصورات كشر من بل مائة لم ينكح منهن شيئا نعم إن قطع تمزيها
 كسوداء اختلطت بمن لا سواد كمن لم يحرم غيرها كما استظهره شيخنا (تنبيه) اعلم انه يشترط أيضا في
 النكاح حدة مكوها مكية أو كناية خالصة ذميمة كانت أو حرة فيحل مع الكراهة نكاح الإسرانية بشرط
 أن لا يعلم دخول أول آباءها في ذلك الدين بعد آفة عيسى عليه السلام غوا إن علم دخوله فيه بعد التحريم ونكاح
 غيرها بشرط أن يعلم دخول أول آباءها فيه قبلها فلو بعد التحريم فإن المحرم ولو أسلم كان في محرمته
 كناية دأمة نكاحه وإن كان قبل الدخول أو وثني وتحت ونية فتخلف قبل الدخول تنحيز الفرق أو بعده
 وأصل في المدونة نكاحه والألفرقة من إسلامه ولو أسلمت وأصر على الكفر فإن دخل بها وأسلم في العدة
 بتمام النكاح والألفرقة من إسلامها وحيث أدمن لا يضر بمقارنة مفيدة وزائل عند الإسلام فتقر على نكاح
 في عدة وهي منقضية عند الإسلام وعلى غضب حري الجزية إن اعتقده ونكاحا وكالعصب المظاوعة قاله شيخنا
 ونكاح الكفار صحيح على الصحيح ولا يصح نكاح الجنية كعكسه على ما علمه أكثر المتأخرين (و) شرط
 (في الزوج عيين) فزوج بنتي أحد كباطل ولو مع الإشارة (وعدم محرمية) كاخت وعمة وخالة (لأنه مخطوب
 بنسب أو رضاع محرم) أي الزوج ولو في العدة الرجعية لأن الرجعية كالزوج وبذلك دليل التوارث فإن نكح محرم من
 في عقد بطل فمهما إذا لم يرجع أو في عقد بين بطل الثاني ومما بطل من محرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نكاح أو
 رضاع محرم تناكحها إن فرغت أحداهما ذكر أو بشرط أيضا أن لا تكون نكحة أربع من الزوجات يتو الخطوبة
 ولو كانت إحداهن في العدة الرجعية لأن الرجعية في حكم الزوجية فلو نكح الحر خمتها بطل في الخامسة أو في
 عقد بطل في الجمع أو زاد العبد على الثنتين بطل كذلك أيضا إذا كانت المحرمة للمخطوبة أو إحدى الزوجات
 الأربع في العدة البائن فيصح نكاح محرمتها والخامسة لأن البائنة أجنبية (و) شرط (في الشاهد بن أهلية
 شهادة) تأتي شروطها في باب الشهادة وهي أربعة كاملة وذكرة محقة وعدها ومن لازمها الاصل والتكليف

(قوله لو اختلطت
 محرمه) أي بنسب أو
 رضاع أو مصاهرة أو
 محرمه بسبب آخر
 كإمان أو تونن
 (قوله على الأرجح)
 أي خلافا للسبكي وقال
 الروياني ورجحه انه
 ينكح إلى أن يبقى
 عدد محصور فقط
 وعليه قول الخطيب
 والذي مال إليه حج
 هو ما جرى عليه مؤلفنا

فيه لأن الولاية عليها لا تتعلق بالخطاب وخرج بالبالغة البتة فلا يزوجه القاضى ولو خفيا لم ياذن له سلطان
 حنفى فيه وتصدق المرأة في دعوى البلوغ بحضرة أوامنها بلايينه إذا لا يعرف إلا من لا في دعوى البلوغ بالسن
 إلا بينة خيرة تذكرك عند السين (عديم ولها) الخاص بنسب أو ولاية (أو غات) أى أقرب أو لهما (مر حاتين)
 وليس له وكيل حاضر في التزوج وتصدق المرأة في دعوى عتية الولي وحلها من النكاح والعتق ولو لم تقم بينة
 بذلك وتسن طلب بينة بذلك منها أو الأفضل منها ولو زوجها عتية الولي فإن كانه قريب من البلد العتق وقت النكاح
 لم ينعقد إن ثبت قرينة فلا يَدْخُ في صحة النكاح مجرد قوله كسكت قريباً من البلد بل لا بد من بينة على الوجه خلافاً
 لما نقله الزركشى والشيخ زكريا عن فتاوى البغوي (أو) غاب إلى دون مالسكن (تعدر وصول إليه) أى إلى
 الولي (خلوف) في الطريق من القتل أو الضرب أو أخذ مال (أو نفقة) أى الولي بان لم يعرف مكانه ولا موته
 ولا حياته بعد عتية أو حضور قال أو انكسار سفينة أو أسر عتق وهذا إن لم يحكم بموته وإلا زوجها الأعد (أو
 عقل) الولي ولو خجراً أى منع (مكففة) أى بالغة عاقلة (دعت إلى) تزويجه من (كف) ولو بدون مهر النكاح
 من تزويجها به (فروع) لا يزوج القاضى أن عتق عتق من تزويجها بكف وسفينة وقد عتق هو كفها آخر
 غير معيها وإن كان معيته دون معيها كفها ولا يزوج غير المحبر ولو أباً أو جدّاً بان كانت ثمة إلا بمن عتقته وإلا
 كان عتقاً ولو ثبت توارى الولي أو تعزّر من زوجها الحاكم وكذا يزوج القاضى إذا حرّم الولي أو أراد نكاحها
 كان عتقاً من تساويه في الدرجة ومعنى فلا يزوج إلا بعد في الصور المذكورة بقاء الأقرب على ولايته وإما
 يزوج القاضى أو طفله إذا أراد نكاح من ليس لها ولي قاضى آخر بمحل ولايته أى إذا كانت الزاوة في عمله أو نائب
 القاضى الذى يزوج هو أو طفله (نم) إن لم يوجد من تزويجها (محكم عقل) حر وقت مع خاطرها أمرها
 كبير زوجها منه وإن لم يكن بمحل هذا إذا لم يكن قاضى ولو غير أهله أو لا يسترط كون المحكم بمحل هذا إذا لم يكن قاضى
 كان الحاكم لا يزوج إلا بدراهم كالحديث الآن فتحة أن لها أن تولى غداً مع وجوده وإن سئل أنه لا ينعزل بذلك
 بأن علم مؤلفه ذلك منه حال التولية أو لو وطئ في نكاح بلا ولي كان زوجته نفسها ولم يحكم حاكم بصحة ولا
 يطلاقه لزومه مهر المثل دون المسمى بفساد النكاح وتعزّر به معتقد تحريره وتسقط عنه الحد (و) يجوز (القاضى)
 تزويج من قالت أنها حلت عن نكاح وعقد أو طلق زوجها أو طلق زوجها (مالم تعرف لها زوجاً) معيها (والأ) أى
 وإن عرف لها زوجاً باسمه أو شخصه أو عتية (شرط) في صحة تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص (أثبت له راقه)
 بنحو طلاق أو موت سواء أنجاب أم حصر وإما فرقوا بين المعلن وغيره مع أن المعلن يعلم بتسقط الزوجة أو
 بعده حق العمل بالأصل في كل منها لأن القاضى لما يقين الزوج عنده باسمه أو شخصه تأكد له الاحتياط
 والعمل بأصل بقاء الزوجة فاشتراط الثبوت ولائها لما ذكرته معينا باسم العلم كانها أدعت عليه بل صرحوا بانها
 دعوى عليه فلا بد من إثبات ذلك بخلاف ما إذا عرف مطلق الزوجة من غير تعيين بما ذكره فاكتمل باخبارها
 بالحلل عن الواجب لقول الأصحاب أن العبرة في العتق بقول الزايم أو ثمة الولي الخاص فغير وجهها أن صدقها وإن
 عرف زوجها الأول من غير إثبات طلاق ولا بينة لكن يسن له كفها من لم يعرف زوجها طلب إثبات ذلك وتزويج
 بين القاضى والولي حيث فصل بين المعلن وغيره في ذلك دون هذا لأن القاضى يجب عليه الاحتياط أكثر من
 الولي (و) يجوز (المحبر) وهو الأب والجد في البكر (أو كفل) معن صرح تزويجها (في تزويج مؤلّية) بغير اذنها وإن
 لم يقين المحبر الزوج في توكيله (وطى وكفل) أن لم يقين الولي الزوج (كرباية حفظ) واحتياط في أمرها فإن زوجها
 بغير كف أو بكف وقد خطبها أو كفها منه لم يصح التزوج لها فتوا الاحتياط الواجب عليه (و) يجوز التوكيل
 (لغيره) أى غير المحبر بان لم يكن أباً أو جداً في البكر أو كانت مؤلّية نكاحاً فليوكيل (بعد اذن) حصل منها (أله فيه)
 أى التزوج إن لم ينه عن التوكيل وإذا عتقت الولي رجلاً فليعتقه ولو كفل وإلا لم يصح تزويجه ولو لم ينه عتقته لأن
 الاذن المطلق مع أن المطلوب معين فاشدو خرج بقولي بعد اذنها للولي في التزوج بغير مال أو كفه قبل اذنها فيه فلا يصح

اللام زائدة

١١) ما ذكر من تزويج القاضى عند فقد الولي ان لم يحكم بموته

١٢) الحنفى كفها والداء

١٣) الحنفى على كونه اوريا تزويجها

(قوله معتقد تحريره)

أما من لا يعتقد تحريره

كحنفى أو مقلد حنفى فلا

يعزّر به وهذا هو للتعتمد

خلافاً لما اسلفناه عن

ابن الصلاح البنى على

الضعيف (قوله طلب)

فاعل يسن (قوله اثبات

ذلك) اسم الإشارة

مائد على الطلاق

١٤) كونه ماسراً كما في ١٣٨٠٠٠

من بالقصة

التوكيل ولا النكاح نعم لو وكل قبل ان يعلم ان له طائفا جواز التوكيل قبل الاذن فزوجها لو كمل صحيح ان تبين
 انها كانت اذنت قبل التوكيل لان العبرة في المعقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكاتب والافلا (فروع)
 لو زوج القاضى امرأه قبل نوب توكيله بل بغير عدل فزوجها باطل لانه تعاظم العقد فافادى
 الظاهر كما قاله بعض اصحابنا ولو بلغت الولي امراة اذن مولاك فيه فصحها ووكل القاضى فزوجها صحيح التوكيل
 والزواج ولو قالت امرأه لو لم اذنت لك في زواجي لمن اراد زواجي الا ان وبعد طلاق وانقضاء عدي صحيح
 من زوجها الا ان نأثرت فلو وكل الولي ان يجيبهم هذه الصفة صحيح زواجهما باثباتا لا باثباتا لانه وان لم يملكه حال الاذن لكنه
 تابع بالملك حال الاذن كما افق به الطيب الناصري واقرة بعض اصحابنا ولو امر القاضى رجلا بزوجي من لا ولي
 لها قبل استئذانها فيه فزوجها باذنها جاز بناء على الاصح ان استنابت في فعله معتن باستخلاف لا توكيل
 (فروع) لو استخلف القاضى نفسه في زواج امرأه لم يكف الكتاب فقط بل يشترط اللفظ عليه منه وليس
 للكتاب علة الا اعتمادا على الخط هذا في اصل الروضة وتضعيف اللفظ له مردود بتصرعهم بان الكتابة
 واحدة لا تفيد في الاستخلاف بل لا بد من اشد شاهد ين على ذلك قاله شيخنا في شرحه الكبير (و) يجوز
 (زوج توكيل في قوله) أي النكاح فيقول وكيل الولي للزوج زوجتك فلانة بنت فلان بن فلان ثم يقول موكلتي
 او وكاله عنه ان جعل الزوج او الشاهدان وكاله والامانة بشرط ذلك وان حصل العلم باخبار الوكيل ويقول الولي
 او وكيل الزوج زوجت بنتي فلان بن فلان فيقول وكيله كما يقول ولي الصبي حين يقبل النكاح له قلت نكاحها له
 فان ترك اللفظة له فمما يصح النكاح وان تولى الوكيل او الطفل كالموكل بالزوج وحك بذلك فلان لعدم التوافق فان
 ترك اللفظة له في هذا انعقد لا وكي وان تولى موكله (فروع) من قال لها وكي في زواج فلانة فلان صدقة
 قبول النكاح منه ويجوز لمن احره عدل بطلاق فلان او موته او توكيله ان يعمل به بالنسبة لا يطلق نفسه
 وكذا الخطأ لو تولى له ونها بالنسبة لغيره او لما يتعلق بالحاكم فلا يجوز اعتماد عدل ولا خط قاض من كل
 ماليس صحيحا شرعا (فروع) (زوج عمة امرأه حية) عديم ولي عتيقها انسا (ولها) لى العتقة بغير لولاية
 عليها فيزوجها ابو العتقة ثم جدها بترتيب الاولياء ولا زوجها ان العتقة مادامت حية (باذن عتقة) ولولم
 ترش العتقة اذ لا ولاية لها فاذا ماتت العتقة زوجها انسا (و) يزوج (أمة) امرأه (بالغة) رشيده (ولها) أي
 ولي السيد (باذنها وحدها) لانها المالكة لها فلا تعتبر اذن الامه لان السيد لها على النكاح ويشترط
 ان يكون اذن السيد نطقا وان كانت بكرا (و) يزوج (أمة صغيرة بكر أو كغيرها) قابوه (العتقة) ونجحت
 كتحصيل مهر أو نفقة (لا) يزوج (عجدها) لا قطع كسبه عنها بخلاف مالك ان ظهرت مصلحة ولا امة تبين
 صغيرة لانه لا يلي نكاح ماليتها ولا يجوز للقاضي ان يزوجه امة الغائب وان احتاجت الى النكاح ونقضت
 بعدم النفقة نعم ان رأى القاضي عتيقا لان الخط فيه الغائب من الاتفاق عليها باعها (و) يزوج (سيرة) بالملك
 ولو فاسقا (أمة) المملوكة كتم له لا المشرقة ولو باعتهام بينه وبين جماعة اخرى بغير رضائهم (ولو) بكرا
 (صغيرة) او ثيبا غير بالغ أو كبيرة بلا اذن منها لان النكاح رد على منافع البضع وهي مملوكة له وله ايجازها عليه
 لكن لا يزوجه بغير كف بعيب مثبت للخيار أو فسق أو حر فوذيته إلا برضاها له، وكله تزويجهما رقيق وذن
 نسب لعدم النسب لها وللكتاب لا السيد ثم ويصح اذنه له شديده فيه ولو طلبت الامه تزويجها لم يلزم السيد
 لانه ينقص قيمتها قال شيخنا يزوج الحاكم أمة كافر أسلمت باذنه والموقوف باذن الموقوف عماهم أي ان انحصروا
 والامم تزوج فيما يظن (ولا ينكح محبدا) ولو فاسقا (الا باذن سيده) ولو كان السيد بائنا أو أطلق الاذن أم
 بامرأة مملوكة أو قبيلة فينكح بحسب اذنه ولا يعقل عما اذن له فمما اعاد لغيره فان عدل عنه لم يصح النكاح ولو
 نكح العبد بلا اذن سيده بطل النكاح ويفرق بينهما بخلاف مالك الذي وطى فلاشيء عليه لرسيدته بخلاف أما
 السفينة والصغيرة فيلزم فمما أمهر المثل ولا يجوز للعبد ولو ما ذوقا في التجارة أو مكانا أن يشتري ولو ان جاز له

(قوله من اشد شاهد بن
 على ذلك) أي على
 الاستخلاف (قوله
 فيها) أي في صورتين
 الساعتين (قوله مادامت
 حية) قيد اخرج به ما
 اذا ماتت للعتقة فيزوج
 عتيقها انسا لان
 الولاية اليه اذ هو اقرب
 عصبات للعتق

النكاح بالاذن لأن المأذون له لا يملك ولضعف الملك في الكتاب ولو طلب المبد النكاح لأوجب على السيد أجاته
ولو مكاتبه ولا يصدق مدعى عقد من عبداً أو أمة إلا بالبينة العترة الآتي ياتها في باب الشهادة وصدق مدعى
حرية أمثاله يمينه عالم يسبق إقراره برقه أولم يكت لأن الأصل الحرية
(فصل في الكفاءة) وهي معترة في النكاح لا يصحته بل لأنها حق للمرأة والولي فلها إسقاطها (لا يكافي
حرية) أصلية أو عتقة ولا من لم يمسها الرقي أو آباءها أو الأقرب إليها منهم غير هابان لا يكون مثلاً في ذلك ولا أن
لكن الرقي في الأمهات (ولا عتقة) عتقة غير هاب من فاسق ومبتدع والفاسق كفى للفاقة أي أن استوى
فستهما (و) لا (نكحة) من عريضة أو قرينة أو هاشمية أو مطلية غير هاب من بقية قرين وصح محرم
وان كانت أمه عريضة ولا قرينة غير هاب من بقية العرب ولا هاشمية أو مطلية غير هاب من بقية قرين وصح محرم
وبنو الطلب شيء وأحدتها مكافئان ولا يكافي من أسلم نفسه من هاشم أو أكر في الإسلام ومن له ابوان
من هاشم لا يزوج أباه في ماصتر حوايه لكن عكس القاضى أبو الطيب وغيره فيه وجه أنها مكافئان واختاره الزواني
وحزم به صاحب العباب (و) لا (نكحة) من حرف دينية وهي مادلت فلا يست على الخطأ والمروءة لمحرها فلا
يكافي من هو أو أبوه حكام أو كناس أو راع بنت خياط ولا هو بنت تاجر وهو ممن يملك البضائع من غير تقييد
بجنس أو رتبة وهو بائع البر ولا هاشم عالم أو قاض عدل قال الزواني وصح به الأذرع ولا يكافي بحالة جاهل
خلفاء للزوجة والأصح أن النكاح لا يترتب في الكفاءة لأن المال لأهل ولا يفتخر به أهل للزوات والبصائر (و)
لا سلبية حالة العقد (من عتبر) مثبت بخيار (نكاح) لجاهل به بحالته (كجنون) ولو تنقظاً وأن قل وهو ممن
يتزول به الشعور من القلب (وحدام) مستحكم وهي علة بمحر من العترة ثم تسو في قطع (و) برص) مستحكم
وهو يمان من سدية يذهب دموية الجلد وأن قل وعلامة الاستحكام في الأول أسوداد الضووفى الثاني عدم
إحمراره عند عصره (غير) ممن به عيب منها لأن النفس تعاف محبة من به عيب ولو كان بها عيب أيضاً فلا كفاءة
وان اتفقا وكان ما بها أفتح أم العيوب التي لا تحت الحجاب فلا تؤثر كالمسوى وقطع الطرف ونشوء الصورة مخالفاً
لجمع متقدمين (سنة) ومن عيوب النكاح ترك قرن في فمها وجت وعنه فيه فشكل من الزوجين الجوار نورافى
فسخ النكاح بما وجد من العيوب المذكورة في الآخر بشرط أن يكون بحضور الحاكم وليس منها استعاضة
ومحر وصنان وقروح سيالة وضيق منفذ ومحرز لكلى من الزوجين خيار كخلف شرط وقع في العقد لا قبله كان
شرط طي أحد الزوجين عريضة أو نسب أو جمال أو صلأ أو بكارة أو شباب أو سلامة من عيوب كزواجك بشرط
انها بكر أو حرة مثلاً فان بان أذى بمشترطه فسخ ولو بلا قاض ولو شرطت بكارة فوجدت ثيباً وأدعت ذهابها
عنده فأنكر صدقت بيمينها الدفع الفسخ أو أدعت انقضاها لها فأنكر فاقول قولها بيمينها الدفع الفسخ أيضاً
لكن يصدق هو بيمينه لتطير الهر إن طلق قبل الدخول (ولا يجادل بعضها) أي بعض خصال الكفاءة
(بعض) من تلك الخصال فلا تزوج حرة عجمية برقيق عربي ولا حرة فاسقة بعبد عفيف قال للتولى ليس من
الحرف الدينية حجارة ولو اطرده عرف بلد بتفضل بعض الحرف الدينية التي تصوا عليها لم يضره ويتر عرف
بلدها فإلما يتصوا عليه وليس للاب تزوج ابنة الصغرى أمة لأنه مما تون العت (ويزوجها غير كفى ولى) بنسب
أو ولأه (لا قاض برضا كل) منها ومن وليها أو وليها المستويين الكاملين أو والى المانع رضام أم القاضى فلا
يصح له تزويجها غير كفى وإن رضيت به على المتعديان كان لها ولى غالب أو مفقوداً لأنه كالنائب عنه فلا يترك
الخطأ له ويحت جميع متأخرون لأنها لو لم يجد كفواً وخافت الفتنة لزوم القاضى أجاتها للضرورة قال شيخنا وهو
مستحقة مدير كالممن ليس لها ولى أصلاً فترى وجهها القاضى غير كفى بطلبها التزويج منه صحيح على المختار خلافاً
للشيخين (أرع) لو زوجت من غير كفاءه بالإجبار أو بالاذن الطلاق عن التقييد بكفاءه أو غيره لم
يصح التزويج لعدم رضاها به فان أدت في تزويجها بمن ظنته كفواً فبان خلافاً من النكاح ولا خيار لها

(قوله في الكفاءة) هي
لغة المساواة في نحو الرتبة
(قوله من فاسق) أي
فوجود الفسق فيه أو في
أحد آباءه مانع للكفاءة
حالم تكن هي مثله أو
أكثر منه (قوله ولو
منقطاً) تبين في هذا
التصميم شيخه حج قال
هو يستثنى من التقطع
كأقاله للتولى الخفيف
الذى يطرأ في بعض
الازمان اه قال ع ش
أي كيوم في سنة اه
(قوله ويصبر عرف
بلدها الخ) أي بلد الزوجة
لا بلد العقد لأن الدار
على طارها به وعدمه
وذلك إنما يعرف بالنسبة
لعرف بلدها أي التي هي
بالحالة العقد كافي حج

- ١٠ زوجة
- ١١ من فاسق ذكر
- ١٢ أي من فاسق ذكر
- ١٣ كولا
- ١٤ ربيحت / ترس
- ١٥ لا ياتي
- ١٦ يكون محرم دليل

لنقصيرها بترك البعث نعم لها غير ان بان متعباً او رقيقاً وهي حرة (تمة) يجوز للزوج كل منع منها ما سوى
 حلقه ذرها ولو بمن نظرها او استمناء يدها لا يده وان خاف ان يخالقها لا يحد ولا افتراض باصبعه ويسن
 ملاءمة الزوجة في ناسا وان لا يخالقها عن الجماع كل اربع ليال مائة بلا عذر وان يجرى بالجماع وقت السحر وان
 يحد كل كثر اذا تقدم ازاله وان يخالقها عند القدوم من سفره وان تنطبلت الأغشيان وان يقول كل ولو مع الناس
 عن الولد باسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان لما رزقنا وان ينام في فراش واحد أو اثنين أو ثلاثة أو بأدوية
 مباحة بقصد صالح كعقود وتسلية وسيلة للحبوب فليس يكن محبوا فافيا يظهر قاله شيخنا ومحرم عليها منعها من
 استمتاع جائز وبكره لها أن تصف لزوجها أو غيره امرأة أخرى لغير حاجة وله الوطء في زمن يعلم دخول وقت
 المكتوبة فيه وخروجها قول وجود الماء وانها لا تغتسل ثغفه وتغوث الصلاة
(فصل في نكاح الأمة) (حرم الحرام) ولو عقبا أو آبا من الولد (نكاح أمة) لغيره ولو مبعضة (الا) ثلاثة
 شروط أحدها (بغير عمن تصليح عمن) ولو أمة أو حرة لا نها في حكم الزوجة ما لم تنقض عيدها بدليل التوازي
 بان لا يكون تحتها شيء من ذلك ولا قدر على نكاح حرة لعدمها أو فقرو أو التسترى بعدم أمة في ملكه أو عن
 كثرائها ولو وجد من يقر من أو يهب مالا أو جارية لم يلزمه القبول بل يحل مع ذلك نكاح الأمة لا لمن له ولد مؤبر
 أما إذا كان تحتها صغيرة لا تحتمل الوطء أو هرة أو مجنونة أو مجذومة أو برصاء أو زنا أو قرناء فتحل الأمة
 وكذا ان كان تحتها رانية على ما أتى به غير واحد ولو قدر على غيبة في مكان قريب لم يشق تصديها وأمكن انتقالها
 إلى بلد لم يحل الأمة أمالو كان تحتها غائبة في مكان بعيد عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة بأن ينسب متحملها في طلب
 الزوجة إلى مجاوزة الحد في تصديها أو تخاف الزنا مدة تصديها فهي كالمدم كالتي لا يمكن انتقالها إلى وطنه مشقة
 القرينة (و) ناسا (بغوفه) بظلمة شهوة وضعف تقواه فتحل للإيقان ضعف شهوته وله تقوى أو مزاولة
 أو حياء يستفيع معه الزنا أو قويت شهوته وتقواه لم يحل له الأمة لأنه لا تخاف الزنا ولو خاف الزنا من أمة بينها
 لقوة مثله الهام محل له كاصح حوايه والشرط الثالث أن تكون الأمة مسلمة يمكن وطؤها فلا يحل له الأمة الكتانية
 وعند أبي حنيفة رضي الله عنه يجوز للحر نكاح أمة غير ان لم يكن تحتها حرة (فروع) لو نكح الحر الأمة
 بشرطه أن يتر أو نكح الحر أمة لم يفسخ نكاح الأمه وولد الأمه من نكاح أو غيره كزنا أو شهوة بأن نكحها
 وهو مؤبر في مالكم أو لو غزا أو أحد غزاه أو مؤثر أو جها فأولادها الحاصلون منه آخر أمالهم يعلم برقها وان
 كان عبداً أو يلزمه قيمته يوم الولادة (وحل لمسلم) حرة (وطء) أمة (الكتانية) لا الوثنية واليهودية (تمة)
 لا تضمن شئاً بآذنه في نكاح عبده متهراً ولا مؤنة وان شرط في إباحته ضمان بل يكونان حتى كسبه وفي مال تجارية
 آذن له ففهم ان لم يكن تمكينا ولا مأذونا فمافي ذمته فقط كزائد على مقداره ومهر وجبت بوطء في نكاح
 فاسد لم يآذن فيه بعده ولا يثبت مهر أصلاً بزوج أمة له بدو وإن ساءه وقيل يجب ثم يفسق
(فصل في الصداق وهو ما وجب بنكاح أو وطء وصحى بذلك لإشعاره بصدق رغبة بآذنه في النكاح الذي هو
 الأصل في إباحته ويقال له أيضاً مهر وقيل الصداق مما وجب بتسمية في العقد والمهر مما وجب بغير ذلك (سن) ولو
 في تزويج أمة عبده (أو ذكر صداق في عقد) وكونه من فضل لا تباع فمما وعدهم زيادة على خمس ما قدر هم أصدقة
 بناته أو نقصان عن عشرة دراهم خالصة وكرة بخلافه عن ذكره وقد بحث له ارض كان كانت المرأة غيرة
 جائزة التصرف (ومما صح) كونه (صداقاً) وإن قل لصحة كونه ثم عقده عالاً يتمول
 كنواة وخصاة وقع نازحان وترك حد قد في فحدث التسمية لخروجه عن العوض (ولها) كولي ناقص
 يصير أو جزون وسيداً (محرم) تقسيم التقيص غير مؤجل من المهر الممن أو الحال سواء كان بعضه أم كله
 أمالو كان مؤجلاً فلا حبس لها وإن حل قبل تسليمها ففسخ حق الحبس بوطء إياها طائفة كاملة
 فغيرها الحبس الكال إلا أن يسلم الأولى بمصلحة أو كمن وجب بالنحو تنظف بالطلب منها ومن وليها أمراً
 فغيرها الحبس الكال إلا أن يسلم الأولى بمصلحة أو كمن وجب بالنحو تنظف بالطلب منها ومن وليها أمراً

① المحرم وهو الجماع
 المصنوع بالقصد
 فلتوت المصالح
 ② أدوية
 ③ دليل كحيلة وارث وحي
 (قوله بنظرها) بالباء
 الهنة التي تقطعها الحاتنة
 من فرج المرأة عند
 الحتان كافي م (قوله
 في ذمته) أي يطلب
 بها بعد العتق واليسار
 لوجودهما برضا
 مستحفظهما وفي قول
 على السيد لأن الأذن
 لمن هذا حاله التزام للمؤن
 والسيد المسافرة به ان
 تكفل بالمهر والنفقة
 وبفوت الاستمتاع
 عليه للملكة الرقة
 وتقدم حقه (قوله ذكر
 صداق) أي في صلب
 العقد فلا اعتبار بالتوافق
 قبله أو بعده في استحباب
 أو التزام حتى لو خالف
 السمي فيه للتفق عليه
 قبله وبعده كان المعتبر
 مافي صلب العقد
 ④ تمنع من وطء
 ⑤ صفة داره ليروا

6

فأض من ثلاثة أيام فأقل لا تقطع حبس ونفاس نعم لو خشيته أنه يطوها سكتت نفسه وعلينا الامتناع فان
 علمت أن امتناعها لا يفيد واقعت القرائن بالقطع بأنه يطوها لم يبعد أن لها بل عليها الامتناع حينئذ على ما قاله
 شيخنا (ولو أنكح) الولي (صغيرة) أو مجنونة (أو رشيدة بكرة بلا إذن بدون مهر مثل) أو عتقت له قدرا
 فنقص عنه أو أطلعت الأذن ولم تهرض لمهر فنقص عن مهر مثل (صح) النكاح على الأصح (بمهر مثل) الفساد
 للتمس كما إذا قبل النكاح لطفله بفوق مهر مثل من ماله ولو ذكر أو مهر أو سرا أو أكثر منه جهرا أو مائة ما عتقد
 به اعتبارا بالعقد وإذا عقد شرابا ألف ثم أعيد جهرا بألفين محملا لم ألف (وفي وطو نكاح) أو شرابا (فاسد) كما
 في وطو شبهة (يجب مهر مثل) لاستيفائه منفعة البضع ولا يبعد تعدد الوطء إن انحلت الشبهة (ويقرر كله) أي
 كل الصداق (بعوت) لأحدهما ولو قبل الوطء لإجماع الصحابة على ذلك (أو وطء) أي بغير الحشفة وإن بقيت
 البكارة (ويستقط) أي كله (فراق) وقع منها (قبله) أي قبل وطء (كفسخها) بغيره أو باعساره وكرهتها
 أو بسببها كفسخه بغيرها (ويشترط) للهرأى يجب نصفه فقط (بطلاق) غولوا باختيارها كان فوض الطلاق
 إليها فطلقت نفسها أو علقه فعملها ففعلت أو فورقته بالخلع وبانفاس نكاح برقة واحدة (قبله) أي الوطء
 (وصدق ثلثي وطء) من الزوجين يمينه لأن الأصل محذوفه إلا إذا نكحها بشرط البكارة ثم قال وجدتها ثيبا ولم
 أطاها فقلت بل زالت بوطئك فتصدق يمينها بالدفع الفسخ ويصدق هو كالتشطير إن طلق قبل وطء (وإذا
 اختلف) أي الزوجان (في قدره) أي المهر المسمى وكان ما يدينه الزوج أقل (أو) في (صفته) من نحو جنسه
 كدناير وحلول وقدر أجل وصحة وضدها (ولا يمين) لأحدهما أو تمارضت يمينتها (تحالفا) كافي البيع (ثم)
 بعد التحالف (في دفع المسمى) ويجب مهر المثل (وإن زاد على ما أدعته الزوجة وهو ما يرغب به عادة في مثلها نسباً
 وصفة من نساء عصبائهن فتم أخ لا بوي فلا يمين أخ فمين كذلك فإن جهل مهر من فقير مهر من غني لم يلزم
 كجدة وخالة قال للأوردى والرويانى تقدم الأم فالأخت للأم فالجدات فالخالة فبنت الأخت أي للأم فبنت الخالة
 ولو اجتمع أم أب وأم أم فالذي يتجه أشبه أوها فان تعذرت اعتبرت بمثلها في الشبه من الأجنبيات ويصبر مع ذلك
 ما يختلف به غرض كسرى وسار وبكار وجمال وفصاحة فان اختصت عنهن بفضل أو نقص زيد عليه أو نقص
 منه لا تقي بالحال بحسب ما يراه قاض ولو ساحت واحدة لم يجب موافقتها (وليس غولي عفو عن مهر) يلويت
 ما كثر دونها وحقوقها وجدت من حظ العلامة الطنبداوى إن الخيلة في برادة الزوج عن المهر حيث كانت
 للزوجة صغيرة أو مجنونة أو سفهة أن يقول الولي مثلاً طلق موليتى على حمة قدرهم مثلاً على فطلق ثم يقول
 الزوج أحلت عليك موليتك بالصداق الذي لها على فيقول الولي قبلت فيرا الزوج حينئذ من الصداق اه
 ويصح التبرع بالمهر من مكلفة بلفظ لا براء والعفو والاستقاط والإحلال والتحليل والاباحة والمهبة وإن لم يحصل
 قبول (مها) لو خطبت امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ البهائم لا قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الأعراس
 منها أو منه رجوع بما وصلها منه كما صرح به جمع محققون ولو أعطاها ما لا تقابل هدية وقال صدق صدق يمينه
 وإن كان وثق غير جنسه ولو دفع لخطوبته وقال جعلته من الصداق الذي سيجب بالعقد أو من الكسوة التي سيجب
 بالعقد والتحكين وقالت بلم هي هدية فالذي يتجه تصديقها إذا قرينة هنا على صدقه في قصده ولو طلق في مثلثنا
 بعد العقد لم يرجع بشئ كما رجحه الأذرى على خلافا للفقهاء لأنه إنما أعطي لأجل العقد وقد وجد (تمة) يجب عليه
 لزوجة موطوءة ولو أمة متعة فراق بغير سببها وبغير موت أحد ما وهي بما يترأى الزوجان عليه وقبل أقل ماله
 يجوز جملة صداقا ويسن أن لا ينقص عن ثلاثين درهما فان تنازع أقدرها القاضي بقدر حالهما من يسار و
 وإعساره ونسبها وصفاتها (خاتمة) الولية للزوجة من ثمة مؤكدة لا زوج الزبيد وولي غيره من ماله نفسه ولا أحد
 لأقاربها لكن الأفضل للقادر ثمة ووتها الأفضل بعد الدخول للاتباع وقبله بعد العقد يحصل بها أصل السنة والتمتع
 باستمرار طلبها بعد الدخول وإن طال الزمان كالمفقة أو طلقها وهي لا الأولى ويجب على غير معذور باعذار الجمعة

(١) قوله وإذا اختلفا أي
 الزوجان في قدر المهر
 قد عقد صاحب للنكاح
 لهذا البحث فصلا
 قوله أي للمهر المسمى
 إنما قيده بالمسمى
 ليخرج ما لو وجب مهر
 مثل لنحو فساد تنمية
 وليرى لها مهر مثل
 فاختلف فيه فيصدق
 الزوج يمينه لأنه غارم
 قوله ولو دفع لخطوبته
 المهر مفعول دفع
 محذوف أي مالا أو شيئا
 (٢) دين دين
 (٣) دين أو عتقت له وجهه
 (٤) موزونة وأدون
 (٥) أو عتقت له وجهه امرأة ٧٠

(٦) عليه

وقاض الأجابة إلى وليمة عز من غمملت بعد عقدي لافله إن دعاه مسلم إليها بنفسه أو نائبه الثقة وكذا غير لم يعمد منه
كذب وعظم بالدعاء الوصوفين بوصف قصده كجيرانه وعشيرته أو أصدقائه أو أهل جرفته فلو كثر نحو عشرته
أو عجز عن الاستعاب لفقره لم يشترط محرم الدعوى على الأوجب بل الشرط أن لا يظهر منه قصد تخصيص كنف
أو غيره وأن يمتنع الدعوى بعينه أو وصفه فلا يكفي من أن أدق فليحضر أو ادع من شئت أو لست بل لائن الأجابة
حينئذ وأن لا يترتب على أجابته خلوة محرمة فالمرأة المحجبة للمرأة أن اذن زوجها أو سيدها لا يحل إلا أن كان
هناك عتبات خلوة محرمة كحرم لها أو امرأة أطلع الخلو فلا يحجبها مطلقا وكذا مع عدمها أن كان الطعام
مغاضاة كان جلست يثبت ويثبت له الطعام إلى بيت آخر من دارها خوف الفتنة بخلاف ما إذا لم تخف فذلك كان
مستقيان وأضرانه تزويج رابعة العدوية ويسمى من كلاًهما فان وجد رجل كنفان وامرأة كراية لم يحرم
الأجابة بل لا تكره وإن لا يدعى له خوفاً منه أو قطع في جاهه أو لا عاتيه على باطل ولا إلى شبهة بأن لا يعلم حرام
في ماله أما إذا كان فيه شبهة بأن علم اختلاطه أو طعام الوليمة محرام وأن قل فلا يجب الأجابة بل تكره إن كان
أكثر ماله خراً ما فان علم أن عين الطعام محرام حرمت الأجابة وأن لم يرد الأكل منه كما استظهره شيخنا ولا إلى
محل فيه منكر لا يرول محذور ومن المنكر من جدار محرم يورث من مقصود أو مسروق أو وجود من مضحك
الحاضرين بالفحش والكذب فإن كان محرم من الأجابة ولم يعمد به حياً أو اشتد على ما لا يمكن جأؤه بدونه
وأن لم يكن لها نظير كفر من ما خبيثة وطير بوجوه إنسان على سقفه أو جدار أو شجرة غلق أو ثياب ملبوسة أو
وسادة منصوبة لأنها تشبه الأقسام فلا يجب الأجابة في شيء من الصور المذكورة بل محرم ولا أثر لعمل النقد
الذي عليه صورة كاملة لأنه لا حاجة ولا لأنها ممثلة بالمعاملة بها أو يجوز حضور محل فيه صورة ممثلة كالصور بيساط
بداس ومختصة بنام أو سكا عليها وطبق وحق أو قفصة وأريق وكذا إن قطع رأسها أو زوال سائر الحياة
ومحرم ولو على نحو أراض تصوير حيوان وأن لم يكن له نظير نعم يجوز تصوير النيات لأن عائشة رضي الله عنها
كانت تلتقها عذبة ملكة كما في مسلم وسحكته تدرين على أمر التربة ولا يحرم أيضاً تصوير حيوان
بلا راس خلافاً للتولي ومحل صوغ خمر ونسج حرير لأنه محل للنساء نعم صنعت من لا يحل له استعماله حرام ولو
دعاه أثنان أجاب شبقها دعوة فان دعوا معاً أجاب الأقرب ربحاً فادارته بالقزعة وتسبب أجابة سائر الوالدين كما
عمل للختان والولادة وسلامة المرافق والطلق وقدم السافر وختم القرآن وهي مستحبة في كلها (فروع)
يتبدد الأكل في صوم نقله ولو مؤكداً لأز صاع في الطعام بأن شق عليه أساً كه ولو آخر النهار للأمر بالفطر
ويجاب على مامضى وقضى ثدياً بما مكثه فان لم يشق عليه أساً كه لم يتبدد الإفطار بل الإمساك الأولى قال الغزالي
يتبدد أن يتوى بفطرة إدخال السرور عليه ويجوز للصيف أن يأكل مما قدم له بلا لفظين الصيف نعم إن انتظر
مخبره لم يجز قبل حضوره إلا بلفظ منه وصرح الشيخان بكراهة الأكل فوق الشبع وآخر من حرمة وورد بسند
ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يمتد الرجل على بده اليسرى عند الأكل قال مالك هو نوع من الاتكاء فالتسبة
للاكل أن يجلس جالساً على ركته وظهور قدمه أو ينصب رجليه اليمنى ويجلس على اليسرى ويكره
الأكل متكياً وهو المتمد على وطأة تحت ومضطجعا إلا فيما ينقل به لا قائماً والشرب قائماً بخلاف الأولى ويسن
للاكل أن يغسل اليدين والفم قبل الأكل وبعده ويرأسور في الأكل من يريش بقله ولا يتلع ما يخرج من
أسنانه بالخلال بل يرميه بخلاف ما يجمع به لسانه من بيناه فانه يتلعه ومحرم أن يكثر اللغم مشرعاً حتى يشقوى
كثير الطعام ويحرم غيره ولو دخل على آكلين فاذنوا له لم يجز له الأكل معهم إلا أن ظن أنه عن طيب نفس
لأنه حياء ولا يجوز للصيف أن يطعم سائلاً أو هرة إلا أن علم رضا الداعي ويكره للداعي تخصيص بعض الضيفان
بطعام نفيس ومحرم للأز اذله أكل مما قدم للأمان ولو تناول صيف أياً طعاماً كسريته ضيفه كما تحب الزركشي
لأنه في بده حتى حكم العارية ويجوز للأثان أخذ من نحو طعام صديق مع ظن رضا مالك بذلك ويخلف بقدر

- ① اعتنوا أولادكم بحسن
- ② مدعو
- ③ حق الطعام أو لا
- ④ بغير - رارو عالج
- ⑤ رارو عالج
- ⑥ قضاة
- ⑦ دين كوت - سندن

(قوله لني) خرج ماله
خص الفقراء لفرم
فلا يمنع من الوجوب
وهو صادق ثلاث صور
بأن يعم النوعين أو
يخص الفقراء لفرم
أو يخص الأغنياء
لكونهم أهل حرفه
أو جيرانه (قوله وفرش
منصوبة) عبارة غيره
وفرش مالا محل قال
البيهقي هذا لا يتناول
نصبه على الجدران مع
انه حرام على الرجال
والنساء قال الزركشي
ومعه بالنسبة للحضور
أما مجرد الدخول فلا
يحرم بل يكره كما في
الشرح الصغير عن
الأكبرين لما في غيره
عنهم من التحريم
ضعيف

- ① من باب التنازع
- ② كذا في كونه
- ③ كذا في كونه
- ④ كذا في كونه
- ⑤ كذا في كونه
- ⑥ كذا في كونه
- ⑦ كذا في كونه

للاخوذ وجنسه ومحال للضف ومع ذلك ينبغي له مراعاة تصفة أصحابه فلا يأخذ إلا ما يخصه أو يرضون به
 عن طيب نفس لا عن حياء وكذا يقال في قرآن فهو عمرتين أما عند الشك في الرضا فيحرم الأخذ كالطفل ما لم يتم
 كان فتح الباب ليدخل من شاء ولزم مالك طعاما طعاما مضطرا قدر قدره إن كان يعضو ما مستكنا أو ذميا وكان
 احتاجه مال كماله ما لا وكذا تنبيه الفريضة خلاف عربي ومريدي وزان محسن وتارك صلاة وكلب عقور فان
 منع فله أخذه قهرا بغير أن حضر والاقتضية ولو أطقته ولم يذكر عوضا فلا عوض له لتقصيره ولو اختلفا
 في ذكر العوض ضيق للالك يمينه ويجوز تتركه وتبذل وتزك بأولى وحل التقاطه العلم برضا مالكة
 وبكره أخذه لأنه ذماء ومحرّم أخذ قرض غير عشق بملك الغير ومثل ذلك مع الماء حقونه
 (فصل في القسم والنشوز) (يجب قسم الزوجات) إن باتت عند بعضهن بغير عفا وغيره فبيل منه قسم لمن بقي
 منهن ولو قام بهن عند كرض وحيف وتسن التسوية يمين في سائر أنواع الاستمتاع ولا يؤخذ بعلم القلب إلى
 بعضهن وأن لا يظلمن بأن يثبت عندهن ولا قسم يثن إمام ولا إمام وزوجته ويجب على الزوجين أن يتعاشرا
 بالمعروف بأن يمتنع كل منهما بغير حاجة ويؤدي إليه حقه مع الرضا وطلاقة الوجه من غير أن يحوطه إلى مؤنة
 وكلفة في ذلك (غير) مكنته عن وطء شبهة لتعريم الخلوة بها وصغيرة لا تطبق الوطاء (ناشرة) أي خارجة عن
 طاعته بأن تخرج من غير إذن من منزله أو عنقه من المتع بها أو تعلق الباب في وجهه ولو جئته بغير مسافرة
 لو حدها لحاجتها ولو جازده فلا قسم لمن كالا ففقه لمن (فرع) قال لا أذكر حتى خلا عن نحره إلى ريان ولو ظهر نحرها
 حل له منع قسمها وحقوقها لا يقتضي منه نص عليه في الأم وهو أصح القولين اه قال شيخنا وهو ظاهر إن أراد به نحر
 أنه يحل له ذلك ما طأ ما طأه لا يطأه فرأيه أمافي الظاهر ففقهوا عليها ذلك بغير مقبول بل ولو ثبت نحرها لا يجوز
 لقاضي أن يملكه من ذلك فلا يظهر (وله) أي الزوج (دخول في ليل) لو أحده (على) زوجة (أخرى ضرورية)
 لا قبلها كرضها المحوف ولو طأ (و) قد دخول (في نهار) حاجة) كوضع متاع أو أخذ موعودة وتسليم نفقة
 وتعرف خير (بلا طأ) في مكث عرفا على قدر الحاجة وإن أطال فوق الحاجة محض تجوره وقضى وجوباً بالذات
 التوبة قدر ما مكث من توبة للدخول عليها هذا ما في للذهب وغيره وقضية كلام للتاج والروضة وأصلها
 بخلافه فإذا دخل في النهار لحاجة وإن طال فلا يجب تسوية في الإقامة في غير الأصل كأن كان نهاراً أي في قدرها
 لأنه وقت الرد وهو محل وبكره وعند حل الدخول يجوز له أن يتعشع ويحرم بالجماع لانه بل لأمر خارج ولا
 يلزمه قضاء الوطاء لملقه بالنشاط بل يقضي منه إن طال عرفاً واعلم أن أقل القسم ليل لكل واحدة وهي من
 الغروب إلى الفجر (وإن كثرة ثلاث) فلا يجوز أكثر منها وإن غرقن في البلاد الأبرصا هن وعليه محمل
 قول الأم تخمس مشاهرة ومساها والإصل فيه لمن حله نهار الليل والنهار قبله أو بعده وهو أولى تبع والحرة ليلتان
 ولا مئة سكت له ليلان نهاراً ليلة ويدأ وجوباً على القسم بقرعة (ولجد بدق) تكبها على عصمته زوجة فاكتر (بكره)
 سبع (من الأيام) يحتملها عند ما هو إليه وجوباً (و) لجد بدق (ثلاث) ولا بقاء ولا أمة فبها لقوله مالك
 سبع فبكره ثلاث فليتب وتس غير الثيب بين ثلاث بقاء وسبع قضاء للاتباع (تبيه) يجب
 عند الشخبين وأن أطال الأذرع كالزركشي في رده أن يتخلف ليلي مدة الزفاف عن نحو الخروج للجماعة
 وتشيع الجنائز وإن يسوي ليلي القسم يمين في الخروج لذلك أو عله فبأنم بنحس ليل واحدة بالخروج
 لذلك (و) وعظ زوجته ندباً لخل خوف وقوع نشوز منها كالإعراض والقبول وطلاقة الوجه
 والكلام الحسن بعد كنهه (هجر) إن شاء (متصفا) مع وعظها لافي الكلام بل بكره فيه ومحرّم المنع به
 ولو قبل الزوج فوطى ثلاثاً أيام للخبر الصحيح نعم أن قصد به ردها عن المحبة وإصلاح دينها جاز (وضربها)
 جواز ضربها بغير مبرر ولا مدي على غير وجه ومقتلها أن أفاد الضرب في ظنه ولو بسوط وعصا لكان نقل الروايات
 فبينة يده أو يمد يده (بنشوز) أي بسبه وإن لم يشكر بخلافه للحرر وسقط بذلك القسم ومنه
 أن يضرب

(١٣) ما رآه أو مضاعف
 كورس العروس أو مضاعف
 (قوله وتارك صلاة) أي
 بعد أمر الإمام ولم يفعلها
 أما قبل أمر الإمام فمحرم
 كما هو ظاهر (قوله صدق
 للالك يمينه) أي في
 استحقاق أصل العوض
 لا في قدره وأما إذا اختلفا
 في قدره فالصدق القارم
 يمينه حيث لا يئنه للآخر
 (قوله تبذل) شجر
 معروف عند أهل اليمن
 (قوله وصغيرة) أي
 ومنصوبة ومحبوسة
 وأمة لم يكل نسلها
 ومدعية عليه أنه طلقها
 كما في حج (قوله وسبع
 قضاء) أي قضاء جميع
 السبع تأسيًا بخيره
 أم سلمة فاختارت
 ثلاثاً ومن سافرت
 وحدها بغير إذن ولو
 لحاجته ناشرة فلا قسم
 لها نعم لو سافرت بها السيد
 وقد باتت عند الحرة ليلتين
 قضاهما لها إذا رجعت
 أما إن سافرت بأذنه
 لحاجته فقط أو لحاجتها
 معايقض لها
 (١٤) تركها كغيره
 (١٥) أو كغيره
 (١٦) وهو: إن كان النهر بعده
 أولى من كونه قبله

لم تستأذن فكذلك والاصدق يمينه ولو قال ان ابرأتني من مهر كفايت طالق بعد شهر فابرأته برى مطلقا
ثم ان عاش إلى مضي الشهر طلق والافلاوي الا نوار في ابرأتك من مهرى بشرط ان تطلقى فطلق توقع ولا يبرأ
لكن الذي في الكافي واقراة الباقين وغيره في ابرأتك من صداق بشرط الطلاق او على ان تطلقى يمينين ويبرأه
بخلاف ان طلقته مبرأة فبرأتى من صداق الطلاق ولا يبرأه قال شيخنا والمزج في الا نوار
لان الشرط المذكور متضمن للميلق (فزوج) لو قال ان ابرأتني من صداقك اطلاقك فابرأتى فطلق برى وطلقت
ولم تكن مخالفة ولو قالت طلقى وانت برى من مهرى فطلقتها بابت لا لها صيغة الزام او قالت ان طلقى
فقد ابرأتك او فقلت برى من صداقى فطلقتها بابت بمهر المثل على المعتد الفساد العوض بتعلق الا براد اوقى
ابوزرعة فيمن سأل زوج بنية قبل الوطء ان يطلقها على جميع صداقها والترم بهو الدها فطلقها واحتال من نفسه
على نفسه لها وهي محجوزة عنه فخلع على نظير صداقها في ذمة الأب نعم شير طاحه هذه الحوالة ان يحمله الزوج به
يلبته اذ لا بد قها من ايجاب وقبول ومع ذلك لا تصح الا في نصف ذلك لقول نصف صداقها عليه يمينها منه
فيبقى للزوج على الأب نصفه لانه لما سأل نظير الجميع في ذمته فاستحقه والمستحق على الزوج النصف لا غير فطرقة
ان يسأله الخلع بنظر النصف الباقي المحجوزة له لانه حينئذ بالحوالة عن جميع دين الزوج انتهى قال شيخنا ويصطلح
بما ياتي ان الصمان يلزمه به مهر المثل فلا لزام للذكر كور مثله وان لم توجد الحوالة ولو اختلعت الأب أو غيره صداقها
او قال طلقها وانت برى منه وقهر حيا ولا يبرأ من شيء منه نعم ان ضمن له الأب أو الأجنبي التزك أو قال على
نهيان ذلك وقع كالتامهر المثل على الأب أو الأجنبي ولو قال لا جنى شي فلا ان يطلق زوجته بالية اشتراط لزوم
الا لى ان يقول على خلاف ذلك زوجى ان يطلقنى على كذا فانه ثوكيل وان لم يقل على ولو قال طلق زوجتك على
ان اطلق زوجتى فله الا بالان لا نه خلع غير فاسد لان العوض فيه مقصود خلافا لمضمم فلكل على الآخر مهر مثله
زوجته (تنبيه) الفرقه بلفظ الخلع طلاق بلفظ العقد في قولك تضمن عليه في القديم والجديد الفرقه بلفظ الخلع
اذا لم يقصد به طلاقا فصح لا يتفص عكدا فيجوز بعد النكاح بعد تكرره من غير حصر واختاره كثير من
من اصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرره من البلقين الاقناء به اقل الفرقه بلفظ الطلاق بعوض فطلاق
يتفص العدة قطعا كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق لكن نقل الامام عن المحققين القطع بانه لا يصير طلاقا بالية
(فصل في الطلاق) وهو لغة حل العقد وشرا حل عقد النكاح باللفظ الا يوهو وما واجب كطلاق مؤلما لم يرد
الوطء او مندوب كان يجر عن القيام بحقوقها ولو علمت الميلى الها وتكون غير عفيفة مالم تحبس المحجوز بها
او سببه الخلق أى بحيث لا يصبر على عشرتها عادة فيما استظهره شيخنا والافنى توجد امرأة غير سببه الخلق وفى
الحديث للمرأة الصالحة في النساء كالأمراب الا غصم كناية عن تذرة وجودها اذا اعصم هو بايضا الجناح
او يامر به أحد والديه أى من غير تعسف او حرام كالبذخى وهو طلاق مدخول بها في نحو حيض بلا عوض منها
أو في ظهرها معافاة وكطلاق من لم يستوف دورها من القسم وكطلاق المريض بقصد الجزمان من الارث ولا
يحرم جمع ثلاث طلايات بل يسن الاقتصار على واحدة او مكررة بان سلم الحال من ذلك كله الخبر الصحيح ان بعض
الحلال إلى الله الطلاق وانبات تعبه تعالى له المقصود منه زيادة التفريع عنه لا حقيقة لما قالها الخلق انما (يقع) اغير
بائين ولو رجعية لم تنقض عدتها فلا يقع الخلع ورجعية انقضت عدتها (طلاق) مختار (مكلف) أى بالبرع محاقيل فلا
يقع طلاق صبي ومجنون (وتمت بذكر) أى بشرط حريه وكل بيع أو حبش لعفائه باز العقل بخلاف سكران لم
يتعد تناوله سكران كراهة عليه أو لم تعلم أنه مسكر فلا يقع طلاقه اذا صار بحيث لا يميز لعدم تعديه وصدة مدعى
اكرامه في تناوله يمينه ان وجدته قربته عليه كحبس والافلا بد من البينة ويقع طلاق المازل به بان قصد لوطه
دون معناه اوليت به بان لم يقصد شيئا ولا اثر للحكماء بطلاق الغير وتصوير الفقه والتلفظ به بحيث لا يسمع نفسه
وانفقوا على وقوع طلاق النضان وان ادعى زوال شعوره بالانفس (لا طلاق) (مكروه) بغير حق (بمحدور)

١٠ عن الشهر
١١ ولم لم يقع الطلاق
١٢ في ثلاث شهور
١٣ في شهرين
١٤ في شهر واحد
(قوله وشرع الخ) قال
مرو عرفة للصنف في
تهذيبه بانه تصرف
مملوك للزوج محدثه بلا
سبب فيقطع النكاح
والاصل فيه قبل
الاجماع الكتاب كقوله
تعالى الطلاق مرتان
فامساك بمعروف أو
تسريح بإحسان وقوله
تعالى يا ايها النبي اذا
طلقت النساء فطلقوهن
لعدتهن والسنة كقوله
صلى الله عليه وسلم
ليس شيء من الحلال
أبض إلى الله تعالى
من الطلاق رواه
أبو داود بإسناد صحيح
والحاكم وصححه

١٥ - سكران كحسبى

مناسب كجس طويل وكذا قليل لدى من وافق مفعلة في الملوكة لا يعمل ضيق عليه خلاف نحو خسة درهم
في حق موير وشروط الاكر اؤفدرة المكرة على تحقيق ما عليه به على لولايه او تفكيك مجز المكر من دفعه
بفرار او استغناء فوطنه انه ان امتنع فقل ما خوفه بالجز فلا يتحقق الجز بكون اجتماع ذلك كمل ولا يشترط
التورية بان يولي غير زوجته او يقول شرعته ان شاء الله فاذا قصد المكره الايقاع للطلاق وقع كاذبا المكره
بحق كل من حقق القود طلق زوجته والاقتلاك يقتلك اني او قلد جل لاخر طلقها ولا تقتلك عند طلق
فيقع فيها (١) صريح وهو لا يتحقق ظاهر غير الطلاق كـ (مشتق طلاق) ولو من عجمي عرف انه موضوع
الحل عصمة النكاح او بعده عنها وان لم يعرفه بغيره الاصل كما اتي بمشتقنا (وفراق وسراج) التكره في
القران كطلقك وذاقك وسر خلك او زوجتي وكاتب طالق او مطلقة بتسديد اللام المفتوحة ومفارقة
ومسرحه امانتادها فكنابة كاتب طلاق او فراق وسراج (تنبيه) ويشترط ذكر مفعول مع نحو طلق
ومتبدا مع نحو طالق فلو نوي اخذها لم يؤثر كما لو قال طالق ونوي انت او امراتي ونوي لفظ طالق الان سبق
ذكرها في سوال نحو طلق امرأتك فقل طلق بلا مفعول او فومس الباطل في حثك فقلت طلق ولم قل
نفس فيقع فيها (و ترجمه) اي مشتق ما ذكر بالجمية فترجه الطلاق صريح على المنه و ترجمه ملحقه
صريح ايضا على المعتد ونقل الاذرى عن جمع الجز به (و) منه (اعطيت) او قلت (طالك او وقعت) او
القيت او وصفت (عليك الطلاق) او طلاق يبا طالق وبامطلة بتسديد اللام لا اتي بطلاق وذلك الطلاق بل لها
كاتبان كان فعلت كذا ففعل طالك وهو طالك فيما استظهره النسخان لان المستر لا يستعمل في العين الا توصفا
ولا يضر الخطا في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى كالخطا في الاعراب (فروع) لو قال لطلقتي فقل هي مطلقة فلا يقبل
ارادة غير هالان تقسم سواها بصرف اللفظ الباهر من ثم لو لم تقسم لها كترجع لبيت في نحو انت طالق وهي
خاتبة وهي طالق ثم هي حاضرة قال البغوي ولو قال ما كنت في اطلقك كان اقرارا بالطلاق انتهى ولو قال لوليتها
زوجها ففقر بالطلاق قال المزني ولو قل عمنز وجهه فلان حكمه بار حاكم كما هو في ابن الصلاح فبها لو قال رجل ان
غنت عنها سنة فانا اناكزوج بانه اقرار في الظاهر بزوال الزوجية بعد غنته السنة فلها بعدها ثم بعد انقضاء
عدها تزوج بغيره (فوايد) ولو قال لاخر اطلقك وحنك طلقتمسا الانشا ففقال نعم او لا وقع وكان صريحا
فاذا قال طلق فقط كان كتابا لان نعم متعينة للجواب وطلقت مستقلة فاحتلت الجواب والابتداء ما اذا قاله
كذلك مستحيرا فاحات نعم فافراز بالطلاق ويصح عليه ظاهرا ان كذب ويدين وكذا لو جهل حال السؤال فان
قال اردت طلاقا ما صير راجع صدق بيمينه لاحتمال لو قيل لطلقتي اطلقك زوجتك فلا تافقال طلق و اراد
واحدة صدق بيمينه لان طلق محتيل للجواب والابتداء من ثم لو قال طلقيني فلا تقبل طلقك ولم ينو تحمدا
فواحدة ولو قال لامز وجهه ابتلك طالق وقال اردت بشي الاخرى صدق بيمينه كالوقال لزوجي واجنبية احبها كما
طالق وقال قصدت الاجنبية لترد اللفظ بينهما فصحت ارادتها خلافا لما لو قال زني طالق وامر زوجه زينب
وقصد اجنبية احبها زينب فلا يقبل قوله ظاهرا بل يدين (مهمه) ولو قال علمي اعطيت تلاق فلانة بالناطو
طلا كها بالكاف او دلا فها بالدال وقع به الطلاق وكان صريحا حتى حقه ان لم يطلو غه لسانه الاعلى هذا اللفظ الكليل
او كان ممن تلفه كذلك كما صرح به الجلال البلقيني واعتمده جمع من اخرون واتي به جمع من مشايخنا والافيو
كنابة لان ذلك الابدال اصل في اللغة (و) يقع (بكنابة) وهي ما تحتل الطلاق وغيره ان كاتب (مع نية) لا يقع
الطلاق (مقترنة بأولها) اي الكناية وتغيري بمقترنة بأولها غير جرحه كغيره واعتمده الاستوى والشيخ
زكريا نبعنا لجمع محققين ورجح في اصل الروضة الا كنفها بما انفاز به لبعض اللفظ ولو لاخره (كاتب على
حرام) او حر مثلك او حلال الله على حرام ولو تعارفوا مطلقا خلافا للرأي ولو نوي تحريم عينا او نحو فرجها او
وطنها لم تحرم وعليه مثل كفارة يمين وان لم يتكافوا ولو قال هذا التوب او الطعام حرام على فلان لاني فيه (و) اتي

١٠ ثقلب و تمناع

١١ صورتيان : ان يسبق ذكر حالتي

١٢ حالتي : ان يسبق ذكر حالتي

١٣ صورتي الفود و صورة الوعد

١٤ ليس ووع عرب

١٥ ثلاثة : حالتي او مطلقة

١٦ ومشارقة

١٧ قوله اوبعد عنها

١٨ اي اوعرف ان ذلك

١٩ اللفظ موضوع لاجل

٢٠ البعد عنها اي عن

٢١ عصمة النكاح قوله

٢٢ وبامطلة بتسديد

٢٣ اللام اي المفتوحة

٢٤ واما بكسر هاء فكنابة

٢٥ لافرق بين نحوي

٢٦ وغيره فيفتقر الى نية

٢٧ واما لطلقك التفسر

٢٨ وقد احسن من قل

٢٩ في ذلك

٣٠ ما فيه الاستقلال

٣١ بالانشاء وكلمتنا

٣٢ لنى الآلاه

٣٣ فهو صريح ضد

٣٤ كتابة

٣٥ فكن لها النابط فا

٣٦ دراية

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

(خَلَّة) أي من الزوج فاعلة أو بر متعنه (و بائن) أي مفارقة (و) كانت (حرة) ومطلقة بتخفيف
اللام أو اطلقتك (و) أنت (كأي) أو بنى أو اخنى (و) (ك) يا بنى (لصينة) كونه بنته بلحبال السن وان كانت
معلمة النسب (و) (ك) اعنتك بوزكك (و) قطعت نكاحك (و) ازلتك (و) اخلتك أي للادراج وأمر ككك
مع فلا تيقو قد طلق من مؤمن غيره (و) (ك) زوجي (أي لاني طلقك واستحل لغيري بخلاف قوله للمولى
زوجها فله صريح (واعنتي) أي لاني طلقك وتعتني من الوداع أي لاني طلقك (و) (ك) عنتي طلاقك
ولا حاجة لي بك (أي لاني طلقك ولست زوجي أن لم يقع في جواب دعوى والاقرار) (و) (ك) نعت
طلاقك (أو سقط طلاقك إن فعلت كذا) (و) (ك) طلاقك واحد (ونتان) فإن فصله الإخاء وقع والأفلاك
الطلاق أو طلقوك كذا سلام عليك على ما قلنا من الصلاح ونقله شيخنا في شرح التهاج (لا) فيها (ك) طلاقك
نعت (أو نعت) (ولا قلت) أو أعطيت (ككك أو حككك) فلا يقع بها الطلاق وإن نوى بها التلطيظ الطلاق لأنها
ليست من الكنايات التي تحتمل الطلاق بلا تعسف ولا أثر لاشتهارها في الطلاق في بعض القطر كما فني به جمع من
محققي مشايخ عصرنا ولو خلق بلفظ من هذه اللفاظ الملقاة عند أداء الفراق فقال له الآخر مستخيرا اطلقت
زوجك فقل نعم طلاقا وقع الطلاق باللفظ الأول لم يقع كما فني به شيخنا وسئل البلقيني عما لو قال لما أنت على
عرام وطن أنها طلقك به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا طلاقا وقع الثلاث بالبرق الأول فأجاب بأنه لا يقع عليه
طلاق بما أخبر به ثانيا على الظن أنه كور انتهى ويجوز لمن ظن صدقه أن لا يشهد عليه (فرع) لو كتبت
صريح طلاق أو كناية معلومة بوقوع الطلاق فلفظ ما لم تلتقط حال الكتابة أو بعد ما يصير بها كنهه لم يقبل
قوله أردت قراءة المكتوب لا الطلاق لاحتمال ولا يلحق الكناية بالصريح طلب المرأة الطلاق ولا فريضة غيب
ولا اشتبه بعض ألفاظ الكنايات فيه و (مستكره) في الكناية (يمينه) في أنه ما نوى بها طلاقا قاله قول في
النبة آياتا وحقا قول النازي إذ لا عرف إلا منه فإن لم يمكن مراجعة نية عوت أو قد علم بحكم وقوع الطلاق لان
الاصل بقية العينة (فروع) قل في العبد من أمهم زوجته فاطمة مثلا فقال ابتداء أو جوا با عليها الطلاق
فاطمة طالق وأراد تخييرها لم يقبل ومن قال لامرأته يلى زينا أنت طالق واسمها عمرة طلق عمرة طلق وأشار إلى
أجنبية وقال يا عمرة أنت طالق واسمها عمرة لم يلق ومن قال امرأتى طالق مشر الأحدى امرأتين وأراد
الأخرى قيل يمينه ومن لم يميز بين زوجتيه اسم كل واحدة منهما فاطمة بنت محمود عرف أحدهما بذكر فاطمة بنت
محمود طالق ونوى بيمينه لم يقبل انتهى قال شيخنا لم يقبل في المسئلة الأولى أي ظاهرا بل يدين ثم نعت قبول
أرادنه المطلقة له اسمها فاطمة انتهى ولو قال زوجتي عائشة بنت محمود طالق وزوجتي خديجة بنت محمود طلق لأنه
لا يضر الخطأ في الاسم ولو قال لابنة المكلف قل لايمك أنت طالق ولم يرد التوكيل بمحتمل التوكيل فإذا قل لها
مطلقا كالتلق به لو أراد التوكيل ومحملة أنها تطلق وكون الابن مخيرا لها بالحال قال الأسنوي ومهر كالتوكيد
الامر بالامر بالشيء أن يجعلناه كمنصور الامر من الاول كان الامر بالخيار بمنزلة الاخبار من الاب فيقع والا
فلا قال الشيخ زكريا بالجمله فينبغي أن يستفسر فان نعت استفساره كحل بالاحتمال الأول حتى لا يقع الطلاق
بقوله بل قول الابن لا مولى لان الطلاق لا يقع بالشك (ولو قال طلقك ونوى عتدا) أنتين أو واحدة (وقع
مستوى) ولو في غير مؤلف أو فان لم يشو وضع طلبة واحدة ولو شك في العتد الملقوطا والتوى في أخنبا لقل ولا
بحق (فرع) لو قال طلقك واحدة ونعتين فتقع به الثلاث كما هو ظاهر وبه أفق بعض محقق علماء
عصرنا ولو قال لدخول بها أنت طالق طلبة بل طلقين فيقع به ثلاث كما صرح به الشيخ زكريا في شرح الرزق
(و يقع طلاق التوكيل في الطلاق (بطلقت) فلائنه ونحوه وإن لم ينو عند الطلاق أنه مطلق التوكيل (ولو قال
لآخر أعطيت) أو جعلت يديك (طلاق زوجي) أو قاله رخص بطلاقها وأعطيت (مجهول توكيل) يقع بالطلاق
بتطليق التوكيل لا قول الزوج هذا اللفظ بل يحصل الفرقه من حين قول التوكيل حتى شاططت فلائنه لا باعلامها

① غرضه ما يرجع وادون كج
كمرعان
② أو اوقع
③ لا يميلان

(قوله مشرا لحدى
امراته وأراد الأخرى
الح) هذه في اجتماع
الاشارة والتبنة مع
اختلاف موجهها
فتقسم التينة على
الاشارة فإذا اجتمعت
الاشارة والعبارة
واختلفت موجهها
غلبت الاشارة على
العبارة فلو قال طلق
فلائنه ههنا ومبها
④ ههنا مبها لم يقبل
⑤ دينا أو غير ذلك وجهها
⑥ الأنسب أحدهما
أحمد الأبريس ١٢٠ اشتبه
أحمد ههنا أحد اعانة ههنا
الراجح ههنا

(قوله عليك) أي على
حكم التملك على
المضد لأن ما يتعلق
بفرضها كغيره من
التملكات منزل منزلة
قوله ملكتك طلاقك
وقد اشترط تكليفها
وتكليفه (قوله لنا) أي
على قول التملك لأن
الملك لا يصح تملكه
كما إذا ملكك هذا
العبد إذا جاء رأس
الشهر وجاز على قول
التوكيل كافي توكيل
الاجني اه كذا في
الروضة (فائدة) قال
البحري في منهب
الإمام أحمد بن حنبل
ان الولد إذا كان دون
عشر سنين صح
نكاحه بنفسه وصح
طلاقه ولا عدة عليه
فان بلغ عشرة وجبت
العدة وهذه العمل بها
أحسن من العمل
بالمصلحة فان بعض
العلماء دعا على من
يعمل بها ومعه ما لم
أنه محل فان علم انه
محل فلا يكفي عندهم
كما أخبرنا بذلك بعض
علماء الحنابلة

أخبر بأن فلانا أرسل بيدي طلاقك ولا بأعلامها أن زوجك طلق وإذا قال له لا تعطه إلا في يوم كذا فبطلت في
اليوم الذي عينه أو بعده لا قبله ثم ان قصد التمسك بيوم طلق فيه لا بعده (ولو قال لها) أي الزوجة المكلفة منجزا
(طلق نفسك ان شئت فقل) للطلاق لا توكل بذلك وبحت أن منه قوله طلقيني فقالت نيت طلاق ثلاثا
لكنه كناية فان نوى التفرق بها طلقته وإلا فلا وخرج بيدي بالمكافأة غير الها لغيرها وخرجها
الطلاق فلو قال إذا جاء رمضان فطلق نفسك فلما إذا قلنا انه عليك (فبشرط) لو فوج الطلاق الفرض بها
(نطاقها) ولو بكناية (فوراً) بأن لا يتخلل قاض بين نفوذها وإيقاعها نعم لو قال لها طلقيني نفسك قالت كيف
يكون تطليقي نفوذاً قالت طلقته وقع لأنه فصل بين (بطلت) نفوذ أو طلقته ففعل لا قبلت وقال بعضهم
كأنه خسر الروضة لا بشرط الفور في متى شئت فطلق متى شئت وجرم به صاحب التمسك والكفاية لكن
المعتمد كما قال شيخنا أنه بشرط الفورية وإن أتى بنحو متى ويجوز له الرجوع قبل تطليقها كذا في التمسك
(فائدة) يجوز تعليق الطلاق بالشروط ولا يجوز له الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع قبل وجود
الشرط ولو علقه بفعله شيئاً ففعله تأساً للتعلق أو جاهلاً بأنه المعلق عليه لم يطلق ولو علق الطلاق على ضرب من زوجته
غير ذنب فشتمه فضر بها ثم بحت ان ثبت ذلك والا صدقت فتخلت (تممة) يجوز الاستثناء بنحو إذا
بشرط أن يسمع نفسه وأن يتصل بالعدول للقوط كطلاقك ثلاثاً إلا اثنتين فيقع طلقه أو الواحدة فطلقتان ولو
قال نيت طلاق ان شاء الله لم يطلق (وصدق مدعي اكره) على طلاق (أو اغماص) حاله (أو سبق لسان) إلى لفظ
الطلاق (يعني ان كان من قرينة) كعس و غيره في دعوى كونه منكراً وكرهه واعتاد صريح في دعوى كونه
مفصلاً عليه وككون اسمها طالما أو طلبة في دعوى سبق اللسان (والا) تكن هناك قرينة (فلا) يصدق الا
بين (تممة) من قال بزوجته يا كافراً ثم يدا حقيقة الكفر بحري فبما تقر في الرد أو الشتم فلا طلاق وكذا
ان لم يرد شيئاً لأصل بقاء العضة ويخرج ان ذلك للشتم كثير أمراً إذا به تكفر النعمة (فرع) في حكم الطلقة بالثلاث
(حزم) لم يرد من طلقها ولو قبل الوطء (ثلاثاً والعبد من طلقها نيتين) في نكاح أو أنكح (حتى تسكن) زوجها
غيره بنكاح صحيح ثم يطلقها وتنقض عهدها منه كما هو معلوم (ويؤجل) بملكها (حقة) منه أو قدرها من فاقدها
مع افتضاض لغيره بشرط كون الأبلج (بانتشار) لذكر أي معة وان قل أو عين بنحو أصبح ولا يشترط أنزال
وذلك خلاصة والجملة في اشتراط التحليل التمسك من استيفاء ما عليك من الطلاق (ويقبل قولها) أي للطلقة
(في تحليل) وانقضاء عدة عند امكان (وأن كذبها الثاني) في وطئه لها القسرية (و) إذا ادعت نكاحاً
وانقضاء عدة وخلفت عليها جاز (الزوج الأول نكاحها) وأن ظن كذبها لأن العبرة في المقود بقولها بأنها
ولا عبرة بظن لا مستند له ولو ادعى الثاني الوطء وأنكره لم يحل للأول ولو قالت لم أنكح ثم كذبت نفسها وادعت
نكاحاً بشرطه جاز للأول ونكاحها ان صدقها (ولو أجزته) أي الطلقة زوجها الأول (أيها محليتم رجعت)
وكذبت نفسها (قبلت) دعوها (قبل عقد) عليها الأول فلا يجوز له نكاحها (لا جده) أي لا يقبل أنكارها
التحليل بعد عقد الأول لأن رضاها بنكاحه ينقض الأعتراف بوجود التحليل فلا يقبل منها خلافة (وأن
صدقها الثاني) في عدم الإصابة لأن الحق الملق بالأول لم تقدر هي ولا مصدقها على رقة كافي به تجمع بين مشايخنا
المحققين (تممة) انما ثبت الطلاق كالأقرار به بشهادة رجلين بحرين عدلين فلا يحكم بوقوعه بشهادة الإناث
ولو مع رجل أو كن أزواً ولا بالبغيد ولو صلحاً ولا بالفساق ولو كان الفسق باخراجه مكتوبة عن وقها بلا عذر
وبشرط للأداء والقبول أن يستغفروا ويصير الطلاق حين النطق به فلا يصح تحمّلها الشهادة اعتماداً على
الصوت من غير أن يريا الطلاق لجواز اشتباه الأصوات وأن يثبتا لفظ الزوج من صريح أو كناية ويقبل فيه
شهادة أبي الطلقة وأبها ان يشهدا حشبه ولو تعارضت يثبتا لتعلق وتنجيز قدمت الأولى لأن ثقتها زيادة علم سماع
التعليق (فصل في الرخصة) وهي لغة المنة من الرجوع وشتر عارذ الراق إلى النكاح من طلاق غير بانه

كأنه لو لم يكن

في العدة (صح رجوع مفارقة بطلاق دون أكثر) فهو ثلاث تحر وبتان أبدي (تجنا) بلا عويض (بعد وطء)
 أي في عدة وطء (قبل انقضاء عدة) فلا يصح رجوع مفارقة بغير طلاق كقبح ولا مفارقة بدون ثلاث مع
 عوض كخلع لينوبها ومفارقة قبل وطء أو عدة عليها ولا من أنقضت عدتها لأنها أضافت أجنبية وبصح
 تجديد نكاحهن بأذن مجدي وولي وشهود ومهر آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح نكاحها إلا بعد
 التحليل وإنما يصح الرجوع (برأجت) أو رجعت (زوجتي) أو فلانة وأن لم يقل إلى نكاحي أو إلى لكن يسأن
 يزيد أحدهما مع الصيغة وصح ردّها إلى نكاحي وبأسكنها وأما عقد النكاح عليها بإيجاب وقبول فكتابة
 تحتاج إلى نية ولا يصح تعليقها كراجعتك إن شئت ولا بشرط الاضطرار عليها بل بسن (فروغ) بحرم التمتع
 برحمة ولو محرر ونظر ولا حدان وطء بل يحرر وتصدق يمينها في انقضاء العدة بغير الأشهر من أقراء أو وضع إذا
 أمكن وكان أنكره الزوج أو خالف عدتها لأن النساء مؤمنات على أرحامهن ولو ادعى رجعة في العدة وهي
 حنفية ولم تنكح فان انقضاء وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده خلقت أنها لا تعلم
 به راجع فتصدق لأن الأصل عدم الرجعة قبله فلو انقضاء على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس
 وقال بل انقضت يوم السبت فتصدق يمينه أنها ما انقضت يوم الخميس لا تفارقها على وقت الرجعة والأصل عدم
 انقضاء العدة قبله (ولو زوج) رجل (مفارقة) ولو خلع (بدون ثلاث ولو بعد) أن نكحت (زوج آخر)
 ودخوله بها (محدث) إليه (يقيه) أي قبله الثلاث فقط من ثنتين أو واحدة
 (فصل) الأيلاء تحلف زوج تصور وطء على امتناعه من وطء زوجته مطلقاً أو فوق أربعة أشهر كان يقول
 لا أطوك أو لا أطوك خمسة أشهر أو حتى يموت ثلاثاً فإذا مضت أربعة أشهر من الأيلاء بلا وطء فلها طلاق
 بالقيء وهي الوطء أو بالطلاق فان أنى طلق عليه القاضى وينقذ الأيلاء بالحلف بالله تعالى وتعلق طلاق أو
 عتق أو التزام قربة وإذا وطء مختاراً بمطالبة أو دونها كقارة بيمين أن حلف بالله
 (فصل) أما يصح الظهار ممن يصح طلاقه وهو أن يقول زوجته أنت كظهر أبي ولو بدون طء وقوله أنت
 نكاحي كتابة وكلام محرر لم يطرأ تحريراً وتلزمه كفارة ظهار بالعتق وهو أن يمسكها زمناً يمكن فراقها به
 (فصل في العدة) هي مأخوذة من العدد لا شأناً لها على عدد أقراء وأشهر غالباً وهي شرعاً مدة تربية فيها
 المرأة لمعرفة براءة رحمها من الحمل أو للتباعد وهو اصطلاحاً لا يقبل معناه عبادة كان أو غيرها أو لتفخيها على
 زوج مات وشرعت أصالة شؤنا بالنسب عن الاختلاط (تجب عدة لفرقة زوج حي) بطلاق أو فسخ نكاح حاضر
 أو غائب مدة طويلة (وطء) في قبل أو تبرج خلاف ما إذا لم يكن وطء وكان وجدت خلوة (وان يقص برأه زخم)
 كما في صغيرة وصغير (ولو طء) حصل مع (شبه) في حله كافي نكاح فاسد وهو كل ما لم يوجت تحداً على الوطء
 (فرع) لا يستمتع بموطوء أو بشبهه مطلقاً مادامت في عدة شبهة خلاً كانت أو غيره حتى تنقضي بوضع أو غيره
 لا احتلال النكاح بتعلق حق العرق لا شيعنا ومنه يؤخذ أنه محرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها وإنما
 يجب ثلاثاً (ثلاثة قروء) والفرقة هنا ظهير بين حيضين أو حيض ونفاس فلو طلق من لم يحض أو لأم
 حاضت لم تحسب أكثر من الذي طلق فيه قراءاً إذا لم يكن ثنين دمين بل لا بد من ثلاثة أظهار بعد الحيضة المتصلة
 بالطلاق ويحسب بقية الظهير ظهراً في غيرها وتجب العدة بثلاثة أقراء (على حر وعتق) لقوله تعالى وللطقات
 غير مصنفات بثلاثين قروء فمن طلق ظاهراً أو قد جنى من الظهور فليطه انقضت عدتها بالطنن في الحيضة
 الثالثة على طلاق القراء على أقل لحظة من الظهور وان وطء فيه أو خافضاً وان لم يتو من زمن الحيض اللحظة
 تنقضي عدتها بالطنن في الحيضة الرابعة وزمن الطنن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاءها (و) يجب
 عدة (ثلاثة أشهر) هلالية ما لم تطلق أثناء شهر والأتم النكح ثلاثين (ان لم تحض) أي الحرة أصلاً
 (أو) حاضت أو لأم انقطع (يشت) من الحيض يلوغها إلى من ينام في النساء من الحيض غالباً وهو

(١) دور رجوع فمؤثر عدة
 (قوله لا أطوك خمسة أشهر) ولو قال والله لاوطئتك أربعة أشهر فليس بمول ولو قال لاوطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فوائه لاوطئتك سنة فإلآن لكل منهما حكمه اه
 (قوله بالود) أي المفسر بقوله وهو أن يمسكها الخ (قوله فراقها) أي بطلاق أو غيره فلو ظاهر منها فاتبع صيغة الظهار بصيغة فراق فلا كفارة عليه

(٢) أي استمتاعاً مطلقاً وصلاً ٨ أو غير

انثتان وستون سنة وقيل خمسون ولو حاضت من لم يحض قط في أثناء العدة بالاشهر اعتدت بالاطهار او بعدها لم
تستأنف العدة بالاطهار بخلاف الآية (وهي انقطع حيضها) بعد ان كانت تحيض (بلا علق) يعرف (علم تزوج
حتى حيض او نياس) ثم تعتد بالاقراء والاشهر وفي القديم وهو مذهب مالك واحمد انها تربع تسعة اشهر ثم
تعتد ثلاثة اشهر ليعرف فراغ الرحم اذ هي غالب مدة الحمل وانصره الشافعي بان عمر رضي الله عنه قضى به بين
المهاجرين والانصار ولم يتكز عليه ومن ثم افق به سلطان العلماء عمر الدين بن عبد السلام والبارزى
والزيمى واسماعيل الحضرمي واختاره البلقيني وشيخنا ابن زباد رحمهم الله تعالى انها من انقطع حيضها بعلية
تتوقف كرضاع ومرضى فلا تزوج انفا حتى تحيض او نياس وان طالت العدة (و) نجب العدة (لوفاء) زوج حتى
(على) حرة (رجعية وغير موطوءة) لصير او غيره وان كانت ذات اقراء (بأربعة اشهر وعشرة ايام وليالها)
الكتاب والسنة ونجب على التوقي عنها زوجها العدة بما ذكر (مع اعداد) يعني نجب الاحداد عليها ايضا باى
صفة كانت للخبر للفق عليه لا يحل لامرأه تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على ميت فوق ثلاث ايام على زوج
أربعة اشهر وعشرة ايام فانه يحل لها الاحداد عليه هذه العدة أى نجب لان ما جاز بعد امتناعه واجب وللإجماع
على ارادته الا ما حكى عن الحسن البصري وقد ذكر الإيمان للغالب اولاً لأنه ثبت على الامثال والا فمن لها ايمان
يلزمها ذلك ايضا ويلزم التولي أمر مؤلته به (تنبيه) الاحداد الواجب على المتوفى عنها زوجها ولو صغيرة ترك
لبس مصوغ وزينة وان خشن وبياح ابرز رسم لم يصنع وترك التطيب ولو ليلاً والتحل نهاراً على ذهب أو فضة
ولو نحو خاتم أو قرط أو حبت الثياب للنسب عنه ومنه عورة باحد ما ولو نحو من الجواهر التي تحل بها ومنها
العقيق وكذا نحو نحاس وعاج ان كانت من قوم تتحلون بهما وترك الا كتحال بانه لا حاجة وان كانت
سوداء ودهن شعر رأسها لاسائر البدن وحل تنظيف بفسل واز القوسغ وأكل ينبل وتنبأ احداثاً لئلا يخلع
أو فسخ أو طلاق ثلاث لا ينفى نيتها لفسادها وكذا الرجعية ان لم ترجع عتده بالربعين فينبأ ونجب على العتدة
بالوفاء وبطلاق بائني أو فسخ ملازمة مسكن كانت فيه عند الموت أو الفرقا إلى انقضاء عتدها ولها الخروج نهاراً
لشراء نحو طعام وبيع عزلي ونحو احتطاب لا لئلا ولو أوله خلافا لبعضهم لكن لها خروج ليلاً إلى دار خارة
للاصق لغير واحد وبعث ونحوها لكن بشرط ان يكون يكون ذلك بقدر العادة وان لا يكون عندها من يحلها
ويؤنسها على الا وجه وان ترجع وتبيت في بيتها انما الرجعية فلا يخرج الا باذنه أو ضرورة لأن عليه القيام بجميع
مؤنسها كالزوجة ومثلها بائني حامل وتقبل من للسكن لحوف على نفسها او ولدها او على المال ولو لغيرها كوديفة
وان قل وخوف هدم أو خرق أو سارق أو ناذت بالخروج ان اذى شديد او على الزوج يحكي الفارقة ولو باخر وقت لم
تسكن ناشرة وليس له مشاكتها ولا دخول محل على فيه مع انتهاء نحو المهرم فيحرم عليه ذلك ولو اعشى وان كان
الطلاق رجعية لان ذلك يحجر إلى الحلوة المهرمة بها ومن ثم لم يفسخه ان قدرت عليه (و) كاعتد حرة بما ذكر
(تعتد غيرها) أى غير الحرة (بنصف) من عدة الحرة لانها على النصف في كثير من الأحكام (وكيل الظهر
الثاني) اذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فلا بد من الاستظار إلى ان يعود الدم (وتعتدان) أى الحرة والامة لوفاء
أو غيرها وان كانتا حيضان (بوضع حمل) حكما لصاحب العدة ولو مفضة تتصور لو بقيت لا بوضع علقه
(فرع) يلحق هذه العدة الولة إلى أربع سنين من وقت طلاقه لان أثب به بعد نكاح لغير ذي العدة وامكان
لان يكون منه بان أثب بولثته أشهر بعد نكاحه (وتصدق) المرأة (في) دعوى (انقضاء عدة) بغير اشهر ان
(امكن) انة ضاؤها وان خالفت عاداتها أو كذبها الزوج اذ يصير عليها اقامة البينة بذلك ولانها مؤتمنة على ما في
رحمها وامكان الانقضاء بالولادة ستة اشهر ولخطتان وبالاقراء الحرة طلق في طهر اثنتان وثلاثون يوماً ولخطتان
وفي حيض شبعة وأربعون يوماً ولحظة (فائدة) ينبغي تحليف المرأة على انقضاء العدة (ولا يقبل دعواها) أى
المرأة (عند انقضاءها) أى العدة (بعد تزوج) لاخر لان رضاها بالنكاح يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة

① اربعة اشهر
② امره ففاهيس
(قوله ونجب العدة لوفاء
زوج الخ) هذا شروع منه
في بيان الضرب الثاني
وهي فرقة الموت وقد
عقد لهذا البحث غير
المصنف فصلا فقال فصل
عدة حرة وحائل أو حامل
بحمل لا يلحق صاحب
العدة لوفاء وان لم توطأ
أربعة اشهر وعشرة
ايام بليالها لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجاً يتربصن
بأنفسهن أربعة اشهر
وعشراً (قوله تصور
لوبيت) عبارة غيه
وتنقض العدة بميت
لا علقه وبمضفة فيها
صورة آدمي أخبر بها
أهل الخبرة بطريق
الجزم ومنهم القوابل
وان خفيت تلك الصورة
على غير أهل الخبرة اذ
العبرة بهم لا بكل أحد
فان لم يكن فيها صورة
لكن قالوا لو بقيت
لتخلقت فكلتي فيها
صورة

③ اول شهر من طهرها

فلو ادعت بعد الطلاق الدخول فانكر صدق يمينه لأن الأصل عدمه وعليها ائمة مؤاخذه لها باقرارها وان
 رجعت وكذبت نفسها في دعوى الدخول لأن الانكار بعد الاقرار غير مقبول (فرع) لو انقضت عدة الزوجة
 ثم نكحت آخر فادعى مطلقها عليها او على الزوج الثاني رجعة قبل انقضاء العدة فثبت ذلك بينة او لم يثبت لكن
 اقر أي الزوجة والثاني له به اخذها لأنه قد ثبت بالبينة والاقرار ما يستلزم فساد النكاح ولها عليه بالوطء مهر المثل
 فلو انكر الثاني الرجعة صدق يمينه في انكاره لأن النكاح وقع صحيحا والأصل عدم الرجعة او اقرت هي دون
 الثاني فلا يأخذها لتعلق حق الثاني حتى يبين من الثاني اذ لا يقبل اقرارها عليه بالرجعة مادامت في محضته وتعلق
 حقه بها اما اذا بان منه ففسخ الأول بلا عقيد وأعطيت وجوب الأول قبل يمينها مهر المثل للخلوة الصادرة منها
 يمينه وبين حقه بالنكاح الثاني حتى لو زال اخذت المهر لارتفاع الخلوة ولو تزوجت امرأة فكانت في محالة زوج
 بأن ثبت ذلك ولو باقرارها به قبل نكاح الثاني فادعى عليها الأول جاءه وان لم يطلعه بها وهي تدعى أنه طلقها
 وانقضت عدتها منه قبل ان تنكح الثاني ولا بينة بالطلاق فحلفت أنه لم يطلقها فادعى من الثاني أنها اقرت له
 بالزوجة وهو اقرار صحيح اذ لم يتفقا على الطلاق (وتقطع عدة) بغير حمل (بمخالطة) مفارق لفراق (رجعة
 فيها) لا بائن ولو لم يلج كخالطة الزوج وجبته بأن كان محتلي بها وتمكن عليها ولو في الزمن اليسير سواء أحصل
 موطء أم لا فلا تنقضي العدة لكن اذا زالت العاشرة بأن نوى انه لا يعود إليها تحلث على ما مضى وذلك لشبهة
 الفراش كالمو نكحها خائلا في العدة فلا يحسب من استغراشه منها بل تنقطع من حين الخلوة ولا يطل بها ما مضى
 فتبني عليه اذا زالت ولا تحسب الاوقات المتخللة بين الخلوات (و) لكن (لارجعة) له عليها (بعدها) أي بعد
 العدة بالاقرار أو الاشتهار على التعمد وان لم تنقض عدتها لكن يلحقها الطلاق إلى انقضائها والى رجعة البلقيني
 فإنه لا مؤنة لها بعدها وجزم به غيره فقال لا توارث بينهما ولا يحد بوطئها (تمة) لو اجتمع عددان شخص على امرأة
 بان وطئ مطلقته الرجعية مطلقا أو البائن بشبهة تكفي بعدة أخيرة منها فتعده من فراغ الوطء وتدرج
 فيها بقية الأولى فان كرر الوطء استأنفت أيضا لكن لا رجعة حيث لم يبق من الأولى بقية (فرع) في حكم
 الاستبراء وهو شرط عارض بمن فهارق عند وجود سبب مما يائى للعلم ببراءة رحمها أو للتعب (بج استبراء الحمل)
 تمتع أو (تزوج بملك أمة) ولؤم عدة بشرائه أو إزائه أو وصية أو هبة مع قبض أو سقي بشرطه من القسمة أو
 اختيار مملك (وان ثبث براءة رحم) كصغيرة وبكر وسواء أتملكها من صبر أم امرأة أم من بائع استبراءها قبل
 البيع فيجب فيها ذكر بالنسبة لكل المتعم (ويزوال فراش) له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة
 لعنتها) أي باعتاق السيد لكل واحدة منها أو موتها لأن ما استبرأ قبل اعتاقه غير مستولدة ممن زال عنها الفراش
 فلا يجب بل تزوج حالاً إذا لا تشبه هذه منكوحة بخلاف المستولدة (و) بحرمة بل (لا يصح تزوج موطوءة) أي
 المالك (قبل) مضى (استبراء) حذر من اختلاط الماء بين أمه غير موطوءة فان كانت غير موطوءة ولا حية فخله
 تزويجها مطلقاً أو موطوءة غير موطوءة فله تزويجها من الماء منه وكذا من غيره ان كان الماء غير محترماً أو مضى هذه
 الاستبراء منه ولو اعتق موطوءة فله نكاحها بلا استبراء (وهو) أي الاستبراء (لذات) أقر أو عيشة كاملة
 فلا تكفي بقيتها الموجودة حالة وجوب الاستبراء ولو وطئها في الحيض فحلفت منه فان كان قبل مضى أقل الحيض
 انقطع الاستبراء وبقى التحريم إلى الوضع كالمو حلفت من وطئها وهي طاهرة وان حلفت بعد مضى أقله حكى في
 الاستبراء لمضى حيض كامل لها قبل الحمل (ولذات أشهر) من صغيرة أو آيسة (شهر) والحامل لا تعتد بالوضع
 أي بوضع الحمل وهي التي حملها من الزنا أو النسبة الحاكم أو التي هي حامل من السيد وزال عنها فراهة اعتق سواء
 بالحامل المستولدة وغيرها (وضع) أي الحمل (فرع) لو اشترى نحر أو ثنية أو مرنة فحاصت ثم بعد قراغ
 الحيض أو في أثناءه ومثله الشهر في ذوات الأشهر استبرأ بكف عيشها أو نحوها في الاستبراء لأنه لا يعتد بمحل
 التمتع الذي هو القصد في الاستبراء (وتصدق) المملوكة بلا يمين (في قولها حصة) لأنه لا يملك إلا منها (وحرّم

(١) عالون مسخ ط
 (٢) ط - س - د - ر - ج - ه - ز - ح - ط - لا - د - ا - ب - ن
 من الشان
 (٣) ج - د - ن - ف - س - ر - ا - ح - ط - ه - ز - ح - ط - لا - د - ا - ب - ن
 قوله كما لو حبلت من
 وطئ وهي طاهرة أي
 ولا فرق بين أن يكون
 ذلك الوطء حراما كان
 كان لغير شبهة أو ليس
 بحرام كان كان لشبهة
 أو خوف زنا فتنه
 (٤) قبيل - ط - س - د - ر - ج - ه - ز - ح - ط - لا - د - ا - ب - ن
 سطر ط
 (٥) ما عدا أوله من الحرة
 لغيره أي لغيره

وحيث
 (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

في غير مسبية تمتع) ولو بنحو نظير بشهوة ومس (قبل) تمام (استبراء) لأدائه إلى الوطء المحرم ولا احتال فيها
 حامل محرم فلا يصح نحو بيعها نعم يحل له التحلوة بها أضاف إلى المسبية فيحرم الوطء لا الاستمتاع بغيره من تحليله ومس
 لأنه ^{مس} لم يحرم منها غيره مع علبه امتدادا لأعين والأبدى إلى مس الإماء سبياً الجئان ولأن ابن عمر رضي
 الله عنه قبل أمة وقعت في ستمه من سبائا وطاس وأخلق الماوروي وغيره بالمسبية في حل الاستمتاع بغير الوطء
 كل من لا يمكن حملها كصيفة وأبوه وحامل من زناه (فرع) لانصرامة فرائض السيدها إلا بوطء منه في قبلها
 ويحكم ذلك باقرار ربه أو بيعة فاذا ولدت للامكان من وطئها ولد آخف وإن لم يصر فيه ولد
 بمصل في التمتع من الإنفاق وهو لا يخرج (عج) الله الآتي وما عطف عليه (الزوجة) ولو أمة ومريضة
 (مكت) من الاستمتاع بها ومن كفها إلى حيث شاء عند أمن الطريق والقصد ولو بر كوب عرج غلبت فيه
 السلامة فلا يجب بالقدرة خلافا لفرس وأما يجب بالتمكين بوثاقه أو بصدق هو يعينه في عدم التمكين وهي في
 عدم النشوز والافتاق عليها وإذا مكنت من تمكّن التمتع بها ولو من بعض الوجوه وجبت مؤنتها وإن كان الزوج
 حظه لا يمكن جماعه إذا لم يتع من جهتها وإن عجزت عن وطئها بسبب غير الصغر كرتق أو مرض أو جنون لأن
 عجزت بالصغر بأن كانت طفلة لا تحتمل الوطء فلا نفقة لها وإن سلمها الولي إلى الزوج إذا لم يمكن التمتع بها كالتأخرو
 بخلاف من تمكّله ويستد ذلك باقرار ربه وبشهادة البيعة به أو بأنهم في تحيينه بأدلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك
 ولما مطالبت بها إن أراد سفر أطول (ولو زجعة) وإن كانت حائلا أي يجب لها ما ذكر ما عدا آلة التنظيف بقاؤه
 حنيتها لها وقدرته على التمتع بها بالرحمة ولا امتناعه عن ألم يجب لها آلة التنظيف ويسقط مؤنتها ما يسقط مؤنة
 الزوجة كالنشوز وصدق في قدر أقرانها يمينان كدنها والأفلاحيين ويجب النفقة أيضا للطفقة حامل بآمن
 بالطلاق الثلاث أو الخلع أو الفسخ بغير مقارن وإن مات الزوج قبل الوضع ما لم تنشز ولو أنفق بطنه فإن عدمه
 حرج عليها ما إذا بانث الحمل بموته فلا نفقة وكذا لا نفقة لزوجة تلبست بعدة شبيهة بان وطئت بشبهة وإن لم تحل
 لا تفاء التمكين إذ يحال بينه وبينها إلى انقضاء العدة ثم الواجب للنشوز وجو من مر (مد طعام) من غالب قوت محل
 إقامتها لإقامته ويكفي ثوبه من غير إيجاب وقول كالدن في ائمة قال شيخنا ومنه يؤخذ أن الواجب لها عدم
 الصارف لا قصد الأداء خلافا لابن القري ومن تبعه (على مفسر) ولو بقوله ما لم يتحقق له مال وهو من لا يملك ما
 يخرج به عن السكنة (ولو مكنتها) وأن قدر على كسب واسع (و) على (رفيق) ولو مكنتها أو أن كثر ماله (ومد أن على
 (مفسر) وهو من لا يرجع بتكليفه مدين مفسر (ومد ونصف على متوسط) وهو من يرجع بذلك مفسر أو أمانا يجب
 النفقة وقت طلوع فجر كل يوم فيوم (أن لم تواف كلة) على العادة برضاها وهي رشيده فلو أكلت معه دون الكفاية
 وجب لها تمام الكفاية على الأوجه وتصدق هي في قدر ما تسكنه ولو كلفها مؤا كلة من غير رضاها أو أكلت غير
 رشيده بلا إذن ولي فلا تسقط نفقتها وحشية هو متطوع فلا رجوع له بما كلفته خلافا للبلقيس ومن تبعه ولو زجعت
 أنه متطوع وزعم أنه مؤد عن النفقة صدق يمينه على الأوجه وفي شرح النهاج لو أضافها راجل إكرامه سقطت
 نفقتها وبكلفت من أراد سفر أطول بلا طلاقها أو توكل من ينفق عليها من مال حاضر ويجب ما ذكر (بأذن) أي مع
 آدم أعينه وأن لم تأكله كسمن وزمن ويؤمر ولو تنازع فيه أو في اللحم الآتي قدره قايض باجتهاده متفاوت قدر ذلك
 بين الويسر وغيره وتقدر الحاي كالتنص بأوقاف زينة أو من تغريبت ويجب أيضا لهم أعتبة قدر أو وقتا بحسب
 يساره وإعساره وإن لم تأكله أيضا فان اعتبه مرة في الأسبوع فلا ولي كونه يوم الجمعة أو مرتين فالجمعة والثلاثاء
 والنصف أيضا طلق اللحم في الأسبوع على العسر ورطلان على الكوسر محمول على قلة اللحم في أيامه بمصر فتراد جدر
 الحاجة بحسب عادة الحل والأوجه أنه لا آدم يوم اللحم إن كفها غدا وعشاء والأوجب (و) مع (مبلغ) وخطب
 (وماء شرب) لوقوف الحياة عليه (و) مع (مؤنة) كأجرة طخن ومجن وخبز وطبخ مما لم تكن من قوتهم
 اعتادوا ذلك بأنفسهم كاجز م به ابن الرقة والأذرعى وجزم غيرهما بأنه لا فرق (و) مع (آلة) الطبخ وأكل

② مطلق معنى محرم

(قوله لم يحرم منها غيره)

أي في قوله صلى الله

عليه وسلم في سبائا وطاس

الآتي يانه ألا لا توطأ

حامل حق تضع ولا غير

ذات حمل حتى يحض

حيفة (قوله ويثبت

ذلك) أي التمكين

المعبر (قوله ولو زجعة)

أي لافرق بين من

طلقت رجيا ومن لم

تطلق أصلا بخلاف من

طلقت طلاقا بانا فانها

إن كانت حائلا فلا نفقة

لها وإن كانت حاملا

فيصرح الشارح

بوجوبها لها ما لم تنشز

(قوله ويجب ما ذكر)

أي من اللد ونحوه

⑦ أي يصير

⑧ أي لا يحمل معه

وَشَرِبَ كَقِصَّةٍ وَكَوَزَ وَجَرَةً وَقَدَّرَ وَمَغْرَفَةً وَأَبْرَقَ مِنْ خَشَبٍ أَوْ خَرَفَ أَوْ حَجَرَ وَلَا يَجِبُ مِنْ نَحَاسٍ وَصِنْفٍ
 وَأَنْ كَانَتْ شَرْبَةً (و) يَجِبُ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ مَعِيرَةً أَوَّلَ كُلِّ سَنَةٍ شَهْرًا كَسَوَةِ تَكْنِيهَا طَلُوكًا وَتَحَاثُةً فَالْوَجِبُ
 (قِيَمٌ) مَا لَمْ تَكُنْ مِمَّنْ أَعْتَدَنَ الْأَزْوَاقَ وَالزَّوْجَاءَ فَيَجِبَانِ دَوْنَهُ عَلَى الْأَوْجَعِ (وَأَزَارُ) وَشَرَّ أَوْ بَلَّ (وَيَحَارُ) أَيْ يَفْقَعُ
 وَلَوْ لَا مَوْ (وَيَكْمُرُ) أَيْ مَا يَلْبَسُ فِي رِجْلِهَا وَيَقْتَرِفُ فِي نَوَاحِيهِ بِمَدِّهَا نَعْمَ وَلَوْ لَا أَوْرَدِي أَنْ كَانَتْ مِمَّنْ أَعْتَدَنَ إِنْ
 لَا يَلْبَسُ فِي نَزْجِهَا نَيْفًا فِي الثِّيَابِ لَا يَجِبُ لَهَا رَجْلَاهَا (وَيَجِبُ ذَلِكَ لَهَا) (مَعَ خَافِئَتَانِ) بِعَنَى وَقْتُ التَّزْوِجِ وَلَوْ
 فِي غَيْرِ الشَّتَاءِ وَبَزْدَ فِي الشَّتَاءِ جَنَّةً مَحْشُورَةً أَمَا فِي غَيْرِ وَقْتُ التَّزْوِجِ وَلَوْ فِي غَيْرِ الشَّتَاءِ فِي الْبِلَادِ الْخَارِجَةِ فَيَجِبُ لَهَا زَادُهَا
 أَوْ نَحْوَهُ إِنْ كَانَ وَاعِظٌ يَتَأَدُّونَ غَطَاءَ عَمْرٍاءِهِمْ أَوْ يَنَامُونَ عَمْرٍاءَهُمْ فِي السَّنَةِ فَإِنْ لَمْ يَتَأَدُّوا غَطَاءَ مَسْجِدِهِمْ غَطَاءَهُمْ
 يَجِبُ ذَلِكَ وَلَوْ أَعْتَادُوا نَوَالًا لِلزَّوْجِ وَجِبَ كَمَا جَرَّمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَخَلَفَ خُذْلَةَ الْيَكْسُوفَةِ وَضَدَّهَا بِسَارٍ وَوَضَدَهُ وَجِبَ
 عَلَيْهِ تَوَابِعُ ذَلِكَ مِنْ عَوْنِكَ سَرَّ أَوَّلَ وَزَّرَ نَحْوَ قِيَمِ وَحِطٍ وَأَجَرَةً خِطَاطٍ وَغَلِيَّةً فَرَّاشٍ لَوِيْهَا وَخِذْلَةً وَلَوْ
 أَعْتَادُوا عَلَى السَّرِيرِ وَجِبَ (فَرَعٌ) يَجِبُ تَجْدِيدُ الْكِسْوَةِ الَّتِي لَا تَدُومُ شُهُنَةً بَأَنْ تَعْطَاهَا كُلَّ سَنَةٍ شَهْرًا مِنْ كُلِّ سَنَةٍ
 وَلَوْ تَلَقَّتْ أَثَاءَ الْفَضْلِ وَلَوْ بِلَا تَقْصِيرٍ يَجِبُ تَجْدِيدُهَا وَجِبَ كَوْنُهَا جَدِيدَةً (وَمِنْ لَهَا) (عَلَيْهَا تَنْظِيفٌ) لَبَدْنِهَا
 وَبُيُوتِهَا وَإِنْ غَابَتْ عَنْهَا لَحْتَاجُهَا إِلَيْهِ كَالْأَدَمِ فَهِيَ سَيَّرُ وَنَحْوُهُ (كَيْسُطُ) وَيَوْمَالُ وَخِلَالُ (و) غَلِيَّةً (لَوْ هُنَّ) لِرَأْسِهَا
 وَكَذَا غَلِيَّةً إِنْ أَعْتَدَتْ مِنْ شَرِجٍ أَوْ مِمَّنْ فَيَجِبُ الدَّهْنُ كُلُّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً فَأَمَّا كَثْرَةُ حَسْبِ الْعَادَةِ وَكَذَا دَهْنُ
 غَيْرِ رَاجِحٍ وَلَيْسَ لِحَامِلٍ بَاقٍ وَمَنْ زَوَّجَهَا غَائِبَةً أَلَا يَزِيلُ الشَّعْثَ وَالْوَسْخَ عَلَى الذَّهَبِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَلَاءَةُ الْفَضْلِ
 الْوَاجِبُ بِسَبَبِهِ كَحَمْلِ جَمَاعٍ وَنَفَاسٍ لَا حَيْضَ وَاحْتِلَامَ وَغَسْلَ بَحْسٍ وَلَا مَاءَ وَضَوْءَ إِلَّا إِذَا تَقَضَّ بَلْبُهُ (لَا) عَلَيْهِ
 (طَبْخٌ) الْأَطْعَمَ رَحِمَ كَرِيْهُو لَّا كَعْلَمَ (وَدَوَاءٌ) لِمَرْضَاهَا وَأَجْرَةُ طَبِيبٍ وَطَهَانُهَا بِأَيِّامِ الرِّضِ وَأَدْوِيَّهَا وَكَيْدُهَا وَآلَةُ
 تَنْظِيفِهَا وَتَصْرِفُهُ لِلدَّوَاءِ وَغَيْرِهِ (نَبِيْهٌ) يَجِبُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الطَّعَامِ وَالْأَدَمِ وَالْزَّوْجِ وَالْكَسْوَةِ وَالْقَرْنِ
 وَآلَةُ التَّنْظِيفِ أَنْ يَكُونَ تَحْمِيْلًا كَالْبَدَنِ دُونَ إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ وَتَحْمِيْلًا هِيَ بِالْقَبْضِ فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهَا مِنْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا أَمَّا
 التَّكْنُفُ فَيَكُونُ أَمَّا غَائِبَةً يَسْقُطُ عَنْهُ الزَّمَانُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجُزْ وَلَا إِتْفَاعُ كَالْحَادِمِ وَتَحْمِيْلًا هِيَ بِالْقَبْضِ فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهَا مِنْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا أَمَّا
 وَيَقْتَضِي عَنْهُ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ أَثَاءُ الْفَضْلِ (وَمِنْ لَهَا) (عَلَيْهَا تَكْنُفٌ) تَأْمَنُ فِيهِ لَوْ خَرَجَ عَنْهَا عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَأَنْ
 قَلَّ لَهَا جَلْدُ الْفَضْلِ وَرَدَّ إِلَيْهِ (يَلْقَى) غَادَةً وَأَنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا يَتَأَدُّونَ التَّكْنُفَ (وَلَوْ مُعَارَا) وَمَكَتَرَى وَلَوْ تَكْنُفٌ
 مَعَهَا فِي مَنْزِلِهَا بِأَدْنَاهَا أَوْ لَا مَتَاعَ مِنْهَا مَعَهَا أَوْ فِي مَنْزِلِهَا نَحْوُهَا بِأَدْنَاهَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا أَجْرَةٌ لِأَنَّ الْأَذْنَ الْقَرْنَى عَنْ ذِكْرِ
 الْعَوْنِ يُنْزِلُ عَلَى الْإِعَارَةِ وَالْإِبَاحَةِ (و) عَلَيْهِ وَلَوْ مَعِيرَةً أَخْلَاقًا لِمَعِيرَةِ أَوْ قَبْلَ (الْإِعْدَامِ خَرَفٌ) نَوَاحِدُهُ لَا أَسْكَرَ لَا يَمُوتُ
 الْمَاشِيَةُ بِالْمَعْرِوفِ بِخِلَافِ الْأَمَةِ وَإِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً (مُحْدَمٌ) أَيْ مُحْدَمٌ مِثْلُهَا غَادَةً عِنْدَ أَهْلِهَا فَلَا عِبْرَةَ بِرَفْعِهَا فِي حَيْثُ
 زَوَّجَهَا وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَخْدَامُ وَلَوْ خَيْرٌ مِنْهَا أَوْ مَسْتَجِرَّةً أَوْ بِمَحْرَمٍ أَوْ تَمْلُوكًا لَهَا وَلَوْ تَحْمِيْلًا أَوْ بِسَبَبٍ مِمَّنْ رَاحَتْ
 فَالْوَجِبُ لِلْحَادِمِ الَّذِي عَنَتِ الزَّوْجَ مَدَّوْنًا عَلَى مَوَسِّرٍ وَمَدَّ عَلَى مَعِيرَةٍ وَمَتَوَسِّطٌ مَعَ كِسْوَةِ أَمثالِ الْحَادِمِ مِنْ
 قِيَمِ وَأَزَارٍ وَفَقْعَةٍ وَبَزَادٍ لِلْحَادِمَةِ خَفَّتْ وَلَمْ يَخَفْ أَذَا كَانَتْ تَخْرُجُ وَإِنْ كَانَتْ فِي أَهْلِهَا كَثُفَ الرَّأْسِ وَإِنَّمَا
 يَجِبُ الْخَفَّتْ وَاللَّحْفَةُ لِلْمَخْدُومَةِ عَلَى الْعَمَلِ لِأَنَّهَا مَتَاعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ وَالْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا نَحْوُ الْحَادِمِ نَادِرٌ (نَبِيْهٌ)
 لَيْسَ كُلُّ خَادِمَةٍ إِلَّا بِمَا حَصَرَهَا وَنَحْتَاجُهَا إِلَيْهِ كَحَمْلِ الْمَاءِ لِلشَّجْمِ وَالشَّرْبِ وَضَعَهُ عَلَى بَدْنِهَا وَغَسْلَ خَرْقِ الْحَيْضِ
 وَالطَّبْخِ لَا كُلِّهَا أَمَّا مَا لَا حَصْرَ كَالطَّبْخِ لَا كُلَّهُ وَغَسْلَ ثِيَابِهِ يَجِبُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ هُوَ عَلَى الزَّوْجِ فَيُؤْتِيهِ
 بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ (مَهْمَاتٌ) مِنْ شَرَحِ النَّهْجِ كَشَيْخَانِ الْوَلَدِ تَبْرِيْ خِلَافًا أَوْ بِمَا جَارَ وَجَنَهُ وَرَيْتَهَا بِدَلَابِصٍ مِثْلَ كَالِهَا
 بِذَلِكَ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ هِيَ وَالزَّوْجُ فِي الْأَهْدَاءِ وَالْعَارِيَةِ صَدَقَ وَفَقْعَةُ وَارْتَنَ وَلَوْ جَزَّ بَيْنَهُمَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِمَا جَابِ
 وَقَبُولِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي أَنْ يَكُنْ عَلَيْهَا وَيُؤْخَذَ مَا تَقَرَّرَ أَنْ مَا يَنْقُطُ الزَّوْجُ صُلْحَةً أَوْ صُلْحَةً كَالْعَمَلِ بَعْضُ الْبِلَادِ
 لَا يَكُنْ إِلَّا بِالْفَقْرِ أَوْ قَصْدِ إِهْدَاءٍ خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ فِتَاوَى الْخَطَاطِيِّ وَفِتَاوَى غَيْرِ وَاحِدٍ بَأَنَّهُ لَوْ أَعْطَاهَا مَقْصُورًا
 لِلْقَرْنِ وَدَفْعًا وَمَتَاعًا فَتَشَرَّتْ أَسْرَدَ الْجَمْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ إِذَا تَقَبَّلَ بِالنِّسْوَةِ لَا يَتَأْتِي فِي الصَّبَاحَةِ لِمَا قَرَّرَ فِيهَا
 مَعَانِيْنُ دَاوُدَ مَا فِي الْقَرْنِ مَوْرِيْلُ ١٣ حَامِلُ ١٤

① من القِيَمِ وما بعده
 ② كَوْنِهَا
 ③ من الفَصْلَةِ وما بعدها
 (قوله كل سنة شهر الخ)
 في حاشية شيخنا
 الباجوري على ابن قاسم
 ويجب لكل فصل من
 فصل الشتاء والصيف
 كسوة والمراد بالشتاء ما
 يشمل الربيع والصيف
 ما يشمل الحريف
 فالسنة عند الفقهاء
 فصلان وإن كانت في
 الأصل أربعة فصول
 وإذا حصل التمكن في
 أثناء الفصل وجب من
 الكسوة بقسطه مما
 يجب فيه اه باختصار
 كنه مصححه

① مرادها: ما لا يتألف
 ② أوجه تبيينها/منه
 ③ ضابطها: اسم الشيء الذي لا
 يغير إلا إذا عدلت
 ④ في بابها: اسم الشيء المصطفى
 صريح الزواج وبغيره مصححه
 ⑤ قوله: كسوة كسوة كسوة
 ⑥ قوله: كسوة كسوة كسوة

الخروج من المنزل ولو لموت أحداً بغيره أو شهيداً بغيره أو من دخل غير خادماً واحداً لمزله ولو
أبوها أو ابنتها من غيره لكن يكره منع أبوها حيث لا عذر فإن كان السكنى ملكها لم يمنع شيئاً من ذلك إلا عند
الزينة (تمة) لو نزلت بالحرج من المنزل فقامت وأطاعت في غيبته بنحو عودها لنزل لم يجب مؤنماً مادام غائبا
في الأصح لحرجها عن قضيته فلا بد من جحد يستلزم وتسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة فالطريق في عود الاستحقاق
أن يكتب الحاكم إلى قاضي بلده يكتب عودها للطاعة بحسب ما إذا علم وعاداً وأرسل من يثبته لها أو ترك ذلك لغير
عذر فاداً الاستحقاق ونقض قول الشافعي في القديم أن النفقة تعود عند عودها للطاعة لأن الواجب في القديم
العقد لا التحكيم وبه قال مالك وصريحه أن نزلها بالرد فبذلك وبإسلامها مطاوعاً والى السقوط وأخذ منه الأدريسي
أنها لو نزلت في المنزل ولم يخرج منه كان منقعة نفقتها فقامت عنها ثم عادت للطاعة عادت نفقتها من غير قاض وهو
كذلك على الأصح ولو انقضت زوجة غائب من القاضي أن يقر من لها فرضا عليه أكثر طيبوت النكاح وإقامتها
في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وإنها لم تقبض منه نفقة مئة مستقبلة فحلف يقر من لها عليه نفقة
المعسر إلا أن ثبت بفسخ النكاح (فرع في فسخ النكاح) وشرع دفع الضرر المرأة بحوزة (زوج مكلف) أي بالغة عاقلة
لا ولي غير المكلف (فسخ نكاح من) أي زوج (أعسر) مثلاً وكسباً لا نفقة خلاصاً (بأقل نفقة) يجب وهو مذكور
(أو) أقل (كسوة) يجب كقميص وخمار وحجة شتاء بخلاف نحو سراويل وتعلية وقميص ويحذف والأواني
لعدم بقاء النفس بدونها فلا يفسخ بالأعسار بالأدوم وأن لم يفسخ القوت ولا بنفقة الخادم ولا بالعجز عن النفقة
الماضية كنفقة الامن وما قبله لنزولها منزلة دين آخر (أو) أعسر (بمسكنها) وإن لم يعادوه (أو) أعسر (بغير)
سواء جبر حال لم تقبض منه شيئاً حال كون الأعسار به (قبل وطئ) طائفة فلها الفسخ للعجز عن تسليم الموضع
مع بقاء الموضع بحاله ونحوها حثيثاً فثبت الرفع إلى القاضي فوري فيسقط الفسخ بناخيه ولا عذر كجهل ولا
فسخ بعد الوطء والتلف الموضع به وصيرورة الموضع ديناً في الدمة فلو وطئها مكرهة فلها الفسخ بعده أيضاً قال
بعضهم إلا أن سألها الولي له وهي صغيرة بغير مصلحة فتجب نفسها بغيره ولو غلبها فلها الفسخ حينئذ وإن عجز عنه
ولو بعد الوطء لأن وجوده معها كعدمه أما إذا قبضت بغيره فلا يفسخ لها على ما أفق به ابن الصلاح واعتمده
الاسنوي والزرزكي وشيخنا وقال البارزي كالزوج جري لها الفسخ أيضاً واعتمده الأدريسي (تنبيه) يتحقق
العجز عما أمر به بغيره ماله ما شافه القصر خلاصاً لا يتركها الصبر إلا أن قال أحضره مدة الامتثال أو تأجيل دينه بقدر مدته
أحضره ماله الغائب بمساقاة القصر أو محلوله مع أعسار المدين ولو الزوجة لأنها في حالة الاعسار لا تقبل لغيرها والمعتبر
مستطير وبعد وجد أن الكسب من كسبه أو غلب ذلك أو بقر وض ما يمنع عن الكسب (قاعدة) إذا كان
للزوجة على زوجها الغائب دين محلول من صداق أو غيره وكان عندها بعض ماله وكسبه فهل لها أن تستقل بأخذه
لا ينهاه بل يرفع إلى القاضي ثم يفسخ بكراً أو لا فاجاب بعض أصحابنا ليس للمرأة المذكرة كورة الاستقلال بأخذ حقها بل
ترفع مسألتها إلى القاضي لأن النظر في ماله الغائبين للقاضي نعم أن عيشت أنه لا يأتى لها إلا بشئ يجازيها بها جار لها
الاستقلال بالأخذ وإذا فرغ المال وأرادت الفسخ بأعسار الغائب فإن لم يقر المالك أخذت أعساره وأنه لا مال
له حاضر ولا ترك نفقة وأثبت الأعسار وحلفت على الاختيار بزيادة عدم ترك النفقة عظم وجودها الآن
وفسخت شروطه وإن علم المال فلا بد من بينة بغيره أيضاً انتهى (فلا يفسخ) على المعتد (بإمتناع غيره)
موسير أو متوسط من الاتفاق حضر أو غاب (أن لم يقطع خبره) فإن انقطع خبره ولا مال له حاضر جاز له الفسخ
لأن تعدد واجبه بانقطاع خبره كعدمه بالأعسار كما جزم به الشيخ زكريا وخالفه عليه شيخنا واختار جمع
كثير من محققينا المتأخرين في غائب أنه متى حصل النفقة منه الفسخ وقواه ابن الصلاح وقال في فتاويه إذا
تعددت النفقة لعدم مال حاضر مع عدم إمكان أخذه منه حيث هو بكتاب حكيم وغيره لكونه لم يقر بموضعه
أو عرف ولكن تعددت مطالبته عرف حاله في البسار والأعسار أو لم يعرف فلها الفسخ بالحكم والافناء بالفسخ

⑤ مطلقاً سواء حصل
تجدد تسليم ونسليم
بالطريق الذي ذكره

⑥ مطلقاً سواء حصل
تجدد تسليم ونسليم
بالطريق الذي ذكره
⑦ مطلقاً سواء حصل
تجدد تسليم ونسليم
بالطريق الذي ذكره
(قوله ثم عادت للطاعة)
انظر بأي شيء يحصل
عودها هل هو بقصد
الرجوع إلى طاعته أو
بله بذلك القصد أو لا بد
من صريح لفظ يدل
على طاعتها ويبلغه
الحبر وهذا هو المتبادر
ولم يتوقف على قاض
(قوله لعدم بقاء
النفس) باسكان الفاء
أي لتوقف بقاء الروح
عليها

⑧ العجز عن العمل
⑨ سائر النفقة
⑩ والكسوة
⑪ أو الزينة أو غيرها
⑫ أو غيرها

⑬ أو غيرها
⑭ أو غيرها
⑮ أو غيرها
⑯ أو غيرها

هو الصحيح انتهى ونقل شيخنا كلامه في الشرح الكبير وقال في آخره وأفتى بما قاله جمع من متأخري التبعين
وقال العلامة المحقق الطنطاوي في فتاويه والذي يختاره بعبارة الأئمة المحققين أنه إذا لم يكن له مال كما سبق قلنا
الفسخ وإن كان ظاهر المذهب بخلافه لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولقوله تعالى
بعت بالحنيفة المحقة ولأن مدار الفسخ على الإضرار ولا شك أن الضرر موجود فيها إذا لم يمكن الوصول إلى
النفقة منه وإن كان مؤسرا بالفسخ هو نصرة المراهقة وهو موجود لا سيما مع إعتبار ما يكون من الضرر وصولها
إلى النفقة بحكمة حكم الاعسار انتهى وقال تلميذه شيخنا جماعة المحققين أن زياد في فتاويه وبالجملة فالمنهت
الذي جرى عليه الزايفي والنووي عدم جواز الفسخ كما سبق والخيار الجواز وجرم في قتاله أخرى بالجواز
(ولا) فسخ باعسار بنفقة ونحوها أو بمهر (قبل ثبوت اعساره) أي الزوج بإقراره أو يثبت ذكر اعساره
الآن ولا تكفي بينة ذكرت أنه غاب مقصرا أو بجور البينة الاعتماد في الشهادة على استصحاب حاله التي غاب
عليها من اعسار أو يسار ولا تنال من أين كان زعمه من الآن فلو صرح بمسئله بطلت الشهادة (عند قاضي)
أو محكم فلا بد من الرفع إليه فلا ينفذ ظاهرا ولا باطنا قبل ذلك ولا يحسن عدلها إلا من الفسخ قال شيخنا فان
فقد قاض ومحكم بمحليها أو محجرت عن الرفع إلى القاضي كان قال لا فسخ حتى تعطى مالا استوفيت بالفسخ
على الضرورة وينفذ ظاهرا وكذا باطنا كما هو ظاهر خلاف ما قيل بالاول لأن الفسخ مبني على أصل صحيح وهو
مستلزم للنفق وباطنهم رأيت غير واحد جزموا بذلك انتهى وفي فتاوى شيخنا ابن زياد لو محجرت المرأة عن بينة
الاعسار محجرت لها الاستقلال بالفسخ انتهى وقال الشيخ عطاءية السكي في فتاويه إذا تعدر القاضي أو تعدر الأثبات
عنده لفقد الشهود أو عيبتهم فليأخذ في شهود بالفسخ وتفسخ بنفسها كما قالوا في الرهن إذا غاب الرهن وتعدر
أثبات الرهن محمد القاضي أن لا يبيع الرهن بدون مراجعة قاض بل هذا أهم وأعم وقومها (إذا) توقرت
شروط الفسخ من مملازمتها للسكن إذا غاب عنها وهي فيه وعدم صدور شؤرها وحلفت عليها وعلى أن
لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبت الاعسار بنحو النفقة على العتد أو تعدر تخصيها على الخيار (محمول)
القاضي أو المحكم وجوب (ثلاثة) من الأيام وإن لم يستعمله الزوج ولم ترج حصول شيء في المستقبل لينتقل اعساره
في فسخ الغير اعساره بمهر فانه على القوي وأفتى شيخنا أنه لا امهال في فسخ نكاح الغائب (ثم) بعد امهال الثلاث
بالإمالة (يفسخ هو) أي القاضي أو المحكم أثناء الرابع عشر ليلة ارقطى واليه في الرجل لا يجد شيئا يتفق على
امرأته يفرق بينهما وقضى به المحكم وعلى أبوهريرة رضي الله عنهم قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم أحدا من
الصحابه خالفهم ولو فسخ بالحاكم على غائب فماده وأدعى أن له مالا بالبلد لم يظال كما أفتى به النزال إلى أن ثبت
أنها تعلمه ويسهل عليها أخذ النفقة منه بخلاف نحو غاير وعرض لا يتسرى به فانه كالعديم (أو) تفسخ (هي)
بأذنه أي القاضي بلفظ فسخت النكاح فلو سلم نفقة الرابع فلا تفسخ بما مضى لانه متار دينا ولو أعسر بعد أن سلم
نفقة الرابع بنفقة الخامس يثبت على المدة ولم تستأنفها وظاهر قولهم أنه لو أعسر بنفقة السادس استأنفها وهو
محتمل ويحتمل أنه إن غلبت ثلاثة ونكحت الاستئناف أو أقل فلا كما قاله شيخنا ولو نزع رجل بنفقة لم يلزمها
القبول بل لها الفسخ (فرع) لها في مدة الامهال والرضا باعسار الزوج أو الزوج عليه أو النفقة أو
اكتسابها وإن كان لها مال أو أمكن كسبها في بيتها وليس له منه لأن حصة لها عما هو في ماله اتفاقه عليها
وعليها رجوع إلى مسكنها إلا لأنه وقت الا بواء دون العمل ولها منعة من المتع بها من كذا البلال لكن تسقط
نفقة عنها عن ذمته مدة المنع في الليل قال شيخنا وقبالة أنه لا نفقة لها من خروجها للكسب انتهى (فرع)
لا فسخ في غير مهر السيد أمته وليس له منعه من الفسخ بغيره ولا الفسخ به عند رضاها باعساره أو عدم تكليفها
لأن النفقة في الأصل لها بل لها ماؤها إلى بان لا يتفق عليها ويقول لها الفسخ أو جوعى دفعا للضرر عنه ولو زوج
مأتمه بعباء واستخدمه فلا فسخ لها ولا له إذا تزوجها فله ولها أو أعسر شدة الشؤلة عن نفقة قال أبو زيد

(قوله إذا لم يكن له مال)
أي أصلا أو كان وتعدر
الاستيفاء منه ولو
لتغلب الزوج لشوكة
(قوله بالحنفية) أي
المائلة إلى الدين القيم
بمعنى التسليم أي التي
لا أعوجاج فيها بل هي
في غاية الاستقامة
والسمحة السهلة التي
لا يكلف فيها أحدا لا
وسعه

(ن) مانع امهال
(ق) اعسار بغير المهر
زوجه بغيره يحتمل عدمه
على غير المهر وهذا هو الملائم
والأخرى لما بعد بعده من
التقصير والتقليل ويحتمل
عدمه على المهر إذا غلبت
مده ٩٥ هـ الرابع

بغير عذر كترك سقي رزق وشجر دون ترك زرع الأرض وعرضها ولا بكرة فحارة لحاجة وإن طالت والأخبار
الادلة على منع ما زاد على سبعة أذرع محمولة على من فيل ذلك لأختلافه والتفاخر على الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الجناية

من 7

من قتل وقطع وغيرهما من أركان ظلمة تكبر الكبار بعد الكفر والقود والافتقار لا تبقى مطالبة أخرى ولا فعل
الزريق ثلاثة عمد وشبه عمد وخطأ (لأفصاص الأفي عمد) بخلاف شبهه والخطأ (وهو قصد فعل) ظلمة (و) عين
(شخص) يعني الإنسان إذ لو قصد شخصاً ظلمة فإن إنساناً كان خطأ (بما يقتل) غالباً جارحاً كان كقرن
إبرة بمقتل كدماء وعين وخاصرة وإخيل ومثاقيق وعجائب هو ما بين الحصى والذبر أو لا كنجوب وسخر
(وقصدها) أي الفعل والشخص (بغيره) أي غير ما يقتل غالباً (شبه عمد) سواء أقتل كثيراً أم نادراً كقتل
بممكن عادة إحالة الهلاك عليها بخلافها بنحو قتل أو مع خفة الجرح أو بغيره ولو عزر إبرة بغير مقتل كالتقويض وتالم
حتى مات فعمد وإن لم يظهر أثر ومات بخلاف شبه عمد ولو عزره كأن أغلق باباً عليه ومنعه الطعام والشراب أو
أحدهما والطلب لذلك حتى مات جوعاً وعطشاً فإن مضت مدة يموت مثله فثأراً جوعاً وعطشاً فعمد لظهور
قصد الإهلاك به وبخلاف ذلك باختلاف حال الموقوف والزمن قوة وحرارة الأظفار والجوع المهلك غالباً باثنين
وسمين ساعة متصلة فإن لم يمض المدة المذكورة ومات بالجوع فإن لم يكن فيه جوع أو عطش سابق فثأراً شبه عمد
فيجب نصف دية لمصالح الهلاك بالأمرين ومال ابن العباد فيمن أشار لإنسان بقتل غيره ففقط عليه
من غير قصد إلى أنه عمد موجب للقود قال شيخنا وفيه نظر لأنه لا يقصد عليه بالآلة فالوجه أنه غير عمد انتهى
(تنبيه) يجب قصاص بسبب كباشرة فيجب على مكره وبغير حق بأن قال أقتل هذا والآن قتلتك فقتله وعلى مكره
أيضا وعلى من صلب بمسوم قتل غالباً غير مكره فإن صلب به مكره أو دس في طاعة الغالب كلمة منه فأكله جاحلاً
قربة عمد فيلزمه دية ولو لا قود لثأراً الطعام باختياره وفي قول قهاص الغريم وفي قول لا شيء ثأراً للمباشرة
وعلى من ألقى في ماء منفرد لا يمكن التخلص منه بغيره أو غيره وإن التفتة خوت ولو قبل وصوله الماء فإن أمكنه
تخلص بغيره أو غيره ومنعه منه عارض كوجع أو وجع فذلك فثأراً شبه عمد فقتله وإن أمكنه فتركه خوفاً أو عناداً
فلا دية (فرع) لو أمكنه شخص ولو القتل فقتله آخر فالقصاص على القاتل دون للممك ولا قصاص على من
أكره على سقود شجرة فزلق ومات به هو شبه عمد إن كانت غمراً ليقطع مثلها غالباً والافطخا (وعليه قصد
أحدهما) بأن لم يقصد القتل كان زلق فوقه على غيره فقتله أو قصده فقط كان زلقاً على مدي فاصاب إنساناً ومات
(فخطأ ولو وجد) بشخص (من شخصين معاً) أي حال كونهما مقترنين فذم من الجناية بأن تغارنا في الإصافة
(فقتل من هتان) كدروج (مذيقان) أي مسرعان للقتل (كثرة) للرقبة (وقيد) للثقة (أولاً) أي غير مذيقين
(كقطع عضوين) أي جرحين أو جرح من واحد وعشرة مثلاً من آخر فمات منهما (فقتلان) فيقتلان
بإذرب جرح له نكابة باطناً أكثر من جرح كروح فإن دقق أي أسرع للقتل أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل
الأخر وإن شككنا في تدقيق جرحه لأن الأصل عدمه والقود لا يجب بالشك (أو) وجداً بينهما (مرباً)
(القاتل) (الأول إن أنهما إلى) حر كذا (مذبح) بأن لم يبق فيه إدراك وإبصار ونطق وحر كذا اختياراً وبقرار
الثاني وإن جنى الثاني قبل انتهاء الأول البهاؤدقق ككثرة به بعد جرح القاتل الثاني وعلى الأول قصاص العضو
أومال بحسب الحال وإن لم يدقق الثاني أيضاً ومات الخبي بالجناية كان قطع واحد من اليكوع والآخري من
للرفق فقتلان لو جود الشراية منها (فرع) لو أيدمتك الجراحة واستمرت الخبي حتى مات فإن قال كذا
طبيباً منهم الجرح فالقود والأفلاضمان (وشرط) أي لأفصاص في النفس في القتل كونه عمداً ظلمة فلا قود
الخطأ وشبه العمد وغير الظلم (في قتل بضعة) بإمان أو أمان مخفي دية بغير دية أو عمد فقتل الحر
والرندوز أن مخصن قتلته مسلم ليس ثأراً محضاً سواء ألبس ثأراً بينة أم باقرار لم يرجع عنه وخرج/قولي ليس

① لياق كوت ما تين
② بولغان اويون ايتوا قذيل
(قوله لك) أي
الطعام والشراب أو
أحدهما وهل مثلها
الدواء الطيب للتوقف
عليه البرد قول نعم
كالفاء عند شدة البرد
تنبيه (قوله على مكره
بغير حق وعلى مكره)
فان وجبت الدية في
صورة الاكراه كان
عنى عن القصاص عليها
وزعت عليها بالسوية
كالتريكين في القتل
والولى العصفو عن
أحدهما وبأخذ نصف
الدية من الآخر اه
باختصار
③ اتوا ذلتها
④ اوقبال
⑤ والاولى حذف الفاء لا
نه خبر اه اعادة
دنيا اوس
⑥ كح عتو كح
⑦ منجلى
⑧ كن يين
دل كود

١٢٦ (١) مقتله للزاني المحسن
 (٢) مقتله للزاني المحسن
 (٣) مقتله للزاني المحسن

(قوله قتل بأولهم)
 فان قتلهم معا قدم
 بالقرعة وجوبا فاذا
 اقتص منه الأول
 او من خرجت قرعته
 اخذ الباقي والديات
 من مال القاتل فلو
 بادر الى قتله غير من
 استحق القسم به
 متى وقع قصاصا
 وباقى للتحقيق
 الديان لتعذر القصاص
 عليهم بغير اختيارهم
 اه باختصار (قوله
 تهاملوا عليها دفعة)
 احترز به عما لو ابان
 كل منهم بعض الطرف
 او تعادوا على قطعه
 بمشارجره بعضهم في
 الذهاب وبعضهم في
 العود فانه لا قود فيه
 عند الجمهور لتعذر
 للمائة اه باختصار
 (قوله على عاقلة) هذا
 ان وجدت له عاقلة
 غنية والا فترد عليه
 مؤجلة

١٢٦ (٤) مقتله للزاني المحسن
 (٥) مقتله للزاني المحسن
 (٦) مقتله للزاني المحسن

غزانيا محسن الزاني المحسن فيقتل به مالم يأمره الامام فنهله قال شيخنا ويظهر ان يلحق بالزاني المحسن في ذلك
 بكل مهذرة كشارك صلاة وقاطع طريق متعمد قتله والحاصل ان المهذرة محصوم على مثله في الاضرار وان اختلفا
 على سببه وبما السارق مهذرة الا على مثله نحو اهل السرقة وغيره ومن عليه قصاص كغيره في البصحة في حق
 غير المستحق فيقتل قاتله ولا قصاص على حرابي وان عصم بقتل عدم التزامه ولما تواتر عنه ذلك وعن
 اصحابنا من عدم اقامة من اسلم كوخشي قاتل حمزة رضي الله عنه بخلاف الذي فعله القود وان اسلم (و)
 شرط في (قاتل مكلف) فلا يقتل عبيد ومجنون حال القتل والمذهب وجوبه على السكران المذموم يتناول
 منكر فلا قود على غير متعمد به ولو قال كنت وقت القتل مصيبا وامكن صباه فيه او مجنونا او عذرا او مجنونا فيصدق
 يمينه (ومكافاة) اي مساواة حال جنابة بان لا يفضل قتله حال الجنابة (بالسلام او خيرية او اصاله) او ياتوا فلا
 يقتل مسلم ولو لم يهدر ابتغوز تابكافرا ولا حر من قبه رقيق وبان من ولا اصل بقرعه وان سفل ويقتل الفرع باصله
 (ويقتل جمع بواحد) كان جرحه جرحا واحدا في الزهوق وان فحش بمعضها او تفاوتوا في عذرها وان لم
 يتواطوا وكان القود من عال او في غير لما روي الشافعي رضي الله عنه وغيره ان عمر رضي الله عنه قتل خمسة
 اوسبة فقتلوا رجلا غيلة اي بخدعة بموضع محال وقال لو نالوا عليه اهل صنعاء لقتلهم به جرحا ولم يسكر عليه قصاصا
 اجماعا وللولي العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار عدد الارؤوس دون الجراحات ومن قتل مجتمعا مكررا
 قتل بأولهم (فرع) لو تصار عاملا ضمن بقود او دية بكل منهم كما تولى في الاخر من الصراعية لان كلاهما ياذن فيما
 يؤدى الى نحو قتل او تلف عضو قال شيخنا ويظهر انه لا اثر لا اعتبار ان لا مطالبة في ذلك بل لا بد في انتفاها من
 صريح الاذن (تنبيه) يجب قصاص في اعضاء حيث امكن من غير ظلم كيدور جلي واصابع وانامل وذكور
 وانثيين واذن ودين ولسان وشفة وعين وحفن وما ران انف وهو مما لا ان منه ويشرط لقصاص الطرف والخرج
 ما يشترط النفس ولا يؤخذ بيمين يمين وانحى بالسفل وعكسه ولا قصاص في كسر عظم ولو قطعت يمين وسطر ارج
 اقتص في السكت وفي الباقي حكومة ويقطع بجمع يمين عظاما عليها دفعة واحدة بمحدد فان تواترها من قتل محدد
 او حرق او جرح او تعريض عمدا لقتل ان شاء الله او بسيف فبشيف (موجب العمدة قود) اس قصاص يمين ذلك
 سقوط الاية بمقتضى كون الجاني مجربا وغيره قاله الازهرى (والدية) عند سقوطه بعفو عنه عليها او بغير عفو (بديل)
 عنه فلو عفا المستحق عنه مطلقا او مطلقا فلا شيء (وهي) اي الدية لقتله محرم مسلم ذكر مقصوم (ثمانية مئة)
 مثله في عمده وشبهه) اي ثلاثة اقسام فلانظر كيف اوتوا عذرا (ثلاثون حقة وثلاثون بجدعة واربعون تخلفه)
 اي حاملا بقول خيرين (ومخسة في خطا من بنات مخاض وبنات لبون وحقاق وحقاق) من كل
 منها عشرين عذرا الترمذي وغيره (الا) ان وقع الخطأ (في) حرمة (مكة او) في (اشهر حرمة) ذي القعدة وذو
 الحجة والمحرم ورجب (او محرم رجب) بالاضافة كما هو واخيه (ثلاثة) كما فعله لجمع من الصحابة رضي الله
 عنهم واقدم القاتلون وللمظلم حرمة الثلاثة رجب عنها بالتعليب من هذا الوجه ولا يلحق بها حرمة المدينة ولا
 الا حرام ولا رمضان ولا اثر لحرمة رضاء ومصاهرة وخرج بالخطا عذرا فلا يلزم واجبه ما لم يذم الثلاثا كقفاة
 بما فيها من التعليب ونهادية الا في نصف دية الذكر (ودية عمده على جانيه معجلة) كسائر ابدال التلقات
 (ودية) (غيره) من شبه عمده وخطا وان تثبت (على عاقلة) للجاني (مؤجلة ثلاث سنين) على الغني منهم
 نصف دينار والتوسط ربع كل سنة فان لم يقو اوفى بيت المال فان تعذر فقتل الجاني عذرا الصحيحين والعمي
 في كون الدية على العاقلة فبها ان القاتل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمتنعون
 عن لاء الدم اخذ حقهم فابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وحسن تحماتهم بالخطا وشبه العمدة لانها
 مما يكثر لا سيما في متعاطي الادب فحسنت اعانته لئلا تتضرر عاهلهم معذور فيه وانحلت الدية عليهم
 رفقاً بهم وبما عاقلة الجاني تحببته الى المجتمع على ارضهم بنسب او ولا يذا كانوا كورا مكلفين غير اصله وفرع
 وبما منهم الاقرب فالاقرب ولا يقتل فقير ولو كسوا وامرأة وخنى وغير مكلف (ولو عذمت بابل) في الحدل

الذي يجب تحصيلها منه أَوْ شَرَّ مَا بَلَغَ وَجَدَتْهُ بِأَكْثَرِ مَنْ فِي الْمَلِكِ أَوْ بَعَثَتْ وَعَظَّمَتْ الْقُوَّةَ وَالشَّعْثَ
 (هـ) الْوَاجِبُ (فَيْضًا) وَقَدْ وَجِبَ التَّسْلِيمُ مِنْ غَالِبِ تَقْيِيدِ الْبَلَدِ بِالْقَدِيمِ الْوَاجِبِ عِنْدَ عِدَمِهَا فِي النَّفْسِ الْكَلَامِ
 أَلْفَ مِثْقَالٍ ذَهَبًا أَوْ أَسْعَدَ أَلْفَ دِرْهَمٍ نَهْضَةً (نَبِيَّةً) وَكُلُّ عَصَا مَقْرُودَةٍ حَالٌ وَمَنْفَعَةٌ إِذَا قُطِعَتْ وَجِبَتْ فِيهِ
 دِيَّةٌ كَلِمَةٌ مِثْلُ دِيَّةٍ صَاحِبِ الْقَضَا إِذَا قُتِلَ وَكَذَا كُلُّ عَصَا مِنْ جَنْبِ إِذَا قُطِعَتْ مَا فِيهَا الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدِهَا
 خَصْمًا فِي قُطْعِ الْأَذْيَانِ الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدِهَا النِّصْفُ وَفِي الْغَيْبَانِ وَالشَّفَانِ وَالْكَفَانِ بِأَصْحَبِهَا وَالْقَتْلَانِ
 بِأَصْحَبِهَا فِي كُلِّ أَسْبَعٍ عَشْرٍ مِنَ الْأَبْلِ وَفِي كُلِّ مِائَةٍ عَشْرٌ (و) بَيِّنَةٌ (الْقَوْدُ لِلْوَرْدَةِ) الْعَقْبَةُ وَذَوِي الْقُرُوضِ
 بِحَسَبِ أَرْبَعِهِمُ الْكَالِدُ لَوْ مَعَ بَعْدِ الْقَرَابَةِ كَنَيْسٍ رَجَمَ أَنْ دَرَسَتْهُ أَوْ مَعَ عِدَمِهَا كَأَخِي الرُّوحَانِ وَالْمَلِيقِ وَصَعْبَتِ
 (نَبِيَّةً) بِمَحْضِنِ الْجَانِ إِلَى كَلِّ الصَّبِيِّ مِنَ الْوَدِّ تَبَالُغًا وَحُضُورِ الْغَائِبِ وَأَذْيُهُ فَلَا يَحِلُّ بِكَفِيلٍ لِأَنَّهُ قَدْ تَهَرَّبَ
 فَيَقُوتُ الْحَقُّ وَالْكَلامُ فِي غَيْرِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَمَّا هُوَ إِذَا عَمِيَ قَتْلُهُ فَيَقْتُلُهُ الْأَمَامُ مَطْلَقًا وَلَا يَسْتَوْفِي الْقَوْدُ إِلَّا وَاحِدًا
 مِنَ الْوَرْدَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ تَبْرَأُ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ بَاقِيهِمْ أَوْ بِقَرَعَةٍ مِنْهُمْ إِذَا رَمَوْا أَوْ لَوْ بِأَدَاغٍ الْمُسْتَحْقِقِينَ فَقَتْلُهُ
 عَلَى شَرْعِهِ الْمَادَّةُ فَلَا قَصَاصَ عَلَيْهِمْ إِنْ كَانَ قَبْلَ قَتْلِهِمْ مَنَافِعٌ وَغَيْرُهَا لِقَوْلِهِ الْقَاضِي وَلَوْ قَتَلَهُ أَخِي أَوْ رَدَّتْهُ
 الْعَبْقُورُ نَزَلَ الْجَانِ لَا مِنْ الْأَجْبِي وَلَا يَسْتَوْفِي الْقَوْدُ فِي نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمَامِ أَوْ نَائِبِهِ فَلَنْ اسْتَقِلَّ
 بِغَيْرِ رَدِّ (نَبِيَّةً) بِحَسَبِ عِدَمِهَا فِي الْبَحْرِ وَخَوْفِ الْفَرْقِ الْقَائِمِ مِنَ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَتَاعِ لِثَلَاثَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ وَالْقَاءِ
 الْحَوَابِ لِسَلَامَةِ الْأَدَمِيِّ الْمُحْتَرَمِ إِنْ تَعَيَّنَ لَمْ يَكُنْ الْفَرْقُ وَلَنْ لَمْ يَأْذَنْ الْمَالِكُ أَنْ يُلْهِمَ تَحْرِيضُهُ وَزَانَهُ عَمَّيْنِ فَلَا يُلْقَى
 إِلَّا فِي مِثْقَالٍ مَطْلَقًا بِنَفْسٍ أَنْ يُلْقَى هُوَ لِجَلِّ الْمَالِ فَالْمُشِجَّنَاوُ بِحَرَمِ الْقَاءِ الْعَبِيدِ لِلْأَخْوَارِ وَالسُّوَابِ عَلَى الْأَرْوَاحِ لَهُ
 وَبِضْعَتَيْنِ مَا لِقَاءُ بَعْدَ إِذْنِ مَالِكِهِ وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ أَلْقَى مَتَاعًا زَيْدٌ عَلَى صَاحِبِهِ أَنْ طَالَبَكَ فَعَمِلَ مَعَهُ الْمَلِكُ لَا الْأَمْرَ
 (فَرَمَ) أَنْتَ أَبُو اسْحَقِ الْمُرُوزِي بِحَلِّ سَقَى أَمْنِيكَوَاةً لِكَيْ تَقْطَعَ وَتَلْعَلَّادَامَ عِلْقَةً أَوْ مَصْفَةً وَبِالْعُ خَفِيفَةً فَقَالُوا
 يَحْرُومُ مَطْلَقًا وَكَلَامًا الْأَحْيَاءُ يُبَدَّلُ عَلَى التَّحَرُّمِ بِمَطْلَقٍ قَالُوا شَيْخَانَا هُوَ الْأَوْجَةُ (خَاتَمٌ) بِحَسَبِ الْكُفْلَةِ عَلَى مَنْ
 قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ خَطَا كَانَ أَوْ عَدَاوَةً عَتَقَ رَقَبَتَانِ لَمْ يَجِدْ فَصِيلُ شَهْرِ بْنِ مَسَابِيحٍ

باب في الردة
 (الرَّدَّةُ) كُنْفَةُ الرُّجُوعِ وَهِيَ أَحْسَنُ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ وَبِحَسَبِهَا الْعَمَلُ أَنْ تَصِلَ بِالْمَوْتِ فَلَا يَجِبُ عَادَةُ عِبَادَتِهِ إِلَى
 قَبْلِ الرَّدِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ نَجَبٌ وَشَرٌّ عَا (فَطَعُ مَكَلَفٌ) يُخْتَارُ قِتْلُهُ مِنْ صَبِيٍّ وَعَمُودٍ وَبِكُفْرٍ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ قَلْبُهُ
 مُؤْمِنًا (أَسْلَامًا بِكُفْرٍ عَزِيمًا) خَالًا أَوْ مَالًا أَلَا يَكْفُرُ بِهِ خَالًا (أَوْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا بِاعْتِقَادٍ) فَكَذَلِكَ الْعَمَلُ أَوِ الْقَوْلُ أَوْ
 مَعَهُ (أَوْ) مَعَ (عِنَادٍ) مِنَ الْقَائِلِ أَوْ الْقَاعِلِ (أَوْ) مَعَ (اسْتِهْزَاءٍ) أَوْ اسْتِخْفَافٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ اقْتَرَنَ بِهِ مَا تَحَرَّجَ عَنْ
 الرَّدِّ وَكَسَى لِسَانَ أَوْ حِكَايَةَ كُفْرٍ أَوْ خَوْفَ قَالُوا شَيْخَانَا بِكُفْرٍ كَذَلِكَ الْقَوْلُ الْوَلَدُ لِحَالِ غَيْبَتِهِ أَوْ أَلَا اللَّهُ وَغَيْرُهَا
 وَقَعَ لَا تَعْنِي مِنَ الْكُفْرِ فَيَنْ كَابِنِ عَرَبِيٍّ وَأَتْبَاعِهِ عَمِلُوا وَقَعَ فِي عِبَارَتِهِمْ مَا تَوَهَّمُ كُفْرًا غَيْرَ مَرَادِيهِ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا
 عَلَى التَّوَقُّفِ نَجَسٌ مُحَرَّمٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَّعِزْ بِحَقِيقَةِ أَصْلَاحِهِمْ وَطَرِيقَتِهِمْ مَطْلَعًا كَشِبَهُمْ فَأَهْلًا مِنْ الْقَدِيمِ وَبِالْعُ مَرَّةً
 كَثِيرُونَ أَغْرَوْا بِظَوَاهِرِهَا وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ يَحْرُومُ الْقَالَ أَنَّ اللَّهَ فِيهِ نَفْسٌ لِأَنَّهُ قَالَ وَهُوَ مَكَلَفٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ
 بِالْعَمَالَةِ وَأَنَّ قَالَهُ خَالِ النَّبِيِّ الْمَانِعَةِ لِلتَّكْلِيفِ فَذِي وَجْهِ لِلتَّعْزِيزِ بِرَأْسِهِ وَكَذَلِكَ (كُنْفَتُهُ صَانِعٌ) نَفِي (نَبِيَّةً) أَوْ
 نَكْذِبُهُ (وَجِبَتْ بِحَسَبِ عِلْمِهِ) مَقْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَفْسٌ كَوُجُوبِ تَحْوِي
 الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَتَحْلِيلِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَاللُّوَاطِ وَالزَّوْأَانَ الْمَكْنُسِ وَتَذْيِيبِ الرِّوَابِ وَالْعَبْدِ
 بِخِلَافِ تَجَمُّعِ عَلَيْهِ لَا بِقَرَفَةِ الْأَيْتِمْ أَحْسَنُ وَكَانَ فِي نَفْسٍ كَأَسْتَحْفَاقِ بَيْتِ ابْنِ السُّدِّيِّ مَعَ الْبَيْتِ وَكَحْرَمَةِ نِكَاحِ
 الْمُعْتَدَةِ لِلْغَيْرِ كَقَالَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ بِخِلَافِ الْمُعْتَدِ كَمَنْ قَرَّبَ تَهْنِئَةً بِالْإِسْلَامِ (وَسُحُودٍ لِلْخُلُوفِ) اخْتِيَارًا مِنْ غَيْرِ
 خَوْفٍ وَلَا وَبَيِّنَاتٍ أَنْ تُكْرَ الْأَسْتَحْفَاقُ وَلَمْ يَطْبُقْ قُلْتُ خَوَارِجَهُ لَأَنَّ ظَاهِرَ حَالِهِ يَكْذِبُهُ وَفِي أَصْلِ الرُّدَّةِ عَنْ
 التَّهْذِيبِ يَمْنُ دُخْلُ دَاخِلِ الْحَرْبِ فَتُحْدِثُ لِنَفْسِهِ أَوْ تُلْقَطُ بِكُفْرٍ أَدْعَى اسْتِكْرَافًا فَإِنْ قَالَهُ فِي خُلُوفِهِ لَمْ يَقْبَلْ أَوْ يَكُنْ أَيْدِيهِمْ

الذي يجب تحصيلها منه أَوْ شَرَّ مَا بَلَغَ وَجَدَتْهُ بِأَكْثَرِ مَنْ فِي الْمَلِكِ أَوْ بَعَثَتْ وَعَظَّمَتْ الْقُوَّةَ وَالشَّعْثَ
 (هـ) الْوَاجِبُ (فَيْضًا) وَقَدْ وَجِبَ التَّسْلِيمُ مِنْ غَالِبِ تَقْيِيدِ الْبَلَدِ بِالْقَدِيمِ الْوَاجِبِ عِنْدَ عِدَمِهَا فِي النَّفْسِ الْكَلَامِ
 أَلْفَ مِثْقَالٍ ذَهَبًا أَوْ أَسْعَدَ أَلْفَ دِرْهَمٍ نَهْضَةً (نَبِيَّةً) وَكُلُّ عَصَا مَقْرُودَةٍ حَالٌ وَمَنْفَعَةٌ إِذَا قُطِعَتْ وَجِبَتْ فِيهِ
 دِيَّةٌ كَلِمَةٌ مِثْلُ دِيَّةٍ صَاحِبِ الْقَضَا إِذَا قُتِلَ وَكَذَا كُلُّ عَصَا مِنْ جَنْبِ إِذَا قُطِعَتْ مَا فِيهَا الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدِهَا
 خَصْمًا فِي قُطْعِ الْأَذْيَانِ الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدِهَا النِّصْفُ وَفِي الْغَيْبَانِ وَالشَّفَانِ وَالْكَفَانِ بِأَصْحَبِهَا وَالْقَتْلَانِ
 بِأَصْحَبِهَا فِي كُلِّ أَسْبَعٍ عَشْرٍ مِنَ الْأَبْلِ وَفِي كُلِّ مِائَةٍ عَشْرٌ (و) بَيِّنَةٌ (الْقَوْدُ لِلْوَرْدَةِ) الْعَقْبَةُ وَذَوِي الْقُرُوضِ
 بِحَسَبِ أَرْبَعِهِمُ الْكَالِدُ لَوْ مَعَ بَعْدِ الْقَرَابَةِ كَنَيْسٍ رَجَمَ أَنْ دَرَسَتْهُ أَوْ مَعَ عِدَمِهَا كَأَخِي الرُّوحَانِ وَالْمَلِيقِ وَصَعْبَتِ
 (نَبِيَّةً) بِمَحْضِنِ الْجَانِ إِلَى كَلِّ الصَّبِيِّ مِنَ الْوَدِّ تَبَالُغًا وَحُضُورِ الْغَائِبِ وَأَذْيُهُ فَلَا يَحِلُّ بِكَفِيلٍ لِأَنَّهُ قَدْ تَهَرَّبَ
 فَيَقُوتُ الْحَقُّ وَالْكَلامُ فِي غَيْرِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَمَّا هُوَ إِذَا عَمِيَ قَتْلُهُ فَيَقْتُلُهُ الْأَمَامُ مَطْلَقًا وَلَا يَسْتَوْفِي الْقَوْدُ إِلَّا وَاحِدًا
 مِنَ الْوَرْدَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ تَبْرَأُ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ بَاقِيهِمْ أَوْ بِقَرَعَةٍ مِنْهُمْ إِذَا رَمَوْا أَوْ لَوْ بِأَدَاغٍ الْمُسْتَحْقِقِينَ فَقَتْلُهُ
 عَلَى شَرْعِهِ الْمَادَّةُ فَلَا قَصَاصَ عَلَيْهِمْ إِنْ كَانَ قَبْلَ قَتْلِهِمْ مَنَافِعٌ وَغَيْرُهَا لِقَوْلِهِ الْقَاضِي وَلَوْ قَتَلَهُ أَخِي أَوْ رَدَّتْهُ
 الْعَبْقُورُ نَزَلَ الْجَانِ لَا مِنْ الْأَجْبِي وَلَا يَسْتَوْفِي الْقَوْدُ فِي نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمَامِ أَوْ نَائِبِهِ فَلَنْ اسْتَقِلَّ
 بِغَيْرِ رَدِّ (نَبِيَّةً) بِحَسَبِ عِدَمِهَا فِي الْبَحْرِ وَخَوْفِ الْفَرْقِ الْقَائِمِ مِنَ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَتَاعِ لِثَلَاثَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ وَالْقَاءِ
 الْحَوَابِ لِسَلَامَةِ الْأَدَمِيِّ الْمُحْتَرَمِ إِنْ تَعَيَّنَ لَمْ يَكُنْ الْفَرْقُ وَلَنْ لَمْ يَأْذَنْ الْمَالِكُ أَنْ يُلْهِمَ تَحْرِيضُهُ وَزَانَهُ عَمَّيْنِ فَلَا يُلْقَى
 إِلَّا فِي مِثْقَالٍ مَطْلَقًا بِنَفْسٍ أَنْ يُلْقَى هُوَ لِجَلِّ الْمَالِ فَالْمُشِجَّنَاوُ بِحَرَمِ الْقَاءِ الْعَبِيدِ لِلْأَخْوَارِ وَالسُّوَابِ عَلَى الْأَرْوَاحِ لَهُ
 وَبِضْعَتَيْنِ مَا لِقَاءُ بَعْدَ إِذْنِ مَالِكِهِ وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ أَلْقَى مَتَاعًا زَيْدٌ عَلَى صَاحِبِهِ أَنْ طَالَبَكَ فَعَمِلَ مَعَهُ الْمَلِكُ لَا الْأَمْرَ
 (فَرَمَ) أَنْتَ أَبُو اسْحَقِ الْمُرُوزِي بِحَلِّ سَقَى أَمْنِيكَوَاةً لِكَيْ تَقْطَعَ وَتَلْعَلَّادَامَ عِلْقَةً أَوْ مَصْفَةً وَبِالْعُ خَفِيفَةً فَقَالُوا
 يَحْرُومُ مَطْلَقًا وَكَلَامًا الْأَحْيَاءُ يُبَدَّلُ عَلَى التَّحَرُّمِ بِمَطْلَقٍ قَالُوا شَيْخَانَا هُوَ الْأَوْجَةُ (خَاتَمٌ) بِحَسَبِ الْكُفْلَةِ عَلَى مَنْ
 قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ خَطَا كَانَ أَوْ عَدَاوَةً عَتَقَ رَقَبَتَانِ لَمْ يَجِدْ فَصِيلُ شَهْرِ بْنِ مَسَابِيحٍ
 (الرَّدَّةُ) كُنْفَةُ الرُّجُوعِ وَهِيَ أَحْسَنُ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ وَبِحَسَبِهَا الْعَمَلُ أَنْ تَصِلَ بِالْمَوْتِ فَلَا يَجِبُ عَادَةُ عِبَادَتِهِ إِلَى
 قَبْلِ الرَّدِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ نَجَبٌ وَشَرٌّ عَا (فَطَعُ مَكَلَفٌ) يُخْتَارُ قِتْلُهُ مِنْ صَبِيٍّ وَعَمُودٍ وَبِكُفْرٍ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ قَلْبُهُ
 مُؤْمِنًا (أَسْلَامًا بِكُفْرٍ عَزِيمًا) خَالًا أَوْ مَالًا أَلَا يَكْفُرُ بِهِ خَالًا (أَوْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا بِاعْتِقَادٍ) فَكَذَلِكَ الْعَمَلُ أَوِ الْقَوْلُ أَوْ
 مَعَهُ (أَوْ) مَعَ (عِنَادٍ) مِنَ الْقَائِلِ أَوْ الْقَاعِلِ (أَوْ) مَعَ (اسْتِهْزَاءٍ) أَوْ اسْتِخْفَافٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ اقْتَرَنَ بِهِ مَا تَحَرَّجَ عَنْ
 الرَّدِّ وَكَسَى لِسَانَ أَوْ حِكَايَةَ كُفْرٍ أَوْ خَوْفَ قَالُوا شَيْخَانَا بِكُفْرٍ كَذَلِكَ الْقَوْلُ الْوَلَدُ لِحَالِ غَيْبَتِهِ أَوْ أَلَا اللَّهُ وَغَيْرُهَا
 وَقَعَ لَا تَعْنِي مِنَ الْكُفْرِ فَيَنْ كَابِنِ عَرَبِيٍّ وَأَتْبَاعِهِ عَمِلُوا وَقَعَ فِي عِبَارَتِهِمْ مَا تَوَهَّمُ كُفْرًا غَيْرَ مَرَادِيهِ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا
 عَلَى التَّوَقُّفِ نَجَسٌ مُحَرَّمٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَّعِزْ بِحَقِيقَةِ أَصْلَاحِهِمْ وَطَرِيقَتِهِمْ مَطْلَعًا كَشِبَهُمْ فَأَهْلًا مِنْ الْقَدِيمِ وَبِالْعُ مَرَّةً
 كَثِيرُونَ أَغْرَوْا بِظَوَاهِرِهَا وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ يَحْرُومُ الْقَالَ أَنَّ اللَّهَ فِيهِ نَفْسٌ لِأَنَّهُ قَالَ وَهُوَ مَكَلَفٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ
 بِالْعَمَالَةِ وَأَنَّ قَالَهُ خَالِ النَّبِيِّ الْمَانِعَةِ لِلتَّكْلِيفِ فَذِي وَجْهِ لِلتَّعْزِيزِ بِرَأْسِهِ وَكَذَلِكَ (كُنْفَتُهُ صَانِعٌ) نَفِي (نَبِيَّةً) أَوْ
 نَكْذِبُهُ (وَجِبَتْ بِحَسَبِ عِلْمِهِ) مَقْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَفْسٌ كَوُجُوبِ تَحْوِي
 الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَتَحْلِيلِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَاللُّوَاطِ وَالزَّوْأَانَ الْمَكْنُسِ وَتَذْيِيبِ الرِّوَابِ وَالْعَبْدِ
 بِخِلَافِ تَجَمُّعِ عَلَيْهِ لَا بِقَرَفَةِ الْأَيْتِمْ أَحْسَنُ وَكَانَ فِي نَفْسٍ كَأَسْتَحْفَاقِ بَيْتِ ابْنِ السُّدِّيِّ مَعَ الْبَيْتِ وَكَحْرَمَةِ نِكَاحِ
 الْمُعْتَدَةِ لِلْغَيْرِ كَقَالَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ بِخِلَافِ الْمُعْتَدِ كَمَنْ قَرَّبَ تَهْنِئَةً بِالْإِسْلَامِ (وَسُحُودٍ لِلْخُلُوفِ) اخْتِيَارًا مِنْ غَيْرِ
 خَوْفٍ وَلَا وَبَيِّنَاتٍ أَنْ تُكْرَ الْأَسْتَحْفَاقُ وَلَمْ يَطْبُقْ قُلْتُ خَوَارِجَهُ لَأَنَّ ظَاهِرَ حَالِهِ يَكْذِبُهُ وَفِي أَصْلِ الرُّدَّةِ عَنْ
 التَّهْذِيبِ يَمْنُ دُخْلُ دَاخِلِ الْحَرْبِ فَتُحْدِثُ لِنَفْسِهِ أَوْ تُلْقَطُ بِكُفْرٍ أَدْعَى اسْتِكْرَافًا فَإِنْ قَالَهُ فِي خُلُوفِهِ لَمْ يَقْبَلْ أَوْ يَكُنْ أَيْدِيهِمْ
 (قوله في الردة) أي في
 بيان ما به تحصل الردة
 وما يترتب على من ارتد
 أعذنا الله والمسلمين منها
 (قوله أسلاما) علم منه
 أن المنتقل من دين لآخر
 لا يسي صريحا وان
 كان حكمه حكم المرتد
 فلا يقبل منه إلا الإسلام
 اه بلجوري باختصار
 (قوله أومع استهزاء)
 أي تقوله تعالى قل أباة
 وآبائه ورسوله كنتم
 تنهزون لا تعذبوا
 قد كفرتم بعد إيمانكم
 (قوله أومع استهزاء)
 أي تقوله تعالى قل أباة
 وآبائه ورسوله كنتم
 تنهزون لا تعذبوا
 قد كفرتم بعد إيمانكم
 (قوله أومع استهزاء)
 أي تقوله تعالى قل أباة
 وآبائه ورسوله كنتم
 تنهزون لا تعذبوا
 قد كفرتم بعد إيمانكم

وهو أسير قبل قوله أو ناجر فلا يخرج بالسجود الزكوع لان صورته تقع في العادة للمخلوق كثير بخلاف السجود
قال شيخنا ثم يظهر ان محل الفرق بينهما عند الإطلاق بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بل ركوع كما عظم الله تعالى
به فانه لا شك في الكفر حينئذ انتهى وكفى الى الكنائس من زيار وغيره كالقيام بآفته قرآن في مستقبر
قال الروابي أو علم شرعي وخلفه الأول في ما فيه اسم تعظيم (وزاد في كفر) أبغضه أولا وكفى كسر لانه بلا
ناويل لانه سمي الاسلام كقولنا كافر بالاسلام كقولنا كافر بالاسلام أصغر شاعة في كفر في الحال
في كل ما مر لنا فانه الاسلام وكذا يكفر من أنكر أنجز القرآن أو خالفه أو محبة أي بكر أو قد سمعته رضي
الله عنها ويكفر في وجوب حكمه القاضي من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضي الله عنهم لأن قال لمن أراد
تحليفه لا يرد الخلف بالله بل بالطلاق مثلا أو قال عذري يا بك كرت في بك الموت (تنبيه) ينبغي للمفتي أن يحتاط
في التكفير بما يمكنه لعظم خطره وعظم عدم قصده سيما من العوام وما زالوا يختص على ذلك فديما وحديثا
(و يستتات) وجوبه (بالمرئ) ذكره كان أو أنى لانه كان محمدا بالاسلام وورع بما عرفت من شبهة قرآن (م) بن
لم يبق بعد الاستئذان (قتل) أي قتله الخ كما ولو بنائبه بضرب الرقبة لا بغيره (بلا ماهر) أي تكون الاستئذان
والقتل محال عند البخاري من بدل دينه فاقوله فاذا سلم مع استلامه وترك وإن نكرت شرهته لأطلاق النصوص
نعم يقر من نكرت شرهته لاني أول أمره إذا تاب خلافا لما لا زعمه جهة القصة (نقطة) انما يحصل اسلام كل كافر
أصلي أو مرئ بالتلفظ بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما قبله من الإيمان وإن قال بالفرز الى وجع محققون ولو
بالجمية وإن أحسن المزية على المنقول المعقد لا يلقوا لقبها بل افهم ثم بالاعتراف برسالة صلى الله عليه وسلم الى
غير العرب من نكر هافز بد العيسوي من اليهود محمدا رسول الله الى جميع الخلق أو البرامة من كل دين مخالفت
دين الاسلام فيز بد المشرق كقوله بما كنت أشركت بهو برجوعه عن الاعتقاد الذي اراد بسببه ومن جهل
القصة أن من أدعى عليه عندهم رد أو جاعل يطلب الحكم بالاسلام فيقولون له تلفظ بما قلت وهذا الخط فاحسن
فقد قال الشافعي رضي الله عنه إذا لدعى على رجل أنه لم يذكر وهو مسلم لم أكنيف عن الحل وقلت له قل أنته
أن ظلاله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وأنك ترى عمن كل دين يخالف دين الاسلام انتهى قال شيخنا و يؤخذ
من نكرت به رضي الله عنه تلفظ أنته أنه لا بد منه في صحة الاسلام وهو غايل عليه كلام الشيخين في الكفارة
وغيره الكن خالف في جميع وفي الأحاديث ما يدل لكل انتهى ويندب أمر كل من أسلم بالإيمان بالبعث ويستترط
لنفع الاسلام في الآخر فيع مامر بتدقيق القلب بوحدانية الله تعالى ورسله وكتبه اليوم الآخر فلن اعتقد هذا ولم
بات عامر لم يكن مؤمنا وإن أتى به بلا اعتقاد خرب عليه الحكم الذي يوجب ظاهرا

باب الحدود

أو لها حد الزنا وهو أكبر الكبائر بمثل القتل وقبل هو مقدم عليه (بجدة) وجوب (اتام) أو تاتيه دون غيرها
خلافًا للفقهاء (أو أمكقارني) بإيلاج حنيفة وفنر هامين فافيهاني فرج آدمي حتى قبل أو دبر ذكر أو أنى مع علم
نحر بمفلاحة بمفاحق وساخقة واستفاد يد نفسه أو غير ذلك بل يقر فاعل ذلك وبكرة بنحو بدنها
كفكيتها من القبت بد كرم حتى يبرل لانه في معنى القزل ولا بإيلاج في فرج هيم أو مينو ولا يجب دمج التبعة
الما كولة خلافا لمن وهم فيه وأما جلد من ذكر (مائة) من الجلدات (وتقرت ثلثا) ولا سيما في قصر
فما كثر (ان كن) الواطي والموطوءة (بكر) وهو من لم يظا أو نوطا في نكاح صحيح (لا) انذني (مع)
ظن حل) بأن اتعام وقد قرت عهده بالاسلام أو بعد عن أهله (أو مع تحليل عالم) بعقد خلافة شبهة إباحة وإن لم
يخلد بالقاعل كنكاح بلا ذمة كذهب أبي حنيفة أو بلا شهود كذهب مالك بخلاف الخالي عنهما وإن قيل
عن داود وكنكاح شبهة نظر الخلاف ابن عباس ولوفين معتقد عمر به نعم إن حكم الحاكم بإبطال النكاح
المختلف فيه حد لا رافع الشبهة حينئذ قاله المأوردى ويحد في مسأخرة للزنا شبهة لشمس الاعتقاد بالعقد

(٢) سادك تا مغار
(٧) فاعلر نان مجهر

(تنبيه) ولد المرتدان
انقد قبل الردة فهو مسلم
لانه انقد في حال الاسلام
حكم عليه بالاسلام نجا
ولا يؤثر فيه طرودة
أبويه أو أحدهما وكذا
ان انقد في الردة فكل
في أصوله الدين ينسب
اليهم مسلم وإن كان أصوله
مردين فهو مرئ نجا
لم لكن لا يقتل حتى
يلغ ويستلب ولو كان
أحد أبويه مرئ نجا
والآخر كافر أصلي
فكافر أصلي كما قلنا
البغوي اه ملخصا من
حاشية شيخنا الباجوري
(قوله أو بعد عن أهله)
أي أهل الاسلام (قوله)
بخلاف الخالي عنهما
قدم له أن لأبي حنيفة
قولا بهذا الخالي والخالي
ما بينا فتنبه

(١) في خلاف
(٢) داود الفقه
(٣) قال في الاما
العيوية فرقة من اليهود
نسب الى ابن عيسى اسحاق
بن يعقوب الاصبهان بن
في خلافة النصور معتقد
انه صلى الله عليه وسلم
ولد الى العرب هامة
أو امرئ الى العيون

حقائق، ص ۱۲

١٠ جلد من شرب السكر

١١ علماء بوعسا انوت
مذهب بعض

(قوله بالقيود المذكورة)
 أي بقوله مكلفا مختارا
 عالما لغير تداءو خمر
 لكن كلامه شامل
 للذي يقتضي أنه بعد
 بشرب الخمر وليس
 كذلك (قوله صاحب
 الاستقصاء) هو الإمام
 محمد بن محمد الغزالي
 (قوله فينتفع به الفنى
 والفقير من المسلمين)
 بخلاف الدمين فيقطع
 الذي بسرقه ذلك ولا
 نظر لانفاق الإمام عليه
 من بيت المال عند
 الحاجة لأنه انما ينفق
 عليه للضرورة وبشرط
 الضمان اه باجورى
 (قوله غير الزنا) أي أما
 الزنا فلا يثبت بأقل من
 أربعة كما تقدم

١٢ الأولى ان يقول الإمامان
دفعهما

١٣ محققون مشهورون

١٤ دينا يتداوله

مستحل السكر من عصير غير العنب بخلاف فيه أي من حيث الجنس لحال قبله على قول جماعة أهل السكر
 بالفضل فهو حرام اجتماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب العرف الذي لم يطمخ
 ولو قطرة لأنه يجمع عليه ضروري وخرج بالقيود المذكورة فيه استداها فلا حد على من أنصف شيئا منها من
 صبر ومجنون ومكر وجاهل بتحريره أو بكونه حراما إن قرب استلامه أو بقصد من العلماء ولا على من شرب لتداو
 وأن وجد غيرهما كما نقله الشيخان عن جماعة وأن حرم التداوى بها (فائدة) كل شراب أشكر كثيره من خمر أو
 غيرها حرم قبله وكثيره لغير الصبيحين كل شراب أشكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر حرام وكل خمر حرام ومحمد
 شاربه وإن لم يسكر أي تتعاطيه وخرج بالشراب ما حرم من الجاهل أدب فلا حد فيها وإن حرمت وأسكرت بل
 التعزير ككثير البسج والحشيشة والأفيون ويكره كل يسر منها من غير قصد الدائمة ويتاح لحاجة التداوى
 (أرجين) بجلده أن كان (حراما) ففى مسلم عن أنس كان يبيع بضر في الخمر بالجر يد واليغال أربعين
 ثم بجلده وخرج بالخمر الزقيق ولو بيعت فجلده عشرين بجلده وانما بجلده الإمام شارب الخمر إن ثبت (بأقراره
 أو شهادة رجلين) لا بيمين حرم وبيته سكر وفيه وعنه عثمان رضى الله عنه بالقيود اجتهاده ومحمد الزقيق أيضا بغير
 التبدد دون غيره (تتمة) جزم صاحب الاستقصاء بجلد أسقامها للتهائم وللزكوى احتمال أنها كالأذى في حرمة
 أسقامها لها ورأى بها قطع السرقة (ويقطع) أي الإمام وجوبا بعد طلب المالك وثبوت السرقة (سكوع
 عين بالغ) ذكره كان أو أوشى (سرق) أي أخذ خفية (ربيع دينار) أي مئقال ثم بها مضروبا وأحاطا وإن غفل
 من معشوش (أو يمتعه) بالذهب المضروب الخالص وأن كان الربع نجاسة فلا يقطع بكونه ربع دينار لمصلحة أو
 ما حلت لا يساوى ثم بها مضروبا (من جزى) أي موضع يحرز فيه مثل ذلك السرور في حرزها ولا يقطع بما لا يحرز فيه
 من حرز كقوله لا يملكه وإن تعلق به محور هن ولو اشترك اثنين في أخراج نصاب فقطع بقطع واحد منها وخرج بسرق
 منها لو اختلس متعديا ألحقت أو انتهت مستعدة القوة فلا يقطع بها للغير الصحيح وهو لا مكان دفعهم بالسلفان
 وغيره بخلاف السارق لا أخذه خفية فشرع قطعه زجرا (لا) حال كون المال (مقصوبا) فلا يقطع شارقة من جزى
 الغاصب وإن لم يعلم أنه مقصوب لأن مال كماله لم يرض بالحراره (أو) حال كونه (قبة) أي في مكان مقصوب فلا يقطع
 أيضا بسرقه من جزى مقصوب لأن الغاصب ممنوع من الإحرار به بخلاف نحو منسأجر ومعار ومختلف الحرز
 باختلاف الأموال والأحوال والأوقات فحرز الثوب والتفقد الصندوق والفعل والامتعة الدكاكين وغيره خارج من
 حرزوم بمسجد أو شارع على متاع ولو بثوبه يحرز له لأن وضعه بقر به بلا ملا حظ قوي يمنع السارق بقوة أو
 استغاثة أو انقلت عنه ولو بقلب السارق فليس يحرز له (ويقطع بمال وقب) أي بسرقه بمال موقوف على غيره
 (و) مال (مسجد) كبابه وساربه وقنديل زينة (لا) بنحو (حصره) وقناديل تسريح وهو محرم لأنها أعدت
 للارتفاع بها (ولا بمال صدقة) أي زكاة (وهو مستحق لها) بوصف فقر أو غيره ولو لم يكن له حق كفقير أخذ مال
 صدقة وليس غار مالا صلاح ذات البين ولا غار يقطع لا بقاء الشبهة (و) لا بمال (مضالج) كبيت المال وإن كان
 غنيا لأن له فيه حقالا ذلك قد يصر في عماره الساجد والرباطات فينتفع به الفنى والفقير من المسلمين (و) لا
 بمال (بعض) من أصل أو فرع (وسيلة) الشبهة استحقاق النفقة في الجملة (والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر)
 أي بسرقه ماله بالحرز عنه (فإن عاد) بعد قطع عنه إلى السرقة ثانيا (ف) يقطع (رجله اليسرى) من مفصل الساق
 والقدم (ف) إن عاد ثالثا يقطع (يئة اليسرى) من كوعها (ف) إن عاد رابعا يقطع (رجله اليمنى) من كوعها (ف) إن عاد
 قطع ماضيه (عزير) ولا يقتل ومأزوى من أنه يقطع قتلته منسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال بل ضغفة
 الدار قطنى وغيره وقال ابن عبد البر إنه منكر لأصله ومن سرق مرارا لا يقطع لم يلزمه إلا حد واحد على
 المعتد فتكفى غيبته عن الكل لا اتحاد السبب فتدأ حلت (وتثبت) السرقة (رجلين) كسائر العقوبات غير
 الزنا (واقراي) من سارق بعد دعوى عليه مع تفصيل في الشهادة والأقرار بأن تبين السرقة والسرور منه وقدر

المسروق والجور بتعيينه (و) ثبت السرقة أيضا خلافا لما اعتمد جمع (يمين زدة) من المدعى عليه على المدعى
لأنها كباقر اير المدعى عليه (وقبل رجوع مقر) بالنسبة لقطع بخلاف المال فلا يثبت رجوعه فيه لأنه حق آدمي
(ومن قر بقوله تعالى) أي بوجها كزنا وسرقه وشرب خمر ولو بعد دعوى (فلقاين) أي يجوز له كما
في الروضة وأصلها لكن نقل في شرح مسلم الإجماع على نذبه وحكاه في الخبر عن الأصحاب وتخصيه بغيرهم
اللقاين بالجواز حرمة على غيره قال شيخنا وهو محتمل ويحتمل أن غير القاضي أولى منه لامتناع التلقين عليه
(تقرير) له (برجوع) عن الإقرار أو بالانكار فيقول لملك فأخذت أو أخذت من غير حرز أو ما علمت حرزا
لأنه ^{عنه} عز من المأزر وقال لمن أقر عنده بالسرقة فما أخالك سرقته وخرج بالتعريض التصريح كاذب جمع عنه
أو أخذه فبأنه لا يثبت له الأمر بالكذب وبمحرم التعريض عند قيام البينة ويجوز للقاضي أيضا التعريض
بالشهادة بالتوقف في حد الله تعالى إن رأى المصلحة في السر والافلا وبذلك لا يجوز له التعريض ولا لهم
التوقف إن ثبت على ذلك ضياء السروق أو حد الغير كحد القذف (خاتمة) في قاطع الطريق لو علم الإثم
محققا يجهون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا عززهم وجوباً بحسب وغيره وإن أخذوا القاطع المالك ولم يقتل
قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاقب رجله اليمنى ويده اليسرى وإن قتل قتل حتماً وإن عاقب مئذنته القود
وإن قتل وأخذ نصيباً قتل ثم صلب بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه ثلاثة أيام حتماً ثم يترى وقيل يقيم وجوباً بحق
يهرى ويسيل صديده وفي قول يصلب حياً قليلاً ثم يترى يقتل
فصل في التعزير (ويعزّر) أي الإثم أو نائيه (لمصيبة لا حد لها ولا كفارة) سواء كانت حقاً لله تعالى
أم لآدمي كباشرة أو جنية في غير فرج وسب أو بفسق بحدف وضرب بغير حق (غالب) وقد يصرع التعزير بلامتصاف
كمن يكتسب باللهو الذي لا مصيبة فيه وقد يتنفي مع انتفاء الحد والكفارة كصغيرة صدرت ممن لا يعرف بالشرب
لحديث صحبة ابن حبان أيقنوا ذوي الحيات غير أنهم إلا الحدود وفي رواية لا يقر لهم وفترهم الشافعي رضي الله
عنه بمن ذكر وقيل هم أصحاب الضائير وقيل من يندم على الذنب ويؤوب منه وكقتل من زناه بآله على
ما حكاه ابن الرضا لأجل الحية والغضب ويحل قتله باطلاً وقد يجمع التعزير الكفارة كجامع حليته في شهر
رمضان ويحصل التعزير (بضرب) غير مبرح أو وضع وهو الضرب بجميع الكف (أو حلس) حق عن الجماعة
أو توبيخ بكلام أو تعزير أو إقامة من مجلس ونحوها مما زأها التعزير مجتناً وقد لا يخلق لحية قال شيخنا
وظاهرة حرمة حلقها وهو غنما يحى على حرمة التي عليها أكثر التاجرين أما على كراهة التي عليها المشيخان
وآخرون فلا وجه للمنع إذا زأه الإمام انتهى ويحت أن ينقص التعزير عن أربعين مبرحة في الخبر وعن عشرين
في غيره (وعز زاب) أو أن علا وألحق به الزافعي فلا تم وإن عقلت (وما ذونه) أي من أذن له على التعزير كالعلم
(صغيراً) أو صغيراً بار نكاحاً مائلاً لا يلق زجر المصاعن سوى الأخلاق والجمع تعزير للتعلم منه (و) عزّر (زجج)
زوجه (لحقه) كنشورها لا يخلق الله تعالى وقضته أنه لا يضربها على ترك الصلاة وأفق بعضهم بوجوبه
والأوجه كما قال شيخنا يجوز له وللسيد تعزير ررقه لحقه وحق الله تعالى وأما عزّر من مبرح بغير مبرح فإن
لم ينفذ تعزيره إلا بمرح ترك لأنه مملك وغير مملك وسئل شيخنا عبد الرحمن بن زباد رحمه الله تعالى عن عب
مملوك عصى سيده وخالف أمره ولم يخدمه خدمة مثله هل سيده أن يضربه بضرباً غير مبرح أم ليس له ذلك وإذا
ضربه سيده بغير مبرح أو رفعه إلى أحد أحكام الشريعة فهل للحاكم أن يمتنع عن الضرب المبرح أم ليس له ذلك
وإذا امتنع الحاكم مثلاً ولم يمتنع فهل للحاكم أن يبيع العبد ويسلمه إلى سيده أم ليس له ذلك وبماذا يبيعه بمثل
المن الذي اشتراه به سيده أو بما قاله الله ومون أو بما انتهت إليه الرغبات في الوقت فأجاب إذا امتنع العبد من
خدمة سيده الخدمة الواجبة عليه شرعاً فلا يبيعه إن يضربه به عن لامتناع بضرباً غير مبرح إن أفاد الضرب الكد كور
وليس له أن يضربه بضرباً مبرحاً ويمتنع الحاكم من ذلك فإن لم يمتنع من الضرب الكد كور فهو كالمكلف من

شرب
ناوار

(قوله وضرب لغير
حق) وكسرة ما لا قطع
فيه ونزوير أي محاكاة
الخط وتحيين الكلام
على الناس ليدخل
عليهم أنه حق وهو باطل
وشهادة زور ومنع حق
مع القدرة عليه
وهو افة الكفار في
أعيادهم ونحوها ومك
الحيات ودخول النام
وأن يقول لآدمي يا حاج
فلان اه باجوري
ملخصاً

(٣) ويصح أنه وبينه فلهذا ملخصاً

العمل مالا يطبق بل لو لم يأت أذا ضربت البرح ر بما يؤدى الى الزهوق في مجاميع التحريم وافق القاضى حينئذ بان اداء
كلف مملوكه مالا يطبق انه يتابع عليه بغير التمثيل وهو ما انتهت اليه الرغبات في ذلك الزمان والسكان انتهى
(فصل في الصيال) وهو الاستطالة والتوثيق على الغير (عجوز) للشخص (دفع) كل (صائل) مسلم وكافر
مكلف وغيره (على معصوم) من نفس او طرف او منفعة او بضع ومقدماته كتفيل ومقتضاها ومال وان لم يتحول
على ما اقتضاء اطلاقهم كمنه يرتبوا اختصاص كجلبه مئة سواء كانت للدفع ام لغيره وذلك للحديث الصحيح ان
من قتل ذون دمه او ماله او اهله فهو مشبه بدمه ان له القتل والقتال اى وما يترى اليهما كالخروج (بل
يجب) عليه ان لم يخف على نفسه او عضوة الدفع (عن بضع) ومقدماته ولو من غير اقارب به (ونفس) ولو مملوكه
(قصد هاء كافر او يهيمه او مسلم غير محقون الدم) كزانه تحصن وتارك صلاة وقاطع طريق ستم قتله مخبر
الاستسلام لهم فان قصد هاء مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام له بل ليس الا امر به ولا يجب الدفع
عن مالا روي فيه نفسه (وليدفع) الصائل المعصوم (بالأخف) فلا خف (ان أمكن) كهراب فزجر بكلام
فاستغاثه او تحصن بحصانه فصر ببيده فبسط فبعضا فقطع فقتل لان ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة الا نقل
مع إمكان الأخف فمخالف وعدل الى رتب مع إمكان الا كفاء بدونها ضمن بالقود وغيره نعم لو التحم القتال
غيبها واشتد الأمر عن الصلح سقط مراعاة الترتيب وجعل رعاية الترتيب ايضا في غير الفاحشة فلوراة قد اوجب
في أخنية فله ان يدها بالقتل وان اندفع بدونه لا نه في كل لحظة متوافقة لا تستدرك بالانابة قاله الماوردي والرويان
والشيخ زكريا وقال شيخنا وهو ظاهر في المحض امل غيرة فالحجة انه لا يجوز قتله الا ان اذى الدفع بغيره الى مضي
زمن وهو متلبس بالفاحشة انتهى واذا لم يمكن الدفع بالأخف كان لم يجد الإيجوسيف فيضرب به اما اذا كان
الصائل غير معصوم فله قتله بلا دفع بالأخف لعدم عزيمته (فرع) يجب الدفع عن منكر كشراب مسكر وضرب
آلهم ووقل حيوان ولو للقتال (ووجب ختان) المرأة والرجل حيث لم يولدوا محتونين لقوله تعالى ان اتبع ملة
ابراهيم ومنها الختان اثنان وهو ابن ثمانين شهة وقيل واحد على الرجال وسنة للنساء وقيل عن أكثر العلماء
(بيلوغ) وعقل اذ لا تكلف قتلها فيجب بقتلها فور او عت الزر كشي وجوبه على ولي يميز وفيه نظر فالواجب
في ختان الرجل قطع ما يغطي عشفته حتى تكشف كلها والمرأة قطع جزء يقع عليه الاشم من اللحم الموجودة
بأعلى الفرج فوق ثقب التول شبهة عرف الديك وتسمى بالبطر بموعدة مفتوحة فمحممة مأكنة ونقل
الأردبيلي عن الإمام ولو كان ضعيف الحلقة بحيث لو خن يخيف عليه علم محسن الا ان يفت على الظن سلامته
ويبدب تعجيله سابع يوم الولادة فلا تبايع فان أخر عنه في الأربعين والأف في السنة المتابعة لانه وقت أمره بالصلاة
ومن مات بغير ختان لم يحن في الأصح وليس يظهر ختان الله كروا إخفاء ختان الأنثى وأما مؤنة الختان في مال
المحتون ولو غير مكلف ثم على من تلزم نفقته ويجب أيضا قطع سرة المولود بعد ولادته بعد غور انما وقت
إمسك الطعام عليه (وحرّم نفقت) أنف مطلقا (أذن) سبي طعام وصية على الأوجه لتعلق الخلق كما صرح به
الفرزالي وغيره لأنه لا يلام لم تدفع اليه حاجة وجوز الزر كشي واستدل بما في حديث شام زرع في الصحيح وفي فتاوى
قاضي خان من الحنفية أنه لا بأس به لأنهم كانوا يعملونه في الجاهلية فلم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي الرعاية للحنابلة يجوز في الصبية لغرض الزينة ويكره في الصبي انتهى ومقتضى كلام شيخنا في شرح المنهاج
جواز في الصبية لا الصبي لما عرفت أنه زينة مطلوبة في حقهن قدما وحديثا في كل محل له وقد جوز مالك ألفت
لهم بما فيه صورة المصلحة فكذا هذا أيضا والتعذيب في مثل هذه الزينة الداعية لكرهية الأزواج اليهن يستحل
محمدا ومقتضى تلك المصلحة فتأمل ذلك فانه مهم (تمه) من كان مع دابة تضمن ما أتلفته لكونها راء وان
كانت وحدها فالتلف زرعاً أو غيره نهار لم تضمن صاحبها ولا تضمن إلا أن لا يفرط في ربطها وابتلاف نحو هرة
طير أو طعاماً عهداً لثلاثها ضمن مالك كما يلا ونهاراً ان قصرت في ربطه وتدفع الهرة الضاربة على نحو طير أو طعام

٩٥ ليل

١٠١ ان الحسن الدمشقي

(قوله وهو) أى الصيال
ومثله للصاولة اه
وأدرج للصف في
الفصل حكم الحنان
وضان البهائم (قوله
بالأخف فالأخف) ولو
علم المصول عليه أن
الصائل لا يدفع عنه
إلا بالقتل من ابتداء
الأمر فهل له ابتداءه
بذلك أو يجب الترتيب
حسب الامكان وان لم
يخشيا حرره
(قوله ما أتلفته) أى
من نفس أو مال وأما
يضمن من كانت معه
لأنها في يده وعليه
تعهدا وحفظها ولان
فعلها منسوب اليه متى
كان معها وإلا نسب
لها كالكلب إذا أرسله
صاحبه وقتل الصيد
حل وان استرسل
بنفسه فلا اه

١١ ما في الرعاية

(١) قوله ويلزم المرسل إليه الرد فوراً أي متى تألف المرسل بصفة السلام أو قال له فلان سلم عليك بشرط أن يكون للمرسل قد أتى بصفة سلام ولا يضر الكلام السابق على نحو صيغة السلام من المرسل إليه أو الرسول أو منها وهل يضر سبق كلام المرسل بمحضرة المرسل إليه إذا تأخر تبليغ الرسول أو لا يضر فيتعلق الرد بقول الرسول فلان سلم عليك أو يقول لك السلام عليكم تدبراه (قوله فرض كفاية) أي في كل سنة لا فرض عين ولا لتعطل الحاش (قوله على مسلم) أي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار فخطب به المؤمنين دون غيرهم فلا جهاد على كافر ولو ذمياً لأنه يبدل الجزية لنذب عنه لا ليدب عنا اه ملخصاً من حاشية الشيخ الباجوري مع الشرح

(٢) والقروني
(٣) وتعلق بالقبول

الرسول التبليغ لأنه أمانة يجب أدائها وحمله إذا رضى بتحمل تلك الأمانة ما لو ردّها فلا وإن سكنت وقال بعضهم يجب على الوصي به تبليغه وحمله كما قال شيخنا أن قبل الوصية بلفظ يذلل على التحمل ويلزم المرسل إليه الرد فوراً باللفظ في الأرسال وبه أو بالسكينة فيها ويندب الرد على التبليغ والبداءة به فيقول عليك وعليه السلام للخبر المشهور ونحوه حكى بعضهم نذب البداءة بالمرسل ويجزم أن يبدأ به ذمياً وتبليغه وجوباً عليه إن كان مع تسليمه ويسن لمن دخل محلاً خالياً أن يقول السلام عالياً وعلى عباد الله الصالحين ولا يندب السلام على قاضي حاجة بول أو غائط أو جماع أو استنجاء ولا على شارب أو كل في فمه اللقمة لشغل ولا على فاسق بل بسن تركه على محاهر بفسقه ومتركب ذنب عظيم لم يمت منه ومبدع الأعداء أو خوف مفسدة ولا على مصل وساجد ومؤذن ومقيم وخطيب ومستمع ولا رد عليهم إلا مع تمنع الخطيب فإنه يجب عليه ذلك بل يكره الرد لقاضي الحاجة والمحامي والمستنحي ويسن للأكل وإن كانت اللقمة ميتة نعم تسن السلام عليه بعد التبليغ وقبل وضع اللقمة بغيره ويلزمه الرد ويسن الرد لمن في الحمام ومكة باللفظ والمصلحة ومؤذن ومقيم بالشارة والألفاظ القرائع أي أن قرأت الفضل ولا يجب عليهم ويسن عند التلاقي سلام صغير على كبير وماتن على واقف وراكب عليهم وقليلين على كثيرين فلو اندمجت في الظاهر مكرهه وقال كثير من جرم وأفق التووي بكرامة الانحاء بالرأس وتقبل محو رأس أو يداور جلي لا سيما نحو غنى حديث من توأمع لغيره ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك لنحو صلاح أو علم أو شرف لأن أبا عبيدة قبل بكه عمر رضي الله عنهما وأسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح أو علم أو ولادة أو ولاية مصحوبة بصيانة قال ابن عبد السلام أو لمن يرجى خيره أو يخشى شره ولو كافر أحق منه بتر أعظماً ومحرم على الرجل أن يخطب قدامهم له ويسن تقبل قادم من سفر ومعاينة الاتباع (كتشيت عاطس) بالنسبة (حمد الله تعالى) يترحمك الله أو رحمك الله وصغير بمقر محمد الله بنحو أضحك الله فإنه سنة على الكفاية إن سمع جماعة وسنة عينان جمع واحد إذا حمد الله القاطن المبرع تحت عظماءه بأن لم يتخلل بينهما فوق سكتة تنفس أو غنى فإنه يسن له أن يقول عقبه الحمد لله أفضل منه الحمد لله رب العالمين وأفضل منه الحمد لله على كل حال وخرج بقولي حمد الله من لم يحمده عقبه فلا يسن التشبث له فان شك قال يرحم الله من حمده ويسن تذكرة الحمد وعند توالي المطاس يشتم الثلاثون بدعوى الشفاء ويسر به الصلوة ويحمد في نفسه إن كان مشغولاً بنحو بول أو جماع ويشترط رفع يده عن كل بحيث يستحقه حاجته ويسن للمطاس وضع شئ على وجهه وخفض صوته ثمانية أمكنه وأحابة مشتمته بنحو تهديك الله وصلاح بالكلام بغير الله لكم للامز به ويسن المشاورة والتأويل مطاوعة واسترقاقه ولو في الصلاة يده اليسرى ويسن الحفاة الداعي بلسانك والحمد لله فرض كفاية (على) كل (مسلم) محكاف) أي بالغ عاقل لرفع القلم عن غيرها (ذكر) الضعيف المرأة عنه غالباً (حر) فلا يجب على ذي رفق ولو مكاتباً ومعتقاً وإن أذن له سده بنفسه (يستطيع له سلاح) فلا يجب على غير مستطيع كاقطع وأعمى وقايد معظم أصابع يده ومن به غرض بين أو مريض يعظم مسكنه وكعادهم مؤن ومزكوب في سفر فاصبر ذلك عن مؤنة من يكره مؤنته كما في الحج ولا على من ليس له سلاح لأن عادته ذلك لا نصرة به (وحرّم) على مدّ من مؤسّر عظمه من حال لم يؤكل من يرضى عنه من ماله أو حاضر (شهر) لجهاد وغيره وإن قصر وأن لم يكن محمّلاً أو كان الطالب علماً عامة حقوق الغير ومن ثم جاء في من القتل في سبيل الله بغير كل شئ والالدين (بلاذن غريم) أو ظن رضاه وهو من أهل الأذن ولو كان الغريم ذمياً أو كان بالدين رهن وثيق أو كفيل مؤسّر قال الأسوي في المهات إن سكوت رب الدين ليس بكافي في جواز السفر معتقداً في ذلك على ما فهم من كلام الشيخين هنا وقال ابن الرافعي والقاضي أبو الطيب والبديهي والقرويني لا بد في الحرمة من التصريح بالمنع ونقله القاضي إبراهيم بن ظهيرة ولا يجرم السفر بل ولا يمنع منه إن كان معسراً أو كان الدين مؤجلاً وكان قريب محلوله بشرط وصوله إلى المحل له فيه الفضة ثم هو مؤجل (و) حرّم السفر للجهاد وحج تطوع بلاذن (أصل) مسلم أب وأم وإن عالياً ولو أذن لمن

هو اقرب منه وكذا حرم بلاد اهل سفر لم تملك فيه السلامة لتجارة (لا) سفر (لعلهم قرص) ولو كفاية
كطلب التحو ودرجه القوي فلا يحرم عليه وان لم ياذن اذله (ولان دخلوا) اي الكفار (بلكة لثقت)
الجهاد (على اهلها) اي تمنع على اهلها ان يفتح على اهلها (والدفع) اي تمنع من ان يفتح على اهلها (الحال) اي اجناسهم
وتأثم للحرب فوجب الدفع على كل منهم بما يقدر عليه حق على من لا يلزمه الجهاد فهو فقير وولي ومدبر
وعبيد وامراؤ بها قوتهم بلا اذن ممن همز وتقدر ذلك لهذا الخطيب العظيم الذي لا يبدل لاهله ولا يبتاعان
تغناهم الكفار ولا يتمكنون من اجتماع وتأثم فمن قصد كافر او كفار وعلم انه يقتل ان اخذه فقله ان
يدفع عن نفسه عما امكن وان كان ممن لا يحرم ادعية لا متاع الاسلام لكافر (فدفع) واذالم يمكن ان
القتال وجوز اسرا وقتلا فله قتال واستسلام ان علم انه ان امتنع منه قتل واوتت للرافة فاحش ان اخذت والا
تمن الجهاد فمن علم وطنه ان اخذ فباعه بمشيه عليه الاسلام كايما اتفقوا ولو اسروا اضلوا تحت الوص
الهم بفوز اهل كل قادر على الاصله ان يرحى ولو قال الكافر اطلقني فاني كذا فاطلقه لئلا يرجع به على
الاسير الا ان اذن له في مفاذاته فرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع (و) تعين على (من دون مائة قصير منها)
اي من البلدة التي دخلوا فيها وكان كان في اهلهم كفاية لانهم في حكمهم وكذلك من كان على مائة القصير ان لم
يكف اهلها ومن يلزم فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وحرم) على من هو
يمن اهل فرض الجهاد (انصراف عن صف) بعد التلاقي وان غلب على ظنه انه اذا ثبت قتل له يد
الفرار من الزحف من السبع الوجات ولو ذهبت سلاحه وامكن الرمي بالحجارة لم يجز له الانصراف على
اتاقض خوفه وحرم تضمنه بانه اذا غلبت ظن الهلاك بالثبات من غير نكابة ففهم وجب الفرار (اذالم يريدوا) اي
الكفار (على مائتين) لآية وحكمة وجوب مصاراة الضعيف ان السلم بمقاتل على اخذى الحسنين الشهادة
والقوز بالقيمة مع الاخر والكافر يقابل على الموز بالقيمة فقط اما اذا زادوا على الثلثين كاتين وواحد عن
مائة فيجوز الانصراف مطلقا وعزم جمع مجاهدون الانصراف مطلقا اذا بلغ المليون اثنى عشر اقلها لخير ان
يقتل اثنى عشر القاتلين وقلوبه خضت الآلة ويحتمل ثابن الرادين الحديث ان الغالب على هذا العدو الظفر فلا
تفر من وجهه ففرار ولا لعدو كاهو واضح واما محرم الانصراف ان قاومتهم الامتحر فاقبال او متحيزا
الى جهة يستجدها على العدو ولو بعيدة (ورق ذراري كفار) وعبد مملوكين كاملين (بأسر) كما
يرق ذراري من قتلهم بالهري اي يصيرون بنفس الاسير قاءا ويكونون كشار اموال الفسحة ودخل في
الذراري الصبيان والجمان والنسوان ولا حدان وطني غانم او ابوة او سيدة امه في الفسحة ولو قبل اخذ الملك
لان فيها شبهة ملك ويقرز عالم بالتحريم لا جهل به ان محرم تقرب اسلامه او بغيره عن الكفار (فرع)
بحكم باسلامه بغير بالغ ظاهر او باطنا اما باللسان السلم ولو شاركه كافر في سبي واما بقاء اصوله وان كان
اسلامه قبل غلوه فلو اقر احداهما بالكفر بعد البلوغ فهم ومن ثم من الآن (ولامام) او امير (جباري) اسير
(كامل) يلوغ وعقل وذكورة وحرية (بين) اربع خصال من (قتل) بضرب الرقبة لا غير (ومن) عليه
بخلية سبيله (وفداء) باسرى ميتا او مال فيعتق وجوبا او بنحو سلاحا ويغادي سلاحهم باسرا نا على
الاوجو لا بمال (واسترقاق) بفعل الامام او نائبه وجوبا لا الاخط للمسلمين باجرا دمه ومن قتل اسير غير كامل
لزمه قيمته او كميلا قبل التخير فيه عزز فقط (واسلام كافر) كامل (بعد اسره) من القتل لخير
الصحيحين اميت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله فاذا قالوا ما غصصوا امي دماءهم واموالهم الا بحمها
ولم يذكروا وماله لانه لا يفتحه اذا اختار الامام رقة ولا صغار اولاده لعلهم باسلامهم تبعاله وان كانوا الجدار
الحرب او ارقاء واذ انموه في الاسلام وهم اسرا لم يرقوا لا متاعا طر الرق على من قارن اسلامه حرية ومن ثم
اجموا على ان الحرب السلم لا يسق ولا يشرق او ارقاءم يقتلهم ومن ثم لو ملك حرب صغيرا ثم حكم باسلامه
تبعه لاصله بخار شبهه واسترقاقه ويقتل الحيات في باقي الحاصل السابق من الن أو الفداء او الرق وتخل جواز

ع وان اذن له اهل اقرب
من المانع
مط تراج اعلان

(قوله فيجوز الانصراف
مطلقا) اي غلب على
الظن الهلاك أولا
(قوله اذا بلغ المليون
اثنى عشر اقلها) اي كا
كان ذلك في غزوة
هو اذن (قوله لخير ان
يقتل الح) قل قتل
مثل ذلك في غزوة
يو حين متجبا فكره
عليه الصلاة والسلام
هذه اقله فانزل الله
تعالى يوم حين اذ
اعجبكم الآية وتقدم
ان النبي صلى الله عليه
وسلم لم يهزموا بل
نصروا على عدوم
فأصبحوا ظاهرين

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

المقادير مع ارادة الاقامة في دار الكفر ان كان له ثم عشرة بامتناعها على نفسه ودينه (والاسلام) (فله) أي
 قبل أسير بوضع أندينا عليه (بضم د) أي نفسا عن كل مائة (ومالا) أي جميعه بدارنا وأودارهم وكذا أسير غنة
 الحزب الصغير والمجنون عند السبي عن الاسترقاق لا روجه فذا سبيت ولو بعد الدخول لقطع نكاحه حالا وإذا
 سبي زوجاته أو أحدهما أنفسه النكاح بينهما على ما علم في خبر من لم أسير غلة امتنعوا يوم أو طائس من وطء الثيبات
 المزوجات نزل والمصنات أي الزوجات من النساء الإمامية كآثانك حرمة الله تعالى للمزوجات الا الشبهات
 (فرع) لو ادعى أسير قد أرق في اسلامه قبل أسيره لم يقبل في الرق ويحتمل مسئلة من الآن ويثبت بشاهد
 واسرائين ولو ادعى أسيرا أنه مسلم فان أخذ من دارنا بصدق يعميه أو من دار الحرب خلا (وإذا أرق) الحزب
 (ومحله حرم) لم يزد في (لم يسقط) وسقط أن كان حربي ولو أقر من حربي من حربي أو غيره أو اشترى منه
 شيئا ثم أسلما أو أحدهما لم يسقط لزامه بعقد صحيح ولو أنقلب حربي على حربي يبيح أو غصه منه فأسلما أو
 أسلم التليف فلا ضمان لأنه لم يترحم شيئا بعقد حتى يستدام حكمه ولأن الحربي لو أنقلب مثالا لم يزد في علم بضمته
 فأولى مثل الحربي (فرع) لو قهر حربي دأبه أو غصه أو زوجه مثله وارفع الدين والرق والنكاح وإن
 كان المجهور كاملا وكذا إن كان القاهر بعضا للمجهور وإن كان ليس للقاهر بيع مهوره والبعض يمتنع عليه
 خلافا للمجهوري (مهمة) قال شيخنا في شرح المنهاج قد كثر اختلاف الناس ونالهم في الشراري والآراء
 المجلوبين من الروم والهنود وعاصل معتد مذهبنا فهم أن من لم يعلم كونه غصه لم يمتنع ولم يمتنع من شراؤه
 وسائر التصرفات فيه لا يخفى أن أسير النكاح له أو لا حربي أو دمي فانه لا يمتنع عليه وهذا كغيره لا نادر فان تحقق
 أن أخذ من مسلم بنحو سرق أو اختلاص لم يجر شيئا أو لا على الوجه الضعيف أنه لا يمتنع عليه فقول جميع متقدمين
 بظاهر الكتاب والسنة والإجماع على منع وطء السراري المجلوبين من الروم والهنود إلا أن يثبت من قسم الغنائم
 ولا خفي يمتنع على محله على ما علم أن الغنائم له المسلمون وأنه لم يسبق من أسيرهم قبول الاعتناء به فإخذ شيء من
 غله لم يجر وأما عند الأئمة الثلاثة في قولنا لا يمتنع بل زعم أناس القزاري أنه لا يلزم الإمام قسمة الغنائم ولا يمتنع
 وله أن يجرم بعض الغنائم لكن رده للصنف وغيره بأنه مخالف للإجماع وطريق من وقع عليه غصه لم يمتنع
 ردها المستحق علم الألفاظ كالمالي الضائع أي الذي لم يقع اليأس من صاحبه والأحكام بملك بيت المال فليس
 له فيه حق الظفر به على المعتد ومن ثم كان ما تعدد كما مر أن من وصل له شيء يستحقه منه حل له أخذه وإن عظم
 الباقيون نعم الزرع للمريد التبري أن يشرى ثانيا من وكلي بيت المال لأن الغالب عدم التخميس والباقي من
 معرفه مالكه يكون ملكا لبيت المال انتهى (تمت) يعنى رقيق حربي إذا هرب ثم أسلم ولو أبعد المحدث
 أو أسلم ثم هرب قبلها وإن لم يجر إلا لا يمتنع بان أسلم بعد هربه ثم هرب فلا يعنى لكن لا رد على شيده فان لم
 يعتقه باعه الإمام من مسلم أو دفع لبيده فمته من مال الصالح وأعتقه عن المسلمين والولاء لهم وإن أناب بعد
 المحدثه وشتر طرد من بجاء منهم البناخورد كرمكف ملبغا فان لم تكن له ثم عشرة محبوسا ورد والاراد عليهم بطليم
 بالتخليه يئنه وبين طالبيه بلا اجبار على الرجوع مع طالبيه وكذا لا رد على مجنون وصفا للاسلام أم لا وأمرأة
 وخنى أسلما أي لا يجوز ردهم ولو لحوا الأب لضعفهم ويقرمون لنا قبة رقيق أرث دون الحزب المرتد
 باب القضاء

① عامر من الغسل والرق
 والمعاداة

(قوله ويثبت) أي
 الإسلام قبل الأسر
 الذي بثوته يمتنع
 استرقاقه (قوله خلافا
 للمجهوري) أي القائل
 بأن له بيعه هكذا
 يؤخذ من سياق
 الشارح (قوله وصفا
 الإسلام الخ) أي عالم
 قبل أساما لعدم صحة
 اسلامهما إذ شرط
 الإسلام البلوغ والعقل
 (قوله على أن هذا في
 حاكم عالم الخ) عبارة
 عن شرح مسلم في
 حكم عالم أهل للحكم أن
 أسباب فله أجران
 باجتهاده وإصابته وإن
 أخطأ فله أجر باجتهاده
 في طلب الحق

② كغيره كغيره
 ③ كغيره كغيره
 ④ كغيره كغيره
 ⑤ كغيره كغيره

بالمدة أي الحكم بين الناس والأصل فيه قتل الإجماع قوله تعالى وأن أخذك بينهم بما أزل الله وقوله فاحكم بينهم
 بالقسط وأخبار كغير الصحيحين إذا حكم حكم أي أراد الحكم فاحكم ثم أصاب فلما أجبر أن وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ
 فله أجر وفي رواية بذلك الأولى فله عشرة أجور قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على أن هذا في حاكم عالم المجزئ
 غيره فأنهم يجمع أحكامه وإن وافق الصواب لأن إصابته اتفاقه وصح غير القضاة ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في
 النار وقضير الأول بانه ممن عرف الحق وقضى به والآخران بمن عرف وجار في الحكم ومن قضى على جهل وقضاياه

في التحذير عنه كخبر من جليل قاضي فقد دعي بغير سكن محمول على عظم الخطر فيه او على من ينكر له القضاء او محرم
 (هو) اي قوله من متدين صالحين له (فرض كفاية) في الناحية بل استقر في الكفایات حتى قال القزالي
 اية افضل من الجهاد فان امتنع الصالحون له منه ائتموا بتولية الامام او نازيه لا تحيد هم في اقله ففر من عينه عليه
 ثم على ذي شوكة ولا يجوز اخلاص مسافة المذوي عن قاض (اورع) لا بد من توليته من الامام او ما دونه ولو لم يكن تعيين
 للقضاء فان فقد الامام وتولى اهل الحل والعقد في البلد او بعضهم مع صالحين ولو ولاه اهل جانب من البلد
 صح فيه دون الآخر ومن صرح بالتولية لم يكن او قل ذلك القضاء ومن كسبه يقول واعتدت عليك فيه
 ويشترط القبول لفظا وكذا في اوراق الحاضر وعند بلوغ الخبر في غيره وقال مجمع تحفة ونشر طمحه في الرد ومن
 تعين في ناحية لزمه قبوله وكذا اطلبه ولو يئذل مال وان خاف من نفسه خالف فان لم يتعين فيها كره للقبول
 القبول والطلب ان لم يتعين الا فضل ومحرم طلبه بزيال صالح لو لم يفضول (وشرط قاض يكون له اهل الشهادات)
 كلم امان يكون مشاهدا مكلفا حرا اذ كرا عذلا لا سيما ولو بالصلاح بصير افلا تولي من ليس كذلك ولا اعمى وهو من
 يرى الشبهة ولا يمتثل الصورة وان قربت خلاف من غير ما اذ قربت بحث بغيرها ولو بكلف ومزيد تأمل وان
 عجز عن قراءة الكتاب واختار محبة ولا بد الا اعمى (كفاية) للقيام بتفصيل القضاء فلا تولي لمفعل ومحقق نظر
 سبكره او مرضي (مجهذا) فلا يصح توليه جاهل ومقلد وان حفظ مذهب امامه لم يخرجه عن ادرال غوايبه والجهل
 ممن تعرف باحكام القرآن من العام والخاص والمجمل والمبين والماثل والمطلق والمقتد والنص والظاهر والناهي والنسخ
 والمحدث والتشريع ويا حكام السجون التواؤم وهو ما عادت طرقه والاحاد وهو بخلافه والتصل بانصال روايه
 اليه بغيره وبسعي مقرر فروع او الى الصحابي فقط ويسمى الوقوف والمرسل وهو قول التايبي قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او قل كذا هو بحال الزاوة قوة او ضعف وما تواتر بالقوة واجمع اللفظ على قوله
 لا يثبت عن عده الناقله ولا الا كفاء تعدد امام عرفت صحة مذهبه في الخرج والتمديد ويخدم عند التعارض
 الخاص على العام والمقتد على المطلق والنص على الظاهر والحكم على التشريع والناهي والنسخ والمقتل والقوي على
 مقابله ولا يتجوز الا احكام في خمسة ائمة ولا خمسة ائمة حديث خلافا لغيرها وبالقياس بانواع الثلاثة من الخلق
 وهو ما يقطع في الفارق كقصاص ضرب بالو الدعي تافيه او الماوي وهو ما يتعد فيه انتهاء الفارق كقياس
 اخر اق مال النبي على اكله او الادون وهو محالا بعد فيه انتهاء الفارق كقياس الذرة على البر في الرابا جامع
 الظنم وبيان العرب كعه وعوا وصر فاق بلاغة وبقوا العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولو فبايكم فيه فقط
 لا محالة لهم قال ابن الصلاح اجماع ذلك كله انما هو شرط للمجهود المطلق الذي يفي في جميع ابواب الفقه اما
 مقتدا لا يحد ولا يحد امام خاص فابتن عليه غير معرفه قواعده اماميه وليراع منها ما راعه المطلق في قوانينه
 الشرع فانه ينع المجهود كالمجهود مع نص من الشرع ومن ثم لم يكن له عدول عن نص امامه كالا يجوز الاجتهاد مع
 النص اه (فان ولي سلطان) ولو كافرا او (ذو شوكة) غيره في بلدان انحصرت قوتها فيه (غير اهل) للقضاء
 كقتل وجاهل وفاسق اي مع علمه بنحوقه والابان ظني عدالة مثلا ولو علم فسقه لم توله فالظاهر كاحزابه
 شيخنا لا ينفذ حكمه وكذا الوراد فيسقه وار تكث ثمة فالجرح على رد فيه امر وجزم بعضهم بنفوذ توليته وان
 ولاه غير عالم بفسقه وكسبه وامر او واعمي (نقد) ما قلنا من التولية وان كان هناك المجهود عدل على المقتد
 فينفذ قضاء من ولاه للضرورة ولو لا لتعطل مصالح الناس وان نازع كثير من في الفاسق واطالوا وصوته
 الزر كفي قال شيخنا ومكذ كفي في المقتد بانه كان في المجهود والافقت توليه المقتد ولو من غير ذي شوكة وكذا
 الفاسق فان كان هناك عدل اشترطت شوكة والا فلا كانه ذلك قول ابن الرمة الحق انه اذا لم يكن من
 تصلح للقضاء نفذت توليه غير الصالح قطعا والاوجه ان قاضي الضرورة يقيضي بغيره ويحفظ مال الدين ويكسب
 ما لا يفي اخر خلافا للحضري وصرح جمع متأخرون بان قاضي الضرورة يلزمه بيان مستند في شأن احكامه ولا

① جامع / فرج باجاءان
 ② Bihil / Propriety

③ لما يوتدلى حكم
 ④ كره عند ود كفايكونان
 ⑤ كره ادون (في كبريان)

(قوله اما تولية الامام
 لاحدم الخ) واما
 ايقاع القضاء بين
 التازعين فرض
 عين على الامام بنفـه
 او نازيه واذا نراضا الى
 النائب فايقاع القضاء
 بينهما فرض عين عليه
 لا يجوز له الدفع اذا
 كان فيه تعطيل وتطويل

⑥ المما سبب وجود الفارق
 ⑦ المما سبب وجود الفارق
 ⑧ بين المقيس
 ⑨ المقيس عليه
 ⑩ سعا متهدي اع عايماد
 ⑪ داديك فورا ساجاج من
 ⑫ في متهود قضاء من
 ⑬ ولا
 ⑭ وما ذكر في القلعة من انه
 اذا ولاه سلطان اودو
 اع نزاع مشوكة لتفقد توليه

(قوله وان اطلق التولية) أي بأن لم يأذن له في الاستخلاف ولم ينه عنه وقوله استخلف أي ولو بعضه وقوله فيما لا يقدر عليه أي لحاجته إليه دون ما يقدر عليه ولو اطلق الاذن بان لم يعمم له في الاستخلاف ولم يخص فيستخلف مطلقا وان خصه بشيء لا يتعداه أو نهاه عن الاستخلاف لا يستخلف ويقتصر على ما يمكنه ان كانت توليته أكثر منه اهـ نقله مصححه من شرح المنهج ببعض زيادة **فائدة** يجوز نصب أكثر من قاض بمحل كبلد وان لم يخص كلامهم بمكان أو زمان أو نوع كالاموال أو الدماء أو الفروج هذا ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد اهـ من شرح المنهج

① مذهبه الماوراء

② يونس بن حكيم

مسنود (سوسونان مذهبه الماوراء)

يقبل قوله بحكمته بكذا من غير بيان مستند فيه ولو طلب الحكم من القاضي الفاضل تبين الشهود التي ثبت بها الأمر عزم القاضي بياهم والألم في حكمه (فرع) سدت للأمام اذا ولي قاضيا أن يأذن له في الاستخلاف وان اطلق التولية استخلف فيما لا يقدر عليه لا غير وفي الأصح (مهمة) بحكم القاضي باجتهاده ان كان مجتهدا أو اجتهاد مقلدا ان كان مقلدا وقضية كلام الشيخين أن المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقيل الماوراء وغيره يجوز وجع ان عبد السلام والاذري وغيرهما يحل الأول على من لم ينه رتبة الاجتهاد في مذهب امامه وهو المقلد الصنف الذي لم يتأهل للنظر ولا للترجيح والثاني على من له أهلية لذلك ونقل أن الرفع عن الاصحاب أن الحكم المقلد اذا بان حكمه محلي خلاف نص مقلده فيص حكمه وواقفة النووي في الرخصة والسبكي وقال العزالي لا ينقض وثيقة الرافعي بخلاف موضع وشيخنا في بعض كتبه (فائدة) اذا علمت العامي بمذهب كرمه موافقة والارادة المذهب بغير تغير من الاربع لا غير هاتين فله وان عمل بالأول الانتقال الى غيره بالكلية أو في مسائل بشرط ان لا يتغير الرخص بان يأخذ من كل مذهب بالاسهل منه فيفسق به على الاوجه وفي الحاد من بعض المحاطين الأولي لمن ابتلى بوسواس الأخذ بالآخف والرخيص كالأخذ بخرج عن الشرع والمضد الأخذ بالآخف كالأخذ بخرج عن الإباحة وان لا يفتقر بين قولين يشوبه منهما حقيقة صريحة لا يقول بها ثقل منها وفي فتاوى شيخنا المولى محمد امامنا في مسئلة ان يخرج على قضية مذهبه في تلك المسئلة وجميع ما يتعلق بها فيلزم ممن أعرف عن عين الكعبة وصلى الى جهتها مقلدا لابي حنيفة مثلا ان مسح على وضوءه من الرأس لا يقدر الناصية وان لا ينيل من بدنه بعد الوضوء وما أشبه ذلك والاحكام صلاته باطلة باتفاق الذهبين فلتفتن لذلك اهـ وواقفة العلامة عبد الله أبو تحريمه العدني وزاد فقال قد صرح بهذا الشرط الذي ذكرناه مخبر واحد من المحققين ومن أهل الأصول والفقه منهم ابن دقيق العيد والسبكي ونقله الاستوى في التمهيد عن العراقي قلت بل نقله الرافعي في العزير عن القاضي حسين انتهى وقال شيخنا المحقق ابن زباد رحمه الله تعالى في فتاوى بان الذي فيه من أمثلتهم أن التركت أقاربهم انما بمنتهى اذا كان في قضية واحدة في أمثلتهم انما توضحا ويكن تقليدا لا في حنيفة واقصه تقليد الشافعي ثم صلى فصلاته باطلة لاتفاق الامامين على بطلان ذلك وكذلك اذا توضأ ومسح بلا شهوة تقليد الامام مالك ولم يترك تقليد الشافعي ثم صلى فصلاته باطلة لاتفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب في قضيتين قال الذي يظهر ان ذلك غير قاض في التقليد كما اذا توضأ ومسح بعض رأسه ثم صلى الى الجهة تقليدا لا في حنيفة فالذي يظهر صحة صلاته لان الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيها محال لا يقال اتفقا على بطلان صلاته لا نأقول هم الاتفاق بشأن التركيب في قضيتين والذي فهمناه انه غير قاض في التقليد ومثله ما اذا قلد الامام احمد في أن المورة السواتان وكان تركه المضمضة والاستنشاق أو التسمية الذي يقول الامام احمد بوجوب ذلك فالذي يظهر صحة صلاته اذا قلده في قدر المورة لانهم لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي قضية واحدة ولا يقدح في ذلك اتفاقهم على بطلان صلاته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قاض في التقليد كما يفهمه تمثيلهم وقدر ايت في فتاوى البلقيني ما يقتضي أن التركيب بين قضيتين غير قاض انتهى ملخصا (تمة) يلزم احتياحا استفتاء عالم عدل عرف أهلية ثم ان وجد مقتضين فان اعتقد أحدهما اعلم ثمة ثمة قال في الرخصة ليس لمقت وعامل على مذهبا في مسئلة ذات وجهين أو قولين من ان يعتمد أحدهما بالنظر في خلاف بل يبحث عن ارجحهما بنحو تأخره وان كانا لواءا انتهى (وجوز فتوكم انتم) وعلوم غير خصومة كافي النكاح (رجلا أهلا لقضاء) أي من له أهلية القضاء والطلقة لا في خصوص تلك الواقعة فقط بخلاف ما اجمع متأخرين ولو لمع وجود قاض أهل بخلافه لال وضوءا غير أهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والآثار وغو في النكاح وان كان ثم مجتهد كما جزم به شيخنا في شرح المنهاج تبع الشيخين كريا لكن الذي أفتاه ان الحكم العدل لا يزوج الامع بقدر القاضي ولو غير أهل ولا يجوز تحكيم غير العدل

لو

مطلقا ولا يفيد حكم الحكم الا برضاها به كلفا لا سكو تابعي رضاء الزوجين معا في النكاح نعم يكفي شكوت البكر
إذا استؤذنت في التحكم ولا يجوز التحكم مع غيبة الولي ولو إلى مصادفة القصر إن كان غير قاصح خلافا لابن العباد
لأنه يثبت عن الغائب مخالفاً للحكم ويجوز له أن يحكم بغيره على الأوجه (ويعزل القاضي) أي يحكم بأن يعزل
بلوغ خبر العزل له ولو من عدله (و) يعزل (نائبه) في تمام أو خاص بان يبلغه خبر عزل مستخلفه له بالامام
المستخلفه إن أذن له أن يستخلف عن نفسه أو أطلق (لا) حال كون النائب نائباً (عن إمام) في عام أو خاص بان
قال للقاضي استخلف عني فلا يعزل بذلك وإما ان عزل القاضي ونائبه (خبره) أي يبلغه خبر عزل القاصح من
يعزل لا قبل بلوغ ذلك لعظم الضرر في نقصه أو قصته لو ان عزل مخالف الوكيل فانه يعزل من حين العزل ولو
قبل بلوغ خبره ومضى فعمله غير له علم بفساد حكمه إلا أن يرضى بحكمه فيما يجوز التحكم فيه (و) يعزل أي أيضاً كل
منهما بأحد أمور (عزل نفسه) كالوكيل (وجنوبي) وأغماؤه وإن قل زمنيها (وفسوق) أي يعزل بفسوق من لم
يعلم موثقه بنفسه أو الرائد على ما كان حال توليته وإذا زالت هذه الأحوال لم تعد ولايته إلا بتوليته بدف
في الأصح ويجوز للإمام عزل قاض لم يتعين بظهور خلل لا يقتضي أن يعزله ككثرة الشكاوى فيه وبافضل منه
وبمصلحة كتسكين فتبينوا أو عزله بغيره وإن لم يكن شئ من ذلك ثم عزله فلا ينفذ ولكن بعد
العزل أما إذا تعين بأن لم يكن من يفسد بغيره فحرم على موثقه عزله ولا ينفذ وكذا يجوز له بنفسه تجديده
بخلافه في غير هذه الحالة فينفذ عزله لنفسه وإن لم يعلم موثقه (ولا يعزل قاض بموت إمام) أعظم ولا ينعزل الله لعظم
شدة الضرر بتعطيل الحوادث وخرج بالإمام القاضي مخير عزله أو أنه يموت (ولا يقبل قول من هو في غير محله ولا يثبته)
وهم وخارج عمله (حكمت بكذا) لأنه لا يملك إنشاء الحكم حينئذ فلا ينفذ إقراره به وأخذ الزر كحق من ظاهر
كلامهم أنه إذا دأب على بطلان ما يملكها فلور وجع وهو مأخوذ من حق بالبلد أو عكسه لم يصح
قبل وفاته نظر قال شيخنا والنظر واضح بل لا يثبته فإنه إن عيشت عادة بتبعته أو عديها فذلك والآية
مأذكرة بقتصار على ما نص له عليه وأفهم قول النجاشي أنه في غير محله ولا يثبته ككثرة الشكاوى فيه
استدأحه بالولاية كما يحار وقت نظر القاضي ويبيع مال يميم وتقرر في وظيفة قال شيخنا وهو مظاهر (ك) لا
لا يقبل قول (مغزول) بعد انقضاء الولاية ويحكم بغيره فاقول مجلس حكمه حكمت بكذا لأنه لا يملك إنشاء الحكم حينئذ
فلا يقبل إقراره به ولا يقبل أيضاً شهادة كل منهما بحكمه لأنه يشهد بفعل نفسه إلا أن شهد بحكم حاكم ولا يعلم
القاضي أنه حكمه فتقبل شهادته إن لم يكن فاشفاقاً فان علم القاضي أنه حكمه لم يقبل شهادته كما لو صرح به وتقبل
قوله بمحكمه قبل عزله حكمت بكذا وإن قال بغيره فقد رتب على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم
نصاء هذه القرية أي المصورات طوالت من أرواحهم قيل إن كان مجتهداً ولو في مذهبه إمامه ولا يجوز للقاضي
أن يتبع حكم قاض قبله صالح القضاء (وليس القاضي بين الخصمين) وجوباً في إكرامهما وإن اختلفا شرفاً
وجواب سلامهما والنظر اليهما والاستماع للكلام وظلوا فقالوا وجه القيام فلا يحسن أخذها بشئ ومأذكرة ولو سلم
أخذها أنظر الآخر ويعتبر طول الفصل للضرورة وأقال له سلم ليحسبهما معاً ولا يفرح معهما وإن شرف بعلم أو
حرية الأولى أن يحسبهما بشئ بغيره (و) فرع (لو أزدحم مدعون قدام الأسبق فالأسبق لا سبق له جواباً كمن سبقه ومدعى
فيقتل من وجوباً سبق فإن استؤذنا أو جهل سابق أو فرع وقال شيخنا ومظاهر أن طالب قرض العين مع سبق
لوقت بخدم كالمسافر ويستحب كون محله الذي يقضي فيه فيستأجرها ويكره أن يتخذ السجدة مجلساً للحكم
صوتاً له عن اللغو أو ارتفاع الأصوات نعم إذا تفرق عند جأبه في قضية أو قضية فلا بأس بفصلها (و) حرم قوله
أي القاضي (هدية من لأعادة له ما قتل ولا ينفذ) أو كان له عادة بها ككثرة الشكاوى أو الوصف (أن كان في محله)
أي محل ولايته (و) تهدية (من له خصوصية) عده أو ممن أحسن منه بأنه شخصاً صام وكان اعتاده ما قتل ولا يتوكلها
على الأخيرة تذهب إلى البدل اليه وفي الأولى تحريم الأولوية وقد صحت الأخبار الصحيحة بتحريم هدايا القمالة (والأ)
بأن كان من عادته أنه يهدي إليه قبل الولاية ولو مرة فقط أو كان في غير محل ولايته أو لم يزد المدي على عادته ولا

① سواء فقد القاضي امر لا

(قوله وفسق) ويعزل
أيضا بمرض لا يرجى
زواله وقد عجز عنه عن
الحكم من ل ومثل
ذلك العمى والصمم
والنسيان إن أخذ
بالضبط لوجود النافي
ولأن القضاء عقد جائز
نعم لو عي بعد سماع
البينة وتعدّلها ولم
يخرج لإشارة فذحكه
في تلك الواقعة اه
مصححه ملخصاً من
شرح النهج وحاشيت
(قوله ككثرة الشكاوى)
ومثل ذلك عله اه

② كقولنا علم
③ دين سواه ذلك ما يرجع قاض
④ مترتبة

- (٩) لا يفسد بغيره
- (١٠) موقوف على غيره
- (١١) موقوف على الموقوف
- (١٢) موقوف على غيره

(قوله) وينبغي تفسيده
بما ذكر (أي بما إذا لم
يعرف للزحكي أن
الأخذ هو القاضي
وهذا حيث لم يتبين
المدفع إليه وبعبارة
والضمانة والضمانة
كالهدية وكذا الصدقة
كما قاله شيخنا والزكاة
كذلك كما قاله بعض
للتأخيرين أن لم يتبين
المدفع إليه والصارية
أن كانت مما تقابل
بأجرة فعلمها كالهبة
والأفلا كما يحسنه
بعض للتأخيرين
(قوله في حدود أو
تعزيز) أي اما تلك
كالكفاة والكفاة
فيقضى فيها بجله
كباقي حقوق الله للمائة
(قوله ولا يقضى
لنفسه) أولى منه
عبارة ولا ينفذ حكمه
لنفسه لأنه من
خصائصه عليه الصلاة
والسلام نعم يجوز له
تعزيز من أساء الأدب
عليه فيما يتصرف
باحكامه كقوله حكمت
بالجور ونحو ذلك
(١) في نسخة: تعزيز
(٢) أي عين الأدب
مخالفة الصلوة
(٣) ما في الورقة

حصوله حاضرة ولا مترقة فيه (جاء) قوله ولو جهز هاجر زوجه وليس له حاكم في جواز قبوله وبجها
رخص بعض شرع المنهج المترقة وعلم بما مر أنه لا يجوز عليه قبولها في غير عمله وإن كان ألم يدي بمن أهله عمله
تماما يستشعر بانها مقدمة لمصومته ولو أهدي له بعد الحكم حرم القبول أيضا إن كان تجارته له والأفلا كذا أطلقه
بعض شرع المنهج قال شيخنا ويتعين تحمله على من يتقارر أهدي اليه بعد الحكم وحيث حرم القبول والأخذ
بذلك ما أخذه فبذلك كماله إن وجد والأفلا كماله في الضمانة والضمانة وكذا الصدقة على الوجه وجوز له
السبكي في حليته قبول الصدقة بمن لا خصوصية له ولا عادة وخصه في تفسيره بما إذا لم يعرف التصديق أنه القاضي
وبحث غيره القطع محل أخذه الزكاة قال شيخنا وينبغي تفسيده بما ذكر وردد السبكي في الوقت عليه من أهل
عمله والذي سحبه في النذر أنه أن عنه باسمه وشرط القبول كان كالهبة له ويصح إراؤه عن دينه إذ
لا يشترط فيه قبول ويكره القاضي حضور الوجه التي خص بها وحده وقال يجمع بحرم أو مع جماعة آخرين ولم يفت
ذلك قبل الولاء بخلاف ما إذا لم يقصد بها خصوصاً كالو أخذت للجيران أو للملاء وهو منهم أو لعدم الناصر قال
في القاب يجوز لقبر القاضي أخذه بوجوب سبب النكاح إن لم يشترط وكذا القاضي حيث جاز له التحصير ولم يشترط
ولا طلب انتهى ونحوه نظراً (نفسه) يجوز لمن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير متعين للقضاء وكان عمله
تقابل بأجرة فإن يقول لا أخكم بيتكم الأبا جرة أو رزق على ما قاله يجمع وقال آخرون بحرم وهو لا يخط لكن
الأول أفقر (أو نقض) القاضي وجوباً (حكماً) لنفسه أو غيره إن كان ذلك الحكم (بخلاف نص) كتاب أو
سنة أو نص مقلد أو قاض جاز وهو ما قطع فيه بالحق الفرع للأصل (أو اجماع) ومنه مخالف شرط الواقف
قال السبكي ومما خالف فيذهب الأربعة يكال مخالف للاجماع (أو بمرحوم) من مذهبه فيظهر القاضي بطلان
ما خالف ما ذكر وإن لم رفع إليه بنحو نقضه أو بطلته (نفسه) نقل العرفي وابن الصلاح الإجماع على أنه لا يجوز
الحكم بخلاف الراجع على الذهب وصريح السبكي بذلك في مواضع من فتاويه وأطال وجعل ذلك من الحكم
بخلاف ما أنزل الله لأن الله تعالى أوجبت على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليد من قبلهم
يجب عليهم العمل به ونقل الحلال اللقي عن والده أنه كان يفتي أن الحاكم إذا حكم غير الصحيح من مذهبه
نقض وقال البرهان ابن ظهير وقضيه والحالة هذه فإنه لا فرق بين أن يعضده اختياراً لبعض التأخيرين أو بحث
(نفسه) اعلم أن الفتحة في المذهب للحكم والفتوى ما اتفق عليه الشيخان فتأخر به النووي قال في فرائده
الأكثر فلا غنى فلا ورع قال شيخنا هذا ما أطلق عليه المحققون التأخيرين والذي أوصى باعناده مشايخنا وقال
السنهودي ما زال يمشي بجناحه وصوتاً بالافتاء بما عليه الشيخان وأن تعرض عن أكثر ما خولفنا به وقال شيخنا
ابن زياد يجب علينا في الغالب نمارجحه الشيخان وإن نقل عن الأكثرين خلافة (ولا يقضى) القاضي أي
لا يجوز له القضاء (بخلاف غيره) وإن قامت به بينة كما إذا شهدت برق أو نكاح أو ملك من يملك خبرته أو
سكنوا بها أو عثم ملكه لأنه قاطع بطلان الحكم به بخلاف الحكم بالبطل محرم (ويقضى) أي القاضي ولو
قاضي ضروري على الأوجه (جله) أن شاء أي بظنه أو كيد الذي يجوز له الشهادة مستنداً إليه وإن استفاده قبل
ولا يتعين لا يقضى به في حدود أو تعزيز ثم تعالى كحد الزنا أو سرقة أو شرب الخمر في أسبابها أم لا حدود
الأميين فيقضى فيها سواء المال والقود وحده القذف وإذا حكم عليه لا بد أن يصرح بمسندته فيقول لم أعلم
أن له عليك ما ادعاه وقضيت أو حكمت عليك بجلي فإن ترك أحد هذين اللفظين لم ينفذ حكمه
كما قاله الأوزدي وبقوله (ولا يقضى لنفسه ولا) (بعض) من أصوله وفعده ولا يشركه في الشك ولو يقضى لكل
منهم غيره من إمام وقاض آخر ولو تابعت عنه دفعت للتمتع (ولو رآي) قاض وكذا أمته (ولو رآه) قاضاً أو
شهادته (أم يعمل به) في أمضاء حكمه ولا أداء شهادة (حتى يثبت) ما حكم أو شهد به لا مكان الزور ومشاهاة
الخط ولا يكتفى بتدكيره أن هذا خطه فقط وفيه ما أوجه إن كان الحكم والشهادة مكتوبين في ورقة مقصورة
عندهما ووثق به بخطه ولم يدخله فيه فإنه يثبت أنه حقيقته (وإنه) أي الشخص (يخلف على استحقاق) حق له على
المراد من الإجماع

غيره أو أدائه لغيره (أعتادا) على إخبار عدل و (على خط) نفسه على القمعة وعلى خط ماذونه وو كيله وشريكه
 و (مؤثره إن وثق بامتنه) بان علم منه أنه لا يتساهل في شيء من حقوق الناس اعتصاما بالقرينة (جنبيه)
 والقضاء المختص على أصل كاذب فقد ظاهر لا باطلا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشاهدني زور بظاهر
 العدالة لم يحصل بحكمة الحل باطنا سواء المالك والنكاح أم المالك على أصل صادق فبغض القضاء فيه باطلا أيضا
 قطعا وجاء في الخبر أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وفي شرح النهج للشيخنا و يلزم كراهة الحكم
 عليها بنكاح كاذب الكذب بل والقول إن قدرت عليه كالمضائل على البضع ولا نظر لكونه يفتقد الإباحة فإن
 أكرهت فلا تهم (والقضاء على غائب) عن البلد وإن كان في غير عمله أو عن المجلس يتوار أو يميز (جائز) في غير
 عقوبة الله تعالى (أن كان مدعى حجة ولم يلق هو) أي الغائب (مقر) بالحق بل ادعى بخفوه وأنه يلزمه تسليمه لهم
 الآن وأنه مطالب بذلك فإن قال هو مقيم وأما أقدم الحجة استظهر أن ينكر أو ليكتب هذا القاضي إلى قاضي
 بلد الغائب لم تستع حجة نصير معه بالمنا في السماع إذ لا فائدة فيها مع الإقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر وأقام
 البينة على دونه لا يكتب القاضي به إلى حاكم بلد الغائب بل يوفيه منه فيسمع وإن قال هو مقيم ونسمع أيضا إن
 أطلق (ووجب) إن كانت الدعوى بدين أو عين أو بصفة عقدا أو إقرار كان أحال الغائب على مدين له حاضر
 فادعى إقراره (تعلقه) أي الدعي يمين الاستظهار إن لم يكن الغائب متواريا ولا متعزرا (بعد) أقامه (بينه وبين
 الحق) في الصور والاولى ثابت (في ذمته) إلى الآن احتسبا للحكم عليه لأنه لو حضره لم يمازعه عما يترتب ويسترط
 مع ذلك أن يقول إنه يلزمه تسليمه إلى ما لا يعلم في شهوده قاذبا كفسق وعداؤه قال شيخنا في شرح النهج
 وظاهره كما قال البلقيني إن هذا الأباي في الدعوى بعين بل تخلف فتعالى ما يلق بها وكذا ينحو إقراره أما لو كان
 الغائب متواريا أو متعزرا فيقضي عليها بلا يمين لتقصيرهما قال بعضهم لو كان للغائب وكيل حاضر لم يكن قضاء
 على غائب ولم يجب يمين (كالو ادعى) شخصي (على) نحو (صبي) لولي له (وميت) لبيت له وارث خاص حاضر
 فإنه تخلف الأمر ما لو كان لثمن الصبي لولي خاص أو لبيت وارث خاص حاضر كامل اعتبر في وجوب التحليف طلبه
 فإن سكنت عن طلبها لم يعمد عرفه الحاكم ثم إن لم يطلبها قضى عليه بدونها (فرغ) لو ادعى وكيل الغائب على غائب
 أو نحو صبي أو ميت فلا يحلف بل يحكم بالبينة لأن الوكيل لا يتصور خلفه على استحقاقه ولا على أن موكله يستحقه
 ولو وقف الأمر إلى حضور الوكيل غلبه استيفاء الحقوق بالوكلاء ولو حضر الغائب وقال للوكيل أبرأني منك
 أو وفته فأنزل الطلب إلى حضوره ليحلف في أنه أبرأني لم يجب وأمر بالتسليم له ثم ثبت الأبراء بعد أن كان له به
 حجة لأنه لو وقف لتعذر الاستيفاء بالوكلاء نعم له تخلف الوكيل إذا ادعى عليه غلبة ينحو الأبراء أنه لا يعلم أن موكله
 أبرأه مثلا لصحة هذه الدعوى عليه (وإذا ثبت) عند حاكم (مائل على الغائب أو الميت) وحكم به (وله قال) حاضر
 في عمله أو دين ثابت على حاضر في عمله (قضاء) الحاكم منه إذا طلبه الدعي لأن الحاكم يقوم مقامه ولو باع قاض مال
 غائب في دينه فقدّم وأبطل الدين بآيات ابائه أو بنحو فسق شاهد أو استرداد من الخصم مما أخذه وبطل البيع للدين
 على الأوجه بخلاف الردياني (والأ) لكن له مائل في عمله ولم يحكم (فإن سأل الدعي انتهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب
 أحابه) وجوبه وإن كان المكتوب إليه قاضي ضرورية مسارعة قضاء حقه (فيشي إليه عيماغ يئنه) ثم في عدلها
 لم يحتج المكتوب إليه إلى تعديلها والاحتجاج إليه (ليحسمها ثم استوفى الحق) وخرج به أملة فلا يكتب به لأنه
 شاهد الآن لا قاض ذكره في القعدة وخالفه الدعي حتى واعنده البلقيني لأن عليه كفيلام البينة وله على الأوجه
 أن يكتب شماع شاهد واحد يسمع المكتوب إليه شاهدا آخر أو يحلفه ويحكم له (أو) يئنه إليه (محكما)
 إن حكم (ليستوفى) الحق لأن الحاجة تدعو إلى ذلك (والإنهاء أن يشهد) ذكرين (عندك بذلك) أي بما جرى
 عنده من نوب أو حكم ولا يكتفى بغير جليل ولو في مال أو هلال رمضان واستحب كتاب به مذ كرفه ما يعمد به
 الحكماء عليه من اسم أو نسب وأسماء الشهود وتاريخه والإنهاء بالحكم من الحاكم يعمد مع قرب المسافة وتعدها

١٤ ولا يحترم حلالا

١٥ ويحكم عارفاك وطن

١٦ في وقت الدعوى عليه

١٧ احتياطاً للمسلم عليه

من ذكر من الرارث الخاص والولي

١٨ لئلا يفرط حاله

١٩ هذا من لم يجب

٢٠ على

٢١ قاضي بلد الغائب

٢٢ قاضي بلد الغائب

٢٣ قاضي - راجع الآية

(قوله وسامع البينة لا يقبل الا فوق مسافة العدو الخ) وقيل العبرة بمسافة القصر لأن الشارع اعتبرها في مواضع لمادونها في حكم الحاكم والأظهر جواز القضاء على غائب في عسوبة الأدي قصاص وحد قذفه والأظهر منه في حد الله تعالى أو تضرره لأن حق الله تعالى مبني على المسامحة والعفو لاستغفاره تعالى بخلاف حق الأدي فانه مبني على التصديق للاحتياج اه باختصار

(قوله بخلاف التمسى) أى فصيح الدعوى منه وعليه لأنه ملزم لاحكامنا (قوله ولا يجوز للمستحق الاستقلال الخ) فلو خالف واستقل به اوقع للوقع في القصاص دون حد القذف نعم قال الماوردي وصرح بمشارخنا من وجبه التعزير أو حد قذف وكان في بادية بعيدة عن السلطان كان له استيفاؤه اه باختصار

- (١) لو كان له مال
- (٢) شتمه أو داهى
- (٣) لا يجاب بالقول
- (٤) واسم أن صمير الشأن

وسامع البينة لا يقبل الا فوق مسافة العدو أى اذ يسهل احضارها مع القرب وهي التي يرجع منها متكررا إلى محله فلا تقبل البينة مع القرب نحو من قبل الانهاء (فرع) قال القاضي وأقرؤه لو حضر الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لو فاء ذنبه به عند الطائفة للقاضي قيمة لقضاء الدين وأن لم يكن المال بمحل ولا به وكذا ان غاب بمحل ولا به كما ذكره الناج السكي والعزى وقالا بخلاف ما لو كان بغير محل ولا به لأنه لا يمكن ثباته عنه في وفاء الدين حينئذ وحاصل كلامهما جواز البيع إذا كان هو أو ماله في محل ولا به ومنه إذا خرجا عنها (مسحة) لو غاب أنسان من غير وكيل وله مال حاضر فأتى إلى محله أن لم ينفذ محضه لزمه بيعه إن تمكن طريقا لسلامته وقد صرح الأصحاب بأن القاضي إنما يستلظ على أموال الغائبين إذا أشرفت على الضياع أو مسست الحاجة إليها في استيفاء حقوقه ثبتت على الغائب وقالوا في الضياع فمبطل فان امتدت القيمة وعسرت الحاجة قبل وقوع الضياع لم يصح البيع وليس من الضياع اختلال لا يؤدي إلى تلف المظلم ولم يكن غار بالامتناع بيع مال الغائب لمجرد الصلحة والاختلال لا يؤدي إلى تلف المظلم ضياع نعم الحيوان ببيع الجرد تطرق اختلال إليه لحركة الروح ولا به ببيع على مالكه بحضرة إذا لم يتفق عليه ولو نهى عن التصرف في ماله امتنع إلا في الحيوان (فرع) عيسى الحاكم الأبق إذا وجدته عاظرا لسيده فان أبطل عبده باعه الحاكم وحفظ عنه فإذا جاء سيده فليس له من غير الثمن

(باب الدعوى والبيات)

الدعوى لغة الطلب والمبالغة التأنيت وهي عاخبار عن وجوب حق على غير عند حاكم وجمعها دعاوى بفتح الواو وكسرها كفتاوى والبيات الشهود متوابعها لأنهم يثبتون الحق وجمعها البيات أنواعهم والإمات فيها غير الصحيحين ولو سقطت الناس بدعواهم لا تبقى أناس كما رجاو أموالهم ولكن في الميكن على المدعى عليه وفي رواية البينة على المدعى واليمين على من أنكر (المدعى من خالف قوله الظاهر) وهو جراءة اليمين (والمدعى عليه من وافقه) أى الظاهر وهو طرف من تكلف والزام الاحكام فليس الحزب في مثل هذا الاحكام بخلاف الذي تم إن كانت الدعوى قودا أو حد قذف أو تعزير أو جبر ففما إلى القاضي ولا يجوز للمستحق الاستقلال باستيفاء المظلم الحظر فيها وكذا سائر العقود والفسوخ كالنكاح والرجعة وعيب النكاح والبيع واستثنى الماوردي من تعدى عن السلطان فله استيفاء حد قذف أو تعزير (وله) أى للشخص (بلا) خوف (فتنة) عليه أو على غيره (أخذ ماله) استقلال الضرورة (من) ماله مدبر له (مما طلي) به أو جاحده أو متوار أو متعزير وإن كان على الجاحد بيته أو رجا أقراره ولو رفته القاضي فلا ذنب له (لئلا يشك) إليه شيء أن سفيان أن تأخذ ما يكفها وتولدها بالمرووف ولأن في الرفع للقاضي مشقة وموتة وإنما يجوز له الأخذ من جنس حق ثم عند تعذر جنسه يأخذ غيره ويتعين في أخيه غير الجنس تقديم التعديل على غيره ثم إن كان الأخذ من جنس ماله يملكه ويصرف فيه بدلا عن حقه فان كان من غير جنسه فيبيعه الظاهر نفسه أو ما ذنبه لغيره لنفسه اتفاقا ولا لمحجوره لا امتناع تولى الطرفين والتمس هذا أن لم يستر علم القاضي به لعدم علمه ولا بيته أو مع أحد هما لكنه يحتاج لموتة ومشقة والأكثر طأذنه ولا يبيعه إلا بقدر البلية (ثم ان كان جنس حقه مملوكه) والإشترى جنس حقه ومملكه ولو كان ما للدين محجورا عليه فليس أو ميتا وعليه دين لم يأخذ الأقدار حصته بالمضاربة إن علم أو الإحتاط وله الأخذ من مال غريم عزمه أن لم يظفر بماله الغريم وجحد غريم الغريم أو ما ظن وإذا جاز الأخذ بغير إجاز له كسر باب أو قتل وقت جدار المدين أن تمكن طريقا للوصول إلى الأخذ وإن كان معة بيته فلا يضمنه كالمضارب وإن خاف فتنة أى مفسدة تفضي إلى عزمه كما خذما لو اطلع عليه وجب الرفع إلى القاضي أو عزمه لئلا يضمن الخلاص وهو لو كان ضالدين على غير محتج من الاداء طال به ليؤدي ما عليه فلا عمل أخذت له لأن له الدفع من أي ماله شاء فان أخذه شيئا لزمه رده وضمنه أن تلف بماله بوجده شرط التقاض (فرع) له استيفاء دين له على آخر جاحد له بشهود دين آخر له

١٥) بونو صاكي ع
١٦) نحو ح الخصم الى
ان يجيب صا صا الدعوى

١٧) نحو ما سارنا في شرف

١٨) طسا ووس حجة روم

(قوله انه) اي للفلس
وجد مالا اي فيتمتع
عليه وطاء الديون منه
(قوله وجب ذكر الجز)
ولا بد اذا كان سفيا او
عبدا من قوله نكحها
بذن ولي او مالك ولا
يشترط تعيين الولي
والشاهدين والدعوى
على المرأة تكون على
وليها المهر بناء على صحة
اقرارها به وهو على
الاصح اه

١٩) ط بيعة الدائع

عليه قضى من غير علمهم وله جعده من جعده اذا كان له على الجاحد مثل ماله عليه او كثر فيحصل التفاضل
للضرورة فان كان له ذون مالا اخر عليه فجعد من حقه بقدره (وشرط للدعوى) اي لصحتها حتى تسمع وتخرج
الى جواب (بقدر) خالص او مفشوش (او دين) مثل او متقوم (ذكر جنس) من ذهب او فضة (ونوع) وصحة
وتكسر ان اختلف بها غرض (وقدر) كما قدر من فضة خالص او مفشوشة اشرفية طالبا لها لان شرط
الدعوى ان تكون معلومة ومعلم وزنه كالدنيا لا بشرط التعرض لوزنه ولا بشرط ذكر القيمة في المفشوش
ولا تسمع دعوى دائن مفلس ثبت فله ان يوجب جعده مالا حتى يبين عليه كارت واكتساب وقدره (و) في الدعوى
(بين) تضبط بالصفات كجنوب وجواب (ذكر) (صفة) بان يصفها للدعي بصفات سلم ولا يجزئ ذكر القيمة فان
تلفت العين وهي متقومة وجب ذكر القيمة مع الجنس كبدية كذا (و) في الدعوى (بقرار) ذكر (جهة)
و (خود) (وحدود) اربعة فلا يكفي ذكر ثلاث منها اذ الم اتم الا بأربعة فان علم بواحد منها حكمي بل لو اغتت شهرة
عن محدوده علم بجب (و) في الدعوى (بنكاح) على امرأة ذكر صحتها وشروطه من نحو (ولي وشاهدين
عذول) (ورضاها) ان شرط بان كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الاطلاق فان كانت الزوجة امة وجب ذكر العجز عن
مهر خرقه وخوف العتق وان لم يمسحته خرة (و) في الدعوى (بقتل) كبيع وهبة ذكر صحتها ولا يحتاج الى
تفصيله كافي الشكاح لانه احوط بحكامه (وتلقو) الدعوى (بناقض) فلا يطلب من المدعي عليه نحو ابا
(كشهادة خالفت) الدعوى كان ادعى ملكا بسبب فذكر الشاهد سببا اخر فلا يسمع لناقياها الدعوى ونقضت
انه ظو اعادها على وفق الدعوى قبلت وبه صرح الحضرمي واقتضاء كلام غيره ولا تبطل الدعوى بقوله شهدي
في فسقة او متطلون فله اقامة ينة اخرى والحلف (ومن قامت عليه ينة) محق (ليس له تخلف الدعي) على
استحقاق ما ادعاه محق لانه تكليف حجة بعد حجة فهو كالظن في الشهود نعم له تخلف الدعي مع البينة باساره
على ان له مالا ما طاولوا ادعى نفسه متفق طاله كاداه او ابراهمه او شر ائتمه فيخلف على نفى ما ادعاه الحقم
لاحتال ما يدعيه وكذا لو ادعى نفسه عليه فحق شاهده او كذب ولا يتوجه تخلف على شاهده او قاض
ادعى كذبه قطعا لانه يؤدي الى فساد عام ولو نكل عن هذا اليمين تخلف الدعي عليه وبطلت الشهادة (و) اذا
طلب الامتثال من قامت عليه ينة (امثلة) القاضى وجوب الكفيل والاف بالتزيم عليه ان خيف خرة (ثلاثة)
من الأيام (لياني بدافع) من نحو اداه او ابراهه ويمكن من سفره ليحصره ان لم يزد للدة على الثلاث لا يتكلم
الضرر فيها (ولو ادعى رقي بالغ) عاقل مجهول النسب (قال انما خرة امالة) ولم يكن قد اقر له بالملك قبل وهو غرض
(خلف) فيصدقي يمينه وان استخدمه قبل انكاره ويجري عليه البيع مرارا او تداوله الايدي لموافقته الاصل
وهو الخرة ومن ثم قدمت ينة الرقي على ينة الخرة لانه الاولى صفة ثابتة علم بنقلها عن الاصل وخارج بقولي
امالة مالم قال اعنتني او اعنتني مني باعني لك فلا يصدق الا بينة واذا ثبتت خرة الاصلية بقوله رجعت مشربو
على باعه بشيئة وان اقر له بالملك لانه بناء على ظاهر اليد (او ادعى رقي صبي) او مجنون كبير (ليس في يده)
وكذبه صاحب اليد (لم يصدق) (لا بحجة) من بينة او علم قاض او بينة مردودة لان الاصل عدم الملك فلو كان
المسيبي حبيده او بيد غيره وصدقة صاحب اليد خلف لخطر شأن الخرة بماله بقرق لقطعة ولا اثر لانكاره اذا بلغ لان
اليد بحجة فان عرق لقطعة لم يصدق الا بينة (فرع) لا تسمع الدعوى بدني مؤجل اذ الم يتعلق بها الزام ومطالبة
في الحال وتسمع قول البائع للبيع وقت وكذا بينة ان لم يصرخ حال البيع عليه والامتنع دعواه لتخلف
المشترى انه بناء على وهو مظلمة
(فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به) (اذا اقر الدعي عليه ثبت الحق) بلا حكم (وان سكت عن الجواب
غائره القاضى به) وان لم يسأل الدعي (فان سكت فكسرك) فترضى عليه اليمين (فان سكت) ايضا ولم يظهر
شبهة (فناكل) فخلعت الدعي وان انكر أكثر شرط انكار ما ادعى عليه واجزائه ان يجزأ (فان ادعى) عليه
شكوك فيكون ما ادعى عليه

(عشرة) مثلاً (لم يكف) في الجواب (لا يلزم مني) العشرة (حتى يقول ولا يصحها وكذا تحلف) ان توجهت اليه
 عليه لأن مدعيها مدعى لشكل جز منه فلا بد أن يطابق الإنكار واليمين دعواه فان حلف على نفي العشرة واقتصر
 عليه فكل عماد وكذا في حلف المدعى على استحقاق ما دون العشرة ويأخذ لأن النكول عن اليمين كالأقرار
 (أو ادعى) (مألاً مضافاً للشب) كما قرنتك كذا (كفاه) في الجواب (لا تستحق) أنت (على ثبوت) أولاً يلزم مني
 تسليم شيء إليك ولو اعترف بمواضعي مسقطاً لثبوت البينة ولو ادعى عليه ودينه فلا يكفي في الجواب لا يلزم مني
 التسليم بل لا تستحق على ثبوتك وتحلف كما أجبنا لطابق الحلف الجواب ولو ادعى عليه مثلاً فانكر وطلب منه اليمين
 فقال لا أحلف وأعطى كمال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تحليفه (فرع) لو ادعى عليه ثبوت فقال ليست لي أو هي
 لرجل لا أعرفه أو لا بني الطفل أو وقت على الفقراء أو مسجد كذا وهو ناظر في حاله لا يصح أنه لا تقتصر على الخصومة
 عنه ولا تبرع العين منه بل تحلف المدعى أنه لا يلزمه التسليم له من رجاء أن يقر أو يسكن فيحلف المدعى وتثبت له
 العين في الأولين والبدل للتحكوة في البقية أو قيم البينة أو قيمة البينة ولو أصر المدعى عليه على سكوت عن
 جواب المدعى فما كل إن حكم القاضي بنكوله (وإذا ادعى) أي اثنان أي كل منهما (ثبوتاً في يد ثالث) لم يثبت
 إلى أحدهما قبل البينة ولا بعدها (وأما) أي كل منهما (بينة) (بمسقطاً) لتعارضهما ولا مرجح فكان عكس البينة
 فان أقر ذو اليد لا حده قبل البينة أو بعدها رجعت يمينته (أو ادعى ثبوتاً) (يدها) (وأما يمينتين) (لهم ولها) إذا
 ليس أحدهما أولى به من الآخر أما إذا لم يكن يداً حيداً وشهدت بينة كل واحد بالكل فيجعل بينهما وحمل التساقط إذا
 وقع تعارض حيث لم يثبت أحدهما بمرجع والإقدم وهو ثبوت الملك ثم المدعى المدعى أو لمن أقر له أو استقل له
 منه ثم شاهدان مثلاً على شاهد ويمين ثم سبق ملك أحدهما بذكر من أو يان أنه ولد في ملكه مثلاً ثم بذكر
 سبب الملك (أو ادعى ثبوتاً) (يد أحدهما) (نصر فأواماً) (قد يثبت يمينته) من غير يمين وان تأخر تاريخها
 أو كانت شاهدة أو يميناً وبينة الخارج شاهد يمين أو لم يثبت سبب الملك من شر أو غيره ترجيحاً لبينة صاحب اليد
 يمينته ويسمى الداخل وان حكم بالأولى قبل قيام الثانية أو يثبت بينة الخارج سبب ملكه نعم لو شهدت بينة الخارج
 بانه اشتراه منه أو من بانه مثلاً قدمت لطلان اليد حينئذ ولو أقام الخارج بينة بان الداخل أقر له بالملك قدمت ولم
 تنفع بينته بالملك إلا أن ذكرت اشتغالاً بمكان من القر له إلى هذا (إن أقامها بيمينته الخارج) بخلاف مالو أقامها
 قبلها لأنها إنما تسمع بعدها لأن الأصل في جانه اليمين فلا يبدل عنها مادامت كافية (فرع) لو أزيلت يمينته بيمينته
 ثم أقام بينة بملكه مستنداً إلى ما قبل إزالته واعتذر بيمينته فهو له أو جعله لهم بيمينته وقدمت إذ لم تزل إلا
 لعدم الحجوة وقد ظهرت فيتمس القضاء لكن لو قال الخارج هو بملكك اشترى منك فقال الداخل بل هو بملكك
 وأقاما يمينتين بما أقام الأقدم الخارج ترجيحاً ليداع علم بيمينته باسئغال الملك وكذا قدمت يمينته لو شهدت أنه ملكه وأما ودعه
 أو آخره أو أعاره لداخل أو أنه غصبه أو بانه منده وأطلقت بينة الداخل ولو تداعباً أو أراضاً وداراً لأحدهما
 تمنع فيها أو الحمل أو الزرع قدمت يمينته على البينة الشاهدة بالملك أطلق لا نفراده بالاتفاق فلا بد له فان اختص
 التناع بيمينته فاليد له فيه فقط ولو اختلف الزوجان في أمتعة البيت ولو بعد الفراق ولا يمين ولا اختصاص لأحدهما
 يدين لكل تحلف الآخر فاذا اختلفا جعل بينهما وان صلح لأحدهما فقط وأحلف أحدهما يميناً لو كانوا اختص باليد
 وحلف (وترجع) البينة (تاريخ سابق) فلو شهدت البينة لأحدهما المتنازع عن يمين يمينتهما أو يميناً أو لا يدين
 أحدهما بملك من سنة إلى الآن وشهدت بيمينته أخرى فلا خير بملك لها من أكرم من سنة إلى الآن كسنتين فترجع
 يمينته إلى الأكثر لأنها أثبتت الملك في وقت لا تعارض ضافية الأخرى ولصاحب التاريخ السابق حجة زيادة حادثة من
 يوم ملكه بالشهادة لأنها أقوا من ملكه وإذا كان لصاحب التاريخ المتأخر حجة بيمينته أعادة قدمت على الأصح
 ولو ادعى على عين يمينته غير أنه اشترىها من زيد من سنة سنتين فأقام الداخل بينة أنه اشترىها من زيد من سنة
 قدمت يمينته الخارج لأنها أثبتت أن يد الداخل عادة بشرائه من زيد متاراً بملكه عنه ولو أخذ تاريخهما وأطلقتا

- (١) قوله أو قيم المدعى
- (٢) الخ أي فهو غير فان
- أراد سلامته من اليمين
- أقام البينة وان شئت
- عليه البينة فعليه اليمين
- (قاعدة) اليمين في
- الاثبات على البت مطلقاً
- وفي النفي كذلك ان
- كان على نفي فعل نفسه
- أو عبده أو دابته الذين
- في يده وان لم يكونا
- ملكه ولا فصل نفي
- العلم قوله وان تأخر
- تاريخها أي تاريخ بينة
- من الشيء يمينه أمساكا
- ومن الشيء يمينه تصرفاً
- (١) مقدم يمينه صاحب
- اليد
- (٢) لعل الساكنة أو انه
- أولاً بيمينته غصبه منه
- (٣) أو ادعى بيمينته يد الداخل
- (٤) بيمينته من سنة
- (٥) دين أو غيره
- (٦) وعلم اندويني من عام
- كله الأخير
- (٧) فافهم أي منصرفاً أو حكم
- (٨) تسلسل من تاريخ وتعلق
- اليد من عام إلى آخره
- آية

أولاً خذ ما قدم ذواليد ولو شهدت بينه وبينك أمس ولم تعرض للتحال لم تسمع كما لا تسمع دعواه بذلك حتى تقول
 ولم يزل ملكه أو لا تعلم له من لا أو تسمع سببه كان تقول اشتراها من خصمه أو أقله أمس لأن دعوى الملك
 السابق لا تسمع فكذا البينة ولو قال من يريده عين اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به بينة فقالت زوجة
 البائع منه هي ملكي تعوضها منه من منذ شهرين وأقامت به بينة فان ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم
 بها لها ولا قيمت يدي من هي صيده الآن (و) ترجع (بشاهدين) وشاهد وامرأتين وأربع نسوة فبما يقبلن فيه
 (على شاهد مع عين) فلا جماع على قبول من ذكر دون الشاهد واليمين (لا) ترجع (زيادة) نحو عدالة أو عدو
 (شهود) بل تمارضان لأن ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا على
 أربع نسوة (ولا) بينة (مؤرخة على) بينة (مطلقة) لم تعرض لزوج من الملك حيث لا بد لأحدهما واستويا
 على أن لكل شاهد من لم يبين الثانية مثبت الملك فتمارضان نعم لو شهدت أحدهما بدين والأخرى بالبراءة
 رجعت بينة البراءة لأنها مما تكون بعد الوجوب ولا ضل عدم تعدد الدين ولو شهدت بينة بألف وبينه بألفين
 رجعت ألقان ولو أنبت إقراره بدين فثبت زيدا إقراره بأنه لا شيء له عليه لم يؤثر لأجل حدوث الدين بعد
 (فروع) لو أقام بينة بملك دابة أو شجرة ومن غير تعرض للملك سابق بتاريخ لم يستحق ثمرة ظاهرة ولا ولد منفصلة
 عند الشهادة ويستحق الحمل والتمر غير الظاهر عند هاشم الألام والاصل فإذا تعرضت للملك سابق على حدوث
 ما ذكر فيستحقه ولو اشترى شيئاً فأخذ منه حبة غير إقراره رجوع على بائعه الذي لم يصدقه ولا أقام بينة بأنه
 اشتراه من المدعي ولو بعد الحكم به باليمن بخلاف ما لو أخذ منه بإقراره أو بحلف المدعي بعد نكوله لأنه القصر ولو
 اشترى ثياباً أو قرآنه من مدعي محرم الأصل وحكم له أن يرجع ثمنه على بائعه ولم يضر اعتراؤه برفقه لأنه معتد به
 على الظاهر ولو ادعى شراء عين فشهدت بينة بملك مطلق قبلت لأنها شهدت بالمقصود ولا تناقض على الأصح
 وكذا لو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدت له به مع سببه لم يضر وإن ذكر شيئاً وهم سبباً آخر ضرر ذلك للتناقض بين
 الدعوى والشهادة (فروع) لو باع داراً ثم قامت بينة حسنة أن أباه وقفها عليه ثم على أولاده أن يترعت من الشري
 ورجع ثمنه على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من العلة إن صدق البائع الشهود والاولى وقصر فإن مات مضرراً
 حصرت لأقرب الناس إلى الواقف قاله أرفي كالف قال (فروع) يجوز الشهادة بل يجب إن احصر الأمر فيه بملك
 الآن للعين كدعاة استصحا بالماضي من إرث وشراؤه وغيرهما اعتماداً على الاستصحاب لأن الأصل البقاء والحاجة
 لذلك والاعتبارات الشهادية على الأملاك السابقة إذا تطاول الزمن وحمله إن لم يصرح بأنه اعتماداً على استصحابات
 والالام تسمع عدلاً كثر (ولو ادعى) أي كل من اتبعه (شيئاً يكره) فان أقام به إلا حدهما ينال إليه
 ولا تخير بحليفه (و) إن ادعى شيئاً على ثالث (أقام كل) منها (بينه أنه اشتراه) منه وسئل عنه (فان اختلف
 فبأيهما حكم للاستصحاب) منها (تاريخاً) حالاً لأن منها زيادة على (والا) اختلفت ثمارهما بأن أطلقنا أو أحدهما أو
 أرختا بتاريخ مشترك (مقطعة) لاستحالة انحصارهما في التاريخ أو أحدهما فواضح والأختلاف لسبب بيان وجهان
 عليه باليمن البينة ولو قال كل منهما أو كليهما في يد المدعي عليه بملكه بكذا وهو فلكي والآل تسمع الدعوى
 فانكروا وأقاموا بينة بما أقالاه وطالباه باليمن فان أخذت ثمارهما شقطناً وأما اختلفت رزمة الثمن ولو قال آخر ذلك
 ألبت بشروطه فلا يقال بل أجرتني بجميع الدار بعشر وأقاما بينة بينهما شقطناً فاحالاه ثم فسح المقعد (تبينة)
 لا يكفي في الدعوى كالمشهد أدود كذا الشراء الأمع ذكره ذلك البائع إذا كان غير ذي يد أو مع ذكر يد وإذا كانت
 اليد لو رعت منه ثياباً (ولو ادعوا) أي ألزمتهم أو بعضهم (مألاً) عينا أو ديناً أو منفعة (لمؤرهم) الذي
 مات (وأقاموا شاهداً) بالمال (وحلف) معه (بعضهم) على استحقاق مؤرته الكل (أخذ نصيبه ولا يشاركه فيه)
 من جهة البينة لأن الحجة تمت في حقه وحده وغيره فادرك عليها بالحلف وأن عين الإنسان لا يعطى بها غيره فلو كان
 يبيع الورثة شيئاً أو غائباً حلف إذا بلغ أو حضر وأخذ نصيبه بلا إعادة دعوى وشهادة ولو أقر بدين لم يمس فأخذ

١٠ شهادت خلاف لبروحي زوجة

١١ ما رجع منه من ملك

١٢ ثمره ظاهرة

١٣ كما ولد منفصلة

بستان

(قوله لان دعوى

الملك السابق لا تسمع

فكذا البينة) قال في

الاشباه الا في مسائل

وعد منها ما ذكره

الشارح ثم قال ومنها

الشهادة بأن هذه

الثمره حصلت من

شجرته في ملكه وان

هذا الغزل حصل من

قطه والفرخ من

بيضته والحبر من

دقيقه ولا يشترط هنا

ان يقول وهو في

ملكه كما شرطناه في

الدابة اه باختصار

١٤ بستان ٧٠

بعض ورثته قدر حصته ولو غير دعوى ولا اذن من حاكم فللمتعة من حاكم ولو اخذ احد شر كانه في دار او
منعها ما تحت من اجرتها لم يشارك فيه بقية الزنة كما قاله شيخنا
(فصل في الشهادات) جمع شهادة وهي اخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص (الشهادة لرمان) أي
ثبوتها بالنسبة للصوم فقط (رجل) واحد لا امرأة وخنى (ولنا) ولو ايط (أربعة) من الرجال يشهدون أنهم
رأوه اذ دخل مكلفا مختارا تشفته في قرحها بالزنا قال شيخنا الذي يشتهر أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان الا
ان ذكره اخدم فيجب سؤال الباقي لاختال وقوع تناقض يقطع الشهادة ولا ذكر رأينا كالمزود في الكحلة
بل يسن ويكفي للاقرار به اثنان كغيره (ولما) عينا كان اودينا او منعة (وما قصد به ثمال) من عقد مالي
او حق مالي (كبيع) وحالة وضمان ووقف وقرض وبراء (ورهن) وصنع وخيار وأجل (رجلان) أو رجل
وامرأتان أو رجل وبعين (ولا يثبت شيء مامرأتين وبعين) (ولغير ذلك) أي ما ليس بمالي ولا يقصد منه مال من
عقوبة الله تعالى كعشر بوسنة أو لادمي كقود وحقذفي ومنع ارب كان ادعى بقية الورثة على الزوجة
أن الزوج خالفها حتى لا يثبت منه (ولا يظهر للرجل عاقل كساج) ورجم (وطلاق) سحر او معلق وقسط
نكاح وبلوغ (وعتق) وموت واعسار وقرض ووكالة وكفالة وشهر كقود وديعة وصا بقود وقضاء عدة
بأشهر ورؤية هلال غير رمضان وشهادة على شهادة واقراء بما لا يثبت الا برجلين (رجلان) لارجل وامرأتان
لما روى مالك عن الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا
في النكاح ولا في الطلاق وقيس بالمد كوراث غيرها بما يشاركها في المعنى (ولما يظهر للنساء) غالبا
(كولادة وحيض) وبكارة وثبوته وورضاع وعنف امرأة تحت ثيابها (أربع) من النساء (أورجلان) أو رجل
وامرأتان (لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من
ولادة النساء وعيوبهن وقيس بذلك غيره ولا يثبت ذلك برجل وبعين وسئل بعض اصحابنا عما اذا شهد رجلان
أن فلانا بلغ عمره ثمان عشرة سنة فشهدت أربع نسوة أن فلانة اليه وولدت شهر مولده او قبله او بعده بشهر
مختلف يجوز تزويجها اعتمادا على قولهم أولا يجوز الا بعد ثبوت بلوغ نفسها برجلين فاجاب نعم الله به نعم
يثبت ضمنا بلوغ من شهدن بولادتها كما يثبت النسب ضمنا بشهادة النساء بالولادة فيجوز تزويجها باذنها المحكم
يلوغها شرعا انتهى (فرع) لو اقامت شاهدا باقرار زوجها بالدخول كفى حلفا معه ويثبت للزوجة او اقامته هو
على اقرارها به لم يكف الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليس بمالي (وشترط في شاهدين كافي وخبرته
ومروءة وعدالة) وتقط فلا تقبل من صبي ومجنون ولا ممن بهرق أو من لا يميز ولا لانه لا حياة له ومعنى
لا حياة له قول ما شاء وهي توفي الا دناس عرفا فبقية قطها الا كل والشرب في التوق والتقى فيه كاشفارة أو
بذنه لغير سوقي وقلة الخلية بحضرة الناس واكثر ما تصحك بينهم أو لفت بظنهم أو رقص خلاف قليل الثلاثة
ولا من فاسق واختار جمع بينهم الا ذرعى والعزالي واخرون قول بعض المالكة اذا فقدت العدالة وعق القسق
فقط الحاكم بشهادة الامم فلا مثل للضرورة والعدالة تتحقق (باحتاب) كل (كبرية) من انواع الكبار كالقتل
والزنا والقذف به وكل الربا ومال اليتيم واليمين القموس وشهادة الزور ونحو الكيل او الوزن وقطع الزرع
والفرار من الزحف بلا عذر وعقوق الوالد وغيص قدر دينار ونفوت مكتوب يؤخر كاذب وعذوانا
ونعمو وغيرها من كل جريمة تؤذي قلة اكثر ان من تكلم بالدين ورقة الديانة (و) احتساب (اصرار اهل صغرى)
او صفات بان لا تمل طاعة صفارة فمى ارتكب كبيرة بطلت عدا الله مطلقا او صغيرة او صفار ذوام عليها أولا
مخالفا لمن فرق فان غلب طاعته صفارة وهم وعادل ومتى استويا او غلبت صفارة طاعته فمى فاسق والصغيرة
مكنتظار الاجنبية وليسها ووطر جميعه وجر السليم فوق ثلاث وبيع خمر وكسر جلي ثوب حرير وكذب لا حد
فيه ولعن ولو لم يمتد او كافر وبيع معصية بلا ذكر عيب وبيع بغير حق الكافر ونحوه قاضي الحاجة النكبة

(قوله اخبار) هذا هو
الصيغة والحق هو
الشهود به والشخص
هو الشاهد والغير هو
الشهود عليه (قوله
بلفظ) أي لا غير فلا
تأتي الاشارة هنا لما
قدمناه لك ان اشارة
الأخرى مثل تقطع الا
في ثلاثة أشياء جمعت
في قوله :
اشارة الاخرى مثل تقطع
فيها عدا ثلاثة لحدقه
في الحث والصلاة والشهادة
تلك ثلاثة بلا زيادة اه
(قوله وشترط في شاهد
الح) قال في الاشياء
قاعدة كل ما شرط في
الشاهد فهو معتبر
عند الأداء لا التحمل
الا في النكاح اه (قوله
وعدالة) استغنى بها
عن التصريح بالاسلام
ويشترط أيضا فيه
اتقاء التهمة وبه
صرح في النهاج فلو
زاده شارحا لكان
أولى وزاد في حج كونه
ناطقا رشيدا اه
⑤ الأمتل ١٤٦ الأمتل
تم فستق ١٤٦ فستق
الأمتل ١٤٦ فستق
⑥ من القس ١٤٦ فستق

بشرجه و كنفه العوز وفي الحلو و عتقا و لقب بزي لصحفه الشهرة و عتق و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز
 على أنها تكبره بما فيها من الوعد الشديد بمحمول على غيبة أهل العلم و حملة العلم أن لعموم البؤى بها وهي غير كرك
 ولو عجزوا بإشارة غير ذلك المحض و العتق و عتق و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز
 شامة جملها و مكررة إن لم يمكن فيه شرط مالي من الجانبين و أحدها و نفوت صلاة ولو من جانبين بالاشتغال به
 أو لعب مع معتقد غير ممو و إلا فخرام و محمل ما جاء في ذلك من الأحاديث والآثار على ما ذكره و تسقط مروة من
 بدأومه فترد شهادته و هو حر أم عند الأئمة الثلاثة مطلقا و لا تقبل الشهادة من معتقل و محمل نظر و لا أصم في
 مسموع و لا أعمى في شمس كباقي من التقط حفظ العاقل الشهود عليه عروفا من غير زيادة و فيها لا نقص
 قال شيخنا و من عجز لا يجوز بالشهادة بالمعنى نعم لا يهمل فجواز التعبير بأحد الرذقتين عن الآخر حيث
 لا إهام (و) شرط على الشاهد أيضا (عدم تهمة) يجوز بيع اليه أو إلى من لا تقبل شهادته له أو دفع ضرة عنه (فرد)
 شهادة (الرفقة) و لو تم كتابا أو لغيره له مات وإن لم تستغرق تركه الذنوب بخلاف شهادة غيره مع الواسع و كذا
 العتق و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز
 لا على أحدهما بشي و إذا لزمه و لا على أبيه بطلاق ضرر أو موطا قاتلا و تهمته عتق أمم جميع فتقبل بتمامها كلفه في
 شهادة خفية أو بعد دعوى الصرفة فان ادعاء آلات لعدم نفقة علم تقبل شهادته للتمه و كذا لو ادعت أمة قال
 ابن الصلاح لو ادعى الفرج على آخر يدعي بغيره فأنكر فشهد به أو الوكيل قبل و أن كان معه تصديق أبوه و قبل
 شهادة كل من الزوجين و الأخوين و الصديقين لا آخر (و) ترك الشهادة (بما هو محل تصرفه) كأن و كنفه العوز
 أو وصي فيه لا يثبت بشهادته و لا يثبته على الشهود و به لو شهد به بعد عتقه و لم يكن مختصم قبله قبلت و كذا لا تقبل
 شهادة و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز
 الوكيل على الواع فانكر المشتري أو اشترى فادعى أجنبي بالبيع فله أن يشهد له أو كلفه بأن له عليه كذا أو بأن
 هذا مثله ان جاز له أن يشهد به لبايعه و لا يكره أن يكره و صوت الأذرى على ما ظننا لأن فيه توصلا للحق بطريق
 متبجح و كذا لا تقبل براءة من ضمة الشاهد أو أصله أو قرعته أو عبده لأنه يدفع به القرم عن نفسه و عمن لا تقبل
 شهادته (و) ترك الشهادة (من عتق) على عتق عتق و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز و كنفه العوز
 من يكره أن يشهد عليه و بالغ في خصوصيته علم بجته قبلت شهادته عليه (تنبيه) قال شيخنا ظاهر كلامهم قبولها
 من ولي العتق و بوجه ما نه لا يلزم من عداوة الأب عداوة الابن (فائدة) حاصل كلام الروضة و أصلها أن من
 قذف آخر لا تقبل شهادته كل من عدا على الآخر و إن لم يطلب العتق و كذا من ادعى على آخر أنه قطع عليه
 بالطريق و أخذ ماله فلا تقبل شهادته أحدهما على الآخر قال شيخنا يؤخذ من ذلك أن كل من نسب آخر إلى
 فسق أو قضي وقوع عداوة بينهما فلا تقبل الشهادة من أحدهما على الآخر نعم يترك النظر فيمن اغتات آخر
 بمقتضى يجوز له عتقه و أن أنبت الشبب المحوز لذلك (فرع) تقبل شهادة كل متدعي لا تكفره يذعنه
 عن ابن سب الصلابة رضى الله عنهم كافي الروضة و ادعى الشبكي و الأذرى أنه غلط (و) ترك (من متكلم)
 بشهادته قبل أن يسألها و لو بعد الدعوى لأنه تمتم نعم لو أعادها في المجلس بعد الاستشهاد قبلت (ال) في شهادة
 حصة وهي ما يشهد بها حصة فتقبل قبل الاستشهاد و لو بعد الدعوى (في حق موك كدقة) تعالى وهو مما لا تأثر
 برضا الآدمي (كطلاق) رجعي أو بائن (و عتق) و استيلاء و نسب و عتق عن قود و بقاء عتق و انقضائها و بلوغ
 و إسلام و كفر و وصية و وقف كحججه كالموقوف لمسجد و ترك صلاة و صوم و زكاة بأن يشهد بتركها و حریم
 رضاع و مصاهرة (تنبيه) انما تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهدا ثمان أن فلانا عتق عبده أو أنه
 أخو فلان من الرضاع لم يكف حق بقول أنه يشترقه أو أنه يربى بشكاحه و خرج بقولي في حق افتدائي حق
 الآدمي كفود و حذو قذف و بيع فلا تقبل شهادة الحسبة و كذا في حد الزنا و قطع الطريق و السرقة (و تقبل)

٧٧ قال يكونان متصرفين فأنونا له

١ ما ذكر من عدم رد الشهادة على أبيه بطلاق الصهر

١١ والآلة قبلت اء شهادته

(قوله حيث لا إهام) قال

جع كاشير إليه قولهم

لو قال شاهد وكله أو قال

قال وكله و قال الآخر

فوض إليه أو أنا به قبل

أو قال واحد قال و كلت

و قال الآخر قد فوضت

إليه ليقبل لأن كلا من

إليه لفظا مغايرا للآخر

و كان الفرض أنهما اتفقا

على اتحاد اللفظ الصادر

منه و لا فلامانع أن كلا

سمع ما ذكره مرة

و يحرى ذلك في قول

أحدهما قال القاضي

ثبت عندي طلاق فلانة

و آخر ثبت عندي طلاق

هذه هي تلك فانه يكتفي

اتفاقا اه ع

١١ مشهور عليه

١٢ و الوادى للحال

١٣ فارا فادو

١٤ من شهادة الوكيل بما ذكر

١٥ وهو: اى عدم الشخص

١٦ دين جديدا لا

١٧ اولى به عزمه

لعمري

(قوله الرجوع عن
اقراره) قال حج ولا
يخالف هذا قولهم من
لمن ظهر عليه حد أي الله
أن يأتي الامام ليقيمه
عليه لفوات السرلان
المراد بالظهور أن يطاع
على زناه مثلاً من لا يثبت
الزنا بشهادته ويسن له
ذلك أما حد آدمي أو
القول له أو تعزيره فيجب
الاقرار به أي توفي منه
ويسن لشاهد الأول
الستر ما لم تكن المصلحة
في الاظهار اه باختصار
(قوله ولا أعمى في مرنى)
قال م ر أورد البلقيني
صوراً قبل فيها شهادة
الأعمى على الفعل منها
أثرنا إذا وضع يده على
ذكر داخل في فرج
امراة أو صبى فأمسكها
ولزمها حتى شهد عند
القاضي بما عرفه بمقتضى
وضع اليد فهذا أبلغ من
الرؤية ومنها الغصب
والاتلاف الى آخر
مأذ كره

⑤ حديث سنان صيفنا
⑥ في نسخة لا يحملها
وراهم حسن الشهادة

الشهادة (من فاسق بعد توبه) حاصله قبل القرعة وطلوع الشمس من مغربها (وهي تديم) على مصيبة من
حيث أنها مصيبة لا تخوف عقاب لو اطلع عليه أو لم يمتعالي (ب) شرط (اقلاع) عنها حالاً أن كان متلبساً أو معتزلاً
على معاودة ذنبها ومن الاقلاع رد النصب (وعزم أن لا يعود) الهاماتاني (وخرج عن ظلامه آدمي) من مال
أو غيره فيؤدي الزكاة المستحقها ويرد النصب إن بقي ثوبه إن تلفت لم تحفه ويمكن منه حتى القود وحده
الهدف من الاستيفاء أو يبرئ منه المستحق لا يخبر المصالح من كانت لأخيه عند مظنة في عزم أو مال
فليست حله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فإن كان له عمل نحو خدمة بقدر مظنته والأخذ من سبب
صاحبه فحمله عليه وشمل العمل الصوم كما صرح به حديث مسلم خلافاً لما استأه فاذا تندر رد الظلمة على
المالك أو وارثه القاضى بغيره فان تعذر صرقها فما شاء من المصالح عند انقطاع خبره بنية القرم له إذا وجد
فان اعتبر عزم على الأداء إذا استرقان ما تجله أنقطع الطلب عنه في الآخر أن لم يعص بالترابسة فالمرحوم
من فضل الله الواسع توبه في المستحق ويشرط أيضاً في صحة التوبة عن اخراج ضلالة أو حقوم عن وجهها
نقضاءها وان كثر أو عن القذف أن يقول القاذف قدني باطلاً وأنا نادى عليه ولا أعود اليه وعن النيه أن
يستجلبها من الغتاب إن بلغه ولم يتعذر بموت أو غيبه بطولته ولا كفى النذر والاستغفار له كالحامد واشترط
تاجع متقدمون أنه لا بد من التوبة من كل مصيبة من الاستغفار أيضاً واعتمد البلقيني وقال بعضهم يتوقف في
التوبة من الزنا على استحلال زوج الزنى بل إن لم تحف فتنه والافلتصرغ الى الله تعالى في ارضائه عنه وحمل
بعضهم الزنا على ليس فيه حق آدمي فلا يحتاج فيه الى الاستحلال والأوجه الأول ويسن للزاني كسك مرتكب
مصيبة السر على نفسه بأن لا يظهرها لغيره أو يتركها أو يحرقها فان هذا حرام قطعا وكذا
يسن لمن أقر بشي من ذلك الرجوع عن اقراره وقال شيخنا من غاب وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو
الاطلاق في الآخر على الأصح (و) بعد (استبراء) من حين توبه فاسق ظهر غيبه لا يفتية وهو يبرئ
لغيره ببول شهادة أو عود ولا تده فاعتر ذلك بقوى دعواه وانما قدرها الأكرهون بسنة لأن الغفوة لا رتبة في
نهيح النفوس بشواها أن لا تفتاد أمضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سيرته وكذا لا بد في التوبة من
خارج الروعة من الاستبراء كذا ذكره الأصحاب (فرغ) لا يفتح في الشهادة بغيره فروض نحو الصلاة والوضوء
به اللحن يؤد بها ولا توقف في الشهود به إن عاد وحزم فيجوز الشهادة ولا قوله لا شهادة لي في هذا إن قال نيفت
أو أمكن حكاية الشهود به بعد قوله وقد اشتهرت بدياته ولا يلزم القاضي استفساره أن اشتهر بفسقه ودياته بل
يسن كتفرقة الشهود والآخر الاستفسار (وشرط) لشهادة بغيره كزنا وغصب ورضاع وولاد (أبصار)
لأنه مع قاعله فلا يكفي فيه الشاع من الغير ويجوز تعمد نظر فرج الزاني في التحمل شهادة وكذا امرأته
لأنها (و) الشهادة (بقولي كعقيد) وقسح واقرار (هو) أي اجاز (ومع) لقائله حال صدوره فلا يجب
خفيه أو ضم لا سمع شيئا ولا أعمى في مرنى لأن سداد طرق التميز مع اشتباه الأصوات ولا يكفي سماع شاهدين وراء
حجاب كواهن علم موقوفه لأن ما أمكن أدراكه بأحدى الحواس لا يجوز أن يمتثل فيه بقليل من لجواز اشتباه الأصوات
نحو قول شيخنا نعم لو علمه ببيت وحده وعلم أن الصوت من في البيت جاز اعتداده صوتيه وإن لم يره وكذا لو علم اثنين
ببيت لا ثالث لهما وسمعها تعاقدان وعلم الوجع منهما من القابل له لهما مالك البيع أو نحو ذلك فله الشهادة
بما سمعه منها اه ولا يصح تحمّل شهادة على من يفتقر اعتماداً على صوته كالأب لا تحمّل بغيره في ظلمة اعتماداً عليه
لا اشتباه الأصوات نعم لو سمعها فتملق به للمالي القاضي وشهد عليها جاز كالأعمى بشرط أن تكشف ثيابها للعرف
القاضي محصورتها وقال جمع لا ينفك شكاح متقبية إلا ان عرفها الشاهدان أسماء ونسباً وصورة (وله) أي
للشخص (بلا مقارن من شهادة على نسب) ولو من ثم أو قبيلة (وعتق) ووقف وموت (ونسكاح) وذلك
بشامع أي استفاض (من جمع يؤمن كذبه) أي تواطؤهم عليه كمنهم يقع العلم أو الظن القوي بحرم
ولا يشترط خبرتهم ولا ذكرهم ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول أشهد أنه أنت

وَكَلَنَكَ فِي كَذَا وَآخَرَ قَالَ بَانَةٌ قَوْصَتُهُ إِلَيْكَ أَوْ شَيْدًا وَاحِدًا بِاسْتِغْنَاءِ الدِّينِ وَالْآخِرُ بِالْأَبْرَادِ مِنْهُ فَلَا يُلْقِيَانِ لِنَهْيِهِ
 قَالَ يُشْبِعُ مَتَابَعًا أَتَمَّ الزَّجْدَ لَوْ شِئِدَ وَاحِدٌ بِبَيْعٍ وَالْآخِرُ بِأَقْرَابِهِ أَوْ وَاحِدٌ بِمَلِكٍ مَا أَدْعَاهُ وَآخِرُ بَأَقْرَابِهِ الدَّخِيلُ بِهِ
 لَمْ تَلْقَ شَهَادَتَهُمَا فَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا وَشَهِدَ كَالْآخَرِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ أَنْ يَخْتَصِرَ الْأَمْرَيْنِ وَمَنْ يَدْعِي بِطَلْقٍ وَأُطْلِقَ
 فَشَهِدَ لَهُ وَاحِدًا وَأُطْلِقَ وَآخَرَ نَهَى عَنْ قَرْضٍ نَبَتَ أَوْ شَهِدَ لَهُ وَاحِدًا بِأَيْدِي مَيْبِيعٍ وَآخَرَ بِأَيْدِي قَرْضٍ مَا تَلْقَى وَتَلَقَى
 الْخَلْفَ مَعَ كُلِّ مَنْهَا وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدًا بِالْأَقْرَابِ وَآخَرَ بِالْأَسْفَافَةِ حَيْثُ يَقْبَلُ لَقِيَ النَّهْيَ وَمَثَلُ الشَّبِيحِ عَطِيَّةُ السَّكَنِ
 تَقَعْنَا اللَّهُ بِهِ عَنْ رَجُلَيْنِ مَعَ أَحَدِهِمَا تَطْلُقُ شَخِصٌ ثَلَاثًا وَالْآخَرُ الْأَقْرَابَ بِهِ فَمَنْ يَطْلُقُ أَوَّلًا فَحَاسِبُهُ يَنْبَغِي
 عَلَى سَامِعِي الطَّلَاقِ وَالْأَقْرَابَ بِهِ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ بَتَا وَلَا يَتَعَرَّضُ لِأَنْشَاءٍ وَلَا أَقْرَابٍ وَلَيْسَ هَذَا قِنْ
 تَلْفِيقُ الشَّهَادَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ بِلِصُورَةٍ أَنْشَاءُ الطَّلَاقِ وَالْأَقْرَابَ بِهِ وَاحِدَةً فِي الْجَمْعِ وَالْجَمْعُ كَيْفَ كَانَ
 وَتَلْقَاؤُهُ بِلِغَةِ شَهَادَتِهِ (نَحْمَةُ فِي الْإِيمَانِ) لَا يَنْفَعُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِاسْمِ خَاصٍ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ
 كَوَالِدٍ وَالرَّحْمَنِ وَالْإِلَهِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ وَخَالِقِ الْخَلْقِ وَلَوْ قَالَ وَكَلَامُ اللَّهِ أَوْ كِتَابُ اللَّهِ أَوْ قُرْآنُ اللَّهِ أَوْ التَّوْرَةُ أَوْ
 أَوْ الْإِنْجِيلُ يَمِينٌ وَكَذَا وَالصَّحِيفُ إِنْ لَمْ يَتَوَّ بِالصَّحِيفِ الْوَرَقِ وَالْجِلْدُ وَإِنْ قَالَ وَرَبِّي وَكَانَ عَرَفَهُمْ تَسْمِيَةَ السَّيِّدِ
 رَبًّا فَكُنَا بِلِغَةِ الْإِيمَانِ ظَاهِرًا إِنْ لَمْ يَزِدْ غَيْرَ اللَّهِ لَا يَنْفَعُ بِمَخْلُوقٍ كَأَنْبِيٍّ وَالْكُتُبَةُ لِلنَّهْيِ الصَّحِيفُ عَنِ الْخَلْفِ
 بِالْأَبَاءِ وَاللَّامِ بِالْخَلْفِ بِالْقَوْرِ وَبِالْحَاكِمِ عَجَبٌ مِنْ مَحَلَّتْ بَعْدَ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرُوا وَحَمَلُوا عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ تَعْظِيمَ كَتَمِ
 اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ أَتَمَّ عَدَا كَثَرُ الْعُلَمَاءِ أَيْ يُعَالِجُ الشَّافِعِيُّ الصَّرِيحُ فِيهِ كَذَا قَالَهُ بَعْضُ شُرَاحِ
 النَّهْجِ وَالَّذِي فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ الشُّكْرَاهَةِ وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَاهِرًا فِي الْإِيمَانِ قَالَ
 بَعْضُهُمْ وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهِ فِي غَالِبِ الْأَعْيَارِ لَهُ صَدَقَ عَلَيْهِمْ بِأَعْظَامِ الْخَلْقِ بِهِ وَمُضَاهَاةُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ
 ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا وَإِذَا خَلَفَ بِمَا يَنْفَعُ بِهِ الْإِيمَانُ ثُمَّ قَالَ لَمْ يَزِدْ بِهِ الْإِيمَانُ لَمْ يَقْبَلْ وَلَوْ قَالَ بَعْدَ يَمِينَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَصَدَ
 بِالْفِعْلِ وَالْإِسْتِنَاءَ قَبْلَ قِرَافَةِ الْإِيمَانِ وَاتَّصَلَ الْأَسْتِنَاءُ بِهِمْ لَمْ يَنْفَعِ الْإِيمَانُ فَلَا حَيْثُ وَلَا كِفَارَةٌ وَإِنْ لَمْ يَلْقَ بِالْإِسْتِنَاءِ
 بِلِغَتِهِ لَمْ يَنْفَعِ الْحَيْثُ وَلَا الْكِفَارَةُ ظَاهِرًا بِلِغَتِهِ وَلَوْ قَالَ لَعَزَّ وَاقْتَسَمْتَ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ سَأَلَكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ
 كَذَا أَوْ أَدْعَى نَفْسَهُ فَيَقْبَلُ وَمَنْ لَمْ يَقْصِدْ يَمِينٌ نَفْسَهُ بِلِغَةِ الشَّعَاعَةِ أَوْ يَمِينُ الْخَاطِبِ أَوْ أُطْلِقَ فَلَا تَنْفَعُ لَهُ لَمْ يَخْلَفْ
 هُوَ وَلَا الْخَاطِبُ وَيَكْفَرُ رَدُّ السَّائِلِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بوجهٍ فِي غَيْرِ الْمَكْرُوهِ وَكَذَا السَّوَالُ بِذَلِكَ وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ
 كَذَا فَلَنْ يَأْتِيَنِي وَدَعَى أَوْ نَصَرَ أَيْ فَلَيْسَ يَمِينٌ لَا تَغْنَاهُ اسْمُ اللَّهِ أَوْ صِفَتُهُ وَلَا كِفَارَةٌ وَأَنْ حَيْثُ نَعَمْ مُحَرَّمٌ ذَلِكَ لِكُفْرِهِ
 وَلَا يَكْفُرُ بِلِغَتِهِ إِنْ قَصَدَ تَعَدُّ نَفْسِهِ عَنِ الْخَلْقِ أَوْ أُطْلِقَ مُحَرَّمٌ وَيَلْزَمُهُ التَّوْبَةُ فَإِنْ عَلَّقَ أَوْ أَرَادَ الرِّضَا بِذَلِكَ إِنْ
 فَعَلَ كُفْرًا خَلَا وَحَيْثُ لَمْ يَكْفُرْ سَأَلَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَأَوْجَبَ سَأَلُ
 الْأَسْتِنَاءِ بِذَلِكَ وَمَنْ حَسَقَ لِسَانَهُ إِلَى لَفْظِ الْإِيمَانِ بِالنَّصْدِ كَلَا وَاللَّهُ وَبَلَى وَانْفُي نَحْوُ غَضَبٍ أَوْ صِلَةٍ كَلَامُهُمْ لَمْ يَنْفَعِ
 وَالْخَلْفُ بِمَكْرُوهٍ أَلَا فِي يَمِينِ الْجَاهِدِ وَالْحَيْثُ عَلَى الْخَيْرِ وَالصَّادِقِ فِي الدَّعْوَى وَأَوْ خَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ قَبْلِ حَرَامٍ
 عَقَبِي وَلَزِمَهُ حَيْثُ وَكِفَارَةٌ أَوْ تَرْكِ مُحَرَّمٍ أَوْ قَبْلِ مَكْرُوهٍ سَنَ حَيْثُ وَعَلَيْهِ كِفَارَةٌ أَوْ عَلَى تَرْكِ مَبَاحٍ أَوْ قَبْلِ
 كَدْحٍ دَارٍ وَكُلِّ مَطْعَمٍ كَلَّا آكَلَهُ أَوْ أَفْضَلَ تَرْكُ الْحَيْثُ أَبْقَاهُ تَعْظِيمُ الْأَسْمِ (فِرْعَ) يَسَنُ تَلْقِظُ يَمِينَهُ
 مِنَ الدَّعْوَى وَالِدَعْوَى عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُقْ تَعْظِيمُ فِي كَسَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَعَتَقَ وَكَالَهُ فِي مَالٍ بَلَغَ عَشْرِينَ دِينَارًا
 لَا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ خَفِيَ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ نَهْمُ لَوْ أَنَّ الْحَاكِمَ لَنَحْوِ جَرَاءِ الْحَالِ فِي فَعْلِهِ وَالتَّغْلِظُ بِكُونَ فَيُزَامَنُ
 مَرَّةً مَرَّةً الْعَصْرُ وَعَصْرُ الْجُمُعَةِ أَوَّلَى وَبِالْمَسْكَانِ وَهُوَ لِلْمَسْكِينِ عِنْدَ النَّبَرِ وَمَعُونَتُهُمَا عَلَيْهِ أَوَّلَى وَبِزِيَادَةِ الْأَسْمَاءِ
 وَالصِّفَاتِ وَيَسَنُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْخَالِفِ آيَةُ آلِ عِمْرَانَ إِنَّ الدِّينَ يَشْتَرُونَ بِعَمَلِهِمْ عَمَّا قَبْلَهُ وَأَنْ
 يَوْصَعَ الْكَصْفُ فِي حِجْرِهِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ وَاللَّهُ عَفْوِي وَيَقْتَرِفُ الْخَلْفَ نِيَّةَ الْحَاكِمِ السَّخْلَفِ فَلَا يَدْفَعُ كَتَمُ
 الْإِيمَانِ الْفَاجِرُ بِنَحْوِ تَوْبَةٍ كَأَسْتِنَاءٍ لَا بِسَمْعِهِ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَطْلُقْ خَصْمَهُ كَمَا تَحْتِ الْبَلْقِي نِيَّةً ظُلْمَةً
 تَخَصُّصُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَانَ ادَّعَى عَلَى مَقْصُودٍ فَتَبَيَّنَ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى يَمِينِكَ أَيْ تَسْلُحُهُ الْآنَ فَتَنْفَعُ
 التَّوْبَةُ وَالتَّوْبَةُ لِأَنَّ خَصْمَهُ ظَالِمٌ أَوْ مَخْطِئٌ إِنْ جَبَلَ فَلَوْ خَلَفَ نَسَانُ ابْتِدَاءٍ أَوْ خَلَفَ
 أَوْ مَقْصُودًا

١٥١ وشهدا غير
 ج ما دعاه

(قوله لم أرد به اليمين
 لم قبل) أي ظاهرا أما
 باطنا فيدين نعم نيت
 غير اليمين في تخلف
 الحاكم لا تصرفه عن
 اليمين وإن قصد الصرف
 اه (قوله بل يدين)
 إن كان في الواقع قصد
 بالاثبات بلفظ إن شاء
 الله متصلا التعليق فلا
 يمين والا انعقدت
 اه (أحواله صاحب
 الاستقصاء) هو الإمام
 الفزالي نعمنا الله به

١٥٢ كلامه من غير ما دون ذلك

غير الحالك اعتبرته الحالف و تفتته التورية وان كانت حراما حيث يطل بها حق المستحق واليمين تطلع
 الخصومة غاللا لا الحق فلا تتر اذ منه ان كان كاذبا فلو حلفه ثم اقام بينه بما ادعاه حكم بها كالواقر الخصم به حلفه
 والتكول ان يقول انما كل او يقول له القاضي احلف فيقول لا احلف واليمين الردوة وهي يمين المدعى بعد
 السكول كقرار المدعى عليه لا كالبينة فلو اقام المدعى عليه بعدها سميته باذوا و ابراهم سمع تكذبه لها باقراره
 وقال الشيخان في محل اسمع وصحح الاستوى الاول والثاني وقال شيخنا والتمعة الاول (فرغ) يتخير
 في كفارة ليمين بين عتق رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب يحل بالعمل او السكيب ولو نحو غائب عتقت حياته او اطعام
 عشر قصا كبن كل مسكين مدح من غائب قوت البلد او كسوتهم بما يسمى كسوة كقميص او ازار او مئقة
 او منديل يحمل في اليد والسك لا تحت فان عجز عن الثلاثة لم يمتد ثلثه ايام ولا يجب تابها بخلاف كثيرين
 (باب في الاعتاق) سيد ١٣

هو ان الرق من الادبي والاصل فيه قوله تعالى فك رقبة وخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال من اعتنق
 رقبة مؤمنة ونفى رواية امر امسكتا اعتنق الله بكل عضو منها قصوا من اعضائه من النار حتى الفرج بالفرج
 وعتق الله كرا افضل وروى ان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اعتنق ثلاثين ألف نسمة أي رقبة وعتقت
 كالا صحاب بياب العتق تفاولا (صح عتق مطلق تصرف) له ولاية ولو يكافر فلا يصح من صبي مجنون ومجور
 بسفه او قلس ولا من غير مالك بعينه نابو (بنحو اعفتك او حررتك) كفك كتك او انت حر او عتق وكتابة
 مع بنة كلا ملك او لاسدلى عليك او ازلت ملكي عنك وانت مؤلاى وكذا ايليدى على الرخص وقوله انت
 نأبى او هذا او هو أبى او ابى او أمى اعتنق ان أمكن من حيث اليمين كان عتق نفسه مؤاخذه له باقراره او بيلابى
 كناية فلا يفتق في النداء الا ان قصد به التمتع لا خصاصة بانك تمتع في حاله اذ بكثير التلاطفة وحسن المعاشرة
 كما صرح به شيخنا في شرحه التهاج والارشاد وليس من لفظ الاقرار به قوله لا اعتنق لعبدى فلان (٢) لانه لا
 يصلح موضوعه لاقرار ولا انشاء وان استعمل عرقا في العتق كما افق به شيخنا رحمه الله تعالى (ولو عوفى) أي
 معه فلو قال اعفتك على ألف او بعثك نفسك بألف فقل فور اعتنق وازمه ألف في الصور بين والولاية لا يبد
 فيها (ولو اعتنق حائلا) يملو كة له هي وعلمها (تبعا) أي الحمل في العتق وكان استثناء لانه كالحزب منها ولو اعتنق الحمل
 عتق ان يفتق فيه الرخوخ ذوقها ولو كانت له حمل لم يجلد ولا يحد ولا يحد لها عتق الآخر (او) اعتنق
 (مشركا) يبدو بين غير أبى كله (او) اعتنق (نصبه) منه كنصبى منك محررا (عتق نصيبه) مطلقا (وسرى
 الاعتاق) من مؤسر لا مؤسر (فلا أيسر به) من نصيب الشرى لك او بعضه ولا يمنع السير اية دين مستغرق بدون
 حجر واستلاد احد الشرى كمن المؤسر يسرى الى حصته شرى كالعق و عتقه نصيب شرى كوصته من
 مهر المثل لا قيمة الوليد أي حصته ولا يسرى التدبير (ولو ملك) شخص (بعضه) من أصل او فرع وكان بعد عتق
 عليه) حجر مسلم وخرج بالقبض غيره كالاخ فلا يفتق بملك (ومن قال لعبد انت حر بعد مؤني) او اذ امت فانت
 حر او اعفتك بعد مؤني وكذا اذ امت فانت حرام او مبيت مع ذيق (وهو مدبر يفتق بعد وفاته) من ثلث ماله بعد
 الدين (و بطل) أي التدبير (بنحو بيع) المدبر فلا يقدو ان ملكه ثانيا وبصح شيخه (لا رجوع) عنه (اللفظ)
 كفتخته او نصيبه ولا بانكار التدبير ويجوز له وط التدبر ولو ولدت مكبرة ولدك من نكاح اوزر لا يثبت للولد
 حكم التدبير ولو كانت حاملا عند موت السيد فيدفع الحزب ما ولد تدبر حائلا ثبت التدبير للحمل بقاها ان لم يستثنه
 غوانا فصل قبل موت سيدها لا يطل قبل انفصاله تدبيرها والدبر كمدبر في حياة السيد وبصح شيخه مكانه
 وعكبه كما يصح تعليق عتق مكاتب وصدق التدبر يمين فيها وجد معه وقال كنهه بعد الموت وقال الوارث بل
 قوله لان الدالة (الكتابة) شرعا عتق عتق بامطها متعلق بمال متعجب بخمسة فاك كرهى (غنة) لا واجبة وان
 طلبها الرقيق كالتدبير (بطلب عبدا من مكة حيد) بما نفي مؤنته بخومه فان فقدت الشر وط او احدها فاجبة
 (و شرط في صحتها ان يظ بغيرها) أي بالكتابة (ايجازا ككاتبك) او انت مكاتب (على كذا) كانه (منعما)

(قوله الاعتاق) هو لغة
 مأخوذ من قولهم عتق
 الفرس اذا سبق وعتق
 الفرس اذا طار واستقل
 فكان العبد اذا فك من
 الرق تخلص واستقل
 اه (قوله صح عتق
 مطلق الخ) اركان العتق
 معتق وعتيق وصيغة
 فهذا شروع منه في بيان
 شرط العتق الذي هو
 الركن الاول واخل
 النصف من شروطه
 بالاختيار فلا يصح
 اعتاق مكره اه (قوله
 وشرط في صحتها لفظ الخ)
 اولى من هذه العبارة
 بل الصواب ان يزيد
 ونحوه لتدخل الاشارة
 من الاخرى والكتابة
 فما يوجهه التعبير بالاعتاق
 والاقصار عليه من
 عدم صحتها بغيره مجموع
 ثم اللفظ والاشارة
 ينقسم كل منهما الى
 صريح وكناية واما
 الكتابة فكناية داغاه
 ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

الحمد لله الموفق للعلى
ثم الصلاة على الرسول المصطفى
تقوى الاله مدار كل سعادة
إن الطريق شريعة وطريقة
فشريعة كسفية وطريقة
فشريعة أخذ بدين الخالق
وطريقة أخذ بأحوط كالورع
وحقيقة لوصوله للمقصد
من رام درا للسفينة يركب
فكذا الطريقة والحقيقة يأخى
فعله تزيين لظاهره الجلى
وتزول عنه ظلمة كي يمكن
ولكل واحد من طريق من طرق
كجلوسه بين الأنام مرييا
وكخدمة للناس والحمل الحطب
من رام أن يسلك طريق الأوليا
اطلب متابا بالندامة مقاما
وبرادة من كل حق الأدمى
وأقم دواما بالمحاسبة التى
وبحفظ عين واللسان وسائر الأعضاء جميعا فاجهدن لا تنكسلا
فالتوب مفتاح لكل اطاعة
فان ابتليت بغفلة أو صعبة
واقنع بترك الشهى والفاخر
من يطلبن مالىس بعينه فقد
وازهد وذا فقد علاقة قلبكا
والزهد أحسن منصب بعد التقي
ومحب دنيا قائل أين الطريق
واترك من الأزواج من فى طاعة
لسلامة الدنيا خصال أربع
وتسكون من سيب الاناس آسا
ومنها تعلم العلم الشرعى وتعلمن علما يصحح طاعة
هذى الثلاثة فرض عين فاعرفن
حافظ على سنن وآداب أنت
إن التصوف كله لهو الأدب
إذ لا دليل على الطريق الى الاله

حمدا يوافق برة التكامل
والآل مع صعب وأتباع ولا
وتباع أهوا رأس شر حائلا
وحقيقة فاسمع لها ما مثلا
كالبحر ثم حقيقة در غلا
وقيامه بالأمر والنهى انجلا
وعزيمة كرياضة متبتلا
ومشاهد نور التجلى بانجلا
وينفوس بحرا ثم درا حصلا
من غير فعل شريعة ان تحصلا
بشريعة لينور قلب مجتلا
لطريقة فى قلبه أن تنزلا
بختاره فيكون من ذا واصلا
وكثرة الأوراد كالصوم الصلا
لتصدق بمحصل متمولا
فليحفظن هذى الوصايا عاملا
وبعزم ترك الذنب فيما استقبلا
ولهذه الأركان فارغ وكلا
تنهاك تقصيرا جرى ونساهلا
أعضاءا جميعا فاجهدن لا تنكسلا
وأساس كل الخير أجمع أشملا
فى مجلس فتداركن مهرولا
من مطعم وملابس ومنازلا
فات الذى بعينه من غير اثملا
بالمال لا فقد له تك أعقلا
وبه ينال مقام أرباب العلا
ق الى الخلاص كمكثر شرب الطلا
ماساعدت واختر عزوبا فاضلا
غفر لجهل القوم مهنك تجهلا
وليب نفسك للأناسى باذلا
وعقيدة ومراة قلبك فاصقلا
واعمل بها نحوى نجاه واعتلا
مأثورة عن خير من جا مرسلا
ومن العوارف فاطلبنه وعولا
إلا متابعة الرسول المكمل

منها التوبة

ومنها القناعة

ومنها الزهد

ومنها السنن

في حاله وضاله ومقاله
 وطريق كل مشايخ قد قيدت
 طالع رياض الصالحين وأحكمين
 واهتم بالفرض الذي لم يدن من
 مازال عبيد بالنوافل يقربن
 والسمع منه ثم عينا باصره
 وتوكلن متجردا في رزقكا
 أما للميل فلا يجوز قصوده
 لا تبدلن للناس عرضك طامعا
 أخلص وذا أن لا تريد بطاعة
 لا تقصدن معه إلى غرض الدنا
 واحذر رياء محبطا لعبادة
 لا تظهرن فضيلة كي تعتقد
 إيمان مرء لا يكون تكاملا
 فيكون مدحهم وذمهم سوا
 عمل لاجل الناس شرك ركة
 لا تطلبين عند الهيمن منزلا
 ومنها الصحبة والعزلة لا تصحبين من كان أهل بطالة
 والعزلة الأولى اذا فسد الزما
 وكذا اذا خاف الوقوع بشبهة
 والاختلاط بناسا في جمعهم
 هذا لمن بالعرف يقدر يأمر
 صبرا على كل الاذى لا يغلب
 لكن يقول البعض من متأخري
 اذ نادر حقا خلو محافل
 كل للعاصي كالرياء وغيبة
 ومنها حفظ الاوقات واصرف الى الطاعات وقتك كله
 وتصير اوقات الباح بنية
 وزرع بعون الله وقتك واصرفن
 فاذا بدا فجر فصل تخشعا
 واجهد لتحضر في صلاتك قلنكا
 لا تنس أن الله ناظر قلبكا
 لا تتركن جماعة قد فضلت
 ولم تعلم ان تكن متساهلا
 ثم اشتغل بالورد لا تتكلمن

فتقبن ولتابع لاتمدلا
 بكتاب ربي والحديث تأصلا
 مافيه تغفر بالسعادة واعملا
 هذا المعط وبمثل ذلك أكلا
 حتى أكون له يدا والأرجلا
 أي مثل ذلك في الطالب هرولا
 ثقة بوعده الرب أكرم مفضلا
 عن مكسب لبياله متوكلا
 في ما لهم أو جاههم متذلا
 الا التقرب من إلهك ذي الملا
 كثنائهم أو نحو ذاك توصلا
 وانظر الى نظر الطيم فتكملا
 لا تبرزن لينكروك رذائلا
 حتى يرى ناسا يابل مثلا
 لم يخش لومة لائم في ذي الملا
 للناس ذاك هو الرياء سهلا
 ان كنت تطلب عند ناس منزلا
 وتساهل في الدين ذاك هو البلا
 ن وخاف من فتن بدين مبتلا
 أو في حرام أو لذك عائللا
 وجماعة أو نحو ذلك فضلا
 وعن الناكر قد نهى متحملا
 في ظنه عيباته بمحافللا
 فضلاء عزلة ذا الزمان مفضلا
 عن حوبة فانظر لنفسك محافللا
 أو نحو ذلك باختلاطك حصلا
 لا تتركن وقتا سدى متساهلا
 مصروفة في الخير فاصح بلائلا
 كلا بما هو لائق متنبلا
 متدبرا لقراءة ومكملا
 جهدا بليغا كي تنال فضائللا
 وحضوره وشهوده لك فاوجلا
 بالسمع والعشرين من فضل علا
 في مثل هذا الربح أخسر أجهلا
 مستقبلا ومراقبا ومهمللا

ومنها التوكل
 ومنها الاخلاص

بطريقه موهودة لمشايع
 فيضي وجه القلب بالنور الجلي
 فنصير أهلا للشاهدة التي
 آداب الاشراق حتى إذا شمس بدت كرميحننا
 حزبا فأكثر بانعاظ مع أدب
 ودواء قلب خيبة فتلاوة
 وقيام ليل والتضرع بالسحر
 آداب القاري والحافظ ولقاري والحافظ لا يتخلق
 كزهادة الدنيا كذا ترك مبا
 وكذا السخا والجود ثم مكارم الأخلاق ثم طلاقة لا خانلا
 والحلم ثم الصبر ثم تنزه
 وملازمات للسكينة والورع
 ولقص شاربه وتسريح القهي
 وإزالة الريح الكريهة والوسخ
 وكذا اجتناب المضاحك لازمن
 وليحذرن عجبا رياء والحمد
 واستعمل الأتور من ذكر دعا
 ويراقب المولى بسر والعلن
 ذا بعض آداب لقار واطلين
 ومنها صلاة الضحى ثم الضحى صل ولا تدع الفكر
 عمل بلا ذكر للنية لا أثر
 ثم اشتغل بالمعلم أو بعبادة
 فلعلم فضل على من يجد
 ان الإله وأهل كل سمائه
 كل يصلي يا حبيب على النبي
 من في الطريق للتعلم يسلك
 وملائك تضع الجناح له إذا
 وتسلم الباب من علم له
 هذا إذا قصد الإله وآخرة
 وليحرم من غرف الجنان الفاخرة
 رجل به يؤتى غدا يلقي به
 فيها يدور كما يدور حمارنا
 فيجى من في النار يسأله أما
 فيقول يا قومي بلى لكنني
 بصي امرؤ قد رام غير إلهه
 لتري به نارا ونورا حاصلا
 وبصير مذموم الطابائع زائلا
 هي نعمة عظمى فصر متأهلا
 صل لاشراق وقرآنا تلا
 وحضور قلب خاشعا ومرتبلا
 بتدبر المعنى وللبطن الخلا
 ومجالسات الصالحين الفضلا
 بمحاسن الشيم الرضية مكمللا
 لآلة بها وبأهلها منقللا
 وكذا السخا والجود ثم مكارم الأخلاق ثم طلاقة لا خانلا
 عمادتي من مكعب متجملا
 وخشوعه وتواضع متكمللا
 وإزالة ظفرا وإبطا فاضلا
 وملابس مكروهة فتكمللا
 وكذلك اكثارا مزاحا زايلا
 والاحتقار لغيره بالاعتلا
 وكذلك تسبيح وتهليل خلا
 وعلى الإله بكل أمر عولا
 باق من التبيان وانح مكمللا
 بهجوم موت والحساب مع البلا
 وبذكرها حقا كضرب معاولا
 أو بالمعيشة واخترن الأفضلا
 فضل البدور على الكواكب في الجلا
 والأرض حق الحوت مع غل الفلا
 قد علم الخير الاناس محصلا
 قال الجنان له طريق سهلا
 يسمى رضا بمرامه متقبلا
 فضل على مائة الركيمة نافلا
 بالمعلم والا فالهلاك تحصلا
 وليسقطن في درك نار نازلا
 في النار تخرج منه أمعاء جلا
 برحاه يطحن كالخصيد تذلا
 قد كنت تأمرنا ونهى مقبلا
 ما كنت بالمعلم للكرم عاملا
 وثواب أخرى بالتعلم غافلا

ومنها صلاة الضحى

فضل للمعلم

فضل التعلم

تصحيح للنية

حرم عليه جراءة المنفعة
 وكذلك تعصى من يعلم ذلك
 كلام على ما يقصد بالعلم فإذا رأى متعلما يبكي على
 متكالبها أيضا على روم الدنيا
 ولقد تعاطى علم فرض كفاية
 فلقد تبين من قرائن حاله
 وكذا إذا ترك الصلاة جماعة
 وكذلك ترك للرواتب والسنن
 علامة لعلماء الخير ولعلم الاخرى علامات ترى
 ولذلك آيات تكون كثيرة
 ويكون بالأمور أول عامل
 ويكون معنيا بعلم راغبا
 متوقفا علما يكون مكثرا
 ويكون محتجا بترفيه مطعم
 وتنعم وتزينا بلباسه
 ويكون منقبضا عن السلطان ذا
 الانصح أو رد مظالم
 وإلى الفتاوى لا يكون مسارعا
 وأبى اجتهادا لا يكون تينا
 ويكون يقصد بالعلوم وجوده
 فيكون مهتما بعلم الباطن
 متوقفا لطريق علم الآخرة
 ويكون معتمدا على تقليده
 وأئمة كشافهم ونحوه
 زهد صلاح والعبادة علمهم
 وكذا الفقه في مصالح ديننا
 فقهاؤنا قد تابعوا في فقههم
 فتعلمن الله علما نافعا
 تعلیمه الله خير عبادة
 آداب التعلم وجه كلام القوم غير مخطيء
 واستفسر الاستاذ ترك ما بدا
 قابل كتابك قبل وقت مطالعته
 طالع مرارا منه قبل الشروع
 ولهم سطر من متون أحسن
 وأبدأ بفرض العين ثم العمل به
 إلا يعلم نافع مشاغلا
 إلا يعلم نافع لا جاهلا
 شهوات متبعها هواه معاملا
 من غير منهاج مباح نائلا
 من قبل فرض العين علما وابتلا
 قصد لغير الله فيه تغفلا
 من غير عذر بل بأن يتكاسلا
 أن أكدت فاعلم وكن متأملا
 لا يطلب الدنيا بعلم سائلا
 أن لا يخالف قوله ما يفعله
 وعن الذي ينهى نجيب أولا
 في طاعة ناه عن الدنيا اجتلا
 قولا وقالا والجدال مسولا
 وبمكن وأثاث ذاك تجملا
 وإلى القناعة والتقال مائلا
 أن لا يكون عليه يوما داخلا
 أو للشفاعة في المراضى فادخلا
 ويقول أسأل من يكون تأهلا
 ويقول لا أدري إذا لم يسهلا
 لسعادة العقبي العظيمة نائلا
 ورقاب قلب للسياسة فاصلا
 بما يكون من المجاهدة انجلا
 لشريعة وعلى بصيرته الجلا
 كانوا على ست خصال كمالا
 بعلوم عقبي نافعات للملا
 وإرادة بتفقه رب العلا
 لا غير فاتبع للجميع لتفضلا
 أن كنت تطلب ملك دارين اعتلا
 وخلافة وورثة فتوسلا
 ومعلما وقرولست مجادلا
 لبدیه فهمك من كتاب واسألا
 بصحيح كتب واضح قد عولا
 ح فانه أولى وأحسن موثلا
 من عشر سطر من شروح فاقبلا
 ثم الكتاب فسنه مترتلا

واتبع بعلم الفقه ثم أصوله
وعلم آداب ثمانية لغة
وكذا بيان والبديع ووقيه
وفروعها انشاء نثر والظا
لاعتز به وقوع أهمل زماننا
طالع أخى أحياء الغزالي تنل
كل به ذلك من حلال لاشبه
لا شيء أشنع من ثقل أكله
آفات سبع ثقل جسم قسوة
تضعف جسم عن عبادة ربه
بل بعد ذلك للسهاد لطاعة
والظهر صل جماعة مع سنة
فلطاب علما بعلم يشتغل
وكذا إلى وقت الرقاد فواظبن
وكتاب أذكار النواوى طالعن
لا يجلبن نوماً ولا تنك نائماً
لابأس أن ضاجت زوجك لا تصر
فإذا انتهت بليّة قتهجن
فلركعتان من الصلاة بليّة
فاستكثرن من الكنوز لذاقة
ويغوز هذا بالكثير من أهنا
وحديث دنيا ثم لغو واللفظ
ويبين تجديد الوضوء وذكر كا
وعبادة بين المشاء ومغرب
واظب على هذا بقية عمركا
من لا له شغل بدنيا تاركاً
فبخدمه الرب العلى تنما
وإذا السأمة في الصلاة تعرضت
وإذا سئمت تلاوة فانزل إلى
ثم اذكرن بالقلب وهو مراقب
فحديث نفس كالكلام بالسن
قد أجمع العراف جلهم على
حفظ لأنفاس يكون خروجها
بالشد ثم للدد تحت نفوقه
أود كرهليل وذا الله كرا الحنفى

آداب الأكل

آداب النوم

ومنها للهمة

ثم البواقي راع تدريجاً لا
صرف ونحو والعانى الفضلا
وكذا عروض فاطلنها بحلا
م محاضرات والخطوط فأجلا
في منطق ثم الكلام توغلا
فيه الشفا من كل داء أعضلا
مالم يذم الشرع ذلك حلالا
وشرا به للجسم والدين اعتلا
للقلب زالت فطنة متملا
جلب لنوم فاحذرته وعهلا
ثم انتبه قبل الزوال تدلا
ثم اشتغل بالخير بما قد خلا
ولمابد صلى تلا أو هلالا
جدا على هذا ولانك ذاهلا
واعمل بما فيه تنل خيراً جلا
الأعلى ذكر وطهر كاملا
في غفلة وتلامس مسترسلا
واستغفرن للمؤمنين وأعو لا
كنز بدار الخلد أدوم أنبلا
تأني عليك ولا نيب ولا ولا
مك واشتغالك بالله متغفلا
وكذا باتساب الحوارح واملا
قبل الغروب مسجعا مستقبلا
واترك كلاماً بعد ذلك غفلا
واقصر لآمال وجاهد نبلا
دنيا لم ما بال ذلك يبطل
بصلاته وتلاوة متشغلا
قاتل القران برهبة متأملا
ذكر بقلب واللسان مكلا
لا تشتغل بحديث نفس مهملا
يقسوه قلب فلا تنك غافلا
ان أفضل الطاعات لله الملا
ودخولها بالله في الللا الخلا
صفة له مع برزخ فاستكلا
من غير تحريك الشفاء نداولا

من لم يكن في بدء أمر جاهدا لم يلق من هدى الطريقة خردلا
 وكذلك معرفة تخص عليه في غالب من غيرها ان تحصلا
 وجهاد نفس أن تزكى من رذا ثلها وتحلية بنور فضائلا
 والعارفون بربههم هم أفضل من أهل فرع والأصول تكلا
 فلركة من عارف هي أفضل من ألفها من عالم فتقبلا
 قال الامام السهروردي قدسا والمقصود الاقصى المشاهدة العلا
 فليكثر العبد التلاوة كثيرا ذكرا بطيب كلمة متنبلا
 وليجهد بوطء قلب نطقه حتى يصير بقلبه متأهلا
 ومزيلة لحديث نفس كي ينو رالقلب للحال العلية نائلا
 ويفيض نور القلب للقلب فذا بمحاسن الاعمال منه تتولا
 وبصير حقا ذكر ذات ذكره هدى المشاهدة الشريفة حصلا
 هذا الذي أوصى الشيوخ الكل الله وفقنا له متفضلا
 والحمد للباقي الرؤوف مصليا أعلى الصلاة على الرسول محوقلا

(أما بعد) حمدا لله والصلاة والسلام على رسول الله فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب فتح العين بشرح
 قرّة العين للامام العلامة والخبر الفهامة الشيخ زين الدين الملياري وبهامشه تقريرات من
 بعض حواشيه ، تكشف عن محاسنه غوامض غواشيه ، فهو الكتاب الذي قصرت
 عباراته ، وطالت في التحقيق اشاراته ، وذلك بمطعة
 ، وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم

صفحة	صفحة
٤٢ فرع محل الحرير لقتال النخ وهذا باب اللباس	٢ خطبة الكتاب
٤٤ (تمة) يجوز لمسافر سفر أطول لا قصر رباعية	٣ باب الصلاة
فصل في الصلاة على الميت	حد تارك الصلاة
٤٨ باب الزكاة	٤ فصل في شروط الصلاة
زكاة النقدين والتجارة	الطهارة الأولى الوضوء شروطه
٤٩ (فرع) يجوز للرجل تحتم بخاتم فضة النخ	٥ فروضه
وهذا زكاة الزرع والثمار	٦ سننه
زكاة الماشية	٨ (تمة) يتيم للحدثين الخ وهو باب التيمم
٥٠ زكاة الفطر	نواقض الوضوء
٥١ فصل في أداء الزكاة (وفيه من تصرف اليهم	٩ والطهارة الثانية الغسل
وهم الأصناف الثمانية)	موجبه
٥٣ (تمة) في قسمة الغنيمة والفيء	١٠ مبحث الحيض والنفاس
٥٤ صدقة التطوع باب الصوم	فروض الغسل
٥٨ (تمة) يسن اعتكاف النخ وهو باب الاعتكاف	سننه
٥٩ فصل في صوم التطوع	١١ (وثانيها) أي ثاني شروط الصلاة (طهارة
٦٠ باب الحج والعمرة أركانه	بدن الخ) وهذا هو باب بيان النجاسة وإزالتها
٦١ شروط الطواف واجبات الحج سننه	١٣ (قاعدة مهمة) وهي أن ما أصله الطهارة
٦٢ فصل في محرمات الأحرار	وغلب على الظن تنجسه النخ
٦٣ (تمة) يسن لقاصد مكة النخ	١٤ (تمة) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث
(مهمات) يسن متأكدا لحر قادر تضحية	النخ وهو باب الاستنجاء
النخ وهذا باب الأضحية والبقية	(ورابعها معرفة دخول وقت) وهذا باب
٦٤ (فرع) يسن لكل أحد الأدهان النخ وفيه	للواقيت
مسائل شتى كالأكتحال والحضاب ووصل	١٥ (فرع) يكره تحريم الصلاة لاسبب لها النخ
الشعر وغير ذلك وفيه مبحث الصيد والدبائح	١٦ فصل في صفة الصلاة
والأطعمة	فصل في أبعاد الصلاة ومقتضى سجود السهو
٦٥ (فائدة) أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة	٢٥ (تمة) تسن سجدة التلاوة لقارىء وسامع النخ
النخ	٢٧ فصل في مبطلات الصلاة
(فرع) نذ كرفيه ما يجب على المكلف بالنذر	٢٩ فصل في الأذان والإقامة
النخ وهو باب النذر	٣١ فصل في صلاة النفل (وفيه صلاة العبدین
٦٦ باب البيع	والكسوفين والاستسقاء)
٦٨ (الربا ومحرمات البيع)	٣٤ فصل في صلاة الجماعة
٦٩ فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب	٣٩ فصل في صلاة الجمعة

صفحة	صفحة
١١٠ فصل في القسم والنشور	٧٠ فصل في حكم المبيع قبل القبض
١١١ فصل في الخلع ١١٢ فصل في الطلاق	٧١ فصل في بيع الأصول والثمار
١١٥ (فائدة) يجوز تعليق الطلاق الخ	فصل في اختلاف المتعاقدين
(مهمة) يجوز الاستثناء بنحو الا الخ	٧٢ فصل في القرض والرهن
(فرع) حكم المطلقة بالثلاث	٧٤ (تمة) المفلس من عليه دين الخ وهو باب
فصل في الرجعة	التفليس
١١٦ فصل الإيلاء حلف زوج الخ	٧٥ فصل يحجر مجنون وصبا الخ فصل في الحوالة
فصل إنما يصح الظهار الخ فصل في المدة	٧٦ (تمة) يصح من مكلف شيد ضمان بدين
١١٨ فرع في حكم الاستبراء	الخ وهو باب الضمان
١١٩ فصل في النفقة	واعلم أن الصلح جائز الخ وهو باب الصلح
١٢٢ (فرع) فسخ النكاح	باب في الوكالة والقراض
١٢٤ تمهيد يجب على موسر الخ وهو باب نفقة الأقارب	٨٠ (تمة) الشركة نوعان الخ وهو باب الشركة
فصل والأولى بالحضنة وهي تربية من لا	فصل إنما تثبت الشفعة لشريك وهو باب
يستقل الى التميز أم الخ	الشفعة باب في الاجارة
١٢٥ باب الجنابة ١٢٥ الهدية	٨٢ (تمة) يجوز المساقاة الخ وهو باب المساقاة
١٢٧ (تمة) يجب عند هيجان الحر وخوف	٨٣ باب في العارية
الفرق القاء غير الحيوان الخ	٨٤ فصل التصب استيلاء الخ
(خاتمة) تجب الكفارة على من قتل الخ	باب في الهبة ٨٧ باب في الوقف
باب في الردة	٩١ باب في الاقرار ٩٢ باب في الوصية
١٢٨ باب الحدود (حد الزنا)	٩٥ باب القرائض ٩٥ الحجب
١٢٩ حد القذف حد الشرب	٩٦ العصبات ٩٦ فصل في بيان أصول المسائل
١٣٠ حد السرقة	٩٧ فصل صبح ابداع محترم الخ وهو باب الوديعة
١٣١ (خاتمة) في قاطع الطريق فصل في التعزير	فائدة الكذب حرام الخ
١٣٢ فصل في الصيال واتلاف البهائم وحكم	فصل لو التقط شيئا الخ وهو باب اللقطة
الحتان وثقب الأذن	باب النكاح ٩٩ أركانه
١٣٣ باب الجهاد ١٣٦ باب القضاء	١٠١ محرماته ١٠٢ الاولياء
١٤٢ باب الدعوى والبيانات	١٠٦ فصل في الكفارة ١٠٦ عيوب النكاح
١٤٣ فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به	١٠٧ (تمة) يجوز للزوج كل تمتع منها الخ
١٤٦ فصل في الشهادات	فصل في نكاح الأمة
١٥٠ (خاتمة في الأيمان)	فصل في الصداق
١٥١ باب الاعتاق	١٠٨ (تمة) تجب عليه لزوجة موطوءة ولو أمة
١٥٢ الكتابة	تمتع الخ
التدبير أم الولد	(خاتمة) الوليمة لمرس سنة الخ وهو باب الوليمة
	١٠٩ (فروع) يندب الاكل في صوم نفل ولو مؤكدا
	لارضاء ذي الطعام الخ